أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة

الأستاذ الدكتور فوزي الشايب

عالم الكتب الحديث
2004

أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية

الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب

عالم الكتب الحديث
اربد-الأردن
١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٤/١/١٢٠)

٤٨١
الشايب، فوزي
أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية/ فوزي حسن الشايب
.- اربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤.
( )ص.
ر.إ.: ٢٠٠٤/١/١٢٠.
الواصفات: /اللغة العربية//الصوت//عالم الأصوات//الكلام/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠٤/١/١٤٨

عالم الكتب الحديث
للنشر والتوزيع
الأردن- إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي
تلفاكس (٩٦٢-٢-٧٢٧٢٢٧٢)   الرمز البريدي (٢١١١٠)
صندوق البريد (٣٤٦٩)
Modern World Books Publishers
Irbid- Jordan
TelFax (962-2-7272272)
P.O.Box 3469   Irbid 21110 Jordan

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

المحتويات

جدول بالرموز الصوتية المستعملة في هذا البحث

نظـــراً لعدم كفاية رموز الكتابة العربية لإظهار التحليلات الصوتية بدقة ووضوح كافيين، فقد آثرت استعمال رموز الكتابة اللاتينية لهذا الغرض، وفيما يأتي جدول بهذه الرموز، وما يقابلها في العربية:

أولاً: الصوامت Consonants:

ا	'	ض	ḍ
ب	b	ط	ṭ
ت	t	ظ	ḏ̣
ث	ṯ	ع	ʿ
ج	dž	غ	ġ
ح	ḥ	ف	f
خ	ẖ	ق	ḳ
د	d	ك	k
ذ	ḏ	ل	l
ر	r	م	m
ز	z	ن	n
س	S	هـ	h
ش	Š	و	w
ص	Ṣ	ي	y

ثانياً: الحركات **Vowels**

الفتحة: "a"، الكسرة: "i"، الضمة: "u"، الفتحة الممالة: "e"، الضمة الممالة: "o".

ثالثاً: الحركات الطويلة نرمز إليها بخط (ــــ) فوق رمز الحركة القصيرة.

الصوامت الطويلة (المشددة) نرمز إليها بتكرير رمز الصامت.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيـــــــــد

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين، محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فهـــذا الكتاب هو في الأصل بحث كنت قد تقدمت به إلى قسم اللغة العـــربية بجامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٩٨٣م لنيل درجة الدكتوراه، وكان بإشراف الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله، وأكرم مثواه!

وقـــد رأيت أن أنشره بعد هذه المدة الطويلة لما وجدته من إقبال الطلبة علـــيه، ونـــزولاً عند رغبة بعض الفضلاء، تعميماً للفائدة، وتيسيراً على الطلبة والدارسين.

وقـــد قمـــت بإجـــراء بعـــض التعديلات الطفيفة عليه، من تصحيح للأخطـــاء، وحذف لبعض الفقرات التي ليس لها علاقة بالموضوع وزيادة بعض الفقرات، وحذف أخرى، وتقديم بعض الفقرات وتأخير أخرى، وتعديل لبعض وجهـــات النظر، دون أن يخرج البحث عن إطاره العام وحتى يظل البحث ممثلاً أميـــناً للفتـــرة التي أعدّ فيها، أبقيت على المراجع المخطوطة- التي حققت فيما بعد- كما هي.

ويعـــالج هـــذا الكتاب التطورات التي تعرضت لها الأصوات والصيغ العربية بأسلوب علمي موضوعي، وظفت فيه معطيات علم الأصوات لتكون في خدمة القضايا الصرفية حتى تكون الدراسة أكثر دقة، وأكثر علمية، مطّرحاً في الـــوقت نفسه كل التخريجات المنطقية، والأحكام الانطباعية التي اتسمت بها - على العموم- معالجة القدماء، ملزماً نفسي -قدر المستطاع- الاحتكام إلى اللغة نفســـها؛ إلى أحكامهـــا وقوانينها، أحكم على اللغة باللغة، ولا أخضعها لأية أحكـــام أو معايير خارجة عنها، وتجافي طبيعتها من فروض وتأويلات انطباعية

متكلفة طالما عانت منها الدراسات اللغوية كثيراً فيما مضى، وتركت أثراً سيئاً علـى اللغة ودارسها على حد سواء، تجلى في نفور الكثيرين من دراسة العربية نظـراً لمـا يستشـعرونه من صعوبة بالغة في التعامل مع ما يطرحه القدماء من تخـريجات وتأويلات بطريقة تبدو -أحياناً- أشبه شيء بالأحاجي والألغاز التي يصعب فهمها، ولا يتيسّر تمثلها واستيعابها.

وقـد قسمت هذا الكتاب إلى أربعة فصول، تحدثت في الأول منها عن خصـائص البنـية العربية، وعن فلسفة العربية في نسجها لكلماتها، ثم عرضت لدراسـة الـتطورات اللغوية من قبل الباحثين؛ قدامى ومحدثين، ثم تحدثت عن القـوانين الصوتية التي تحكم مختلف أوجه التطورات وتسيرها وقد قسمت هذه القوانين إلى قسمين:

١. قوانين صوتية خاصة بالعربية، تتمثل في خصائص البنية المقطعية وقواعد النبر.

٢. قوانين صوتية عامة يسري مفعولها على اللغات جميعاً.

ومن باب تقديم الخاص على العام، بدأت الحديث عن القوانين الصوتية الخاصـة، وأثرها في أبنية الكلم العربية، التي ضمنتها الفصل الثاني، فتحدثت في الـبداية عن أثر البنية المقطعية، ثم اتبعت ذلك بالحديث عن أثر قواعد النبر في تطور الصيغ وتناسلها.

وانـتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن القوانين الصوتية العامة وأثرها في أبنـية الكلـم العربية، وذلك من خلال الفصلين الأخيرين، فتحدثت في الأول منهما عن ظاهرة المماثلة، بوصفها الأثر المباشر لعمل القوانين الصوتية مجتمعة، وقد قسمت الحديث عنها إلى ثلاثة أقسام: المماثلة بين الصوامت، ثم المماثلة بين الحركات، وأخيراً المماثلة بين الصوامت والحركات.

أمـا الفصـل الرابع والأخير، فقد خصصته للحديث عن عمل قانون الاقتصاد في الجهد وذلك من خلال آثاره في اللغة، التي تتمثل في:

١. ظاهرة المخالفة: وقد سرت في معالجتها على نفس الطريقة التي سرت عليها في معالجة ظاهرة المماثلة، ومن ثم فقد تحدثت في البداية عن المخالفة بين الصوامت، ثم بين الحركات وأخيراً تحدثت عن المخالفة بين الصوامت والحركات.

٢. تخفيف الهمزة من قبل الحجازيين. تحدثت في البداية عن دواعي تخفيفها، ثم وصفت طرق تخفيفها.

٣. ظاهرة القلب المكاني، تحدثت عن أسباب هذه الظاهرة وعن أثرها في تخليق المزدوجات اللفظية، وإثراء العربية.

ولقد اهتممت في هذا البحث باللهجات العربية الدارجة حاضرها وغابرها، فبالنسبة إلى اللهجات الدارجة الحالية، استعنت بخبرتي الشخصية بها عن طريق معايشتي لها بحكم الانتماء، ومعايشتي لها في مواطنها الأصلية بحكم العمل: كاللهجات الدارجة في الجزء الجنوبي الغربي من السعودية، واللهجة الليبية الدارجة، أو بحكم الدراسة، كاللهجة المصرية الدارجة، وبالنسبة للهجات القديمة، فللوقوف عليها استعنت بعدد لا بأس به من كتب اللحن لمختلف العصور، بالإضافة إلى عدد لا بأس به أيضاً من كتب القراءات القرآنية، فهذه وتلك تقدم لنا صورة واضحة عن اللهجات العربية الدارجة في العصور الغابرة، وتعبر عنها أحسن تعبير، بشكل يجعلنا نقف من خلالها على واقع اللهجات العربية الدارجة في مختلف العصور.

ومبعث اهتمامي باللهجات الدارجة، قديمها وحديثها، أنها تلقي الضوء على تطور العربية الفصحى، وتفسر لنا كثيراً من الظواهر اللغوية، التي لا نجد لها تفسيراً شافياً في العربية الفصحى.

وبعد، فهذه هي الخطوط العامة لهذا البحث، والنقاط الرئيسية التي قمت بمعالجتها، فإن كنت قد وُفّقت وأصبت، فهو ما أمّلت ورجوت، وإن كنت قد أخطأت أو زللت، فعذري أني حاولت واجتهدت. ومن اجتهد

وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، وما التوفيق إلا من عند الله العلي القدير.

فوزي حسن الشايب

الفصل الأول

القوانين الصوتية وتطور الأصوات

١. تمهيد.
٢. دراسة التطورات الصوتية.
٣. خصائص التطور الصوتي.
٤. القوانين الصوتية وتطور الأصوات.

تمهيد:

الكلام الإنساني عبارة عن سلاسل صوتية يتصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، فنحن لا نتكلم أصواتاً مفردة، وإنما كلمات وجملاً وفقرات.

وليس كل صوت صالحاً لأن يجاور أي صوت في السلسلة الكلامية، فمخرج الصوت وصفاته، هما اللذان يحددان ورود صوت بعينه، في موقع بعينه أو عدم وروده؛ ذلك أن أعضاء النطق لا تنطق - في الكلام العادي- كل صوت مستقلاً بمفرده، وإنما يتأثر نطق الصوت الواحد بالأصوات السابقة عليه واللاحقة له.

ولهذا تحرص اللغات عامة على أن يكون هناك انسجام تام بين الأصوات داخل الكلمات حتى تؤمن قدراً أعلى من السهولة في النطق، وحداً أعلى من الوضوح في السمع.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد حرصت العربية على نسج كلماتها من أصوات متباعدة من حيث المخارج إلى الحد الذي لا يسبب إجهاداً لأعضاء النطق؛ فيتمكن المرء من نطق الكلمة بسهولة ويسر دون أن يتعثر لسانه في نطقها أو تختلط الأصوات ببعضها، وبعبارة أخرى تباعد بين مخارج الأصوات لتؤمن نوعاً من التنوع الموسيقي بحيث تظهر معه الأصوات على حقيقتها، ولا يحدث إرباك أو تشويش في الصيغة نطقاً وإسماعاً. وقد نصّ السلف على ذلك؛ قال ابن دريد (٣٢١هـ)(١): "واعلم أن أحسن الأبنية عندهم أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة". وقال ابن جني (٣٩٢هـ)(٢): "وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف"، وقد ذكر الخفاجي (٤٦٦هـ) في سرّ الفصاحة أن من شروط فصاحة الكلمة أن يكون تأليفها من أصوات متباعدة(٣). وقد علّل

السلف ذلك بما يمكن أن نسميه الوضوح السمعي أو التنوع الموسيقي، قال ابن جني(٤): "إن الصوت إذا انتحى مخرج حرف فأجرس فيه(٥)، ثم أريد نقله عنه فالأخلـق بالحال أن يعتمد به مخرج حرف يبعد عنه ليختلف الصديان، فيعذبا بتـراخيهما، فأما أن ينقل عنه إلى مخرج يجاوره، وصدى يناسبه ففيه من الكلفة مـا في نقـد الدينار من الدينار(٦) أو نحو ذلك، ففي هذا إشكال، وهذا أمره واضح غير مشكل، فلذلك حسن تأليف ما تباعد من الحروف".

وشبيه بهذا تعليل الخفاجي أيضاً قال(٧): "وعلّة ذلك واضحة وهي أنَّ الحـروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة... وإذا كـان هـذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه، كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة في العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة".

من هذا نعرف أن من أهم خصائص العربية هو حرصها على أن يكون نسـيج كلماتهـا مكوناً من أصوات متباعدة المخارج، قال الدكتور تمام حسـان(٨): "مـن الواضح أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي يحرصان في اللغـة العـربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل"، وما ذلك إلا لأن بناء الكلمة من أصوات مـتقاربة المخارج سينشأ عنه ثقل في النطق، وإجهاد بسبب عمل أعضاء النطق ضـمن حيِّـز ضيِّق من المخارج يعوق حركتها ويشل فاعليتها، ويجعلها تتعثر وتبطـئ في عملها، وقد أحسن السلف وصف عمل أعضاء النطق في مثل هذه الحالـة بأنه "كمشي المقيَّد(٩)"؛ قال ابن دريد(١٠): "واعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت؛ لأنك إذا استعملت

اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم، ودون حروف الذلاقة كلفته جرساً واحداً وحركات مختلفة".

فبـــناء الكلمـــة مـــن أصـــوات متقاربة في مخارجها يجعلها كزة ثقيلة وممجوجة، تكرهها النفس ولا تكاد تسيغها، مثل كلمة " الهُعْخُع" التي اصطنعها أحد الأعراب حين سئل عن ناقته(١١)، فقد جعل منها اللغويون وأرباب البيان مـــثلاً يضـــرب للدلالـــة على رداءة النسج وبشاعة التأليف، حيث حشد فيها مجمـــوعة مـــن الأصوات المتلامسة المخارج مما يجعل نطقها غاية في الصعوبة. ومثلها كلمة "مُسْتَشْزِرات" من قول امرئ القيس (٥٦٥م):

غدائـــره مستشـــزرات إلى العلا　　　تضـــلّ العقاص في مثنّى ومرسل

فهـــي وإن كانـــت دون الهعخـــع بشاعة، فإنها ثقيلة في النطق بسبب تقـــارب مخارج الأصوات التي تتكون منها، وقد عد البلاغيون وأرباب المعاني مثل هذا النسج تنافراً يخل بفصاحة الكلمة.

وفـــراراً من هذا التنافر، وحرصاً على فصاحة الكلمة، وسلامة نسجها فقـــد حرصت العربية أشد الحرص على عدم الجمع بين الأصوات المتقاربة جداً في مخارجهـــا في الكلمة الواحدة، ومن ثم فإنها لم تجمع بين التاء والدال والطاء، ولا بـــين الثاء والذال والظاء، ولا بين السين والزاي والصاد، كما أنها لم تجمع بشـــكل عـــام بين الأصوات الحنجرية أو الحلقية أو الطبقية، فهذه سنة مطردة وسلوك عام لها.

وقـــد لحـــظ السلف هذه الظاهرة ونصوا عليها، قال ابن دريد(١٢): "واعلـــم أنـــه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة لصعوبة ذلك عليهم".

وقــد أثبــتت هذه الحقيقة دراسة علمية حديثة أجراها الدكتور علي حلمــي موســى على جذور معجم لسان العرب، فأكد أن بناء الكلمات من الأصوات المتقاربة صفة ومخرجاً قليل ونادر جداً في العربية(١٣).

فهــذا إذاً هــو السلوك العام للعربية في نسجها لكلماتها، تصوغها من أصـــوات متباعدة المخارج لتؤمن أكبر قدر ممكن من السهولة في النطق مقروناً بحد أعلى من الوضوح في السمع.

بــيد أن الصياغة القالبية والسياق الصوتي قد يؤديان في بعض الأحيان إلى تجــاور الأصــوات المتجانســة أو المتقاربة في صفاتها ومخارجها في الكلمة الــواحدة أو حــتى المــتماثلة، وذلك كأن نبني الفعل المضارع من "أفعل" نحو "أكْرَم" فإننا سنحصل على "أأكرم" أي أنه سيتوالى في الكلمة الواحدة مقطعان مــتماثلان، وهو ثقيل مكروه، كما أننا لو رحنا نبني صيغة "افتعل" من كل ما فــاؤه أحد الأصوات المطبقة، أو أحد الأصوات المجهورة الآتية: الزاي، والدال، والذال، فإننا في كلتا الحالتين سنحصل على صيغ تتجاور فيها أصوات متقاربة في مخارجها ومتنافرة في صفاتها ومثل هذه السياقات الصوتية سيترتب عليها ثقل في النطق وإجهاد لأعضائه.

ولتسوية الوضع الصوتي يحدث تفاعل وصراع بين الأصوات المتقاربة، فيؤثــر بعضها في بعض، وهناك درجات لهذا التأثير، فقد يكون من القوة بحيث يحسم الصراع كلية لصالح أحد الصوتين، فيبسط نفوذه على الآخر تماماً ويطغى عنــيه ويجعله مثله، وقد يخلع عليه بعضاً من صفاته فقط، أي يحدث فيه بعض التغــيير في صــفاته، فإن لم يكن هناك مجال للتأثير والتأثر، بأن كان الصوتان مثلين: عمدت اللغة في مثل هذه الحالة إلى التفريق بينهما بطريقة أو بأخرى.

نخـــرج من هذا كله إلى القول إنّ بين الأصوات المتجاورة في السياق ظواهـــر مـــن التفاعل، متعددة، يؤدي كل منها إلى نتائج ذات بال في التطور الصـــوتي: إذ الأصوات في السياق تشبه إلى حد ما العناصر الكيميائية في المختبر أو المواد المشحونة بالكهرباء، فتجاور مادتين من هذه المواد يحدث بينهما تجاذباً إذا كانتا مختلفتين في شحنالهما الكهربائية، بأن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة، أو يحدث تنافراً إذا كانتا متفقتين في شحنالهما بأن كانتا كلتاهما موجبة أو سالبة.

والشـــرط الأساســـي لإحداث التفاعل بين الأصوات في السياق هو التقارب بينها في المخارج، فلا يمكن أن يتأثر صوت شفوي مثلاً بآخر حنجري أو حلقـــي، أو يؤثر فيه، ولا يتأثر طبقي أو غاري بآخر أسناني أو لثوي، فبعد المســـافة لا يجعـــل ثمة مجالاً بينهما لتبادل التأثير والتأثر. فالتفاعل بين الأصوات يـــتطلب إذاً تقاربا في المخارج، فإذا أضيف إلى ذلك التقارب في الصفات كان التفاعل بينهما أشد وأقوى.

وتفاعل الأصوات وتأثير بعضها في بعض يكون في أقوى درجاته عندما يتصـــل الصوتان المتقاربان مخرجا وصفة أو مخرجا فقط اتصالاً مباشراً لا يفصل بيـــنهما فاصل من حركة أو صامت، فكلما قرب الصوتان بعضهما من بعض كان التفاعل بينهما أشد وأقوى.

وهـــذا التفاعل بين الأصوات هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن جميع التغييرات والتطورات الصوتية التي تعرض للأصوات والصيغ. فليست التطورات

الصوتية إلا الأثر المباشر، والنتيجة الحتمية لتفاعل الأصوات المتجاورة في السياق.

دراسة التطورات الصوتية:

شغل الباحثون، قديماً وحديثاً بدراسة التطورات والتغيرات التي تعرض للأصوات والصيغ من خلال تفاعلها في السياق، غايتهم من ذلك محاولة تفسيرها، وإلقاء الضوء على مسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها وتسيّرها.

فقد درس السلف قديماً مختلف أوجه التطورات الصوتية، وعالجوها بشكل مستفيض تحت أبواب الإدغام(١٤)، والإدغام الأصغر حسب تعبير ابن جني(١٥) وباب المضارعة، وهو آخر أبواب الكتاب لسيبويه (١٨٠ هـ)(١٦)، والإبدال والإقلاب كما في كتب القراءات...، ولقد كانت دراستهم لهذه الظواهر الصوتية قائمة على أسس نطقية سليمة، فإطباق تاء الافتعال من كل ما فاؤه مطبق، مرده صعوبة هذا التتابع الصوتي في النطق، نظراً إلى التنافر في الصفة بين التاء والأصوات المطبقة "فالتاء منفتحة مستفلة وهذه الحروف مطبقة مستعلية(١٧)" كما أنهم وضحوا أيضاً أن التنافر في الصفة بين تاء الافتعال وبين كل من الزاي والذال هو المسؤول عن جهر التاء (١٨).

كما أنهم عللوا ما يعرف عند القراء بظاهرة "الإقلاب" وهي المجيء بالميم مكان النون المشكلة بالسكون متى وقعت قبل الباء، على أسس نطقية سليمة أيضاً، فمرد ذلك هو صعوبة التتابع الصوتي في مثل هذه الحالة "إذ يعسر

التصريح بالنون الساكنة قبل الباء"(١٩)، وما ذلك إلا لأن النون خيشومية والباء شفوية.

كما أنهم علّلوا بعض صور المخالفة الصوتية على أسس صوتية سليمة أيضاً: فقد بيّنوا لنا أن ثقل النطق وحده هو المسؤول عن التخلص من أحد المثلين المتتابعين.

وعباراتهم في هذا الشأن صريحة وواضحة قال سيبويه: "اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم"(٢٠)، يقصد بالتضعيف تكرير الصوت، وقال الرضي (٦٨٦هـ) في نفس هذا المعنى: "اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه"(٢١).

لقد عالج السلف مختلف التطورات والتغيرات الصوتية على أسس صوتية بحتة، فكل مظاهر المماثلة والمخالفة مردها صعوبة تتابع بعض الأصوات في سياقات صوتية معينة، الأمر الذي يستدعي تقريبها بعضها من بعض أكثر فأكثر أو فصلها، الأمر الذي يودي إلى حدوث هذا التغيير، وذاك التطور.

ولكن الذي يؤخذ على السلف في دراستهم للتطورات الصوتية أنهم جعلوها تصدر عن إرادة الإنسان، ووعيه، فعباراتهم بهذا الصدد توحي بأن المتكلم، أو العربي يمسك بزمام الأمر، ويوجه مسيرة التطور الصوتي في هذا الاتجاه، أو ذاك حسب رغبته ومشيئته.

إن ما نفهمه من عباراتهم، وما نستشفه من أقوالهم يفيد، وباختصار شديد، أنهم نادوا بما يمكن أن نسميه "تحكّم الفرد" في عملية التطور والتغير الصوتي، واعتباره المسؤول الأول، وأن إرادته هي القانون الذي يسيّر مختلف أوجه التطورات والتغيرات الصوتية، فهذا سيبويه مثلاً ينص على أن العرب

يطـــبقون تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة" ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد"(٢٢).

وتتكرر مثل هذه العبارة في مواضع متعددة من كتابه، فعند حديثه عن إجهار السين والصاد عند مجاورتهما للدال كما في أسْدل، ومَصْدر ... يقول: "وإنمـــا دعـــاهم إلى أن يقـــربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"(٢٣).

ولم يكن سيبويه بدعاً في أسلوبه هذا بين اللغويين، وإنما هذا الذي عليه الســـلف جمـــيعاً، فهذا ابن جني فيلسوف اللغة العربية الأول، يعلل إطباق تاء الافـــتعال مع الأصوات المطبقة فيقول: "إنهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمـــل مـــن وجـــه بتقريب حرف من حرف"، وبعد أن بيّن خطوات عملية الإطـــباق قال "كل ذلك ليكون العمل من وجه، فهذا يدلك من مذهبهم على أن للتجنيس عندهم تأثيراً قوياً(٢٤)".

والصحيح أن التطورات والتغيرات التي تتعرض لها الأصوات من خلال تجاورهـــا في الســـياق، تحصل بفعل قوانين صوتية صارمة، ليس للإنسان سبيل عليها ولا دخل لإرادته في توجيهها من قريب أو بعيد، "فقد يكون في استطاعة الفرد أو في استطاعة الجماعة اختراع لفظ أو تركيب، ولكن بمجرد أن يقذف بهذا اللفظ أو بهذا التركيب في التداول اللغوي، وتتناقله الألسنة، يفلت من إرادة مخترعه، ويخضع في سيره وتطوره وحياته... لقوانين ثابتة وصارمة، لا يستطيع الفـــرد ولا الجماعة إلى تعويقها أو تغييرها سبيلاً، فالكلمة الجديدة أو التركيب الجديـــد أشـــبه شيء بحجر يقذف به القاذف في جهة معينة بقوة خاصة، فإنه بمجـــرد أن يفارق يده يخضع في سيره لقوانين ثابتة صارمة، لا يد للقاذف، ولا لغيره على تعطيلها أو وقف آثارها سبيلاً"(٢٥).

ولهذا أخذ المستشرق "شاده" (chade.) على سيبويه ما توهمه عباراته من تحكم الفرد في التطور الصوتي فقال: "فمآل بحثنا عن أصل تقريب الحروف وإبدالها أن نصيب الغفلة والنسيان في إحداث مثل هذه الحوادث يفوق نصيب التفكير والقصد بكثير"(٢٦)، والذي يريده شاده هو أن هذه التطورات تحصل بشكل غير إرادي ولا شعور أو وعي من الفرد.

إلى جانب ذلك فإنه يؤخذ على السلف أيضاً، أنهم في دراستهم للتطورات والتغيرات الصوتية كانوا في بعض الأحيان يحكمون على هذه التطورات بأسس معيارية بعيدة عن الأسس النطقية الواجب التزامها، ولذا فإننا كثيراً ما تواجهنا في ثنايا كتبهم عبارات مثل: القياس في كذا هو كذا، والأصل في كذا هو كذا...، فالقياس عند سيبويه عدم إطباق تاء الضمير في مثل: أحطت وقبضت وفحصت وحفظت...، وذلك على الرغم من أن السياق الصوتي واحد بالنسبة للتاء في فعلت" وفي "افتعل" وما دام السياق الصوتي واحداً، فإن الأثر الصوتي يجب أن يكون واحداً أيضاً، إلا أنه، -والنحاة معه- يحكمون على إطباقها هنا بالشذوذ حجتهم في ذلك أن التاء علامة إضمار (٢٧)، فالنحاة هنا يحاولون التدخل لتوجيه مسيرة التطور الصوتي، والتصرف فيه، وكأنه أداة طيعة في يد الإنسان يوجهها كيف يشاء.

فهذا الرضي مثلاً ينكر على الأصوات المطبقة حقها في إطباق التاء؛ "لأن تاء الضمير كلمة تامة فلا تغير. وأيضاً هو كلمة برأسها، فكان القياس أن لا تؤثر حروف الإطباق فيها"(٢٨).

ومن أمثلة المعيارية أيضاً، حكمهم بقياسية مثل: مطّعن ومطّلم دون مظّعن ومظّلم، فعدوا الأولين أقيس من الأخريين، حجتهم في ذلك "أن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر"، ومثله قولهم في مثّرد ومتّرد أن القياس هو

مطّرد؛ لأن أصل الإدغام أن يتبع الأول الآخر(٢٩)، مع أن هذه وتلك ترجع إلى قـــواعد وقوانين صوتية، سنبينها في حينها، ومثل هذه الأحكام المعيارية كثيرة، تعج بها كتب اللغة.

ولكنـــنا على الرغم من ذلك، لا نعدم أن نجد من بينهم من يصور لنا الـــتطورات الصـــوتية على أنها عملية تفاعل بين الأصوات في السياق، وأن ثمة تـــأثيراً وتأثراً متبادلاً، فقد نص كل من مكي بن ابي طالب القيسي(٤٣٧ هـــ) وأبي محمد البطليوسي (٥٢١هـــ) على أن الصوت الأضعف يقلب إلى الأقوى؛ ولا يقلـــب الأقـــوى إلى الأضعف، قال مكي بهذا الخصوص:" وقد قال بعض العلمـــاء: إن الأصل في " أعتدنا": "أعددنا" بدالين، وكذلك "أعتدت" أصله: "أعـــددت" مـــن العدّة. وفيه ضعف لنقل الأقوى إلى الأضعف، وإنما ينقل أبداً الأضـــعف إلى الأقـــوى اذا تقاربـــت المخـــارج ليقوى الكلام"(٣٠). وقال البطليوســـي في كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: "وقد أجاز النحويون في كـــل ســـين وقعت بعدها غين أو خاء معجمتان، أو قاف أو طاء، أن تبدل صـــاداً، فـــإن كانت صاداً في الأصل لم يجز أن تقلب سيناً، نحو: سخرت منه وصـــخرت، و "أســـبغ عليكم نعمه"(٣١) وأصبغ، و "زادكم في الخلق بسطة "وبصـــطة"(٣٢). فمتى رأيت من هذا النوع ما يقال بالصاد والسين، فاعلم أن السين هي الأصل؛ لأن الأضعف يرد إلى الأقوى، ولا يرد الأقوى إلى الأضعف" (٣٣). وبهـــذا يكـــون أبو محمد البطليوسي قد سبق عالم الأصوات الفرنسي مـــوريس جرامونت: Maurice Grammont الذي صاغ قانون الأقوى: law of the stronger في علم الأصوات(٣٤).

كذلك فإن مما يؤخذ على السلف في دراستهم للتطورات الصوتية أنهم أغفلوا أثر البنية المقطعية، والنبر في تطور الأبنية والصيغ، وذلك لأنهم لم يفطنوا

إلى دور المقطع والنبر في اللغة، فهما من البحوث الصوتية الحديثة على الدراسات اللغوية العربية.

وإغفالهم لدور البنية المقطعية والنبر في أبنية الكلم، من جهة ثانية، من بين الأسباب القوية التي تجعلنا نقرر مطمئنين أن الدراسات الصوتية عند العرب نتاج بكر، وابتكار عربي صرف، لم يكن فيه العرب ناقلين ولا مقلدين ولا متأثرين بالهنود، كما زعم بعض المستشرقين: فلو كانوا ناقلين أو متأثرين بالهنود في دراستهم للأصوات، لكان من المفروض أن نجدهم قد بحثوا في المقطع والنبر على النحو الموجود عند الهنود، فقد عرف الهنود المقطع والنبر معرفة جيدة وعالجوهما معالجة مستفيضة(٣٥).

ومن هنا كان رد شاده على من زعم ذلك من المستشرقين "وبما أن الهنود سبقوا العرب في وصف الأصوات بألف سنة أو أكثر زعم بعض المستشرقين أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند، ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات تخالف مذهب الهند في نقط مهمة فنرجح أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بنفسهم، ولم يقتبسوه من أي شعب غيرهم"(٣٦).

ومن جملة المآخذ على الدراسات الصوتية عند العرب عامة، أن دراساتهم هذه كانت تابعة للدراسات النحوية والصرفية، فكانت تأتي دائماً في آخر مصنفاتهم والمفروض أن تكون دراسة الأصوات سابقة للدراسات الصرفية والنحوية، لأن التحليل قبل التركيب دائماً.

كما أنهم في دراساتهم للتطورات الصوتية، لم يعنوا إلا بالتطورات المقيّدة، أي تلك التي تفرضها سياقات صوتية معينة، ولم يبحثوا في التطورات المطلقة، والتي تمثل التطورات التاريخية التي تحصل بسبب التحول العام لنظام اللغة الصوتي، فلم يعرضوا لأصل صوت الجيم في الفصحى مثلاً، ولا لظاهرة

التسنوين، أو أصل الفاء في العربية، أو السين والشين، إلى غير ذلك مما يدخل تحت باب التطورات التاريخية، وإن وقع لهم شيء من أصول هذه الأصوات سموه لغة مذمومة أو رديئة، وذلك مثل حديثهم عن الكاف الطبقية المجهورة التي هي أصل الجيم الفصيحة، والتي حشروها ضمن الأصوات المرذولة، التي لا يلجأ إليها إلا في الضرورة(٣٧) و "لا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة"(٣٨).

ولكن العذر للسلف في هذا أنهم درسوا اللغة دراسة وصفية، وقفوا نشاطهم فيها على اللغة في آخر العصر الجاهلي وصدر الإسلام، والتطورات التاريخية تحتاج إلى المنهج التاريخي والمنهج المقارن. والدراسة المقارنة لم تعرفها الدراسات اللغوية إلا في أواخر القرن الثامن عشر، بعد اكتشاف السير وليام جونز (William Jones) للغة السنسكريتية (sanscrit) عام (١٧٨٦م)، فهي إذاً حديثة، ومنهج حديث لم يكن معروفاً من قبل.

هذا بشكل عام بالنسبة لجهود السلف ومعالجتهم للتطورات الصوتية، التي تحصل للأصوات بفعل تجاورها في السياق، فماذا عن جهود اللغويين المحدثين؟

لقد اختلف الباحثون المحدثون في علاجهم لقضية التغيرات والتطورات الصوتية، من حيث أسبابها، والقوى التي تسيرها وتتحكم فيها على أربعة أوجه:

١. فالمحققون من الباحثين ذهبوا إلى أن التغيرات والتطورات الصوتية تخضع لقوانين سموها القوانين الصوتية: (phonetic laws) قوانين حاسمة ليس فيها استثناءات، لا تقل في صرامتها، واطّرادها عن قوانين الطبيعة.

ولا شك في أن هذا الاتجاه في تفسير التغيرات والتطورات الصوتية يعد صدى لنظرية تشارلز دارون: (Ch. Darwin): (١٨٨٢م) في النشوء

والارتقـــاء، والـــتي تعرف بالمذهب الطبيعي التي ضمنها كتابه "أصل الأنواع" الصادر في لندن عام (١٨٥٩).

فقد طبق العالم الجيولوجي "تشارلز ليل (Ch. layl) (١٨٧٥م) هذه النظرية على اللغة، فأكد "أن الأنواع في الطبيعة، واللغات في التاريخ تتغير تبعاً لنواميس متشابهة، والعاملان الجوهريان في اللغات هي كما في الأنواع الطبيعية: التغير والانتخاب الطبيعي"(٣٩).

وبعد "ليل" جاء العالم اللغوي المشهور "شليخر Schleicher" فقرر هو الآخر "أن مبادئ دارون تنطبق جميعها على كيفية نمو اللغات"(٤٠)، وكان أكثر المتحمسين لهذا الرأي، وأكثر اللغويين إيماناً، مجموعة من النحويين، ظهرت في النصـــف الثاني من القرن التاسع عشر، أطلق عليهم معاصروهم -من باب التحقير والازدراء- لقب النحويين الشبان أو النحويين الجدد: (The young grammarians or new grammarians)، فقـــد تبنى هـــؤلاء وجهـــة النظر هذه وعملوا على نشرها وإشاعتها في أوساط اللغويين وأكـــدوا على لسان أحدهم وهو: وهلم شيرر (Wilhelm Scherer) "أنّ تغـــيرات الصوت التي يمكن أن نلاحظها في تاريخ لغوي موثّق قد نشأت طبقاً لقوانين ثابتة لا تعرف استثناء إلا وفقاً لقوانين أخرى"(٤١).

ومـــن أبـــرز أعـــلام هـــذا الاتجـــاه ليسكين (Leskien) وبرجمان (Brugmaan) وهـــرمن استوف (Hermman Osthoff) صاحب العـــبـــــارة المشـــهورة "إن القوانين الصوتية تسير في صورة عمياء، وبحتمية عمياء"(٤٢).

وقـــد ذهـــب هذا المذهب كثير من اللغويين والباحثين العرب، أمثال الدكـــتور علي عبد الواحد وافي الذي أكد: "أن الظواهر اللغوية لا تسير وفقاً

لإرادة الأفــراد أو المجتمعات أو تــبعاً للأهواء والمصادفات، وإنما تسير وفقاً لنواميــيس لا تقــل في ثــباتها وصرامتها واطّرادها وعدم قابليتها للتخلف عن النواميس الخاضعة لها ظواهر ال فلك والطبيعة"(٤٣).

وقد أكد الدكتور محمد الأنطاكي هو الآخر" أن القانون اللغوي له من الحتمية والضرورة مثل ما لقانون الجاذبية في الفيزياء، ولقانون العرض والطلب في الاقتصاد"(٤٤).

٢. وهــناك اتجــاه آخــر لتفسير التطورات الصوتية، هو بمنزلة ردّ الفعل المعــاكس للاتجاه السابق، فهو اتجاه مضاد، ينفي أي نفوذ أو سلطان للقوانين الصوتية، وينادي "بتحكّم الفرد" باعتباره العامل الأساسي في التغيُّر اللغوي"(٤٥).

٣. وقد أوجد هذان الاتجاهان المتضادان اتجاهاً ثالثاً بالضرورة اتخذ طريقاً وسطاً بــين الاتجاهين، فالتطورات الصوتية عند أصحاب هذا الاتجاه تحصل بفعل قــوانين، ولكــن هــذه القــوانين قــوانين إنســانية، كقوانين الاقتصاد والسياسة...، وقد كان هذا الاتجاه ثمرة للبحوث اللغوية الضخمة التي تمت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر(٤٦)، ويفضّل أصحاب هذا الاتجاه اســتخدام مصــطلح "مــيول أو اتجاهــات صــوتية (Phonetic Tendencies)" بــدل مصــطلح قانــون؛ قــال مالمــبرج (B. Malmberg): "إن كــل كلمة في الحقيقة -لها تاريخها الصوتي الخــاص، وبــناء علــيه فإن مصطلح "قانون": (law) غير صحيح فالــتغيرات الصــوتية ترجع إلى عمل اتجاهات معينة، وليس إلى عمل القــوانين بالمعنى الدقيق للمصطلح" (٤٧)، ومن ثم فقد انتقد فندريس (Vendryes) عــبارة هرمن استوف آنفة الذكر بقسوة بقوله: "هذه

الجملـــة الـــتي أثـــارت في حينها مناقشات حادة، لا تثير اليوم سوى الابتسام، وأقل ما يقال فيها إنها جريئة، إذ تضفي على القانون الصوتي ســـلطة لا مبرر لها. فالقانون الصوتي لا يمارس حدثاً، وليس "ضرورياً" بـــالمعنى العلمـــي للمصطلح وكلمة "قانون" وقد استعملت هنا على ضلال هي التي جرت إلى الخطأ"(٤٨).

ولهـــذا فـــإن الباحثين من أصحاب هذا الاتجاه، الذين قبلوا باستخدام مصـــطلح القوانين الصوتية، قد حرصوا أشد الحرص على عدم مقارنة أو مقابلة القـــوانين الصوتية بقوانين الطبيعة والكيمياء، ذلك أن القوانين الصوتية عندهم من صنع البشر، فهي شبيهة بالقوانين السياسية والاجتماعية والاقتصادية... لذا نجد فندريس الذي يعد استخدام مصطلح "قانون" في مجال الطبيعة بأنه من باب المجـــاز السيئ؛ يصرح قائلاً: "إن القوانين الصوتية لا تشبه حتى قوانين الطبيعة والكيمـــياء، فالذي يجمع بين حالين متتابعين في لغة واحدة إنما هو رباط تخلقه، وليس رباطاً طبيعياً، لذلك لا يمكن أن نعرف مقدماً كيف يتطور هذا الصوت أو ذاك، لأنه يوجد دائماً في تطور الأصوات عدد يكثر أو يقل من العوامل غير المنظورة التي تنتج أثرها"(٤٩).

٤. وقـــد ظهر اتجاه آخر يتسم بالسلبية، يحكم على التغيرات والتطورات الصوتية بأنها مجرد مصادفة تاريخية وحســـب، قـــال بلومفيـــلد (L. Bloomfield) "من الواضح أن مصطلح قانون (law) ليس له هنا معنى دقيق، وذلك لأن تغير الصوت ليس قانوناً في أية حال، ولكنه مجرد مصادفة تاريخية وحسب"(٥٠).

وإلى هـذا الاتجاه ذهب بعض اللغويين العرب، فزعم أن قوانين التبدل الصـوتي إنمـا هـي نتيجـة اتفاقات ومصادفات ليس من الممكن التنبؤ بوقوعها (٥١).

هـذه بشـكل عام هي مجمل مواقف الباحثين من القوانين الصوتية. ويظهر واضحاً أن الأكثرية تنادي بوجودها على الرغم من التفاوت فيما بينهم بالنسبة إلى طبيعة عملها، قال فندريس (Vendryes) "بعد سنوات كثيرة من البحث المضني أصبح وجود القوانين الصوتية مقبولاً عموماً هذه الأيام، وإذا كـان هناك مـن لا يزال ينكر وجودها فما عليه إلا أن يستشير فقط العمـل الممـتاز لـفشسـلر Weschssler "هـل توجـد قوانين صوتيـة؟ (gibet es lautgestze?) الذي هو من السعة والشمول بما يكفي لتزويده بكـل مـا هـو ضروري لتبديد أي شكوك، ويفند أي اعتراضات يمكن أن تكون لديـه" (٥٢).

ونحـن من جانبنا نأخذ بالرأي الأول القائل بأن التغيرات والتطورات التي تتعرض لها الأصوات اللغوية إنما تخضع لقوانين ثابتة، تتحكم فيها وتسيرها، قـوانين تتسـم بالحتمـية والجبرية ولا تقل في ثباتها وصرامتها وعدم قابليتها للتخلف عن القوانين الطبيعية.

فالصـوت المطبق إذا اتصل بنظيره المرقّق كانت النتيجة الحتمية صوتاً مطبقاً طويلاً، والمجهور مع نظيره المهموس سيفرز حتماً صوتاً واحداً طويلاً إما مجهـوراً، وإما مهموساً بحسب الموقع الذي يحتله كل منهما في السياق، والنون المشـكلة بالسكون يجب أن تنطق ميماً متى وقعت قبل الباء ويجب أن تفنى في المـيم واللام والراء والواو والياء إذا اتصلت بها، فأما إذا ما وجدناها تظهر قبل هـذه الأصـوات في بعض السياقات نحو شاة زَنْماء، وغَنَم زُنْم، وعُنْم وغُنْم،

ودُنْـــيا وكُنْـــية، وقِـــنو وقِنوان وصِنْو وصِنْوان...فلا يعد مثل هذا خرماً لهذه القاعـــدة المطَّردة، ولا تخلفا للقانون الصوتي، فالذي عطَّل عمل القانون الصوتي ههـــنا هو عمل قانون آخر، وهو خشية اللبس بين الأبنية حتى لا يلتبس المشدَّد بغير المشدَّد ولهذا توقف عمل القانون الصوتي ههنا، منعاً لحدوث اللَّبس، وأمن اللَّبس في حد ذاته غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام، وقد خُلقت اللغات أساساً للفهـــم والإفهام، قال ابن درستويه (٣٤٧هـــــ): "وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب، وواضع اللغة -عز وجل- حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضـــع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد للآخر، لما كان في ذلك إبانة بل كان تعمية وتغطية"(٥٣).

فالقانـــون الصـــوتي ههنا لم يتخلف، وليس ههنا شذوذ في اللغة: لأن هناك قانوناً آخر يعمل عمله، ألا وهو أمن اللبس، قال سيبويه: "وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيِّنة، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق وذلـــك قولك: شاة زنماء، وغَنَم زُنْم، وقَنْواء وقِنْية، وكُنْية ومُنْية، "وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس، فيصير كأنه من المضاعف، لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً"(٥٤).

فـــإذا لم يكن هناك مجال للبس أخذ القانون الصوتي مجراه وعمل عمله بشـــكل حاســـم، ولهـــذا نجد النون تحولت إلى ميم في كل من إمَّاز وامَّحى، فالأصل فيهما انماز وانمحى، قال سيبويه: "ألا تراهم قالوا امَّحى حيث لم يخافوا التباســـاً؛ لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم"(٥٥)، وجاء "اوَّجل" انفعل من وجلت أيضاً، قال سيبويه: "وسمعت الخليل يقول في "انفعل" من وجلت اوَّجل كما قالوا امَّحى لأنها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو"(٥٦).

وقــد مــوثلت مع الميم في الهمَّرِش أيضاً، فهذه أصلها الهَنْمَرِش، قال سيبويه: "وأما الهمَّرش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس فالأولى نون، يعني إحدى الميمين نون ملحقة بقَهْبَلِس لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلِل"(٥٧). ومن هــذا القبــيل الفعل "اهرمَّع" الأصل فيه اهرنْمَع، فموثلت النون للميم، فصار "اهــرمَّع"(٥٨)، ومــثلها كل من احرمَّز واجرمَّش فالأصل فيهما هو احرنمز واجرنمش"(٥٩).

وإذا كانــت القوانين الصوتية، تقضي بالحذف، أو التخلص من تكرير صــوت واحــد مرتين، إما بالحذف وإما باتصالهما معاً بحيث يشكلان صامتاً طويلاً نحو شدد ← شدّ، وأأكرم ← أُكرم، فإن هذا القانون الصوتي لا ينقضه وجــود مــثل: طَلَــل وشَــرَر وسُرُر وحِلَل، ولا مثل قَرْدَد ومَهْدَد، ورِمْدِد، وقُعْــدُد... فليس الإبقاء على المثلين متتابعين لأجل خفة الثلاثي، أو لأجل أن "فَعَــل" من الأبنية المختصة بالأسماء كما يحاول أن يفهمنا السلف، ولا الإبقاء على المثلين في الأمثلة الثانية لأجل الإلحاق كما زعموا(٦٠)، إنما العلة في ذلك هــو خشية اللبس فيما لو حذفنا أو وصلنا المثلين ببعضهما، ففي الحالة الأولى سيلتبس طَلَل بطَلّ والشرر بشرّ والسُّرُر بسُرّ والحِلَل بحِلّ... كما أننا لو وصلنا بين المثلين في الأمثلة الأخرى، حدث لبس بين فَعْلَل وبين "فَعَلّ" نحو مَعَدّ، وبين "فِعْلِــل و "فِعِلّ" نحو فِلِزّ، وبين "فُعْلُل" و "فُعُلّ" نحو قُعُدّ، قال سيبويه في هذا المعــنى: "فأمــا اللهامِم فإنه لا يجوز فيها الإسكان، ولا في القرادد، لأن قَرْدَدا

فَعْلَـل، ولِهَمِمـا فِعْلِـل ولا يدغم فيكره أن يجيء جمعه على ما هـو مدغم واحده"(٦١).

مـن هـذا كله نعرف أن القوانين الصوتية قوانين حاسمة، كالقوانين الطبيعية لا تتخلف ولا تنكسر، فلا يتوقف عملها إلا إذا عارضها قانون آخر، وعليه فلا شذوذ في اللغة، ولا تخلف في عمل القوانين الصوتية، وما يلوح لنا أنه شذوذ في بعض تطبيقات القانون الصوتي يرجع في الحقيقة إلى أن ثمة قانوناً آخر يمـارس عمله، وقد أكّد ذلك اللغوي الدانيماركي كارل فيرنر K. Verner عام ١٨٧٥م بقوله: "لا بُدَّ من وجود قانون يشرح كل شذوذ، وأن المسألة هي اكتشاف هذا القانون"(٦٢).

فوجـود قانون ما لا يمنع وجود قانون آخر يعارضه في العمل، فقانون الجاذبـية يقضي بأن الأجسام كلها تسقط نحو مركز الأرض في خط شاقولي، ولكـن هذا لا يمنع أن نرى صفحة من الورق تنزلق في خط متعرج، وأن نرى الـبالون يرتفع نحو الأعلى، فالقانون في اللغة على هذا كالقانون في الطبيعة لا يمضي دون أن يصطدم بقوانين أخرى والشذوذ في قانون صوتي ليس شذوذاً إلا عندما لا نكون قد اكتشفنا القانون الجديد الذي يفسره(٦٣).

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن خصائص التطور الصوتي.

خصائص التطور الصوتي:

يتسم التطور الصوتي بمجموعة من الخصائص، بسطها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه "التطور اللغوي" على النحو الآتي(٦٤):

١. إنـــه يحـــدث تلقائياً، دون شعور أو وعي من الإنسان، فليس لإرادة الإنسان دخل فيه من قريب أو بعيد.

٢. إنه غير فردي، وهذا يهدم الاعتقاد القديم الذي كان سائداً لفترة طويلة من الوقت، والذي ينادي بأن "جميع الظواهر الاجتماعية فردية المنشأ، وتصـــبح اجتماعية عن طريق التقليد"(٦٥)، قال فندريس "ساد شطراً طـــويلاً من الزمن، الاعتقاد بأن كل تغير صوتي، إنما يصدر عن الفرد، وأنه لم يكن إلا تغيراً فردياً ثم عُمِّم. وهذا إدراك غير صحيح فليس في وسع أي فرد أن يفرض على جيرانه نطقاً تنبو عنه فطرتهم. وليس هناك مـــن قســـر جدير بتعميم تغير صوتي، فلأجل أن يصير تغير ما قاعدة لمجمـــوعة اجتماعـــية يجب أن يكون لدى كل أفراد هذه المجموعة ميل طبيعي من تلقاء أنفسهم، بل إن سلطان المحاكاة نفسه لا يقدر هنا على شـــيء، فإن النطق الشاذ لا يجلب أتباعاً لصاحبه، بل لا يجلب له بوجه عام إلا السخرية منه"(٦٦).

٣. إن الـــتطور الصوتي، يسير ببطء وتدرُّج شديدين، فتطور الأصوات لا يحدث فجأة بين يوم وليلة، وإنما يظهر أثره بعد أجيال، لأن "اختلاف الأصوات في جيل عما كانت عليه في الجيل السابق له مباشرة لا يكاد يتبيّـــنه إلاّ الراسخون في ملاحظة هذه الشؤون، ولكنه يظهر في صورة جلية، إذا وازنا بين حالتيهما في جيلين، تفصلهما مئات السنين"(٦٧).

٤. إنّ الـــتطور الصوتي محدود بمكان معين "فمعظم ظواهر التطور الصوتي يقتصـــر أثـــرها على بيئة معينة، ولا نكاد نعثر على تطور صوتي لحق بجمـــيع اللغات الإنسانية في صورة واحدة، فتحول صوت القاف مثلاً إلى همزة لم يظهر إلا في بعض المناطق التي تتكلم بالعربية"(٦٨).

٥. إنّ التطور الصوتي محدود بزمان معين، وهذا يعني أن عمله قد يتوقف بعد فترة من الزمن، بعد أن يكون قد أدى عمله ودوره في اللغة "فمادام التغير قد أصاب جميع الكلمات التي تقع تحت طائلته، يصبح القانون الذي يفسره وكأنه قد نسخ، ويمكن للغة أن تخلق مركبات صوتية جديدة، مشابهة كل الشبه للمركبات التي كان التغير يعمل فيها سابقاً، فهذه المركبات تبقى دون تغير، فيقال إنها لم تعد واقعة تحت سلطة القانون، وهكذا يوجد في كل اللغات مزدوجات، تمثل كلمات من منبع واحد، دخلت اللغة في حقب مختلفة"(٦٩). ويكرر فندريس هذه الحقيقة في موضع آخر بشكل أوضح فيقول: "وحالات الاستثناء من التغيرات الصوتية أمر لا يستطاع تجنبه، ونحن نعرف منها عدة أمثلة كان سببها في غالب الأحيان أن كلمات دخلت اللغة بعدما توقف تأثير القوانين التي كانت تستلزم تعديلها"(٧٠).

ولإثبات ذلك نقول بأنه كان هناك تبادل عكسي بين العربية والآرامية بالنسبة للسين والشين، فالشين الآرامية كانت تتحول إلى سين في العربية والسين الآرامية كانت تتحول إلى شين، "فالسارية" في العربية معربة من الآرامية Šārīṯā. كما أن كلمة "السياع" العربية وتعني الكلس معربة هي الأخرى من الآرامية "Šyā ʻ ā"(٧١).

ونجد عكس هذه الظاهرة، أي تحول السين الآرامية إلى شين في العربية، والدليل على ذلك كلمة "دمشق" العاصمة السورية، معربة من الآرامية dammesek، أي أن الأصل هو السين، كما أن "الشيطان" في العربية معربة هي الأخرى من الآرامية "Sāṭānā"(٧٢) أي بالسين أيضاً فكلتاهما تحولت فيهما السين إلى شين في العربية.

ولقـــد أصبح هذا القانون الصوتي ساري المفعول في وقت متأخر نسبياً على حــد قــول أولـيرى "O,Leary"(٧٣). وقـد حدد برجشتراسر "G.Bergstrasser" ذلك ببداية القرن الخامس قبل الميلاد وهو الوقت الذي جاور فيه العرب الآراميين(٧٤).

ولكــن هــذا القانون قد استهلك، وتوقف عن العمل، بعد فترة من الــزمن، ولهـذا أخذنا نجد الكلمات الآرامية التي تشق طريقها إلى العربية تظل أصــواتها الصفيرية والمتفشية على حالها دون تغير، فمن ذلك على سبيل المثال كلمة "سِكّين" العربية فهي من الآرامية (Śakkīnā)(٧٥)، بقيت السين فيها على حالها و لم تقلب شيناً، وبالعكس فإن كلمة "الشرقراق" وتعني طائر المنقار الأخضر هي من الآرامية (Šrakrāḵā)، أي أنها بالشين أيضاً، و لم تتحول فيها الشين إلى سين كما هو مفروض.

ونظــراً لعــدم عمــل القانــون، وتخلفه في بعض الأمثلة، فقد ذهب موســكاتي (Moscati) إلى أن هــذا التغــيير في الشين والسين بين العربية وأخــواتها السامية إن هو إلا سلوك عام وليس قانوناً(٧٦). ولكن برجشتراسر فسّــر تخلــف عمل القانون في بعض الأمثلة بانتهاء فترة عمل القانون، ومن ثم بقــيت الكلمــات التي دخلت العربية على حالها لأنها؛ "عُرِّبت بعد زمان تغير حروف الصفير؛ فإنه لو كانت عربت قبله، في وقت تعريب "السياع" وما من نوعه، لكان الشرقراق صار سرقراقا، كما صار الشياع سياعاً"(٧٧).

٦. ويتســم التطور الصوتي أخيراً بأنه مطّرد، بمعنى أنه إذا حصل في صيغة مــن الصيغ، انسحب مفعوله على جميع الصيغ المماثلة، لأنه: "لما كان الــتغير لا ينحصر في كلمة منعزلة، بل في آلية النطق نفسها فإن جميع الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة"(٧٨).

القوانين الصوتية وتطور الأصوات:

هناك نوعان من التطورات الصوتية:

١. مطلقة، وهي تلك التطورات التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يتحول الصوت اللغوي إلى صوت آخر في اللغة، وفي جميع السياقات الصوتية. وقد أطلق عليها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب "التغيرات التاريخية"(٧٩).

٢. مقيدة، وهي تلك التطورات التي تحصل للأصوات بفعل تجاورها في سياقات صوتية معينة، فهي إذا مشروطة بعوامل صوتية تشكيلية... وقد أطلق عليها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب "التغيرات التركيبية"(٨٠)، وهذا النوع من التطور الصوتي هو الذي يكون له أكبر الأثر في تطور الصيغ والأبنية وتناسلها، أما التغيرات المطلقة، فهي مجرد حلول صوت محل صوت آخر في نظام اللغة بعيداً عن تفاعل الأصوات ومتطلبات السياق، وسنتحدث عن التغيرات المطلقة، ثم نتبع ذلك الحديث عن التغيرات، والتطورات المقيدة.

أولاً: التطورات المطلقة:

من أمثلة التطورات المطلقة تحول صوت الـبـاء "P" إلى صوت الفاء في اللغة العربية، بمعنى أنه تأخر قليلاً في مخرجه وتحول من صوت انفجاري إلى احتكاكي، قال برجشتراسر: "أما الفاء فكان أصلها الباء، مثلما نجدها في كل اللغات السامية غير العربية والحبشية مثلاً الفم هو في اللغة الحبشية العتيقة: "af ' ، لكنه في الأكدية: "Pū"، وفي العبرية: "Pē" وفي الآرامية "Pum"(٨١).

فمقارنـــة كلمـــة "فم" في العربية بما يقابلها في الساميات يتضح لنا أن أصل الفاء هو صوت الـــپاء "P" الذي هو النظير المهموس لصوت الباء.

وإلى جانب كلمة "فم" كلمة "فول" العربية، هي في العبرية "Pōl"، على حين هي في الحبشية "Fāl" "أي بالفاء كالعربية، لأن صوت الـــپاء تحول إلى فاء في العربية والحبشية، أي في اللغات السامية الجنوبية(٨٢).

ومـــن هذا القبيل كلمة "Pālaġ" في العبرية، و "Plaġ" في الآرامية بمعنى شق فيهما، و "Palgu" في الأكّدية بمعنى "قناة" و "Falag" في الحبشية بمعنى جدول، هي في العربية، فِلْج أو فَلَج بمعنى "شق"(٨٣).

وكـــذلك الفعـــل "فـــتح" في العربية فإنه يقابل في العبرية "Pāṯah" ويقابلـــه في الآرامية "Pṯah" غير أن هذه الباء "في العبرية والآرامية تتحول إلى فاء في سياقات صوتية معينة، فقد بين أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، أن صـــوت الـــباء مع خمسة أصوات أخرى، يطلق عليها أصوات "بجد كـــپت" الأصل فيها أن تكون انفجارية، بيد أنها تتحول إلى أصوات احتكاكية فيما إذا جـــاءت بعـــد حركة ولهذا فإن الـــپاء في المضارع من "Pātah" العبرية هو "Yiftah" وهـــو في الآرامية "Neftah" وذلك بسبب وقوع الـــپاء بعد حركة(٨٤).

وكلمـــة نفس العربية هي في الأوجاريتية "npš"(٨٥) كما أن كلمة "القـــنفذ" مأخـــــوذة عن "Kuppḏā"(٨٦)، وكلمـــة أنف أصلها السامي "app '"(٨٧).

ومـــن التطورات والتغيرات الصوتية المطلقة تحول الميم السامية المتطرفة إلى نـــون في العـــربية، قال برو كلمان(٨٨): "في العربية الشمالية تحولت الميم المتطـــرفة أصـــلاً إلى "نون" إلا إذا حوفظ عليها بسبب طرد الباب على وتيرة

واحـــدة، مثل: "قم"، "قام"، أو لم تصر متطرفة إلاّ بعد سقوط الحركة فيا بعد، مثل:

"هم"، فمثال انقلابها "نوناً" في العبرية "im" ← hum ←humū

في العربية "إنْ"، وكذلك النهايات الإعرابية:

."an, in, un ← am, im, um

فالتسنوين في العـــربية يقابل التمييم في العبرية، ولقد احتفظت العربية ببعض المفردات التي لا يزال فيها التمييم، مثل كلمة "ابنم" التي هي "ابن + م" ويجانبها كلمة ابنٌ = ابن + نْ، أي أن العربية تجمع بين التمييم والتنوين في هذه الكلمـــة، ولعلـــها تسربت إلى العربية الشمالية من العربية الجنوبية، فأخضعها عـــرب الشـــمال لعاداتهم اللغوية فألحقوا بها التنوين زيادة على التمييم(٨٩)، فأصبحت بذلك منونة مرتين.

وقـــد فطن السلف إلى زيادة الميم في ابنم هذه، قال ابن دريد: "وقالوا في الابن ابنم فزادوا فيه الميم كما زادوا في الفم، وإنما هو فاه وفوه وفيه"(٩٠).

ومـــن الكلمات التي احتفظت بظاهرة التميم هذه، كلمة "فم" أيضاً، وقـــد ذهب السلف إلى أن الميم في "فم" بدل من أصل محذوف، قال سيبويه: "وأمـــا "فـــم" فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله "فوه" فأبدلوا الميم مكـــان الـــواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم"(٩١). وبهذا يكون ابن دريد أسلم طريقة من سيبويه حين عد الميم في فم زائدة مثلها مثل الميم في "ابنم".

والصحيح أن الميم هي زيادة للتمييم، نسي أصله، فعد أصلا من أصول الكلمـــة، فألحقـــت بـــه العربية التنوين. "وفتحت الفاء قياساً على بعض أسماء الأعضاء في الجسم مثل: "يد وخد وعين ورأس..."(٩٢).

ولقد تصرفت العرب في هذه اللفظة كثيراً، فتعددت لذلك فيها اللغات قـال الفـرّاء (٢٠٧هـ): "ومن العرب من يضم الفاء في الرفع، ويفتحها في النصب ويكسرها في الخفض، فيقول: هذا فُمٌ فاعلم، ورأيت فَمَه، وأخرجه من فِمه. ومنهم من يضم الفاء في الرفع والنصب والخفض ، فيقول: هذا فُمٌ ورأيت فُمَه، وأخرجه من فُمِه"(٩٣). وقال أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ): "وحكى يعقـوب عن أبي عبيدة عن يونس: هذا فِمٌ، ورأيت فِماً، ونظرت إلى فِمٍ بكسر الفاء في الرفع والنصب والخفض"(٩٤).

ومن التغيرات المطلقة كذلك، تحول الشين السامية إلى سين في العربية وتحـول السين السامية إلى شين في العربية كذلك، وقد بينا هذا في الصفحات السابقة.

ومن أبرز مظاهر التطورات والتغيرات الصوتية المطلقة، تحول الصوت الطبقـي المجهور السامي "كَـ: g" الذي يمثله خير تمثيل الجيم القاهرية إلى صـوت "الجيم" في العربية الفصحى "قال بروكلمان:" احتفظت العربية القديمة في الغالـب بالأصوات الأصلية، غير أن صوت الجيم "g" الذي لا يزال يحتفظ بنطقه القديم في اللهجة التي يتكلم بها الآن في مصر، قد تحول في العربية القديمة كمـا في معظم اللهجات الحديثة إلى صوت مغور مركب من جزئين: أحدهما شديد والآخر رخو وهو dž"(٩٥).

وعن طريق مقارنة الكلمات التي تحتوي على الجيم بمقابلاتها في السامية تتأكد لنا حقيقة كون الجيم الفصيحة، متطورة عن الجيم القاهرية التي نسمعها هـذه الأيـام. قال إنو ليتمان "E. littmann": نعرف أن نطق هذا الحرف الأصـلي كان "gīm" كما هو الآن في مصر، وكما كان ويكون في اللغات السـامية الباقـية. مـثلاً كلمـة جمل "في العبرية "gāmāl"، وفي السريانية

"gamlā" مع الألف التي هي أداة التعريف وفي الحبشية "gamal"، ويوجد فعـــل "gamalu"، أي "رَحِمَ" في الأكدية. وتأريخ هذا النطق كما يأتي: في الابــتداء تغــير نطق "gīm" فصار "ğim" قبل حركة الكسرة فقط... ثم لفظــت الــ "gīm" عند أهل الحجاز "ğīm" إذا وقعت قبل كل الحركات، أي الفــتحة والضمة والكسرة. وكان هذا نطق القرشيين في زمان النبي، فصار نطق القرآن الشريف"(٩٦).

ويخالف برجشتراسر كلا من بروكلمان وإنوليتمان بعض الشيء بصدد أصــل الجــيم، فالجيم العتيقة -على ما يرى- لم تكن مثل الجيم المصرية تماماً، ذلــك أن مخرج الجيم المصرية هو مخرج الكاف، فهي كاف مجهورة. أما مخرج الجيم العتيقة، فهو مخرج الشين والياء، ومن ثم فإن الرأي الأقرب إلى الصواب - عنده- أن الجيم العتيقة كانت مثل الكاف التركية في مثل "كَاه" أي أنها كانت مشجرة "Palatalise". يستدل على ذلك بأن كثيراً من البدو لا يزال ينطقها كذلك حتى اليوم، والجيم المصرية" مثلها غير أنها لا تشجير فيها(٩٧).

ولقــد كــان النطق القديم للجيم، أي الكاف الطبقية المجهورة شائعاً قــديماً، وقد نصّ على ذلك ابن دريد فقال: "وهي لغة سائرة في اليمن"(٩٨)، وفــوق ذلك فإن هذا النطق الذي وصف بالرداءة من قبل النحويين واللغويين، يعــد ميزة خاصة لنطق اليمنيين، وسكان عدن من بينهم على وجه الخصوص، قــال المقدسي (٣٧٥هــ): "وأهل عدن يقولون لرجليه رجلينه وليديه يدينه، وقس عليه"، ويجعلون الجيم كافا فيقولون لرجب: ركَب، ولرجل: ركَل. وقد روي أن الــنبي "صــلعم" أتــي بــروثة عــند الاستجمار فألقاها، وقال هي ركــس..."(٩٩)، ولقــد اســتعمل هــذا الأصل في الشعر أيضاً قال سراقة البارقــي (٧٩هــ):

فقلــت لــه لا دَهْلَ "مِلْكَمل" بعدما   رمسى نَــيْفَق الثُّــبّان مــنه بعــاذر

والمعنى لا خوف من الجمل(١٠٠).

ولا شــكّ في أن شــيوع هذا النطق في اليمن إن هو إلاّ امتداد للنطق الســامي القــديم، أما شيوعه في لهجة القاهرة فلعله يرجع إلى أن أغلب العرب الذين هاجروا إلى منطقة القاهرة كانوا من قبائل يمنية الأصل(١٠١).

ولقد تعرض صوت الجيم "dž" إلى كثير من التغيرات والتطورات في اللهجات المحلية في شتى بقاع الوطن العربي.

فمن ظواهر هذا التغير انحلاله إلى أحد عنصريه المكونين له في اللهجات العربية الحديثة أي إلى صوتي الدال والجيم الشامية.

أما انحلاله إلى الدال فهو ظاهرة شائعة في لهجات صعيد مصر فقد ذكر أســتاذنا الدكــتور رمضان عبد التواب أن أهالي مدينة "جرجا" مثلاً يسمون مدينــتهم: "دردا" كمــا ذكــر أنهــم يقولون "دمل" في جمل و "داموسة" في جاموسة(١٠٢). وقد سمعت بنفسي أحد أهالي الصعيد يقول "ديش" بدلا من "جيش".

وهذا الانحلال لعله كان شائعاً في لهجات الأندلسيين الدارجة فقد ذكر الــزبيدي (٣٧٩هــــ) أن العامة هناك كانوا يقولون لما طحن من البر وغيره: دشيش والصواب: جشيش(١٠٣).

وقــــد قلبت الجيم دالاً أيضــاً في دشع في بعض اللهجات وأصلها جشع(١٠٤).

وفي الفلســطينية والأردنــية الدارجة نجد فيها كلمة "داشر" من قولهم "فــلان داشــر" للذي يتصرف تصرفات غير مسئولة، ويخرج على طاعة أهله

وهــؤلاء دُشَّر بمعنى "صايع وصُيَّع" في اللهجة الدارجة، وفلانة "داشرة" فهذه كلها نرجِّح أنها آتية من "جشر" فقد ذكر الزبيدي أن الجَشَر" هم القوم يبيتون مكــانهم ولا يرجعون إلى أهلهم(١٠٥)، وينطبق هذا المعنى إلى حد كبير على المراد من "داشر" وداشرة".

وقــد تطــورت الجيم إلى "دال أيضاً في اللهجة الفلسطينية والأردنية الدارجة، وذلك في كلمة "تدشّى" من قولهم: "فلان تدشّى، وتدشّيت، وانقلبت دشوتي وهذه أصلها "تجشأ" قال حسان بن ثابت (٥٠ هــ):

ألا طعــان ولا فرســان عاديــة إلاّ تجشّــؤكم عــند التــنانير

وقال الآخر:

إذا جشــأت نفسي أقول لها ارجعي وراءك واســتحيي بــياض اللهازم

وتطــور الجيم إلى "دال" قد حدث منذ عهد بعيد، فقد ذكر ابن مكي الصــقلي (٥٠١ هــــ) أن العامــة في صقلية كانت تقول تدشّيت بدلاً من تجشأت(١٠٦).

أمــا انحــلال الجيم إلى العنصر الآخر عن طريق التخلص من العنصر الانفجــاري، فتمــثله الجــيم السورية شديدة التعطيش، والتي يمثلها خير تمثيل الصــوت الأخــير من كلمة "**rouge**" "روج" الفرنسية" وهي النظير المجهور للشين العربية.

وقــد تابع تطور الجيم السورية هذه مجراه، عن طريق فقد عنصر الجهر وتحــولها بذلك إلى شين خالصة، فمن ذلك ما رواه سيبويه عن العرب قولهم: "اشتمعوا" في اجتمعوا" "والأشدر" في الأجدر(١٠٧).

وقد ذكر الفرّاء أن بني تميم يقولون "-في غير القرآن الكريم- "أشاءها" بـــدلاً من أجاءها(١٠٨)، كما أنهم يقولون في المثل العربي: "شرٌّ ما أجاءك إلى مخّـــة عـــرقوب": شرّ ما أشاك إلى مخة عرقوب(١٠٩)، ومن هذا القبيل أيضاً: أُشئتم في أُجئتم وذلك في قول زهير بن ذؤيب العدوى:

فـــيال تمـــيم صـــابروا قـــد أُشــئتم إليه وكونوا كالمحرِّبة البسل(١١٠)

ومـــثله "أشـــئت" في "أُجـــئت" بمعـــنى اضـــطررت، قال الأخطل (٩٢ هـــ):

ســـتقذف وائـــل حـــولي جمـــيعاً وتطعن إن أُشئت إلى الطعان(١١١)

وعلى هذه اللغة جاء المثل العربي "قد أُشئت عقيل إلى عقلك"، أي قد اضـــطررت(١١٢). وقد جاءت الإشاءة في الإجاءة أيضاً، فعن الفرّاء أنه يقال: أجـــاءه إلى كذا وكذا يُجيئه إجاءة، وأشاءه يشيئه إشاءة إذا اضطره وألجأه إليه (١١٣).

ومثله قولهم: مدمش بدلاً من مدمج كما في قول الراجز:

إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش(١١٤)

ونجـــد هـــذه الظاهرة الصوتية شائعة في كثير من المفردات في اللهجة الفلسطينية الدارجة، فسكان المدن الكبيرة كالقدس ويافا واللد والرملة يقولون: "وش" بـــدلاً مـــن وجه، ومن العبارات المألوفة "اغسل وشك" وفلان مِشتهِد كثير" بدلا من مجتهد".

وقد ذكر ابن مكي الصقلي أن العامة في صقلية كانت تقول: "اشترّت الماشـــية" بدلا من اجترّت(١١٥)، وأنهم كانوا يقولون: فلان مشتهد بدلاً من

مجتهد(١١٦)، وأكثر من ذلك فقد شق هذا التطور طريقه من النطق إلى الكتابة، قال ابن مكي: "ولقد وقفت على كتاب بخط رجل من خاصة الناس وأفاضلهم فيه: "وأُحبُّ أن تشتهد في كذا وكذا، بالشين، يريد تجتهد"(١١٧)، ومن هذا القبيل أيضاً قول العامة اشترأ فلان على فلان، أي اجترأ عليه"(١١٨).

ونجد أنه من السهل جداً تفسير هذا التطور الذي لحق بصوت الجيم فالمعروف أنّ الجيم الفصيحة صوت مزدوج يتكون من عنصرين: انفجاري وآخر احتكاكي، فهو يجمع بين الانفجار والاحتكاك، فالذي حصل فيه أنه تحول من صوت مزدوج إلى صوت بسيط عن طريق التخلص من أحد عنصريه، فكان أن تخلص من عنصر الاحتكاك عند أهالي الصعيد في مصر وتقدم في مخرجه إلى الأمام ونُمِّي العنصر الانفجاري فيه فتحول عندهم إلى دال. وقد مال غيرهم إلى التخلص من العنصر الانفجاري والإبقاء على العنصر الاحتكاكي وتنميته مع الاحتفاظ بعنصر الجهر فيه فكانت الجيم السورية أي أصبح شيناً مجهورة، ومع فقد عنصر الجهر من الجيم السورية يصبح الصوت شيناً خالصة.

وهناك تطور آخر حصل لصوت الجيم، وهو قلبها ياء، والمثال المشهور على هذه الظاهرة، ما ينسبه اللغويون إلى أم الهيثم من أنها قالت: "شيرات" في شجرات، قال أبو حاتم (٢٥٥ هـ): "وقلت لأم الهيثم: هل تبدل العرب الجيم ياء في شيء من الكلام؟ قالت: نعم. ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى   فأبعدكن الله من شيرات"(١١٩)

ويظهر واضحاً من هذا البيت، أن إبدال الجيم ياء ليس مطلقاً في لغة قائل هذا البيت، وإنما هو مقيد بكلمة "شجرة" فقط. والدليل على ذلك عدم

قلب الجيم ياء في كلمة "جنيّ" فلو كان ذلك مطلقاً لكان ينبغي عليه أن يقول "يني".

وبالإضافة إلى بيت أم الهيثم فقد أنشد الأصمعي (٢١٥ هـ):

"تحسبه بين الإكام شيرة(١٢٠)

وقد قرأ بعضهم: "ولا تقربا هذه الشِّيَرة"(١٢١) وهذه من الشجرة بكسر الشين وهي لغة في الشَّجرة، وقد ذُكر أن أبا عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) كان يكره هذه اللغة، جاء في المحتسب: "قال عباس: سألت أبا عمرو عن الشِّجرة فكرهها، وقال يقرأ بها برابر مكة وسودانها"(١٢٢).

ولكن هذه اللغة التي كرهها أبو عمرو تنسب إلى بني سليم، قال ابن جني: "وقال هارون الأعور عن بعض العرب تقول الشُّجَرَة، وقال ابن أبي إسحق "لغة بني سُليم الشِّجرة"(١٢٣).

وقد دافع أبو حيان (٧٤٥ هـ) عن هذه اللغة ومن قرأ بها فقال: "وينبغي أن لا يكرهها، لأنها لغة منقولة فيها"(١٢٤).

وقد أثبتت الرواة قلب الجيم ياء في هذه الكلمة، فعن أبي الفضل الرياشي (٢٥٧ هـ) أنه قال: "سمعت أبا زيد يقول: كنا عند المفضل وعنده أعراب، فقلت: إنهم يقولون: "شِيَرة" فقالوها "شِيَرة"(١٢٥).

وقد زاد أبو حيان على هذه الرواية قوله: "فقلت له: قل لهم يصغروها، فقالوا: "شُيَيْرة"(١٢٦).

وقد أنكر ابن جني أن تكون الياء في "شِيَرة" بدلاً من الجيم في "شَجَرة"، وزعم بأنها في "شِيَرة" أصل، وقد علل ذلك بقوله: "وإنما كان الياء عندنا في "شِيَرة" أصلا، غير بديل من الجيم لأمرين: أحدهما: ثبات الياء في تصغيرها في قولهم "شُيَيْرة" ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذا حقروا

الاسم أن يردوها إلى الجيم، ليدلوا على الأصل. والآخر: أن شين "شَجرة" مفتوحة وشين "شِيَرة" مكسورة والبدل لا تغير فيه الحركات. إنما يوقع حرف موقع حرف، وعلى ذلك عامة البدل في كلامهم"(١٢٧).

ولكن الرواة واللغويين أثبتوا كونها بدلاً من الجيم في "شجرة" استناداً إلى ما ورد عن العرب في ذلك، ومن ثم قال أبو حيان: "الشجرة" بفتح الشين والجيم وبعض العرب تكسر الشين. وإبدال الجيم ياء مع كسر الشين وفتحها منقول"(١٢٨).

هذا، وينسب إلى بني تميم أنهم يقولون في الصهريج: صهري وصهاري(١٢٩).

فنطق الجيم ياء إذا تطور مطلق قد لحق هذا الصوت لدى بعض القبائل العربية قديماً، ولا يزال هذا التطور حياً في لهجات بعض القبائل في الجزيرة العربية، وخاصة في منطقة تهامة، والمنطقة الجنوبية من سلسلة جبال عسير، أي في منطقة "أبها" وما يحيط بها، فقلب الجيم ياء هو اللهجة السائدة في تلك المنطقة، وأخص بالذكر منطقة "رجال ألْمَع" في تهامة وقبائل: "بني شِهْر، وبني عمرو، وبالقرن، شمال مدينة أبها، ففي لهجات هؤلاء جميعاً يقال: اليَبَل بدلاً من الجبل، واليمل بدلا من الجمل، والحَيَل، بدلاً من الحَجَل، واليلْد بدلاً من الجلد، واليَفْر واليفرة بدلاً من الجفر والجفرة، وهي صغار المعز، والَيْعُر واليِعري بدلاً من الجُعْر والجِعْري أي الضّبع، ويقولون: تيوَّز فلان، بدلاً من تجوَّز المقلوب عن تزوَّج، ويارِيَّال بدلاً من يا رجَّال، ويقولون وايد بدلاً من واجد أي كثير، ودياي والمسيد بدلاً من الدجاج والمسجد.

وإلى جانب هذه المنطقة من السعودية، فإن هذه الظاهرة تشيع في بعض بلدان الخليج العربي، ويظهر ذلك واضحاً في لهجة الكويتيين حيث يقولون:

وايـــد، ودياي، بدلاً من واجد ودجاج"، كما أننا نجد هذه الظاهرة عند بعض الـــبدو في الأردن وفي لهجـــة عشيرة "عيسى" على وجه الخصوص، وخير دليل على ذلك قول شاعرهم الشعبي:

عيّنت ركباً من هلا اليوف مـــداذْ

بين اليثوم وبين خشـــم الحمـــاذْ

يريد باليوف: الجوف، واليثوم: الجثوم(١٣٠).

فقلب الجيم ياء هو أحد التطورات التاريخية المطلقة التي لحقت بصوت الجيم.

ومن السهل جداً تفسير هذه الظاهرة صوتياً، فالجيم والياء متقاربتان في مخارجهما، فكلتاهما تخرج من الغار، أي من وسط الفم المقابل للحنك الصلب، والـــتقارب المخرجـــي هذا يسهل عملية الإبدال بينهما، ذلك أنهما من حيث المخرج متقاربتان، كما أنهما مجهورتان، فالتقارب بينهما مخرجا وصفة كبير.

والفارق الوحيد بينهما هو أن الجيم من الأصوات التي تجمع في نطقها بـــين الشدة والرخاوة، أو بعبارة أخرى بين الانفجار والاحتكاك، أما الياء فهي مـــن الأصوات المتوسطة التي فيها بعض الرخاوة أو بمعنى آخر تنطق بشيء من الاحتكاك"(١٣١).

ونظـــراً لهـــذا التقارب بين الجيم والياء صفة ومخرجاً، فقد كثر إبدال إحداهما من الاخرى، فكما قلبت الجيم ياء، فقد قلبت الياء جيماً أيضاً وهو ما اصـــطلح اللغويـــون على تسميته بالعجعجة" ولقد قيدها بعضهم بقبيلة قضاعة فأطلق عليها من ثمّ اسم "عجعجة قضاعة"(١٣٢).

ولكـــن الـــروايات تثبت أن هذه الظاهرة الصوتية كانت شائعة لدى العديد من القبائل العربية مثل بني سعد(١٣٣) وطيّئ وبعض بني حنظلة وبعض

بـــني أســـد(١٣٤)، وحتى عنـــد بعض الهذليين(١٣٥)، وبعـــض الحجازين أيضـــــاً(١٣٦)، وقلب الياء جيماً هو عكس الظاهرة السابقة تماماً، ولقد قيد سيبويه هذه الظاهرة بحالة الوقف فقط، قال في الكتاب: "وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف، لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمجّ يريدون "تميميّ" وهذا علجّ، يريدون "عليّ"، وسمعت بعضهم يقول: عربانجّ، يريد عربانيّ"(١٣٧).

أمـــا ابـــن السكيت (٢٤٣هـــ) فقد قيدها بحالة تشديد الياء، الوقف والوصـــل في ذلـــك سواء، جاء في سرّ صناعة الإعراب: "وقال يعقوب: بعض العـــرب إذا شدد الياء جعلها جيماً"(١٣٨) وقد قيدّها ابن فارس (٣٩٥هـــ) بحالة النسب فقط، وصلاً ووقفاً أيضاً(١٣٩).

فحســـب ما ذهب إليه هؤلاء اللغويون الثلاثة، فإنه ينبغي أن نعد قلب الـــياء جـــيماً، تطوراً مقيّداً، بمعنى أنه لا يتم إلا بوقوع الياء في سياقات صوتية خاصة وكونها في حالة خاصة ومن ثم فإنه لا ينسحب عليها في جميع السياقات، ولكن الرواة واللغويين الآخرين قد أثبتوا لنا أن الياء تبدل منها الجيم في الوقف والوصـــل مشـــددة وغير مشددة في النسب وفي غيره أيضاً، فمن ذلك مثلاً ما أنشده ابن جني:

حتى إذا ما أمسجت وأمسجا

قال ابن جني: "أبدلت الياء في أمسيت جيماً"(١٤٠) فهذا المثال دليل قـــوي على قلب الياء جيماً مخففة وفي الوصل أيضاً، وفي غير النسب، ومثله ما رواه اللحـــياني (حوالي ٢٠٧هـــ) من أنه: "يقال: لا أفعل ذلك يد الدهر وجد الدهر، أي آخر الدهر"(١٤١).

ومن هذا القبيل أيضاً ما أنشده الفرّاء لقحافة بن هميان السعدي:

يطير عنها الوبر الصهابجا

يريد: الصهابيا(١٤٢).

فهــذه الأمــثلة تؤكد قلب الياء جيماً في الوصل وفي غير النسب، وفي غير التشــديد أيضاً، والأمثلة على قلب الياء جيماً في الوصل كثيرة، فمن ذلك ما رواه سيبويه نفسه في الكتاب وذلك حيث قال: "وحدثني من سمعهم يقولون:

خالي عويف وأبو علـــــجِّ

المطعمان اللحم بالعشــــجِّ

وبالغداة فلق البرنجِّ(١٤٣)

فقلـــب الياء جيما في هذه الأمثلة، يؤكد قلبها جيماً في الوصل وذلك لأن القافـــية ههنا مطلقة وليست مقيَّدة، ومثل هذه الأبيات ما ينسب إلى رجل من أهل البادية من بني سعد وهو قوله:

نعمَّـــا ولــــدت رضــــوى لـــــزبَّان بــــن كـــــندجِّ
وحوصـــــاء ورالان اللـــــذيْ دلاَّ علـــــــي الحـــــجِّ

يريد: ابن الكنديِّ، والحيِّ(١٤٤).

ومـــن الأدلة القوية على قلب الياء جيماً في الوصل ما يروي عن ابن مســـعود (٣٢هـــ) رضي الله عنه أنه قال: "على كل غنجّ" يريد غنيّ، قال ابن منظـــور (٧١١هـــ) في لسان العرب: "هكذا حكاه أبو حنيفة بتحريك الجيم"(١٤٥).

وينسب إلى ابن مسعود أيضاً قوله: "اعلُ عنّجّ" بمعنى تنحّ عني، جاء في الجمهـــرة: "وفي الحديث قال: "جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود وكان رجلاً

مجبولاً، أي عظيم الخلق، فاتكأ على منكبيه، فقال له عبد الله "اعْلُ عنُجُ" فقال: لا، أوتخبرني متى يكفر الإنسان وهو يعلم، قال: "إذا ولّي عليك أمير، إن أطعته أكفــرك، وإن عصيته قتلك"(١٤٦)، فهذا الحديث، وما قبله دليل على شيوع هذه الظاهرة عند بعض الهذليين.

هــذا، وتنسب هذه العبارة إلى أبي جهل (٢هــ) أيضاً، فيروى أن أبا جهــل قــال لابن مسعود، "أُعْلُ عنّج"(١٤٧) وذلك عندما وضع ابن مسعود رجلــه على مذمر أبي جهل في غزوة بدر، فإن صحت هذه الرواية فإنها تكون دليلاً على شيوع هذه الظاهرة عند بعض الحجازيين أيضاً.

وقــد نــصّ اللغويون على أن من العرب من يقلب الياء جيماً مشددة وغــير مشددة، قال أبو الطيب اللغوي (٣٥١هــ) في كتاب الإبدال(١٤٨)، وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لحنظلي: ممن الرجل، فقال فُقَيْمجّ يريد فقيمياً، فقلــت: من أيهم؟ فقال: مُرّج، يريد مُرِّيا"، وهذا النص دليل قوي على شيوع هــذه الظاهرة عند بني حنظلة. إلا أنه نصّ على قلب الياء المشددة فقط، وذلك حســب الأمثلة الواردة فيه، ولكنهم نصّوا على قلب الياء الخفيفة جيماً أيضاً، قــال أبو عمرو بن العلاء: "وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضاً إلى الجيم"(١٤٩)، ولقــد ذهب الفرّاء إلى أن قلب الياء الخفيفة جيماً لغة لطيّء ولغة لبني دبير من بني أسد أيضاً(١٥٠).

والــذي نقصده بالياء الخفيفة، هو الصوت الصامت في مثل: أمسيت ← أمسجت، ويد الدهر ← جد الدهر، وإبدال هذه الياء جيماً كإبدال الجيم ياء، يفسر صوتياً على أساس القرب المخرجي والقرب في الصفات بينهما كما أسلفنا.

ولكن السلف يقصدون بالياء الخفيفة هذه التي في المثالين آنفي الذكر، بالإضـــافة إلى ضمير المتكلم الحركي الذي يعرّف في الاصطلاح "بياء المتكلم" مثل هذه التي تنتهي بها كل من غلامي، داري، وحجتي، وياء المتكلم ما هي إلا حـــركة، كسرة طويلة، ولكن وحدة الصورة الخطية، بين الياء بوصفها صوتاً صامتاً وبين الكسرة الطويلة قد جعلت السلف يخلطون بينهما ويزعمون من ثمّ أن الحـــركة الطويلة التي تمثل ضمير المتكلم قد قبلت جيماً فيقولون بأن الياء- علـــى حد قولهم- في غلامي، قد قلبت جيماً ومن ثم نطقت "غلامج" وداري ← دارجّ، ويستشهدون على ذلك أيضاً بقول الراجز.

لا هم إن كنت قبلت حجتجّ

فلا يزال شاحج يأتيك بـــجّ

أقـــمر نهّـــات ينزي وفرتجّ

يقصد بذلك: حجتي وبي ووفرتي(١٥١).

وهذه وسابقتها ما هي إلا حركات طويلة تنتهي بها الكلمات السابقة، ونحـــن إذا كنا نقبل بقلب الياء بوصفها صامتاً- جيماً، مشددة وخفيفة بسبب القرب المخرجي، والقرب في الصفات بينهما، فإننا لا نسلم بحال بقلب الحركة صوتاً صامتاً، فالحركات والصوامت كل منهما قطاع من الأصوات مستقل عن الآخـــر، فالحـــركة لا تتحوّل إلى صامت ولا العكس، وما دام الأمر كذلك، فكيف نفسر تخليق الجيم مكان الحركة في هذه الأمثلة؟

ولقد كفانا أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب مئونة الإجابة عن هذا الســـؤال، ففســـرها تفســـيراً حسناً على أساس ظاهرة الوقف بالتضعيف فمن المعـــروف أن بعض العرب كان يقف بتشديد الآخر، فيقول مثلاً: خالدّ وفرجّ

كما هو الشائع الآن في اللهجة الليبية الدارجة، وعليه فالذين يقولون: غلامج، ودارج في غلامـــي وداري، لعلّهـــم مـــن أولئك الذين يقفون بتشديد الآخر فيصـــيِّرون آخر الكلمة ياء مشددة، ثم يحققون الياء فتقلب جيماً، فتحقيق الياء يصـــيرها جيماً، كما أن تحقيق الهمزة يصيرها عيناً، ومثل غلامج ودارج، كل من حججتج وبج، ووفرتج في قول الراجز آنف الذكر، فلعل هذه الأمثلة السابقة لشـــاعر من هؤلاء الذين يقفون بالتضعيف، فيقولون: "حجتيّ" وبيّ" و"وفرتيّ" حتى يمكن الحديث عن قلب الياء جيماً، لأن ياء المتكلم وهي ياء المد في الأمثلة الســـابقة وغيرهـــا ليست صوتاً صامتاً كالذي في مثل: "يقع" مثلاً، وإنّما هي كسرة طويلة(١٥٢).

بقي أن نقول إن نطق الياء جيماً لا يزال حياً في لهجات بعض القبائل العـــربية في تهامة، وأخص بالذكر منطقة "رجال ألمع" التابعة لإمارة أبها، فهناك كـــنا نسمع الطلبة في أثناء العمليات الحسابية يقولون كذا بالجد كذا، بدلاً من باليد كذا، كما كنا نسمعهم يقولون الجمن بدلاً من اليمن، وفي لهجات بعض القرى الفلسطينية لا نزال نسمع منهم حتى الآن الجمام بدلاً من اليمام.

ومـــن الأصـــوات التي تعرّضت لكثير من التغيرات، صوت القاف Ḳ والقـــاف، صوت فيه يبس وصلابة، وهذا ناشئ عن كونه صوتاً انفجارياً يسد مجـــرى الهـــواء في أثناء نطقة سداً محكماً عن طريق ارتفاع مؤخرة اللسان حتى تتصـــل باللهاة، والجدار الحلقي للحلق، مع ارتفاع الحنك اللين ثم يضغط الهواء مـــدة من الزمن بفعل ضغط الرئتين، وعندما يزول الانسداد فجأة يتحرر الهواء دون أن يحـــدث اهتزازاً في الأوتار الصوتية، مكوناً صوتاً انفجارياً مهموساً. وبمقارنـــة هذا الصوت في العربية بنظائره في اللغات السامية تتأكد حقيقة كونه صـــوتاً انفجارياً مهموساً، ففي العبرية مثلاً ḳōl قول، وفي الآرامية ḳālā قالاً،

وفي الحبشية kāl قال بمعنى صوت في الجميع، وهو يقابل في العربية: "قَوْل" وفي الآشورية، kūlu قول بمعنى: "صراخ"(١٥٣)، وهذا النطق المهموس هو الذي نسمعه الآن من أفواه مجيدي القراءات القرآنية.

ولكن السلف عدوه مجهوراً(١٥٤)، ومع حسن الظن بوصف السلف للقــاف نقــول بأهم ربما وصفوا قافاً أخرى غير هذه التي نسمعها من مجيدي القــرّاء هــذه الأيام، فلعلهم وصفوا "الكَاف" التي هي النظير المجهور للكاف العــربية، فــإن كــان كذلك، يكون الهمس من التغيرات التاريخية المطلقة التي تعرّضت لها القاف.

ولقد تعرضت القاف إلى تغيرات كثيرة في اللهجات الدارجة في مختلف أنحــاء الــوطن العربي، فنظراً ليبسه وصلابته مال أهل الحواضر العربية في مصر وبــلاد الشــام عامة إلى نطق همزة مكانها فمثلاً: قال ←آل، قلت ← أُلْتُ، وقلــب ← ألب، ومن العبارات المشهورة في المصرية الدارجة: "يا ناس يا شرّ كفايــة أرّ" بــدلاً مــن قرّ، وقولهم "فلان عنده الألب"، أي يشكو من مرض القلب.

وتطوّر القاف إلى همزة هو قانون عام في لهجات معظم الحواضر العربية في مصر وبلاد الشام، ففي القاهرة كما في الإسكندرية، كما في القدس ويافا، والخلــيل واللد والرملة، كما في دمشق وبيروت، جميع السكان في هذه المدن، ســكانها الأصــليين ينطقون القاف همزة "ويبدو أن هذا النوع من التطوّر في القــاف، قديم في اللغات السامية، فقد نقل "بروكلمان" عن "ليتمان" أن القاف تحــوّلت في أعــلام "الفينيقــية" في بعض الأحيان إلى همزة، ثم سقطت، كما ســقطت الهمــزات الأصلية، في الفينيقية، فمثلاً العالم الفينيقي Himalkart حِمَلْقَرت تحوّل إلى: Himalar حِمَلَر(١٥٥)، والتفسير الصوتي لهذه الظاهرة

أن القاف تأخر مخرجها إلى الخلف باحثاً عن أقرب الأصوات شبهها من الناحية الصـــوتية، ولا يوجد في أصوات الحلق ما يشبه القاف إلا الهمزة وذلك لوجود صفة الانفجار في كل منهما.

وتطـــوّر القاف إلى همزة كان معروفاً لدى العرب قديماً، بل لقد شقّ هـــذا التطوّر طريقه إلى الفصحى، ويتمثل ذلك بالألفاظ التي عدها اللغويون مما أبـــدلت فـــيها القاف همزة مثل: القشب والأشب، وروى أبو عمرو الأفز في القفـــز، ولقد عقد أبو الطيب اللغوي باباً في كتاب الإبدال للألفاظ التي أبدلت فيها القاف همزة(١٥٦).

وقـــد تطوّرت القاف إلى كاف خالصة، وهذا النطق شائع على نطاق واسع في لهجات الريف والقرى الفلسطينية عامة – باستثناء منطقة بئر السبع في الجـــنوب والقرى القريبة منها والمحيطة بمنطقة الخليل– ففي الفلسطينية الدارجة يقـــال: كلت وكلنا، وكمت وكمنا وكام وكعد وكلب وكمر بدلاً من: قلت وقلنا وقمت وقمنا وقام وقعد وقلب وقمر.

والـــذي نحـــب أن نوضحه هو أن تطوّر القاف إلى كاف في اللهجة الفلســـطينية الدارجـــة لم يـــأت من فراغ، وإنما هو تطوّر موصول الأسباب بلهجات عربية قديمة، ومن ثم فليس شيئاً جديداً، وإنما هو في حقيقة أمره امتداد للهجات عربية قديمة، فقد نسبت هذه الظاهرة إلى بني تميم، وعلى لهجتهم قول الشاعر:

ولا أكول لكدر الكوم كد نضجت ولا أكول لباب الدار مكفول(١٥٧)

ولقـــد قرأ بعضهم بهذه اللهجة في القرآن الكريم، فقد روت الرواة أن بعـــض الأعـــراب قرأ: "فأما اليتيم فلا تكهر" وقد ذكر الفرّاء أن هذه الكلمة

مكتوبة في مصحف عبد الله بن مسعود "فلا تكهر" قال: "وسمعتها من أعرابي من بني أسد قرأها علي"(١٥٨)، وقال ابن خالويه: "والعرب تبدل القاف كافاً، والكاف قافاً لقرب مخرجيهما"(١٥٩)، وجاء في الحديث أن معاوية بن الحكم السلمي قال: "ما رأيت معلماً أحسن تعليماً من النبي صلى الله عليه وسلم، فبأبي هو وأمي ما كهرني ولا شتمني ولا ضربني"(١٦٠) وذكر الأصمعي (٢١٥هـ) أنه قابل أحد الأعراب فحاول أن يعلمه سورة "الكافرون" فقرأ الأعرابي: "كل يا أيها الكافرون" قال الأصمعي فقلت: قل، "قل يا أيها الكافرون" كما أقول لك، قال: "ما أجد لساني ينطق بذلك"(١٦١).

وتطوّر القاف إلى الكاف قد شق طريقه إلى الفصحى، ويتضح ذلك من خلال تلك الألفاظ التي عدها اللغويون مما أبدلت فيها القاف كافاً، فقد عقد أبو الطيب اللغوي باباً في كتابه الإبدال ذكر فيه عدداً كبيراً من الكلمات التي أبدلت فيها القاف كافاً(١٦٢)، وذلك نحو: دقمه ودكمه، ومقردم مكردم، وزبعبق، وزبعبك والأقهب، والأكهب، وقريثاء، وكريثاء، والقسط، والكسط، وقشطت وكشطت، وقهرته وكهرته، وهو أعرابي قح، وكح، وقرابة مائة وكرابة مائة، والقعنب والكعنب.

وقد ذكر الزبيدي أن العامة في الأندلس كانت تقول: "استكتل"(١٦٣) في الأمر بدلاً من استقتل، فهذا يعني أن إبدال القاف كافاً كان معروفاً على عهده في الأندلس، كما ذكر ابن مكي الصقلي أن العامة على عهده كانت تقول للقميص الذي لا كمي له: بكيرة بدلاً من بقيرة، كما أنهم كانوا يقولون لبعض الأوعية حُكّة بدلاً من حُقّ وحُقّة، وأنهم كانوا يقولون: حُكّ الوَرِك بدل حُقّ، ويقولون تَرْكُوه بدل ترقوه(١٦٤)، كما ذكر اللغويون أيضاً قول العامة المركاس بدل المرقاص، ومكرمط بدل مقرمط(١٦٥).

فتطوّر القاف إلى كاف ظاهرة صوتية قديمة تضرب جذورها إلى أعماق بعيدة في التاريخ اللغوي.

وقد تطوّر صوت القاف إلى كاف طبقية مجهورة أي "كـَـ" أي إلى الجيم القاهرية، وذلك عند البدو في فلسطين بمنطقة بئر السبع، ولدى سكان القرى القريبة من هذه المنطقة والمحيطة بمدينة الخليل مثل قرى: "الدوايمة، وبيت جبرين، وذكرين، وزكريا، وعجور، ودورا، والفالوجة، وعراق المنشية، فالقاف عند هؤلاء تنطق كالجيم القاهرية تماماً، كما أن هذا النطق للقاف هو الشائع في اللهجة الأردنية الدارجة وفي اللهجة الليبية الدارجة أيضاً.

وقد أفاد الدكتور كمال بشر أن هذا النطق يشيع أيضاً في بعض لهجات الصعيد، وفي ريف الوجه القبلي(١٦٦)، ولعل هذه القاف التي ينطق بها هؤلاء هي تلك التي وصفها السلف، والتي حكموا عليها بأنها مجهورة فإن كان ذلك كذلك، كان حكمهم عليها سليماً لا غبار عليه.

وهناك تطوّر آخر حصل لصوت القاف، وهو نطقها غيناً وذلك في السودان وجنوب العراق(١٦٧)، فكلمة "الاستقلال" على سبيل المثال ينطقها هؤلاء "الاستغلال" وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن هذا النطق للقاف قد شق طريقه إلى اللهجة المصرية الدارجة من خلال بعض المفردات مثل كلمة "يقدر" فإنها تنطق "يغدر" وكلمة "زغزغ" وهذه يشيع استعمالها في اللهجات الفلسطينية والأردنية الدارجة إلى جانب المصرية الدارجة من الممكن إرجاعها إلى "الزقزقة" فلعل القاف تطوّرت إلى غين في هذه الكلمة أيضاً. وتحضرنا في هذا المقام نكتة لطيفة حكاها الدكتور فؤاد عبد المعطي الصياد في أحد مصنفاته عن بعض الناس الذين يعيشون في بلاد فارس وينطقون الغين قافاً والقاف غيناً تقول النكتة: "قيل لرجل من مازندران: لماذا تلفظون

الغـــين قافـــاً والقاف غيناً"؟ فقال: "استغفر الله من يغول هذا"(١٦٨)؟ فهؤلاء الناس لديهم تبادل عكسي بين القاف والغين.

ويـــرى بعـــض الباحثين أن القاف قد تطورت إلى صوت مزدوج هو صوت الجيم، وينتشر هذا النطق بين البدو في جنوب الأردن، فنسمعهم يقولون اجعد بدلاً من اقعد ويوم الجيامة بدل القيامة، وخير دليل على ذلك ما جاء في الأهازيج الشعبية مثل:

وَلَكْ يا غراب حَيِّد عن طريجي

وأريـد أشرب ميّة بالبـــريجي

أي "طريقي، وبالإبريق"(١٦٩).

ولقـــد سمعـــت هذا النطق في المنطقة الجنوبية من جبال عسير بالجزيرة العربية وفي قبلية بني شهر بالذات التي تقع ديارها شمال أبها بحوالي (١٥٠) كم، فقـــد سمعت أحد أبناء هذه القبيلة يقول في حديث عادي: "مالك عليّ طريج" يقصد بأنه ليس لك عليّ حجة أو دليل.

وقـــد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، أن هذا النطق يسمع أيضـــاً في بعض بلدان الخليج العربي كالبحرين حيث يقولون هناك: الجبلة بدل القـــبلة (١٧٠)، كمـــا ذكـــر أيضاً أن القاف تنطق صوتاً مزدوجاً مـــن دال وزاي "dz" "دْزْ" في منطقة الرياض بالسعودية فالقبلة ينطقونها "دزبلة" والمقبرة يـــنطقونها "المدزبرة" والقليب بمعنى البئر ينطقونه "دزليب" وهكذا. والصحيح عندنا أن الصوت المنقلب إلى الجيم ليس القاف حقيقة، وإنما هو صوت آخر هو صـــوت "الـگـــاف= g" النظير المجهور للكاف العربية، ذلك أن هؤلاء الذين

يسمع منهم هذا الصوت هم من البدو أو أشباه البدو الذين لا يوجد لديهم صوت القاف.

مما تقدّم يتبيّن لنا بكل وضوح أن القاف، قد لحق بها من التطورات ما لم يلحق بأي صامت آخر في العربية، فقد تطوّرت في اللهجات العربية قديماً وحديثاً إلى مجموعة من الأصوات، بلغت من الكثرة حدّاً يغري بالتساؤل ويثير الاهتمام؛ بيد أنه ليس من العسير تعليل هذه التطورات وتفسيرها صوتياً، وقد سبقنا أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب إلى ذلك، فعالج مختلف أوجه التطورات الصوتية التي لحقت بهذا الصوت معالجة مستفيضة في كتابه "بحوث ومقالات في اللغة" (١٧١)، فبيّن أن تطوّر القاف إلى صوت مزدوج هو الجيم العربية الفصيحة "dž" أو "دز" "dz" في بعض جهات الجزيرة العربية يرجع إلى قانون الأصوات الحنكية" (١٧٢) وهو قانون صوتي عام يقول بأن الأصوات الطبقية تنزع إلى تقديم مخارجها إلى الأمام قليلاً تحت تأثير الكسرة التالية لها، وتقدّم مخرجها إلى الأمام يصيرها صوتاً مزدوجاً بنفس الطريقة التي تم بها تحول "الكَاف" "g" السامية إلى صوت مزدوج في العربية هو صوت الجيم "dž" والدليل على ذلك أن القاف لا تعاني من هذا القلب إلا إذا وليتها كسرة" (١٧٣).

أما بالنسبة لتطوّر القاف إلى "غين" في السودان وجنوبي العراق فيرجع إلى ضياع الانفجار من القاف، وإلى تقدّم مخرجها إلى الأمام قليلاً، أما انقلابها إلى كاف خالصة في الفلسطينية الدارجة فناشئ عن تقدّم مخرج القاف إلى الأمام قليلاً مع ترقيقها، واحتفاظها بصفة الشدة في نطقها (١٧٤).

ومن الأصوات التي تعرّضت للتطورات والتغيرات الصوتية صوت "الكَاف" وقد تطوّرت الكَاف في بعض اللهجات العربية قديماً بنفس الطريقة

التي تطوّرت بها الكاف السامية التي هي النظير المجهور للكاف العربية- إلى صوت الجيم في العربية الفصحى، فكان أن تطورت الكاف في نطق بعض القبائل العربية إلى صوت مزدوج مهموس هو: تش: tš أو تس، ts وهو ما يعرف عند السلف بظاهرتي الكشكشة والكسكسة.

وتطوّر الكاف السامية إلى صوت مزدوج مجهور هو الجيم الفصيحة، وتطوّر الكاف العربية إلى صوت مزدوج مهموس قد تم في الحقيقة بسبب وقوعها في سياق صوتي خاص، وهو مجاورتهما للكسرة، ومن ثم كان هذا التطوّر تطوراً مقيّداً في الأصل، لذا فإننا سنسكت عنه ههنا، وسوف نتحدث عنه بالتفصيل في التطورات المقيّدة، وذلك في باب مماثلة الصوامت للحركات.

ثانياً: التطورات المقيدة:

التطورات المقيدة التي تحصل للأصوات مشروطة بتجاوز الأصوات في سياقات صوتية معينة، فيحصل بينها تفاعل وتبادل في التأثير والتأثر، وتكون النتيجة إفراز صوت جديد أو صيغة جديدة.

وتفاعل الأصوات في السياق وتأثير بعضها في بعض يخضع لقوانين صوتية توجهه وتتحكم فيه، فليس الأمر فوضى ولا صدفة، بل هناك قوانين حاسمة تسيّر هذا التفاعل وتوجهه، فما هذه القوانين؟

إننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على مختلف أوجه التغيرات والتطورات الصوتية المقيدة نجدها في جملتها تخضع لمجموعة من القوانين الصوتية بعضها عام ينسحب أثرها على اللغات الإنسانية عامة، ويسري مفعولها عليها جميعها بلا استثناء.

وأخرى خاصة تنحصر دائرة عملها في نطاق اللغة العربية وحدها. أما القوانين الصوتية العامة فهي:

١. قانون الأقوى Law of the stronger الذي صاغه عالم الأصوات الفرنسي المشهور موريس جرامونت، والذي يقرر بموجبه أن الصوتين المتجاورين في السياق يتبادلان فيما بينهما التأثير والتأثر، والأقوى هو الذي يتغلب في النهاية على الأضعف (١٧٥)، وقد بينا فيما مضى أن كــلاً مــن مكي بن ابي طالب القيسي وأبي محمد البطليوسي قد سبق موريس جرامونت إلى تقرير هذه الحقيقة بوقت طويل (١٧٦).

٢. قانــون الجهــد الأقل أو الاقتصاد في الجهد: Principle of least Effort or economy of effort: وهــو من وضع زف (Ziph) (١٧٧)، وقــد نادى به وتبناه أندريه مارتينيه Andre' Martinet (١٧٨) ويهــدف هذا القانون إلى تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد والطاقة.

أمــا القــوانين الصــوتية الخاصة باللغة العربية، فهي تلك التي تتعلق بخصائص البنية المقطعية والنبر.

فهــذه القــوانين الصــوتية: الخاص منها والعام هي المسئولة مسؤولية مباشرة عن كل ما يصيب الأصوات والصيغ العربية من تطوّر.

وعلــى الرغم من أن القوانين الصوتية تعبّر عن تغير وقع في الماضي فإن لأحكامها صفة الإطلاق والعموم.

وقــد اكتســبت أحكامهــا هذه الصفة نتيجة لعمل القياس (١٧٩) analogie أي انسجام النظام الصوتي واطراد التغييرات. فالقياس يكمل عمل القوانين الصوتية، فالقانون الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظاهرة اللغوية ثم يطرد

القــياس الباب على وتيرة واحدة في جميع الأمثلة المشابهة الباقية، قال فندريس: "ولما كان التغيير لا ينحصر في كلمة منعزلة، بل في آلية النطق نفسها، فإن جميع الكلمــات التي تتّبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة، هنا مبدأ القوانين اللغــوية بأسرة، وهذه القوانين ليست إلا عبارات تلخص هذه العمليات، وإلا قواعد من الارتباطات" (١٨٠).

وإذا كانت مهمة القياس هي تعميم أحكام القوانين الصوتية فإنه يكون عقــبة كأداء في بعض الأحيان في وجه هذه القوانين، وشوكة ناشبة في حلقها تحول دون تنفيذ أحكامها، فيكون عاملاً سلبياً يمنع القوانين الصوتية من ممارسة نشاطها ويوقفها عن العمل، وذلك إذا ما أدى عملها إلى الإخلال بنظام اللغة، كــأن يــؤدي عملها إلى إحداث لبس بين الأبنية والصيغ، أو يؤدي عملها إلى الخروج على نظام اللغة.

قــال فندريس في هذا المعنى: "وحالات الاستثناء من التغيرات الصوتية أمر لا يستطاع تجنبه ونحن نعرف منها عدة أمثلة كان سببها في غالب الأحيان أن كلمات دخلت اللغة بعد ما توقف تأثير القوانين التي كانت تستلزم تعديلها، وكــثير منها أيضاً يرجع إلى تلك التأثيرات الداخلية التي تتلخّص فيما يسمونه القــياس analogie وينحصر القياس في أن التغيّر الذي يفرضه القانون الصوتي علــى كلمــة من الكلمات قد يتوقف أو يعدل تحت تأثير كلمات أخرى من اللغة" (١٨١).

ثم أردف يقول: "القياس لا يكف عن أن يُصَحِّح أثر القوانين الصوتية أو أن يعــوقها، فكثيراً ما يعرقل تطوّر الأصوات في سيره المطرد، مما جعل عالماً اشــتقاقياً لامعــاً محباً للنظام، والوضوح، يقول بأنه في بعض الأحيان "تعتريه

تـــوبات من الغضب من جراء تخريبات القياس"، والواقع أنه لا تكاد تمر عملية صوتية دون أن يصيبها منه بعض الاضطراب إنْ قليلاً، وإن كثيراً" (١٨٢).

وقد بينا فيما مضى كيف تصدى القياس للقوانين الصوتية العامة فأبطل عملـــها عندما كان عملها يؤدي إلى إحداث لبس بين الأبنية (١٨٣)، وسنرى في الباب الثاني من هذا الكتاب كيف يتصدى القياس للقوانين الصوتية الخاصة بالعـــربية فيـــبطل عملها هي الأخرى، حيث يعمد إلى تجزئة المقطع الطويل إلى مقطعين، وذلك في ميدان الشعر نظراً إلى أنّ أوزان الشعر العربي لا تتحمل هذا الـــنوع من المقاطع الطويلة؛ كما أننا سنرى كيف يحول القياس بين النبر وبين إحداث المماثلة بين الحركات في بعض الأبنية مثل: "يَفْعول" و"يَفْعُل" (١٨٤).

وسنـــترك الحـــديث عن القوانين الصوتية، الخاصة بالعربية جانباً الآن، حتى نتعرف عليها ونحددها في مكانها المخصص لها من هذا الكتاب وهو الفصل الثاني ونمضي في الحديث عن القوانين الصوتية العامة، فنقول بأن الغاية من عمل هـــذه القـــوانين في اللغـــة هو تيسير النطق وتسهيله عن طريق تشذيب الصيغ وتهذيـــبها، ومـــن ثم فإنهما يعملان مبضعهما في جسم اللغة ليخلصاها من كل الشـــوائب النطقية التي قد تفرزها بعض السياقات الصوتية والصياغات القالبية والـــذي يتـــرتب علـــيه تشويه لعملية النطق، وإجهاد لأعضائها بسبب تتابع مجموعات صوتية، يكره، ويستثقل تتابعها، وذلك كتتابع الأمثال والمتجانسات والمتقاربات في مخارجها والمتنافرة في صفاتها، أو تتابع الأضداد ومن ثم يمكننا أن نقـــول بأن عمل القوانين الصوتية لتخليص اللغة من هذه الشوائب لا يزيد على كونه عملية "تجميل لغوية" ونحن إذا ما فحصنا عملها في اللغة العربية من خلال آثارهـــا فـــيها كإطباق تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة، أو جهرها مع الزاي والدال والذال، تأكدت لنا هذه الحقيقة بأوضح صورة، فليست الغاية من وراء

مـــثل هـــذه العمليات سوى تيسير النطق وتسهيله عن طريق التقريب بين التاء وهذه الأصوات بالتخفيف من حدة التنافر بينها وبين هذه الأصوات الأمر الذي يجهد أعضاء النطق فيما لو بقيت التاء معها دون إطباق أو جهر.

كما أن المجيء بالميم مكان النون المشكلة بالسكون متى وقعت قبل الباء هو أيضاً لتقليل الجهد في النطق، نظراً إلى البعد الشاسع بين مخرج النون ومخرج الباء إلى الحد الذي يصل فيه الوضع إلى التناقض بينهما.

كمـــا أن التخلص من أحد المثلين المتتابعين أو الفصل بينهما أو إبدال أحدهما، كل ذلك الغرض منه تحقيق أقصى درجة ممكنة من الخفة والسهولة في النطق.

فلا خلاف إذا في أن الغاية من عمل القوانين الصوتية هي تيسير النطق وتســـهيله، وهـــذه حقـــيقة واقعـــة وقضية مسلم بها، أكدها معظم الباحثين واللغـــويين، قـــال بلومفيلد: "إن الاتجاه العام لقدر عظيم من التغيّر الصوتي هو باتجاه تبسيط الحركات التي تكون النطق لأي شكل لغوي"(١٨٥).

وقال پول كيراسكي Paul Kiparsky: "إنها لحقيقة مهمة ولا يمكن إنكارها أن التغيرات الصوتية تحدث غالباً في اتجاه تسهيل أعظم للنطق"(١٨٦)، وأكدّ هذه الحقيقة وتني Whitney أيضاً فقال: "كل ما نكتشفه من تطوّر في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق" (١٨٧) وتأكيداً لهذه الحقيقة فقد قدم "زف" Zipf أمثلة كثيرة مدعومة بالإحصاءات الدقيقة التي تؤكد ميل اللغات نحو الأبسط والأسهل، فمن ذلك

١. أن ارتباط طول الكلمة بكثرة ترددها ارتباط عكسي.

٢. ميل اللغات إلى تقصير الكلمات التي يكثر ترددها.

٣. ميل اللغات إلى تفضيل الكلمة القصيرة على مرادفتها الطويلة.

٤. وجود تلازم عكسي بين حجم الفونيم أو درجة تركيبه وبين تردده في الاستعمال (١٨٨).

هـذا، ويرتبط عمل كل من هذين القانونين الصوتيين بعمل الآخر في كثير من الأحيان؛ فقد يشتركان في نفس الظاهرة الصوتية، فيكون عمل أحدهما مقدمة لعمل الآخر، أو علة له، وقد ينفرد أحدهما بالعمل دون الآخر في بعض الأحيان.

ولتوضيح ذلك نأخذ وضع تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة والأصوات المجهورة: "الزاي والدال والذال: فعندما نبني صيغة "افتعل" المنقلبة عن صيغة "اتفعل" (١٨٩) من صبر وضرب أو طرد، نحصل في الأصل على: اتصبر واتضرب واتطرد.. وهنا اتصلت التاء اتصالاً مباشراً بالمطبق، ولكن البون شاسع بينها وبينهن في الصفات فهي مُرقّقة وتلك مفخمة فوضع اللسان معها مناقض لوضعه معهن، بالإضافة إلى أن تجاور التاء والطاء وهما متجانستان، كل هذا يجعل الانتقال من التاء إلى المطبق أمراً مجهداً، غاية في الثقل، ولتسوية هذا الوضع الشاذ يتدخل قانون الجهد الأقل، فيحدث التفاعل بين التاء وهذه الأصوات وهنا يتدخل قانون الأقوى فيحسم الصراع لصالح الأقوى وهو المطبق، فتطبق التاء، لأنها الأضعف، ومن ثم تصبح الصيغ: اطصبر، واطضبر، وبالقلب المكاني: اصطبر واضطرب، وأما اطرد فتدغم التاء في الطاء مباشرة.

ونفس الشيء يقال عن تاء الافتعال مع كل من الزاي والذال والدال، فلو رحنا نبني صيغة "افتعل" المنقلة عن صيغة "اتفعل" من زاد وذكر ودان فإن الصيغ الأصلية ستكون: اتزاد واتذكر واتدان حيث تتصل التاء مباشرة بأصوات قريبة منها مخرجاً بيد أنها تناقضها صفة، فالتاء انفجارية مهموسة وكل من الزاي والذال احتكاكي مجهور فالصفات على طرفي نقيض، ضدان لا يجتمعان.

أما بالنسبة للدال فهي مجانستها فلا فرق بينهما سوى الجهر، فكأنهما والحالة هذه صوت واحد تكرر مرتين متتابعتين، وهذا كله يسبب صعوبة بالغة بالنسبة لأعضاء النطق، نظراً لما يتطلبه النطق في مثل هذه الحالة من جهد عضلي وثقل لا مزيد عليه.

وهنا يتدخل قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد للتخلص من هذا الثقل الناشئ عن تتابع هذه الأصوات، فيحدث التفاعل بين التاء وهذه الأصوات فتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر فيتدخل قانون الأقوى ليحسم الصراع لصالح الأقوى وهو المجهور هاهنا فتجهر التاء، بجهرها تصبح دالاً، والدال قريبة من الزاي والذال نظراً لكونها مجهورة مثلهما فيسهل من ثمّ النطق، وبذلك تصبح الصيغ: اتزاد ← ادزاد، واتذكر ← اذذكر واتدان ← ادّان، وبالقلب المكاني في الأولين تصبح الصيغة: ازدان. واذدكر تتحول إلى ادّكر وعلى نحو أقل بكثير إلى اذّكر، فالقانونان الصوتيان يتعاونان في العمل في مثل هذه الظواهر الصوتية فيكمل كل منهما عمل الآخر.

بيد أنه قد ينفرد أحدهما بالعمل دون الآخر، وذلك في الحالات والظواهر الصوتية التي لا يكون فيها مجال للتفاعل بين الأصوات، إمّا لكونهما مثلين نحو "أأكرم" وإمّا للبعد الشديد في المخارج مثل النون المشكلة بالسكون قبل الباء.

ففي مثل هذه الحالات لا يحصل تفاعل بين الأصوات، لأنه لا يوجد تفاوت بين المثلين في القوة، كما أن بعد الشقة بين مخرج النون ومخرج الباء لا يسمح بحدوث التفاعل أو تبادل التأثير والتأثر، ذلك أن الأساس في حدوث عملية التفاعل بين الأصوات هو أن يكون بينها اختلاف ولو في صفة من الصفات. وأن يكون بينها تفاوت في القوة حتى يؤثر أحدهما في الآخر وفي مثل

هـــذه الحال ليس ثمة تفاوت، وليس هناك مجال لتبادل التأثير والتأثر لذا يتدخل قانون الاقتصاد في الجهد، ويتحمّل وحده تسوية الأمر بالتخلص من هذا التتابع الصوتي غير المقبول بطريقة أو بأخرى.

نخرج من هذا كله إلى القول بأن بعض التطورات أو التغيرات الصوتية قد تم بفعل عمل قانون صوتي واحد، بيد أنه لا بد من عمل القانونين الصوتيين معاً في ظواهر صوتية أخرى، بحيث يتوقف عمل أحدهما على الآخر، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، لأن عمله يكون علة لعمل الآخر.

هذا، وإن الأثر الذي يحدثه هذان القانونان الصوتيان في اللغة، والنتيجة المترتبة على عملهما فيها، يتمثل في ظاهرتين صوتيتين بارزتين هما:

١. ظاهرة المماثلة **assimilation**:

٢. ظاهرة المخالفة **dissimilation**:

فالمماثلة والمخالفة إذاً ليستا قانونين صوتيين على الحقيقة، وإنما هما الأثر المباشر الذي يحدثه عمل القوانين الصوتية في اللغة، والنتيجة المترتبة على عملهما ذلك أن عمل القوانين الصوتية يؤدي بشكل عام إلى واحد من اثنين.

١. إمــــا أن يقـــربا بين الصوتين المتجاورين كلياً أو جزئياً فتحقق بذلك ظاهرة المماثلة.

٢. وإما أن يفرقا بين الصوتين بوسيلة أو بأخرى فتتحقق ظاهرة المخالفة، فالمخالفة والمماثلة على هذا تعدّان ثمرة عمل القوانين الصوتية وهما أهم وأبـــرز أعمـــال القوانين الصوتية، بيد أنهما ليستا كل عمل القوانين الصوتية، فهناك حالات تعمل فيها القوانين الصوتية، ولا تكون نتيجتها مماثلة ولا مخالفة، وذلك كتخفيف الحجازيين للهمزة اقتصاداً في الجهد

وطلباً للخفة، فهذه ثمرة عمل قانون الاقتصاد في الجهد. ولكنها لا تتبع ظاهرة المماثلة ولا المخالفة، لذا سندرجها في نهاية حديثنا عن المخالفة، لأن جميع ظواهر المخالفة هي وليد الاقتصاد في الجهد.

ومما هو جدير بالذكر أن المماثلة والمخالفة كمصطلحين لغويين حديثان على الدراسات اللغوية، فهما من وضع اللغويين المحدثين، أما السلف فلم يعرفوا هذين المصطلحين البتة.

بيد أنهم عرفوا المماثلة والمخالفة معنى وحقيقة وواقعاً. ذلك أنهم عندما تحدثوا عن ظاهرة المماثلة وصفوها بأنها عملية تقريب صوت من صوت، وليكون العمل من وجه واحد. وهذا واضح من كلام سيبويه: "وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد" (١٩٠).

وقد أطلق على بعض صور المماثلة اسم المضارعة مضارعة الحروف، وقد خصص لهذا الباب الأخير من كتابه المعنوّن بـ: "هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"(١٩١).

وعندما تحدّث عنها ابن جني في باب الإدغام الأصغر وصفها بأنها عملية تقريب صوت من صوت (١٩٢)، وأطلق عليها مرة ثانية لفظ التجنيس وذلك حيث قال: "إنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف" (١٩٣)، وقد أطلقوا على هذه الظاهرة أيضاً التشاكل بين الأصوات "لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الخلاف" (١٩٤)، فهذه الألفاظ كلها أي التقريب والمضارعة والتجنيس والتشاكل ما هي إلا المماثلة بمختلف صورها.

أمـــا عـــندما تحدثـــوا عن ظاهرة المخالفة، فقد تحدثوا عنها من خلال اصطلاحات عامة، كالاستثقال، والكراهية من تتابع صوتين متنافرين، فهذا أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـــ) يعلل المخالفة بحذف أحد المثلين في قراءة، من قرأ: (١٩٥) "فبم تبشرونِ" فيقول: "أراد تبشرونني فأذهب إحدى النونين استثقالاً لاجـــتماعهما" (١٩٦)، وعـــندما تحدّث عنها أبو علي الفارسي (٣٧٧هـــ) وصفها بالكراهية، قال في الحجة: "وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا مـــن اجتماع الأمثال. فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خففت تارة بالإدغـــام وتـــارة بالقلب وتارة بالحذف"(١٩٧)، وعندما تعرّض أبو البركات الأنـــباري (٥٧٧هــــ) في الإنصـــاف للحديث عن بعض صور المخالفة علّل الظاهـــرة وحدوثها بأنها لأجل كراهية اجتماع الأمثال، قال بصدد المخالفة بين الهمـــزتين في: "أُأَكـــرم" وبابه: "وإنما حذفت إحدى الهمزتين من "أكرم"، لأن الأصل فيه "أُأَكرم" فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما فحذفوا إحداهما تخفيفاً" (١٩٨).

من هذا كله نخلص إلى القول بأن السلف كانوا على وعي تام بظاهرتي المماثلـــة والمخالفة، وهم وإن لم يعرفوهما كمصطلحين فقد عرفوها كظاهرتين صـــوتيتين تعرضان للأصوات في السياق، وعبروا عنهما بالكراهية والاستثقال، والتقريب والمضارعة والتجنيس أو التشاكل.

وبالعودة إلى حديثنا عن القوانين الصوتية نقول: إن عملهما فيها أشبه شـــيء بعملـــيتي مـــدّ وجزر لغويتين، الغرض منهما الحفاظ على اتزان اللغة، وســـلامة أنســـجتها وأبنيتها، فهما يفرقان بين الأمثال، ويقربان بين المتنافرات والمتناقضـــات، كـــل ذلك من أجل تحقيق غاية سامية، ألا وهي تيسير النطق وتســـهيله ســـواء تم ذلـــك عن طريق التقريب بين المتنافرات أي بالمماثلة، أو

بالتفــريق بــين الأمثال والمتجانسات أي بالمخالفة، إذ الغاية من عمل القوانين الصوتية هي تحقيق هذا الهدف.

وإذا عــرفنا ذلك اتضح لنا أن ما يردده بعض الباحثين من أن ظاهرة المماثلة تهدف إلى تيسير جانب النطق على حساب الجانب الدلالي، أما المخالفة فــبعكس ذلــك تماماً، تهدف إلى تيسير جانب الدلالة ولا تلقي بالاً إلى العامل النطقي (١٩٩)، اتضح لنا أن هذا الزعم باطل من أساسه.

وممــا هو جدير بالذكر أن ظاهرتي المماثلة والمخالفة قد تكونان وليد عمل القانونيين الصوتيين معاً، وقد تكونان وليد عمل قانون صوتي واحد فقط.

فظاهــرة المماثلة في أغلب أمثلتها وليد عمل القانونيين الصوتيين معاً، فإطــباق تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة، وجهرها مع الزاي والدال والذال، ومماثلــة لام التعريف للأربعة عشر صوتاً التي تفنى فيها، ومماثلة النون للأصوات المتوسطة وأشباه الحركات، كل هذه الظواهر الصوتية وغيرها إنما تتحقق بعمل القانونــيين الصوتيين معاً، يبدأ قانون الاقتصاد في الجهد عمله وهذا يدفع قانون الأقوى لكي يقوم بدوره هو الآخر، ومن ثم يؤثر الصوت الأقوى في الأضعف فيصــيره مــثله أو قريباً منه في صفاته، وقبل أن نمضي بعيداً نجد أنفسنا ملزمين للإجابة عن هذا السؤال.

ما معيار القوة في الأصوات، وما الأسس التي تتحكم فيها وتقررها؟

والجــواب عــن هــذا السؤال، هو أن قوة الصوت بالنسبة لمقاربه في المخرج والمجاور له في السياق نقررها على ضوء الاعتبارات الآتية:

١. قوة الصوت النطقية.

٢. موقع الصوت ومركزه من المقطع.

٣. النبر.

فبالنسبة إلى العامل الأول فقد أجمل مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـــ) الحديث عنها بقوله: "فالجهرة والشدة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامـــات قـــوة الحرف، والهمس والرّخاوة، والخفاء من علامات ضعف الحرف" (٢٠٠).

وفيما يأتي تفصيل الكلام عليها:

١. الإطباق:

إذا تجـــاور صـــوتان متقاربان في مخارجها وأحدهما مطبّق والآخر غير مطـــبّق، كان الصوت المطبّق هو الأقوى، لأن الإطباق ما هو إلا حركة عضوية إضـــافية تصاحب نطق بعض الأصوات الأسنانية اللثوية، فكأن الإطباق والحالة هـــذه بمـــثابة مخـــرج ثان للمطبق، وهذا ما عناه سيبويه بقوله عند حديثه عن الأصوات المطبقة: "فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان" (٢٠١).

فالإطـــباق كطاقة إضافية يمنح الصوت المطبّق قوة نطقية تجعله الأقوى بالنســـبة لمقاربـــه غير المطبق، ومن ثم يكون من السهل أن يتغلب المطبّق عليه ويبســـط عليه نفوذه، قال الدكتور أحمد مختار عمر: "إن أصوات الإطباق تمد نفـــوذها إلى مـــا يسبقها ويتبعها من أصوات (٢٠٢)": وقال بعضهم: "حينما يوجد صوت ساكن مفخم في داخل المقطع فإن كل المقطع يفخم، بل ربما يمتد نفـــوذ الصـــوت المفخم إلى المقاطع المجاورة"(٢٠٣)، وقديماً قارن سيبويه بين المطبق ومقاربه غير المطبق فقال: "والمطبق أفشى في السمع" (٢٠٤).

فالإطـــباق إذاً هـــو أحد معايير القوة، التي تحدد قوة الصوت بالنسبة لغـــيره، قال سيبويه: "إن الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة، لأنها أفضـــل منها بالإطباق" (٢٠٥)، وما ينطبق على الطاء ينسحب بالضرورة على

بقية الأصوات المطبقة، غير أنه ينبغي لنا أن نتذكر دائماً أن الطاء أقوى الأصوات المطبقة إطباقاً بسبب انطباق اللسان على الحنك انطباقاً تاماً، تليها في قوة الإطباق الضاد، ثم الصاد، وتأتي الظاء في آخر القائمة فهي أضعف الأربعة إطباقاً.

٢. الجهر:

المجهور عند القدماء أقوى من المهموس، لأن الجهر الناشئ عن تذبذب الأوتار الصوتية يمنح الصوت قوة ووضوحاً في السمع أكثر من المهموس فالوضوح في السمع هو محك القوة في المجهور، وهو الذي يجعله الأقوى عند مجاورتسه لمقاربه في المخرج والمهموس، ومن هنا كان قول سيبويه: "والمهموس أخف من المجهور" (٢٠٦)، ومثله قول الرضي: "والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر" (٢٠٧)، وهذا يفسر تغلّب كل من الزاي والذال والدال على تاء الافتعال، والحكم عليها بالجهر.

ولكن الذي نحب أن نوضحه أنه في الوقت الذي تكون فيه نتيجة اتصال المطبّق بمقاربه في المخرج والمجاور لها هي الإطباق دائماً وأبداً، فإنه بالنسبة للمجهور والمهموس، قد يكون جهراً، وقد يكون همساً.

٣. الصفير:

يشكل الصفير جزءاً مهماً من الصوت، فهو قوة إضافية وإطالة للصوت نفسه، مثله في ذلك مثل الإطباق في الأصوات المطبقة والتكرير في الراء والتفشي في الشين.

وينشأ الصفير في الأصوات الصفيرية من قوة الاحتكاك معها وقوة الاحتكاك هذه ترجع إلى أن مجرى الهواء يكون معها ضيقاً جداً بالنسبة لغيرها، فنفس كمية الهواء التي مع الثاء مثلاً يجب أن تمر مع السين من خلال منفذ أضيق، فعند نطق الأصوات الصفيرية يتقلص اللسان بحيث ينتفخ على الجوانب، ويترك أخدوداً ضيقاً فقط على طول خط وسط اللسان ويكون هذا الأخدود أضيق من ذلك التضييق المكون مع الأصوات غير الصفيرية فعند ما يجبر الهواء على النفاذ من هذا الأخدود بحدّه ضدّ اللثة والأسنان يعطي أزيزا مسموعاً هو ما اصطلح على تسميته بالصفير.

وعليه فإذا ما التقى الصفيري مع مقاربه في المخرج غير الصفيري كان الصفيري هو الأقوى، فالسين أقوى من التاء، والزاي أقوى من الدال والصاد أقوى من الطاء، ولهذا نجد أن "طست" تحولت إلى طسّ. واسْتَمَعَ ويستمعون يقال فيهما اسَّمعَ ويسَّمعون، وتغلبت الزاي على الدال في ادزجر فقيل ازَّجر، وتغلبت الصاد على الطاء في اطصبر واطصلح فقيل اصَّبر واصَّلح، وقد حصل هذا كلّه قبل عملية القلب المكاني في هذا البناء. قال سيبويه بهذا الخصوص: "وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف، التي أدغمت فيهن، لأنهن حروف الصفير وهنّ أندى في السمع. وهؤلاء الحروف إنما هي شديد ورخو لسن في السمع كهذه الحروف لخفائها ولو اعتبرت ذلك لوجدته هكذا فامتنعت كما امتنعت الراء أن تدغم في اللام والنون للتكرير" (٢٠٨).

٤. التكرير:

وهو صفة خاصة بصوت الراء، والتكرير ما هو إلا قرعات متتابعة وسريعة لأسلة اللسان ضد اللثة وهذا التكرير يزيد الراء قوة ووضوحاً في السمع

قـــال سيبويه: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً" (٢٠٩).

وهذا يعني كأنها في النطق أكثر من صوت، وهذا يكسبها وضوحاً في الســـمع وقوة وتفخيماً أيضاً، ولهذا كانت الراء أقوى الصوامت - بعد أشباه الحركات- إسماعاً على الإطلاق، ووضوحها هذا جعلها من ثمّ أكثر الصوامت شـــيوعاً في العربية(٢١٠)، وقد ذهب جمهور القراء إلى أن الأصل في الراء هو التفخـــيم، (٢١١) وتفخـــيمها هذا يضفي عليها قوة أيضاً، قال مكي بن أبي طالـــب (٤٣٧هـــــ):" اعلم أن الراءات أصلها التغليظ والتفخيم ما لم تنكسر الـــراء، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق، وذلك نحو: "مررت بساتر وغافر" وشبهه. والدليل على أن أصلها التغليظ، أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز وليس كل راء يجوز فيها الترقيق"(٢١٢). ونقول بأن تكريرها هو الذي أكسبها التفخيم.

ونظـــراً لوضـــوحها الســـمعي، وتفخيمها، اللذين هما ثمرة تكريرها وجهـــرها، فقد تغلبت على اللام، على الرغم مما وصفه ابن جني بقوة الاعتماد في اللام. والمثال المشهور على ذلك قول الشاعر:

شـــكت الـــبرد في المـــياه فقلنا　　　"بردّيه" توافقيه سخينـــاً(٢١٣)

ويروي:

عافـــت الشـــرب في الشتاء فقلنا　　　"بـــردّيه" تصـــادفيه ســـخيناً

يريد: بل رديه، من الورود.

فـــاللام قـــد فنـــيت نطقاً في الراء تماماً ههنا، وكان من المفروض أن تكـــتب، "بل رديه" إلا أنّها حرفت إلى "برّديه" وهذا التحريف ناشئ عن خطأ في الســـماع(٢١٤)، فالخطأ في السماع أدّى إلى التحريف في صورتها الخطية، ولقـــد أوقـــع هذا التحريف الخطي بعض أئمة اللغة في الخطأ فظنّ أن "برّديه" كلمـــة واحدة، فذهب من ثمّ إلى أنها من الأضداد، أي تدل على السخونة كما توهمـــوه في هذا البيت إلى جانب دلالتها المعروفة، وكان أول من وقع في هذا الخطـــأ هـــو اللغوي الكبير قطرب (٢٠٦هـــ)، جاء في كتاب الأضداد لأبي الطـــيب اللغوي: "وقال قطرب معنى "برّديه" في هذا البيت: سخّنيه. وقال أبو حـــاتم: هـــذا خطأ، إنما هو "برّديه" من الورود، لكنه ادغم اللام في الراء كما يقـــرأ: "بـــل ران علـــى قلوبهم" (٢١٥). قال أبو الطيب "هذا الصحيح، وبه يستقيم معنى البيت"(٢١٦).

ومـــا فطن إليه أبو حاتم هو ما فطن إليه أبو العباس، ثعلب (٢٩١هـــ) أيضـــاً جاء في كتاب الأضداد لأبي بكر بن الأنباري:"حكى لي بعض أصحابنا عن أبي العباس كان يقول في تفسير هذا البيت "برّديه" من الورود، فادغم اللام في الراء فصارتا راء مشددة"(٢١٧).

وقـــد تغلـــبت الـــراء علـــى الـــلام في قوله تعالى :"وقل رّب زدني علمـــــــاً" (٢١٨) فتنطق "قُرَّب"، وكذلك في مثل "هل رأيت" حيث تنطق "هرّأيت"

بقـــي أن نقول، إنّ التكرير في الراء لا يحصل بفعل أيّ حركة عضلية محسوســـة لأســـلة اللسان. وكل ما في الأمر هو أن اللسان يحتفظ به رخوا في الوضـــع المناسب، وعندما يأتي تيار الهواء المندفع من الرئتين، يدفع بقوته أسلة

اللسان إلى التذبذب، فالعمل ههنا مشابه لذلك الذي يتم في المزمار الموسيقي(٢١٩).

٥. التفشي:

وهو صفة نطقية خاصة بصوت الشين، والتفشي في الشين كالصفير في الصفريات، إطالة للصوت، تمنحه قوة نسبية تجعله يتغلب على مقاربه، والمثال على ذلك هو ما ذكره سيبويه من إدغام لام هل في شين الشيء في قول طريف ابن تميم العنبري:

تقول إذا استهلكت مالاً للذة فكيهة "هشَّيء" بكفَّيك لائق. (٢٢٠)

هذه هي أهم الخصائص النطقية، التي تضفي على الصوت قوة ووضوحاً في السمع تجعله الأقوى بالنسبة لمقاربه إذا ما تجاورا في السياق.

أما بالنسبة لموقع الصوت، ومركزه من المقطع، فإن الصوت الذي يكون في بداية المقطع يكون أقوى من الذي يشكل نهاية المقطع، ذلك أن نشاط الإنسان في النطق يكون أشدّ طاقة في بداية المقطع، ثم تأخذ هذه الطاقة وذلك النشاط في الفتور تدريجياً، حتى يصل إلى أدنى مستوى له عند نهاية المقطع، وحتى نقف على هذه الحقيقة علينا أن نستحضر في أذهاننا الرسم التخطيطي للمقطع من الناحية النطقية، كما حدده عالما الأصوات الفرنسيان: موريس جرامونت وبيير فوش Piere Fouche، (٢٢١) لنقف من خلاله على نقاط القوة والضعف في المقطع.

أما بالنسبة إلى النَّبر، فإن المقطع المنبور هو مركز الثقل في الكلمة ومن ثم فإن صوامته وحركاته تكون الأقوى بالنسبة لبقية صوامت وحركات الكلمة

ذلك أن النبر قوة وطاقة زائدة وجهد عضليّ إضافيٌ يعطى لأحد مقاطع الكلمة، فهـذا الجهد وتلك الطاقة الإضافية تجعل الأصوات المنبورة تكون الأقوى وفي المركـز الأفضل بالنسبة لغيرها من أصوات الكلمة، ومن ثم فإن الصراع يحسم لصالح الصوت المنبور.

هذه هي الأسس العامة التي نستطيع على ضوئها أن نحدد أيها الأقوى من الأصوات المتجاورة في السياق والمتقاربة في المخارج.

ونعـود لحديثـنا عن ظاهرة المماثلة فنقول بأنه إذا كانت أكثر صور المماثلـة تـتم بفعل عمل القانونين الصوتيين معاً، فإن هناك صوراً للمماثلة تتم بعمل قانون صوتي واحد، وهو قانون الاقتصاد في الجهد، وخير مثال على ذلك مـا يعرف بظاهرة "الإقلاب" لدى القراء وهي إبدال النون المشكلة بالسكون ميماً في الـنطق متى وقعت قبل الباء. ففي هذه الظاهرة لا يوجد مجال لعمل قانون الأقوى لسببين:..

- الأول: هو البعد الشديد بين النون والباء في المخارج.
- والآخر: هو البعد الشديد بين النون والباء في الصفات.

لهـذين السببين مجتمعين لا يتدخل قانون الأقوى، فلا يكون ثمة تفاعل بينهما، لأن شرط التفاعل بين الأصوات وتبادل التأثر والتأثير فيما بينها هو أن يكـون بينها تقارب من حيث المخارج، فالقرب المخرجي شرط أساسي لعمل قانون الأقوى، فإذا اجتمع مع قرب المخرج القرب في الصفة كان عمله وتأثيره أقوى وأشد، وإن لم يوجد هذا القرب في المخرج والصفة انتفى تأثيره ولهذا فإن عملـه بـين الأصوات يضعف تدريجياً كلما أخذت الأصوات المتجاورة تبتعد مخارجهـا شـيئاً فشيئاً، حتى يتوقف عمله نهائياً فتفاعل الأصوات فيما بينها، وتبادلها التأثر والتأثير يشبه إلى حد بعيد ما يحصل بين قضيبين مغناطيسيين، فإذا

وضعناهما بعيدين عن بعضهما البعض فإننا لن نلحظ تجاذباً ولا تنافراً بينهما، فإذا أخذنا نقربهما من بعضهما شيئاً فشيئاً فإننا سنجدهما قد بدآ في تبادل التأثير والتأثر عندما تصبح المسافة بينهما قصيرة تسمح بذلك، وسنلحظ ازدياد التأثير والتأثر بينهما كلما أخذنا نقربهما من بعضهما أكثر فأكثر حتى ينتهي الأمر إلى أن يلتحما ببعضهما ببعض إذا كان قطباهما مختلفين، أو يتنافرا كلية إذا كان القطبان متماثلين بأن كان كل منهما سالباً أو موجباً.

ومسألة التأثر والتفاعل بين الأصوات على حسب القرب المخرجي أو بعده تتجلى بأوضح صورها في تفاعل صوت النون المشكل بالسكون مع أصوات العربية الأخرى، فالنون المشكلة بالسكون تفنى في الأصوات المتوسطة والتي تعرف بالأصوات المائعة "liquids" لدى الباحثين المحدثين، وهو مصطلح موروث عن نحاة العصور القديمة، (٢٢٢) النون تفنى فناء تاماً في مجموعة الأصوات المتوسطة هذه وهي اللام والراء والميم. وذلك بسبب القرب الشديد في المخارج، والقرب الشديد في الصفات أيضاً فتأثر النون المشكلة بالسكون يكون على أشده بمجاورتها لهذه المجموعة من الأصوات، ثم يأخذ تأثرها بالأصوات يفتر قليلاً كلما ابتعدت مخارج الأصوات المجاورة لها في السياق، حتى يتوقف هذا التأثر كلية بمجاورتها للأصوات الحنجرية والحلقية والطبقية، والتي أطلق عليها السلف اسم الأصوات الحلقية وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، حيث تنطق النون معها نطقاً صريحاً كاملاً بسبب بعد مخارج هذه الأصوات عنها، فيكون حكمها "الإظهار" حسب اصطلاحات القرّاء.

وبين الفناء في الأصوات المائعة والإظهار مع الأصوات الحلقية يكون حالها مع بقية الأصوات – باستثناء الباء – "بين بين" بين الإظهار وبين الفناء وذلك مع الخمسة عشر صوتاً الباقية بعد أن نطرح منها الباء والأصوات الحلقية

والمتوسطة ويكون حكمها في هذه الحالة "الإخفاء" فلا هي ظاهرة تماماً ولا هي فانية تماماً، ويرجع ذلك إلى أن مخارج هذه الأصوات الخمسة عشر لم تقترب من مخرج النون كثيراً، فتفنى فيها، و لم تبتعد عنها كثيراً فينتفي أثرها فيها. ولهذا كان تأثيرها في النون "بين بين" ومن ثم نطقت النون معها نطقاً متوسطاً أيضاً، بين الفناء التام والإظهار التام.

فإذا ما انتقلنا من ظاهرة المماثلة إلى ظاهرة المخالفة فإننا سنجد هذه الظاهرة الصوتية بجميع صورها وليد قانون الاقتصاد في الجهد وحسب، إذ لا مجال لعمل قانون الأقوى ههنا، نظراً لأن معظم العمل هنا يقوم على أصوات متماثلة، متتابعة في السياق، يتصدى لها قانون الاقتصاد في الجهد، فيفرق بينها بطريقة أو بأخرى تحقيقاً لمبدأ السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي.

ونرى أنه قد آن الأوان لأن نتحدث عن عمل القوانين الصوتية في اللغة، ومن باب تقديم الخاص على العام، فقد آثرنا أن نبدأ الحديث عن القوانين الخاصة بالعربية، أي عن عمل البنية المقطعية والنبر في الصيغ، ثم نعقب ذلك بالحديث عن القوانين الصوتية العامة، وذلك من خلال آثارها في اللغة العربية، أي من خلال ظاهرتي المماثلة والمخالفة.

الهوامش

١. ابن دريد، الجمهرة، ١/١١.

٢. ابن جنّي، الخصائص، ١/٥٧.

٣. الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص ٥٤.

٤. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب (المخطوط)، ٤١٨.

٥. جرس الصوت: نغمته، لسان العرب (جرس).

٦. يقصد أن التمييز بين الأمثال مشكل.

٧. الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص ٥٤.

٨. حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٣.

٩. ابن يعيش، شرح المفصَّل، ١٠/١٣١.

١٠. ابن دريد، الجمهرة، ١/٩.

١١. السيوطي، المزهر، ١/١٨٥.

١٢. ابن دريد، الجمهرة، ١/٩. وانظر: أيضاً: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، (المخطوط)، ٤١٧.

١٣. موسى، علي حلمي، إحصائيات جذور معجم لسان العرب، ص ٢٥.

١٤. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٤٥.

١٥. ابن جني، الخصائص، ٢/١٤١.

١٦. سيبويه، الكتاب، ٢/٤٢٦.

١٧. ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/٣٦٠.

١٨. المرجع السابق، ١/٣٥٦.

١٩. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٣١٦.

٢٠. سيبويه، الكتاب، ٤/٤١٧.

٢١. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٤٨.

٢٢. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٦٧.

٢٣. المرجع السابق، ٤/٤٧٨.

٢٤. ابن جنّي، المنصف، ٢/٣٢٤.

٢٥. وافي، علي، علم اللغة، ص ١٨.

٢٦. شاده، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ص ٢٢.

٢٧. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧٢.

٢٨. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٢٦.

٢٩. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٩٦.

٣٠. مكي، الرعاية ص ١٨١– ١٨٢.

٣١. سورة لقمان، الآية رقم ٢٠.

٣٢. سورة الأعراف، الآية رقم ٦٩.

٣٣. البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ٢/١٩٧، وانظر: أيضاً: البطليوسي: ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، ص ٣٣٨.

٣٤. Malmberg, Phonetics, P. ١٠٠.

٣٥. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند الهنود، ص ١٥٢.

٣٦. شاده، علم الأصوات عند سيبويه، ص ٤.

٣٧. ابن دريد، الجمهرة، ١/٥. وانظر: أيضاً ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٠/١٢٧.

٣٨. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب (المحقق)، ١/٥١.

٣٩. السامرائي، إبراهيم، تنمية اللغة العربية، ص ٥٤.

٤٠. المرجع السابق، ص ٥٥.

٤١. Lyons, An Introduction to Theoretical Linguistics, P. 28.

٤٢. فندريس، اللغة، ص ٧١.

٤٣. وافي، علي، علم اللغة، ص ١٨.

٤٤. الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥.

٤٥. باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ص ٢٦٣.

٤٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

٤٧. Malmberg. P. 103.

٤٨. فندريس، اللغة، ص ٧١.

٤٩. المرجع السابق، ص ٧٢.

٥٠. Bloomfield, Language, P. 354.

٥١. المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٦١.

٥٢. Vandryes, Some thoughts on sound Laws, A Reader in Historical, P. ١٠٩.

٥٣. ابن درستويه تصحيح الفصيح، ١٦٦/١. وانظر: أيضاً: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٣٥٨/١.

٥٤. سيبويه، الكتاب، ٤٥٥/٤.

٥٥. المرجع السابق في المكان نفسه.

٥٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

٥٧. المرجع السابق، ٤/ ٣٣٠.

٥٨. الشايب، فوزي، الإلحاق في اللغة العربية، ص ٢٠٩، رسالة ماجستير، ١٩٧٨.

٥٩. المرجع السابق، ص ٢٠٤.

٦٠. ابن جنّي، الخصائص، ١٦٢/١؛ ٢٢٢.

٦١. سيبويه، الكتاب، ٤٣٩/٤.

٦٢. مونن، جورج، تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين، ص ٢١٢.

٦٣. الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥.

٦٤. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله ومقاييسه، ص ١٥-١٧. وانظر: وافي، علي، علم اللغة، ص ٢٦٠- ٢٦٣.

٦٥. وافي، علي، علم اللغة، ص ٥٣.

٦٦. فندريس، اللغة، ص ٦٩.

٦٧. وافي، علي، علم اللغة، ص ٢٦٠.

٦٨. المرجع السابق، ص ٢٦١.

٦٩. فندريس، اللغة، ص ٧٤.

٧٠. المرجع السابق، ص ٧٩.

٧١. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ٢٥.

٧٢. المرجع السابق في المكان نفسه.

٧٣. O'leary. Comparative Grammar, P. 61.

٧٤. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ٢٦.

٧٥. المرجع السابق، ص ٢٥.

٧٦. Moscati, An Introduction to the Comp. Gr. P.36.

٧٧. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ٢٥.

٧٨. فندريس، اللغة، ص ٧٢.

٧٩. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله ومقاييسه، ص١٧.

٨٠. المرجع السابق، ص١٨.

٨١. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ٢٣.

٨٢. عبد التواب، التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله ومقاييسه، ص ١٧.

٨٣. المرجع السابق، ص ١٨.

٨٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

٨٥. حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات المقارن، ص ١٠٣.

٨٦. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ٣٤.

٨٧. O'leary. Comparative Grammar, P. 83

٨٨. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥١.

٨٩. السامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، ص ١١١.

٩٠. ابن دريد، الجمهرة، ٣/٤٨٥.

٩١. سيبويه، الكتاب، ٣/٢٦٥.

٩٢. عبد التواب، رمضان التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله ومقاييسه، ص١٨.

٩٣. أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/٣٣٤.

٩٤. المرجع السابق، ١/٣٣٥.

٩٥. برروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٨.

٩٦. إنو ليتمان، بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ١٠، ج١، ص ١-٢.

٩٧. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ١٧.

٩٨. ابن دريد، الجمهرة، ١/٥.

٩٩. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ٩٦.

١٠٠. الجواليقي، المعرّب، ص ٣٤٩.

١٠١. فلك، يوهان، العربية، ص ٨٥.

١٠٢. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، ص ١٩.

١٠٣. الزبيدي، لحن العامة، ص ٣٣٥.

١٠٤. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطوّر اللغوي، ص ٣٣٥.

١٠٥. الزبيدي، لحن العامة، ص ٤٧، ٢٠٨.

١٠٦. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، ص ١١٤.

١٠٧. سيبويه، الكتاب، ٤٧٩/٤.

١٠٨. الفرّاء، معاني القرآن، ١٦٤/٢.

١٠٩. الميداني، مجمع الأمثال، ٣٥٨/١، وهو ههنا على النحو الآتي: "شرّ ما يجيئك إلى مخة عرقوب" وذكر الميداني أنه يروي أيضاً: ما يشيئك والشين بدل من الجيم، وهي لغة تميم، والمثل يضرب للمضطر. وانظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١٦٤/٢.

١١٠. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، مظاهرة، ص ١٩.

١١١. المرجع السابق، ص ٢٠. وانظر: ديوان الأخطل، شرح إيليا سليم الحاوي، ص ٥١٣.

١١٢. الميداني، مجمع الأمثال، ٣٦٦/١.

١١٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢٢٦/١، وانظر: عبد التواب رمضان، التطوّر اللغوي، ص ٢٠.

١١٤. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٢١٥/١. وانظر: عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، ص ١٩.

١١٥. ابن مكّي الصقلي، تثقيف اللسان، ص ٩٢.

١١٦. المرجع السابق، ص ٩٣.

١١٧. المرجع السابق، ص ٤٤.

١١٨. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطوّر اللغوي، ص ٣١٥.

١١٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/٢٦١.

١٢٠. ابن جنّي، سر صناعة الإعراب (المخطوط)، ص ٣٩١.

١٢١. الزمخشري، الكشاف، ١/٧٣، الآية رقم ٣٥ من سورة البقرة.

١٢٢. ابن جني، المحتسب، ١/٧٣.

١٢٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٢٤. أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ١٥٨.

١٢٥. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، (المخطوط)، ص ٣٩١.

١٢٦. أبو حيان، البحر المحيط، ١/١٥٨.

١٢٧. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، (المخطوط)، ص ٣٩١.

١٢٨. أبو حيان، البحر المحيط، ١/١٥٥.

١٢٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/٢٦١.

١٣٠. أبو الرُّب، توفيق، أصالة لغوية في اللهجات الأردنية، مجلة العربي، العدد ١٥٩، عام ١٩٨٢، ص ١٦٠.

١٣١. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٢.

١٣٢. السيوطي، المزهر، ١/ ٢٢٢.

١٣٣. سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٨٢.

١٣٤. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/٢٥٨، ٢٥٩.

١٣٥. ابن منظور، لسان العرب (شجر).

١٣٦. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٤.

١٣٧. سيبويه، الكتاب، ٤/١٨٢.

١٣٨. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/١٩٤.

١٣٩. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٥٤.

١٤٠. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/١٩٤.

١٤١. أبو الطيب، اللغوي، الإبدال، ١/٢٦١،٢٥٩.

١٤٢. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٤٣. سيبويه، الكتاب، ٤/١٨٢.

١٤٤. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/٢٥٨.

١٤٥. ابن منظور، لسان العرب (شجر).

١٤٦. ابن دريد، الجمهرة، ٣/٤٥٥.

١٤٧. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٤.

١٤٨. أبو الطيب، اللغوي، الإبدال، ١/٢٥٩.

١٤٩. المرجع السابق، ١/٢٥٨، ٢٥٩.

١٥٠. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٥١. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٥٢. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٢.

١٥٣. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٩. وانظر أيضاً التطور اللغوي ص ٢١.

١٥٤. سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤.

١٥٥. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ١١، ١٢.

١٥٦. أبو الطيب، اللغوي، الإبدال، ١/٥٦١-٥٦٢.

١٥٧. ابن فارس، الصاحبي، ص ٥٤.

١٥٨. الفـرّاء، معـاني القرآن، ٣/٢٧٤. وانظر أيضاً: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ١٢٢. وانظر أيضاً: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/ ٣٥٦.

١٥٩. ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ١٢٢.

١٦٠. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ص/٣٧٢.

١٦١. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤/٦٥.

١٦٢. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٣٥٣- ٣٥٦.

١٦٣. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢٠٠.

١٦٤. ابن مكي الصِّقلّي، تثقيف اللسان، ص ٩٤.

١٦٥. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطوّر اللغوي، ص ٢٤٢.

١٦٦. بشر، كمال، علم اللغة العام- الأصوات، ص ١١٠.

١٦٧. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ٢١.

١٦٨. الصياد، عبد المعطي، القواعد والنصوص الفارسية، ص ٢٧.

١٦٩. أبو الرُّب، توفيق، أصالة لغوية في اللهجات الأردنية، مجلة العربي، العدد ٢٨٧، ص ١٥٩.

١٧٠. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، ص ٢١.

١٧١. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٩-١٥.

١٧٢. انظر ص ٢٥١.

١٧٣. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ١١.

١٧٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٧٥. Malmberg, Phonetics, P. 100.

١٧٦. انظر ص ٢٤.

١٧٧. Martient, Function, Structure and Sound Change, A reader in Kinguistics, P. 167.

١٧٨. Malmberg, Phonetics, P. 105.

١٧٩. عـــبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، كتاب الموسم الثقافي، جامعة الرياض، ص ٢٣.

١٨٠. فندريس، اللغة، ص ٧١.

١٨١. فندريس، اللغة، ص ٧٩.

١٨٢. المرجع السابق، ص ٨٠.

١٨٣. انظر ص ٣٠- ٣١.

١٨٤. انظر ص ١٧٢ — ١٧٣.

١٨٥. Bloomfield, Language, P. 354.

١٨٦. Lyons, New Horizonss, P.305.

١٨٧. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢١.

١٨٨. المرجع السابق، ص ٣٣٨.

١٨٩. بـــروكلمان، فقــه اللغات السامية، ص ١١٠. وانظر: برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٩٢.

١٩٠. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧٨.

١٩١. المرجع السابق، ٤/٤٧٧.

١٩٢. ابن جنّي، الخصائص، ٢/١٤١.

١٩٣. ابن جنّي، المنصف، ٢/ ٣٢٤.

١٩٤. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى.

١٩٥. سورة الحجر، الآية رقم (٥٤).

١٩٦. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١/٢٣٥.

١٩٧. أبو علي، الفارسي، الحجة، ١/١٥٥.

١٩٨. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى.

١٩٩. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣١.

٢٠٠. مكّي بن أبي طالب، الرِّعاية، ص ٩٤.

٢٠١. سيبويه، ٤/٤٣٦.

٢٠٢. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٩.

٢٠٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٠٤. سيبويه، ٤/٤٦٠.

٢٠٥. المرجع السابق، ٤/٤٤٨.

٢٠٦. المرجع السابق، ٤/٤٥٠.

٢٠٧. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٧٥.

٢٠٨. سيبويه، ٤/٤٦٤.

٢٠٩. المرجع السابق، ٤/١٣٦.

٢١٠. موسى، علي حلمي، إحصائيات جذور معجم لسان العرب، ص ٢٥.

٢١١. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/١٠٨.

٢١٢. مكـــي بـــن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/٢٠٩.

٢١٣. ابن جنّي، الخصائص، ٢/٣٢٨.

٢١٤. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٨٩.

٢١٥. سورة المطففين، الآية رقم (١٤).

٢١٦. أبـــو الطيب اللغوي، الأضداد، ١/٨٦. وانظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٨٩.

٢١٧. الأنباري، الأضداد، ١/٦٤.

٢١٨. سورة طه، الآية رقم ١١٤.

٢١٩. Jones, An Outline of English Phonetics, P. 193.

٢٢٠. سيبويه، ٤/٤٥٨.

٢٢١. انظر ص ٩٩.

٢٢٢. Malmberg. Phonetics, P. 48.

الفصـــل الثاني

القوانين الصوتية الخاصة وأثرها في بناء الكلمة العربية

- البنية المقطعية وأثرها في بناء الكلمة العربية:
  - تمهيد.
  - أشكال المقاطع العربية.
  - خصـــائص البنـــية المقطعية العربية وأثرها في بناء الكلمة العربية.
- النبر وأثره في بناء الكلمة العربية.
  - تمهيد.
  - أثر النبر في بناء الكلمة العربية.

البنية المقطعية وأثرها في بناء الكلمة العربية:

تمهيد:

تتكون كل لغة من وحدات صوتية صغيرة، مكونة من حركات وصوامت تنتظم فيما بينها لتؤلف وحدات كبرى، والأصوات البسيطة المفردة هي الوحدة الدنيا في بناء اللغة، والوحدة التي تلي الأصوات البسيطة هي المقطع "syllable" وهي من أهم الوحدات اللغوية.

ويوجد في أية كلمة منطوقة، أو جملة، صوت واحد -على الأقل- يبرز في السمع بشكل أكثر وضوحاً من الأصوات المحيطة به. فقد وجد العلماء أن الكلمة أو الجملة تحتوي على نوع من التموج في الوضوح السمعي، يكون من السهل إدراكه من قبل السامع، ويمكن أن يتخيل هذا التموج كخط متعرج فيه قمم "peaks" تشير إلى الحد الأعلى للوضوح، وقيعان "valleys" تشير إلى الحد الأدنى للوضوح، ويكون من السهل جداً -عادة- معرفة عدد قمم الوضوح، في الكلمة أو الجملة. وكل صوت يحتل قمة وضوح يسمى صوتاً مقطعياً "syllabic" والكلمة أو الجملة. على هذا تحوي عدداً من المقاطع بقدر ما هنالك من قمم وضوح (١).

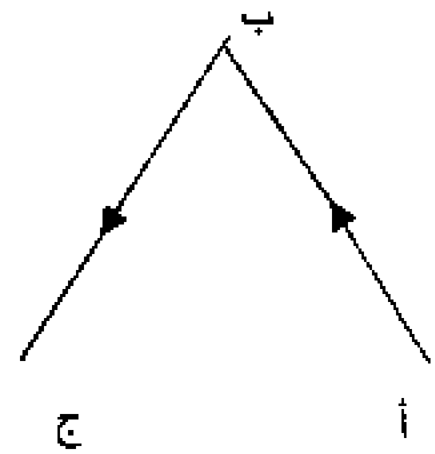
وعلى الرغم من بساطة تصور المقطع، ومن قدرة الأشخاص العاديين المجردين من أيّ خبرة لغوية أن يعدّوا على أصابعهم عدد المقاطع في السلسلة الكلامية، على الرغم من ذلك فإن علماء الأصوات لم يوفقوا حتى الآن في إعطاء تحديد شامل ودقيق له، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى القول بأن المقطع مجرد اصطلاح ليس له أية حقيقة موضوعية (٢).

ويرجع اختلاف العلماء حول تعريف المقطع وتحديده إلى الاختلاف في وجهات النظر التي اختيرت لتحديده (المادية "physical"، والنطقية "articulatory" والوظيفية "functional"). ويرجع كذلك إلى أن الأجهزة المستعملة حتى الآن لا تمكن علماء الأصوات من تعيين حدود المقاطع على الخطوط البيانية ولهذا قال فندريس بأن تعريف المقطع أمر عسير (٣).

فمن التعريفات المادية للمقطع تعريف أتويسبرسن Otto Jesperson له بأنه "المسافة بين الحدين الأدنيين للإسماع" (٤). ومن هذا القبيل أيضاً تعريف ماريو باي "Mario Pei" له بأنه عبارة عن قمة إسماع "peak of sonority" غالباً ما تكون صوت علة، مضافاً إليها أصوات أخرى عادة — ولكن ليس حتماً- تسبق القمة وتلحقها، أو تسبقها وتلحقها (٥).

أما من الناحية النطقية، فإنه لا يمكن وضع تحديد عالمي للمقطع، نظراً لأن مثل هذا العمل سيصطدم بأسلوب التركيب المقطعي لكل لغة، فما يعد مقطعاً في عرف لغة من اللغات ربما لا يكون كذلك في عرف لغة أخرى، فكلمة "club" الإنجليزية مثلاً مكونة من مقطع واحد، ولكن العربي إذا ما أراد أن ينطقها على حسب قوانين البنية المقطعية للعربية، فإنه سيجزئها إلى مقطعين على النحو الآتي: "ic|lub'" وذلك لأن العربية لا تسمح أن يبتدي المقطع فيها بصامتين.

وممن تبنى وجهة النظر النطقية في تعريف المقطع، عالما الأصوات الفرنسيان موريس جرامونت وبيير فوش، فالمقطع يتحدد من وجهة نظرهما بتزايد شدة العضلات المنتجة للصوت ميكانيكيا، متبوعاً بتقليل الشدة العضلية، وهكذا يكون النطق أكثر قوة في بداية المقطع، ويقل تدريجياً، ويمكن أن يحدد المقطع تبعها لمفهومها بالرسم التخطيطي الآتي (٦):



فالخط أ–ب يشير إلى زيادة الشدة في المقطع. والنقطة "ب" تمثل نقطة الأوج. أي قمـــة المقطـــع أمـــا الخط ب–ج فيشير إلى تقليل الشدة في المقطع تدريجياً حتى تتلاشى.

ومن جملة الذين تبنوا وجهة النظر النطقية كانتينو "J. Cantineau" أيضـــاً فقـــد عرّف المقطع بأنه "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصويت، سواء كان الإغلاق كاملاً أو جزئياً (٧).

أمـــا بالنســـبة للناحـــية الوظيفية، فقد حدّه دي سوسور "F. De saussure" بأنه الوحدة الأساسية التي يؤدي الفونيم (phoneme) وظيفة داخلـــها (٨). ومن هذا القبيل تعريف أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب له بأنـــه "كمـــية مـــن الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها" (٩).

وقـــد عـــرفه الدكتور إبراهيم أنيس بأنه "عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة" (١٠).

وقد عرفه عبد الرحمن أيوب بأنه "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة"(١١).

هذه جملة من تعريفات اللغويين للمقطع، والتي تمثل مختلف وجهات النظر المادية والنطقية والوظيفية.

أشكال المقاطع العربية:

تعرف العربية أربعة أنواع من المقاطع هي:

١. قصيرة: وهي المقاطع التي تتكون من صامت وحركة قصيرة ويرمز إليها بالرمز " ص ح" حيث ترمز (ص) إلى الصامت وترمز "ح" إلى الحركة القصيرة، وتمثل هذا النوع من المقاطع، مقاطع الفعل "كَتَبَ" (ka| ta| ba).

٢. متوسطة وهي على نوعين:

أ. مفتوحة: وهي المقاطع التي تتكون من صامت وحركة طويلة ويرمز إليها بالرمز "ص ح ح" ويمثلها كل من "ما"، و "في" و "ذو".

ب. مغلقة: وهي تلك التي تتكون من صامت + حركة قصيرة+ صامت. ويرمز إليها بالرمز "ص ح ص" ويمثله كل من : "قَدْ"، و "مِنْ" و "خُذْ".

٣. طويلة وهي على نوعين أيضاً:

أ. طويل مفرد الإغلاق ويتكون من صامت+ حركة طويلة+ صامت، ويرمز إليه بالرمز "ص ح ح ص" ويمثله المقطع "ضالْ" من الضالّين" ومثله المقطع "مينْ" من "المسلمينْ" وذلك في حالة الوقف.

ب. طـــويل مـــزدوج الإغـــلاق ويتكون من صامت+ حركة قصيرة+ صامت+ صامت. ويرمز إليه بالرمز: (ص ح ص ص) ويمثله كلمة: بِنْتْ، وشَمْسْ، وقطّ، وحَدّ، وذلك في حالة الوقف فقط.

٤. مديـــدة، ولا تكـــون إلا وقفـــاً، وتتكون من صامت وحركة طويلة وصـــامت طويل ويرمز إليه بـــ "ص ح ح ص ص" نحو سارْ، وحارْ، وقفاً.

هـــذه هـــي الإمكانات المقطعية في اللغة العربية. وكل مقطع من هذه المقاطـــع ينتهي بحركة فهو مقطع مفتوح "open"، وكل مقطع ينتهي بصامت فهو مغلق "closed" فالمقاطع العربية إذاً إما مفتوحة وإما مغلقة.

وواضح تماماً أن المقاطع القصيرة مفتوحة أبداً، والمتوسطة منها المفتوح ومنها المغلق. أما المقاطع الطويلة والمديدة فمغلقة أبداً.

وقد بين الباحثون أن المقطع المفتوح موجود في كل اللغات أما المقطع المغلق فموجود في بعضها فقط.

كمـــا ذكروا أيضاً أنه لا توجد لغة تكون فيها مقاطع مغلقة دون أن تكـــون فيها مقاطع مفتوحة، وهناك لغات لا تحتوي على مقاطع مغلقة، وذلك مثل اللغات السلافية القديمة واليابانية (١٢).

وفي المقابل هناك لغات تفضل أن تنتهي مقاطعها بصامت، كالإنجليزية والألمانية (١٣).

والمقاطع العربية ليست متساوية من حيث شيوعها في الكلام، وكثرة استعمالها، فالمقاطع القصيرة من نوع "ص ح" أكثر الأشكال المقطعية شيوعاً في العربية يليه المقطعان المتوسطان "ص ح ح"، و "ص ح ص".

فهذه الأشكال المقطعية الثلاثة هي التي تكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي.

أما المقاطع الطويلة والمديدة، فهي نادرة، قليلة الشيوع في الكلام وورودها في العربية مقيد في أغلب الأحيان بحالة الوقف، وبخاصة المقطعان (ص ح ص ص) و (ص ح ح ص ص) فإن العربية لا تسمح بهما إلا في حالة الوقف فقط. أما المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) فإنه يأتي في الكلام ولكن بشروط حددها النحاة (١٤)، ويأتي في الوقف كثيراً كسابقيه.

خصائص البنية المقطعية وأثرها في بناء الكلمة العربية:

إذا ما تفحصنا أشكال المقاطع العربية، فإننا سنلاحظ أنها تختص بالآتي:

١. أن جميع الأشكال المقطعية العربية تبتدئ بصامت ومن ثم فلا وجود في العربية لمقاطع تبتدئ بحركة.

٢. أنه لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، ولا في حشوها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف فقط.

٣. وكما لا يلتقي صامتان في مقطع واحد، فإنه لا تلتقي حركتان أيضاً في مقطع واحد.

٤. اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط، وذلك مثل المقطع الطويل "ص ح ص ص"، والمقطع المديد (ص ح ح ص ص)،

وقلة ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) في الكلمة، ويمتاز المقطع الطويل بنوعيه عن المقطع المديد في أنه قد يرد في الشعر أحياناً في بعض الأوزان المقيدة القافية.

٥. تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة.

هذا بالنسبة إلى البنية المقطعية، أما بالنسبة لتنظيم المقاطع في داخل الكلمة فإننا نضيف إلى ذلك:

٦. كره العربية لتوالي المقاطع القصيرة.

٧. كره العربية لتوالي المقاطع الطويلة المفتوحة.

٨. ميل العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر.

وسنبين فيما يأتي أثر هذه الخصائص في أبنية الكلم في العربية بالتفصيل.

أولاً: وجوب ابتداء المقطع بصامت:

هذه الخاصة المقطعية تفسر لنا تخليق همزة الوصل في بداية بعض الصيغ الفعلية والاسمية، ففي الأمر من الثلاثي مثل: ضَرَبَ، نقول "اضرب" ولما كان الأمر مقتطعاً من المضارع فإن الصيغة الأصلية لفعل الأمر يجب أن تكون "ضْرِبْ" "ḍrib" وذلك بعد إسقاط حرف المضارعة.

ونفس الشيء بالنسبة للماضي والأمر والمصدر من "يَنْفعل" و "يَفْتَعِل" و "يَسْتَفْعِل" فالماضي منها يجب أن يكون "نْفَعَلَ" و "فْتَعَلَ" و "سْتَفْعَلَ"، والأمر منها ينبغي أن يكون "نْفَعِلْ" و "فْتَعِلْ" و "سْتَفْعِلْ". والمصدر منها ينبغي أن يكون "نْفِعال"، و "فْتِعال" و "سْتِفْعال".

وفي هذه الحالات جميعها خروج على الخصائص المقطعية للبنية العربية وذلك نظراً لما ينشأ عنه من اتصال صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، ومثل هذا لا يجوز البتة في العربية والساميات عموماً. قال بروكلمان: "لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلاً" (١٥).

وتفادياً لهذا الوضع الخارج على نظام العربية، فإن العربية تعمد إلى الفصل بين الصامتين بالإتيان بحركة إضافية مساعدة لتنتج مقطعاً جديداً، والحركة التي تثبتها العربية في بداية الكلمة هي الكسرة.

وبالنسبة للساميات فإن الحركة التي تضيفها كل من العبرية والسريانية هي الكسرة الممالة "e" (١٦) والحركة التي تضيفها الحبشية هي "ə" (١٧).

ولكن إضافة هذه الحركات المساعدة لا يحل المشكلة؛ لأن إضافتها تخلق وضعاً محظوراً آخر ألا وهو ابتداء المقطع بحركة، والعربية لا تجيز ذلك البتة فالعربية لا تعرف هذا النوع من المقاطع التي تبتدئ بحركة، فجميع الأشكال المقطعية العربية يجب أن تبدأ بصامت، ولهذا تعمد العربية إلى تحقيق الكسرة، فتتخلق بذلك الهمزة المعروفة بهمزة الوصل.

فكل حركة تقع في بداية مقطع لا بد من تحقيقها، وتخليق همزة قبلها، بغض النظر عن قيمة هذه الهمزة وظيفياً (١٨)، قال بروكلمان: "كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققة، بمعنى أنها تسبق همزة" (١٩).

وبتحقيق الحركة وتخليق همزة الوصل تصبح الصيغ السابقة: "اِضرب" "iḍrib"، وفي الصيغ الأخرى "اِنفَعَل" و "اِفتَعَل"، و "اِستَفعَل" و

"انْفعَــلَ" وافْــتَعلَ"، "واسْــتَفْعَلَ"، ومصــادرها: "انفِعــال"، و "افْتِعال" و "استِفعال"...

ويرى أوليري أن نطق الحركة يقتضي جهداً حنجرياً في معظم اللغات قال: "إنه من المستحيل أن تبدأ صوت حركة بعد صمت في أية لغة بدون بعض هذا الجهد" (٢٠). وقال دانيال جونز (D. Jones). "كثير من الناس وبخاصة الألمـــان عندهم ميل أو نزعة لإثبات همزة في بداية جميع الكلمات التي ينبغي أن تبدأ بحركة...، وأحياناً يعمدون إلى إثبات الهمزة في وسط الكلمة قبل الحركة المنبورة" (٢١).

وقد علل السلف زيادة همزة الوصل بأنها وسيلة يخفّ إليها العربي لنطق الســاكن، ذلك أن العربية لا تجيز الابتداء بالساكن، والحكم العام في ذلك هو أنــه لا يــبدأ بســاكن ولا يوقف على متحرك. ومن ثم فقد عدها الخليل بن أحــمــد (١٧٥ هـــ) بمــثابة السُّلَّم للّسان، قال في العين: "والألف التي في اسحنكك واقشعرّ واسحنفر واسبكرّ، ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في هذه الأفعال، وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسلماً للسان إلى حــرف البــناء، لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل" (٢٢).

هذا هو تفسير السلف، والصحيح هو ما ذكرناه من أن البنية المقطعية للعربية وخصائصها هي السبب في ذلك.

ثانياً: لا يجوز التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة وحشوها:

وقــد مــر معنا في خلال حديثنا عن الخاصة السابقة كيف اضطرت العربية إلى الإتيان بكسرة عندما اجتمع صامتان في مقطع واحد في بداية بعض

الصيغ الفعلية ومشتقاتها، كالأمر من الثلاثي، والأمر الماضي والمصدر من مثل: "يَنْفَعِلُ"، و "يَفْتَعِلُ"، و "يَسْتَفْعِلُ"، و "يَفْعَلِلُ" و "يَفْعَنْلِلُ" وأشباهها.

وعلى أساس من رفض العربية التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، وعلى أساس من رفضها ابتداء المقطع بحركة نفسر التزام الحجازيين تحقيق الهمزة عندما تكون في صدر الكلمة، وذلك لأن تخفيفها سيؤدي حتماً إلى واحد من اثنين:

١. فإما أن يؤدي إلى ابتداء المقطع بحركة، وذلك بإسقاط الهمزة وحدها.

٢. وإما أن يؤدي إلى التقاء صامتين في مقطع واحد بعد إسقاطها هي وحركتها.

وابتداء المقطع بحركة مرفوض، والتقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة مرفوض أيضاً، لذا فقد التزم الحجازيون تحقيق الهمزة إذا كانت أول الكلمة.

هذا بالنسبة لأول الكلمة، أما بالنسبة لحشوها، فإنه لا يجوز أيضاً أن يلتقي صامتان في مقطع واحد في الحشو، ولكن القدماء يوهموننا بأنه من الممكن أن يلتقي صامتان في مقطع واحد في حشو الكلمة، وقد اشترطوا لذلك شروطاً حددها ابن يعيش (٦٤٣هـ) بقوله: "والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين: أن يكون الساكن الأول هو حرف مد ولين، والثاني مدغماً، كدابّة وشابّة، وخويصّة تصغير خاصّة... وتمودّ الثوب" (٢٣).

ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أنه لا يجوز بحال التقاء ساكنين في مقطع واحد في حشو الكلمة العربية، أما بالنسبة لباب دابّة وشابّة فليس ههنا التقاء ساكنين كما يزعم السلف، لأن ما يسمونه الألف ما هو إلا حركة طويلة، فتحة طويلة، وعليه فإنه لم يلتق ساكنان ههنا، فكل من شابّة ودابّة

تُجـــزّأ مقطعـــياً على النحو الآتي: "شابْ+ بَهْ في الوقف، وشابْ+ بَ+ تُنْ في الوصل، ومثلها "دابّة"، وتمودّ الثوب".

أمـــا بالنســـبة "الخُوَيْصَّة" فهذه يوهم ظاهرها أن ثمة التقاء ساكنين في مقطع واحد في حشو الكلمة، بيد أن الحقيقة غير ذلك تماماً، فليس ههنا التقاء ســـاكنين كمـــا يزعم السلف، فالياء لا تتصل في النطق الفعلي بالصاد اتصالاً مباشراً، ذلك أن نطقها يستوجب اتباع الياء بصويت قصير بعدها، وهو بتعبير ابـــن مـــنظور "إشمامها بالكسرة"، جاء في اللسان: "وتصغير الدابّة: دُوَيْبَّة الياء ساكنة، وفيها إشمام من الكسر، وكذلك ياء التصغير إذا جاء بعدها حرف مثقّل في كل شيء" (٢٤).

فهـــذا الـــنص من اللسان يقطع الشك باليقين، ويؤكد من ثمّ أنه ليس ههنا التقاء ساكنين حقيقة، وذلك لأن هناك حركة قصيرة تفصل بين الياء وبين الصـــاد، وعلـــيه فإن الزعم بأنه يجوز التقاء ساكنين في حشو الكلمة مردود، ونخـــرج مـــن هذا كلّه بنتيجة مؤادها أنه لا يجوز بحسب قوانين البنية المقطعية العربية أن يلتقي ساكنان في مقطع واحد في حشو الكلمة.

وعلـــى ضوء هذه الحقيقة، وهي امتناع التقاء ساكنين في مقطع واحد في صـــدر الكلمة أو في حشوها، أو في حشو السلسلة الكلامية، تفسر ضم واو الجماعـــة عـــندما يأتي بعدها مباشرة صامت آخر، وكسر واو "لَوْ" و "أَوْ" إذا اتصل بكل منهما صامت آخر اتصالاً مباشراً.

فبالنســـبة لـــواو الجماعـــة قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروُا الضلالة بالهـــدى" (٢٥)، وقوله تعالى: "ولا تنسوُا الفضل بينكم" (٢٦) ورموُا ابنك، واخشوُا الله ... ... ففي هذه الأمثلة جميعها حُرِّكت الواو الساكنة فراراً من المقطع الطويل (ص ح ص ص)، ذلك أن عدم تحريك الواو في الأمثلة السابقة

سيؤدي إلى نشوء هذا المقطع "وَوْضْ"، و "سَوْلْ" و "مَوْبْ" و "شَوْلْ" على الترتيب في الأمثلة السابقة.

أما كسر واو "لو" و "أو" فمثل قوله تعالى: "وسيحلفون بالله لوِ استطعنا" (٢٧)، وقوله تعالى: "أوِ الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء" (٢٨)، والسبب في تحريك الواو هنا هو نفس السبب هناك، أي الفرار من التقاء صامتين في مقطع واحد حشواً، ذلك أن إبقاء الواو في كل من "لَوْ" و "أَوْ" ساكنة على حالها سيؤدي إلى التقاء صامتين في مقطع واحد كالآتي: "لَوْسْ" و "أَوْطْ".

ويرى السلف أن تحريك واو الجماعة بالضم، إنما كان للتفريق بينها وبين واو "لو" و "أو" قال سيبويه بهذا الصدد: ".. فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها، ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو "لو" و "أو"" (٢٩).

وهذا هو المشهور من أمر واو الجماعة وواو "لو" و "أو"، إلا أن من العرب من يحرك واو الجماعة بالكسر ومنهم من يحرك واو "لو" و "أو" بالضم. قال سيبويه: "وقد قال قوم "ولا تنسوِا الفضل بينكم (٣٠)" جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن وهي قليلة، وقد قال قوم "لوُ استطعنا" (٣١) شبهوها بواو اخشوُا الرجل ونحوها حيث كانت ساكنة مفتوحاً ما قبلها. وهي في القلة بمنزلة" ولا تنسوِا الفضل بينكم"(٣٢).

وعلى هذا يفسر أيضاً كسر ياء المثنى في نحو قوله تعالى: "يا صاحبيِ السجن" و "وبين يديِ الله"، وكسر آخر الفعل في نحو "اكتبِ الدرسَ"....

أما بالنسبة لآخر الكلمة، فإن العربية تجيز التقاء صامتين في مقطع واحد، ولكن في حالة الوقف فقط، فهي إذاً حالة مقيدة.

وعلى الرغم من أن العربية تجمع بين صامتين في آخر الكلمة في الوقف، فإنّ بعض العرب كان ينفر من ذلك في الوقف أيضاً، وهؤلاء هم أولئك الذين أثرت عنهم ظاهرة الوقف بالنّقل(٣٣)، ففي مثل: هذا بَكْر، مررت بِبَكْر ورأيت بَكْراً يقولون في الوقف: هذا بَكُرْ، ومررت ورأيت بَكِرْ، الجر، والنصب في ذلك سواء، فلا يفتحون الكاف في حالة الوقف، قال سيبويه "وقالوا: رأيت العِكِمْ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا البكر"(٣٤). وهذا هو المشهور عن هؤلاء في الوقف إلاّ أن بعض اللغويين قد روى الفتح في حالة النصب قال ثعلب: "سمعت العرب تقول: اضرب الوَجَهْ، وهذا الوَجُهْ، وفررت من الوَجِهْ (٣٥). وإذا كان هذا حالهم في النثر، فإنهم في الشعر أحرص على ذلك، ذلك أن الشعر العربي لا يسمح بالمقاطع الطويلة، إلا في الوقف، وفي بحور خاصّة، وليس في جميع الأوزان، فمن أثر هذه الظاهرة في الشعر قوله:

أنا ابن ماوية إذ جد النَّقُرْ (٣٦)

ومن هذا القبيل أيضاً الحجِلْ والرِّجِلْ في قول الآخر:..

ارتــــني حجــــلاً علـــى ســـاقها   فهــش الفــؤاد لــذاك الحَجِــلْ
فقلــت ولم أخـــف من صاحبي   ألا بــــأبي أصـــل تلــك الــرِّجِلْ

ومنه أيضاً السِّلِمْ في قول الأعشى (٧ هـ):

أذاقـــتهم الحـــرب أنفاســـها   وقـــد تُكـــره الحرب بعد السِّلِمْ(٣٧)

ومثله "السِّتِرْ" في قول حسّان بن ثابت:

فارســـيْ خـــيل إذا مـــا أمســـكت   ربَّـــةُ الخِـــدر بأطـــراف السِّتِرْ (٣٨)

ففي هذه الأمثلة، قام الشعراء بنقل حركة الإعراب، إلى الساكن الذي قبل القافية المقيدة، لئلا يلتقي صامتان في مقطع واحد، في هذه الأوزان. وقد وصف اللغويون صنع الشعراء في مثل هذه الأبيات بأنه: "جيّد في الكلام والشعر" (٣٩).

أما الحالات الأخرى التي يتمُّ فيها المجيء بحركة غير حركة الإعراب فقد وصفت بأنها "ضرورة" وذلك مثل "الصِّنَبِرْ" في قول طرفة (٥٦٤م):

في جفان تعتري نادينا وسديف حين هاج الصِّنَّبِرْ

ومثله "الخَفَقْ" في قول رؤبة (١٤٥ هـ):

مشتبه الأعلام لمّاع الخَفَقْ

ومثله "الضَّيَقْ" في قوله أيضاً:

وشفها اللوح بمأزول ضَيَقْ

ومثله "الوَلَقْ" في قوله أيضاً:

صوادق العقب مهاذيب الوَلَقْ

ونحن من جانبنا نرى أن التحريك في هذه الأمثلة وفي الأمثلة السابقة إنما يصدر عن أساس واحد، وهو الفرار من تشكيل المقطع الطويل (ص ح ص ص)، في هذه الأوزان الشعرية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نقول بأن الذي يملي على الشاعر الإتيان بحركة معينة في القوافي المقيدة هو التوجيه الذي تبنى عليه القصيدة، والتوجيه هو حركة ما قبل الروي المقيد. فالشعراء يلتزمون حركة التوجيه هذه التي بنيت عليها القصيدة، لأن اختلاف التوجيه عيب من

عيوب القافية (٤٠)، نظراً إلى ما يؤديه اختلافها إلى اختلال النغمة واضطراب الوقع الموسيقي في القصيدة، ولذلك فقد نص أرباب البيان على وجوب الحفاظ على التوجيه في القصيدة وعدم اختلافه، قال أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) "وينبغي أن تتحامى العيوب التي تعتري القوافي مثل: السناد والإقواء والإيطاء، وهو أسهلها، والتوجيه، وإن جاء في جميع أشعار المتقدمين وأكثر أشعار المحدثين" (٤١).

فالأصل إذاً أنْ يلتزم الشعراء التوجيه الذي بنيت عليه القصيدة سواءً أكانت الحركة الإعرابية موافقة له، أم لا، ولهذا وجدنا طرفة يحرك "الصَّبْر" بالكسر مع أن الحركة الإعرابية هي الضمة وذلك لأن الكسرة هي الحركة التي بنيت عليها القصيدة، فأول بيت في القصيدة التي منها بيته آنف الذكر هو:

أصحوت اليوم أم شاقتك هِرّ ومن الحب جنون مستعِرْ(٤٢)

فالتوجيه الذي بنيت عليه القصيدة هو الكسرة.

بيد أن الشعراء، قد يضطرون في بعض الأحيان إلى الخروج على التوجيه وذلك فيما إذا أدّى التزامهم إياه إلى الخروج على أبنية العربية الشائعة والمعروفة قال سيبويه: "وقالوا: هذا عِدِلْ وفِسِلْ فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول (٤٣)؛ لأنه ليس من كلامهم "فِعُل" (٤٤)، ثم أضاف يقول: "وقالوا: "في البُسُر" ولم يكسروا في الجر، لأنه ليس في الأسماء "فُعِل" فأتبعوها الأول (٤٥).

فالخروج على أبنية العربية المألوفة هو الذي يجعل الشعراء وغيرهم يضحّون بالتوجيه في بعض الأحيان.

وتطبيقاً على ذلك، نأخذ قصيدة طرفة التي أولها قوله:

ففـــي هـــذه القصيدة نجد الشاعر يخرج على التوجيه في أبيات عديدة وذلك للسبب الذي ذكرناه آنفاً، فالبيت الخامس عشر من هذه القصيدة يختمه بكلمـــة "بالظُّهُرْ" (٤٥) ولم يقل بالظُّهِرْ مع أن حركتها الإعرابية هي الكسرة والتوجـــيه هـــو الكسرة أيضاً، ومثلها قوله "الظُّفُر" (٤٦) التي يختم بها البيت الـــثامن، وهـــي مجرورة بالإضافة، أي أن حركتها الإعرابية هي الكسرة أيضاً، ومـــثلهما "شُـــقُرْ" (٤٧) الـــتي يختم بها البيت الستين من قصيدته هذه، وهذه الأخيرة حركتها الإعرابية هي الفتحة، فلم يقل "شُقَرْ" مع أن "فُعَل" من أبنيتهم مثل صُرَد ونُغَر"، ولم يلتزم التوجيه؛ لأنه يؤدي إلى "فُعِل" أي إلى بناء مرغوب عنه عربياً.

فظاهرة الوقف بالنقل التي أُثرت عن بعض العرب قديماً نفسرها صوتياً علـــى أساس كرههم لالتقاء صامتين في مقطع واحد، وفي حالة الوقف أيضاً، ونجد في أيامنا هذه صدى لهذه الظاهرة القديمة في لهجات بلاد الشام عامة، بيد أن طـــريقة الوقـــف في هذه اللهجات تختلف بعض الشيء عمّا أثر عن العرب قديماً. ذلك أن اللهجات الشامية تستخدم الكسرة مطلقاً في كل ما هو مفتوح الأول أو مكسوره، وتستخدم الضمة في كل ما هو مضموم الأول وذلك نحو: مَصِـــرْ؛ في كل الحالات وكذلك: حَبْل ورَطْل نقول في الوقف عليها "حَبِلْ" و "رَطِلْ" وذلك في الأحوال الثلاثة.

وبالنسبة للمكسور الأول مثل بِنْت، وقِرْش وحِمْل نقول فيها ثلاثتها: بِنِتْ، قِرِشْ وحِمِلْ في الأحوال الثلاثة أيضاً.

أما ما كان مضموم الأول نحو: عُرْس، عُمْر، وأُخْت... فإننا في الوقف نضم الثاني فنقول فيها: عُرُسْ، عُمُرْ وأُخُتْ، وذلك في الأحوال الثلاثة أيضاً.

ثالثاً: لا يجوز التقاء حركتين:

لا تسمح العربية والساميات عامة بالتقاء حركتين التقاء مباشراً قال بروكلمان: "من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاءً مباشراً" (٤٨).

فإذا ما أدى السياق في بعض الأحيان إلى التقاء حركتين فإن العربية تعمد في مثل هذه الحالة إلى تخليق أشباه الحركات كي تفصل بين الحركات المتتابعة، ولتوضيح ذلك نقول بأنه في لهجة الحجازيين الذين يخففون الهمزة يقولون في مثل: "سأل" سال: "sāla" فإذا ما بنوا منها صيغة اسم الفاعل مثلاً فإن الصيغة ستصبح سالِاً "sāilan" وهنا تلتقي حركتان التقاء مباشراً فيحدث ما يعرف في الاصطلاح بـ: "hiatus" أي التقاء حركتين، وهذا لا يجوز البتة في عرف العربية وتفادياً لهذا الوضع يحدث انزلاق حركي بين الفتحة والكسرة فتنشأ الياء y ← a + i، لتفصل بين الفتحة الطويلة والكسرة بعدها وبذلك تصبح الصيغة "سايل"، ومثل هذا الفعل يستهزئون، عند تخفيف الهمزة فيه من قبل الحجازيين سيصبح "يستهزِ+ون، "yastahzi + ūna"، فتتابع حركتان، فيحصل الانزلاق الحركي بين الكسرة والضمة فتنشأ الياء i + u ← y، وبذلك تصبح الصيغة "يستهزيون".

وفي مثل "يُؤَدِّي" عند تخفيفهم للهمزة فيه، يصبح الفعل "يُـ+ـَـدّ ي "yu + addi"، فتتابع حركتان: الضمة والفتحة

بعدها، فيحصل انزلاق حركي بينهما فتنشأ الواو a + u → w وبذلك يصبح الفعل "يودّي" "yuwaddī"، فالهمزة الساقطة كانت تمنع من التقاء الحركتين، فلما سقطت عمدت العربية إلى تخليق وسيلة أخرى. قال جاردنر Gairdner: "إن الهمـــزة لهـــا الأثر في فصل الحركات بعضها من بعض، وهذا هو ما كان يقصد بالمصطلح القديم "hiatus" (٤٩).

رابعاً: اقتصار وجود بعض المقاطع على بعض الحالات الخاصة:

فالمقطـــع الطويل من نوع (ص ح ص ص) لا تسمح به العربية إلا في الوقـــف فقط، وذلك في النثر، وفي بعض الأوزان الشعرية المقيَّدة القافية. فمن ذلك قول لقيط بن زرارة (٥٧١م).

يـــا قـــوم قـــد أحلكـــتموني باللوْمْ ولم أقاتـــل عامـــراً قبل اليوْمْ (٥٠)
شـــتان هـــذا والعـــناق والـــنوْمْ والمشـــرب الـــبارد في الظـــل الدوْمْ

ومثله قول هدبة بن الخشرم (نحو ٥٠ هـــ):

أبلـــيا في الـــيوم صـــبراً مـــنكما إن حـــزناً أن بـــدا بـــادئ شـــرّْ
لا أراني الـــــــيوم إلا ميِّـــــــتاً إن بعـــد المـــوت دار المســـتقرّْ(٥١)

أما المقطع الطويل الآخر وهو "ص ح ح ص" فإنه يوجد في النثر كثيراً في بـــاب شابّة ودابّة، كما أنه يكثر أيضاً في أواخر الكلم في حالة الوقف مثل المقطع: "مِينْ" من المسلمينْ"، والمقطع "بونْ" في آخر الفعل "يكتبونْ".

فهـــذه هي الحالات التي يرد فيها هذا النوع من المقاطع، ومن ثم فإن المجيء به وصلاً في غير ما ذكرنا مكروه تأباه العربية ولا تكاد تسيغه، ولهذا فإن

القـــراء الـــنحويين انـــتقدوا قـــراءة نافع (١٦٩ هــ) "محيايْ ومماتي" (٥٢)، ووصفوها بالغرابة، والخروج عن القياس (٥٣) وذلك لأن المعهود في مثل هذا النوع من المقاطع هو أن يكون الصوت الذي تقفل به مماثلاً لذاك الذي يبدأ به المقطـــع الـــثاني وذاك هو باب شابّه ودابّة، بيد أن قراءة نافع هذه لم تعدم من أجازهـــا ووجـــد لها وجهاً، كأبي البقاء العكبري (٦١٦ هــ) الذي خرّجها بقوله: "ومحياي: الجمهور على فتح الياء، وأصلها الفتح؛ لأنها حرف مضمر... وقـــد قرئ بإسكانها، كما تسكن في "أي" ونحوه، وجاز ذلك، وإن كان قبلها ساكن لأن المدة تفصل بينهما" (٥٤).

وقـــــد انـــتقد اللغويون نافعـــاً أيضاً في قراءة مماثلة وهي "فمن تبع هـــدايْ" (٥٥) برواية ورش (١٩٧ هــ) عنه، للسبب ذاته، ولذلك قالوا بأن الاختيار فتح الياء(٥٦).

ومن القراءات القرآنية التي يتشكل فيها مقطع طويل، على غير الطريقة المعهـــودة في العربية، والتي كانت من ثمّ هدفاً لانتقاد اللغويين قراءة أبي جعفر يـــزيد بـــن القعقـــاع (١٣٠ هــ) برواية ابن جماز عنه (نحو ١٧٠ هــ) "يا حســـرتايْ" (٥٧)، ومـــن هذا القبيل أيضاً قراءة ابن أبي إسحاق (١١٧ هــ) "هي عصايْ" (٥٨).

ولقـــد حمل الزمخشري (٥٣٨ هــ) بشدة على قراءة ورش "أانذرهم" فعده لاحناً في قراءته هذه، وخارجاً في قراءته على كلام العرب (٥٩). وذلك لأنه جمع بين ساكنين –حسب اعتقاده– على غير حدهما، وبعبارة أخرى أنشأ مقطعاً طويلاً، ترفضه العربية في مثل هذا الموقع، ولكننا على أية حال لا نجاري الزمخشـــري في تلحيـــنه لورش، وإنما نقول بأن ورشاً في قراءته هذه، قد سلك طـــريقاً غـــير مطروقة في العربية. ولكن العربية وأقيستها شيء، والقراءة شيء

آخر، فالقراءة سنة، وأية قراءة ثبتت روايتها وصحّ سندها، وجب قبولها والأخذ بها، قال الفارسي: "وليس "كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأن القراءة سنة (٦٠)".

ومن ثم فقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة ورد على الزمخشري بقوله: "وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب" (٦١)، ثم إن القراءات كلها صحيحها وشاذها قد جاءت على لغة العرب (٦٢)، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب -كما قال ابن جني- غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه" (٦٣)، ولله در ابن الجزري (٨٣٣ هـ) حيث قال "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، و لم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها" (٦٤).

ومثل قراءة ورش، قراءة الحسن "آنْ جاءه الأعمى" والأصل عنده أأنْ (٦٥). وقد جوز أبو علي الفارسي مثل هذا التخفيف قياساً على التزام العرب تخفيف الثانية من الهمزتين في مثل: آدم، وآخر،.قال في الحجة: "والحجة لمن قال: "آنذرتهم" فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: "إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم، من ذلك أنهما لما اجتمعتا في آدم وآدر وآخر ألزموا جمعيا الثانية البدل و لم يحققوا الثانية"(٦٦).

وقد ذهب بعضهم إلى أن مثل هذا التخفيف لغة لبعض العرب". قال أبو شامة الدمشقي (٦٦٥ هـ): "وأما البدل في مثل هذا، فلا يكون إلا سماعاً لأنه على خلاف قياس تخفيف الهمز... وقد قيل إنه لغة لبعض العرب، فعلى هذا إن كان بعد الهمزة الثانية ساكن طُوِّل المد لأجله" (٦٧).

ومـــثل هذه القراءات التي تؤدي إلى تشكيل مقطع طويل في الوصل لم يجزها أحد من متقدمي النحاة إلا يونس "١٨٢ هــ" قال النحاس (٣٣٨ هــ) "وإنمـــا أجــــازه يـــونس؛ لأن قبله ألفا، والألف المدة التي فيها تقوم مقـــــام الحركة"(٦٨).

هذا بالنسبة إلى النثر، أما الشعر، فإنه لا يسمح بوجود هذا المقطع (ص ح ح ص) إلا في بعــض القـــوافي المقـــيدة، كقوافي الرمل والسريع والمتقارب ومجـــزوء الكامل، ومجزوء الرمل، مثله في ذلك مثل المقطع الطويل الآخر وهو (ص ح ص ص). ولكـــن نسبة ورودهما في هذه القوافي هي من الندرة بمكان؛ بحيث لا تكاد تجاوز ١% (٩٦) فقط فمن ذلك على سبيل المثال قول الطرماح ابن حكيم (نحو ١٢٥ هــ):

بـــين أظــــفار بمظلــــومة — كسراة الساق ساق الحمامْ(٧٠)

ومثله ما جاء في قول أمير الشعراء:

ارفعـــي الســـتر وحيّـــي بالجبينْ — وأريـــنا فلـــق الصـــبح المـــبينْ

وقفـــي الهـــودج فيـــنا ســـاعة — نقتـــبس مـــن نـــور أم المحســـنينْ

أمـــا في غير هذه القوافي المقيدة، فإن الشعر العربي لا يسمح بهذا النوع مـــن المقاطع على الإطلاق، ولقد كان بعض السلف على وعي تام بذلك قال ابـــن يعيش: "لا يجمع في الشعر بين ساكنين إلا في قواف مخصوصة" (٧١) بيد أن من السلف من جوز وقوع هذا النوع من المقاطع في عرض البيت الشعري، ولـــيس في القافية وحسب، فقد ذهب المبرد (٢٨٥ هـــ) إلى أن هذا النوع من المقاطـــع قـــد يرد في بحر المتقارب، قال: "وحمارّة لا يجوز أن يحتج عليه ببيت

شعر؛ لأن ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنين لا يقع في وزن، إلا في ضرب منه يقال له المتقارب، فإنه جوز فيه على بعد -التقاء الساكنين وهو قوله:

فـــذاك القصـــاص وكـــان الـــتقا   صّ فرضا وحتما على المسلمينا (٧٢)

وقد رواه في اللسان:

فـــرمنا القصـــاص وكـــان الـــتقا   صّ حكماً وعدلاً على المسلمينا (٧٣)

وقد ذكر اللغويون بيتاً آخر عن الأخفش وهو قوله:

ولـــولا خـــداش أخـــذت دوا   بّ ســـعد ولم أعطـــه ما عليها (٧٤)

هذان البيتان هما كل ما ذكره اللغويون -على مبلغ علمنا- على مجيء هـــذا النوع من المقاطع في الشعر، في غير القوافي المقيدة، وأغلب الظن أن هناك خطأً في الرواية، وأن ثمة تحريفاً قد لحق هاتين الكلمتين: "التقاصّ والدوابّ" من قـــبل الـــرواة، ونرجّح أن الأصل فيهما: هو القصاص والدوابب بتكرير الباء، وبـــدون تشـــديد الصاد، وهذا ما ذهب إليه ابن سيده "٤٥٨هـــ" قديماً قال: "قوله التقاصّ شاذ، لأنه جمع بين الساكنين في الشعـــر، ولذلك رواه بعضهم: وكان القصاص، ولا نظير له إلا بيت واحد أنشده الأخفش:

ولـــولا خـــداش أخـــذت دوا   بّ ســـعد ولم أعطـــه مـــا عليها

قال أبو اسحق: أحسب هذا البيت، إن كان صحيحاً فهو: ولا خداش أخــذت دوابب سعد؛ لأن إظهار التضعيف جائز في الشعر، أو أخذت رواحل سعد"(٧٥)، هذا وقد روي هذا البيت برواية أخرى هي:

لـــولا خـــداش أخـــذنا جمـــالا ت ســـعد ولم نعطـــه مـــا عليها(٧٦)

وهـــذا الـــــذي ذهـــب إليه ابن ســـيده، هو ما ذهب إليه الخطيب التبريـــزي (٥٠٢ هـــ) أيضاً، فالرواية الجيدة عنده هي "وكان القصاص"، حتى لا يلتقـــي ساكنان(٧٧). وهذا أيضاً هو ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، قال بهذا الخصوص: "والذي نظنّه نحن أن هذا النوع من المقاطع لا يجـــوز في الشـــعر في غير القافية إطلاقاً لا في وزن المتقارب، ولا في غيره، وأن البـــيت السابق إن كان صحيح الرواية فلا بد أن الشاعر قاله بتخفيف الصاد لا بتشديدها، إن لم تكن الكلمة محرفة أصلاً عن القصاص"(٧٨).

مـــن هذا كله نخلص إلى القول بأن المقاطع الطويلةغير مسموح بها في الشـــعر العـــربي إلا في بعض القوافي المقيدة، أما في، غير القوافي المقيدة فإنه لا يسمح بها البتة، وعليه فإذا ما عرض بعض هذه المقاطع للشعراء في غير الأماكن المسموح بها، تخلصوا منه بطرق مختلفة هي:

١. تقصير الحركة: في المقطع (ص ح ح ص) وتحويله من مقطع طويل إلى مقطع متوسط (ص ح ص) وذلك مثل النُّجُمْ في قول الشاعر:

إن الفقـــير بينـــنا قـــاض حكم أنْ تـــرد المـــاء إذا غـــاب النُّجُمْ

يريد "النجومْ". ومثله الأُمُرْ في قول الآخر:

وكـــان ممـــن ارتجـــي وادخـــر   للدهـــر عـــند مصـــمئلات الأُمُرْ

يريد: الأمور. ومثله الخُلُقْ في قول رؤبة:

حتى إذا ابتلت حلاقيم الحُلُقْ(٧٩)

يريد: الحلوقْ

٢. اختـــزال المشـــدَّد: وذلك مثل جانِ بـــدل جانّ في قول عمـــران بن حطان (٨٤ هـــ):

قـــد كنت عندك حولاً لا تُرَوِّعني   فـــيه روائـــع من إنس ولا جانِ

ومثله حارُ بدلاً من حارّ في قول أبي نواس (١٩٥ هـــ):

لا يعجـــب السامعون من صفتي   كـــذلك الـــثلج بـــارد حـــارُ

٣. فك التضعيف: وذلك نحو "الروادد" و "موادد" بدلاً من رواد ومواد في قول الشاعر:

وإن رأيـــت الحجـــج الـــروادد   قواصـــرا بالعمـــر أو مـــواددا

وقـــد عد السلف صنيع الشاعر ههنا خروجاً على القياس(٨٠)، بمعنى أن المفـــروض أن يـــدغم الشاعر المثلين المتتابعين، على حسب ما تقضي بذلك نواميس العربية، ومن ثم فقد علق ابن جني على فك المثلين في هذا البيت بقوله: "فهـــذا عـــندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لّك، وضرب بّكر"(٨١).

وقد اتخذ أبو البقاء العكبري موقفاً شبيهاً بموقف ابن جني بالنسبة لبيت أبي الطيب المتنبي (٣٥٤ هـ):

فـــلا يُبْـــرم الأمر الذي هو حالِلٌ ... ولا يُحْلَـــلُ الأمر الذي هو مُبْرِم

فقـــد حمل أبو البقاء الفك ههنا على الضرورة، قال: "أظهر التضعيف في حالـــل، وهـــو من الضرورات، ولو قال مكانه "ناقض" لسلم من الضرورة وربمـــا فعل الشاعر هذا ليشعر أنه يعلم بالضرورات"(٨٢). فهل حقاً فعل أبو الطيب ذلك كي يعلم الناس أنه يعلم بالضرورات؟. وقد ردّد بعض المحدثين ما ذهـــب إليه السلف في هذه القضية، فهذا الدكتور إبراهيم السامرائي يعلل فك المثلين في بيت أبي الطيب آنف الذكر على أساس أن بعض العرب كان يجيز فك الإدغام مخالفة للقياس(٨٣).

والـــذي غاب عن ذهن ابن جني والعكبري والسامرائي هو أن الشاعر إنمـــا فعـــل ذلك لكي يتخلص من المقطع الطويل الذي لا تتحمله أوزان الشعر العـــربي في هذا الموقع، ومن ثم لم يكن صنيع الشاعر ههنا من قبيل إجراء اللازم مجـــرى غير اللازم، ولم يكن يقصد من ذلك إعلام الناس أنه عالم بالضرورات، كما زعموا.

٤. الهمز: فمن ذلك "ادهأمّ" في "ادهامّ" من قول كثير (١٠٥ هـ):

ولـــلأرض أمـــا سودها فتجللت ... بياضـــاً وأمـــا بيضها "فادهأمّت"

ومثله "احمأرت" في قوله أيضاً:

وأنـــت ابـــن ليلى خير قومك مشهدا ... إذا ما "احمأرّت" بالعبيط العوامل(٨٤)

ومثله "اشعألّ" في قول الآخر:

وبعد انتهاض الشيب من كل جانب على لمتي حتى "اشعألّ" بهيمها(٨٥)

ومثله "ابيأضّ" في قول دكين بن رجاء (١٠٥ هـ):

راكدة مخلاته ومحلبه

وجُلّه حتى ابيأضّ ملببه(٨٦)

ففي هذه الأمثلة تحول بناء "افعالّ" إلى "افعألّ".

وقد علل ابن جني الهمز في هذه الكلمات وأمثالها بقوله: "وذلك لأنه كره اجتماع الساكنين فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة، لأن الألف حرف ضعيف، واسع المخرج، لا يتحمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة"(٨٧).

ولكن اجتماع الساكنين -على حد تعبيرهم- لا تأباه العربية في هذا الباب وآية ذلك أنه موجود في النثر كثيراً، لذا فإن التعليل الصوتي الصحيح للهمز في الأبيات السابقة هو أنه تفاد لوجود المقطع الطويل (ص ح ح ص) في الشعر، فهذا النوع من المقاطع، كما قدمنا -لا يقبله الشعر العربي إطلاقاً في غير القوافي المقيدة لبعض البحور ومن ثم فإنه لما كان من غير الممكن قبول هذا المقطع في هذه المواقع لجأ الشعراء إلى الهمز، وبعبارة أخرى عمدوا إلى تجزئة المقطع الطويل إلى مقطعين: قصير ومتوسط مقفل.

وعليه، فإن بناء "افعألّ" الأصل فيه هو "افعالّ"، ولقد قام أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب بدراسة قيّمة على الألفاظ التي جاءت على هذا

البناء في الشعر، فأحصى منها نحوا من ثلاث وعشرين كلمة، جاءت كلها عن هـذا الطريق، ثم خلص من ذلك إلى القول بأن: "كل صيغة على وزن" افعألّ" قـد جـاءت في العربية عن هذا الطريق حتى ولو لم يوجد إلى جوارها صيغة "افعالّ" في الاستعمال"(٨٨).

ولم يكـن تطور بناء "افعالّ" إلى "افعألّ" هو الطريق الوحيد، وإنما قد تطـور إلى "افْعَـلّ" أيضاً، وذلك عن طريق تقصير الحركة الطويلة في المقطع المقفـل، فمـن احمارّ جاء احْمَرّ، ومن اخضارّ جاء اخضرّ وهكذا. وقد فطن السلف إلى ذلك فذهبوا إلى أن بناء "افعالّ" هو الأصل لبناء "افْعَلّ" قال سيبويه: "وقـد يستغني بافعالّ عن "فَعُل" و "فَعِل" نحو: ازراقّ واخضارّ واصفارّ واحمارّ واشـرابّ وابـياضّ واسـوادّ، واسودّ وابيضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم، لأنه كثر فحذفوه والأصل ذاك"(٨٩).

وقـال ابـن عصـفور (٦٦٩ هـ): "افعلّ مقصور من افعالّ لطول الكلمة"(٩٠).

وقد أكد بعض المحدثين هذه الحقيقة فقال: "وهذه الأفعال قليلة، وقلتها تشير إلى أنها من بقايا المرحلة السابقة اللغوية فهذه الصيغة قديمة، وهي دالة على المـبالغة، وهي ثقيلة، لوجود الساكنين ثم تخففت بالاستعمال، فخضعت لسنة العربية الفصيحة في المرحلة اللاحقة، فاستحالت إلى احمرّ"(٩١).

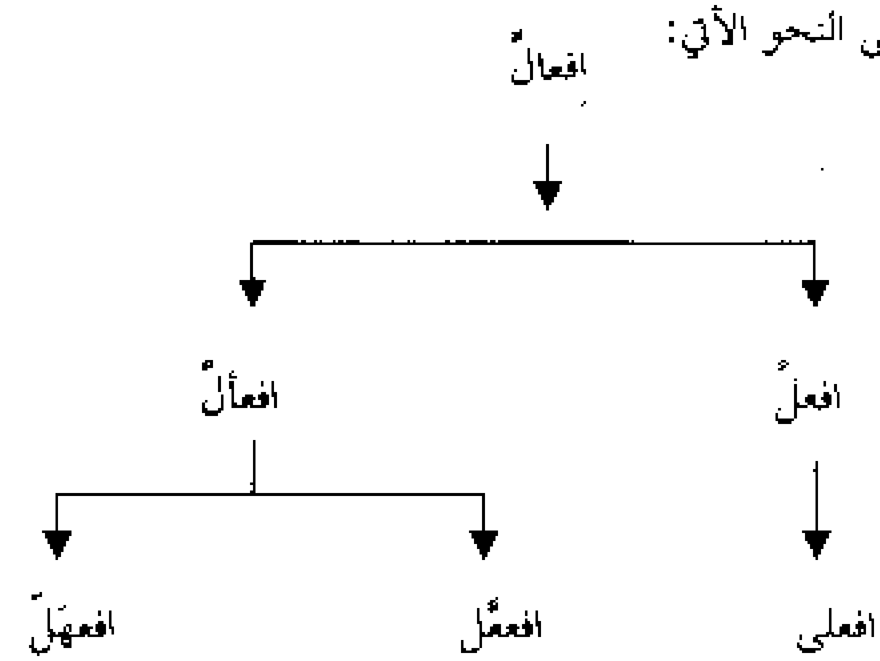
ولم يـتوقف هـذان البناءان: "افعألّ"، و "افعلّ" عن التطور عند هذا الحـدّ، وإنما كانا بمثابة الخطوة الأولى التي تلتها خطوات، فبالنسبة لبناء "افعألّ" فقد تطور إلى كل من بنائي: افععلّ وافعهلّ (٩٢).

فأما بناء "افععلّ"، فقد نشأ عن بناء "افعألّ" عن طريق المبالغة في تحقيق الهمـــزة، وتحقيق الهمزة يُصيِّرها عيناً، فليست العين في "افععل" إلا همزة محققة، وعن هذا الطريق نشأت الأفعال مثل: ابذعرّ وارمعلّ واشمعلّ وارثعنّ (٩٣).

أمـــا بناء "افعهلّ" فقد نشأ عن بناء "افعألّ" عن طريق تسـهيل الهمزة، وتليينها وجعلها هاء، والهمزة والهاء من مخرج واحد ومما جاء عن هذا الطريق: اقمهدّ واكفهرّ وادلهمّ(٩٤).

أمـــا بناء "افعلّ" فقد تطور إلى بناء "افْعَلى" وذلك عن طريق اختزال الصامت المشدد، والتعويض عن الجزء المختزل بمد حركته، وذلك نحو "ارعوى" فهـــذا الأصل فيه "ارعوّ" أي "افعلّ" قال الرضي: "ارعوى هو من باب "افعلّ" كاحمرّ وأصله ارعوو كاحمرر"(٩٥).

وعلـــيه فإننا إذا ما أردنا أن نوضِّح خطوات تطور "افعالّ" فإننا نقدمه على النحو الآتي:



ومما هو جدير بالذكر أن بعض العرب كان يتخلص من المقطع الطويل (ص ح ح ص) في النثر أيضاً وبطرق مماثلة لتلك التي استخدمها الشعراء، فبالنسبة لفك المشدد، ما ينسب إلى عمر بن الخطاب من أنه كان يقرأ: "ولا يُضارَرْ كاتب ولا شهيد" (٩٦).

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره القاسم بن علي الحريري (٥١٦ هـ) من أن الناس على عهده كانوا يقولون: "سارَرَ فلان فلاناً، وقاصَصَه وحاجَجَه وشاقَقَه فيبرزون التضعيف. كما يظهرونه في مصادر هذه الافعال أيضاً، فيقولون: المساررة، والمقاصصة والمحاججة والمشاققة" (٩٧).

وقد فرَّ بعضهم من المقطع الطويل باختزال الصامت المشدد وذلك كقراءة ابن عامر (١١٨ هـ) ولا تتبعانِ سبيل الذين لا يعلمون" (٩٨)، وقراءة الزهري (٢٤ هـ) "والدوابُ" (٩٩). وقال سيبويه: "بلغنا أن بعض القراء قرأ "أتحاجّوني"، وكان يقرأ "فبم تبشرونِ" (١٠٠)، وهذه هي قراءة نافع وأبي جعفر وابن ذكوان (٢٤٢ هـ) وهشام (٢٤٥ هـ)(١٠١).

فأما التخلص من المقطع الطويل عن طريق الهمز، فيمثله همز بعض العرب لمثل دابّة وشابّة، يروى عن أبي زيد (٢١٥ هـ) أنه قال: "سمعت عمرو ابن عبيد يقرأ: "فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن" فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول شأبّة ودأبّة" (١٠٢).

قال المبرد: "فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟، قال: لا، ولا أقبله" (١٠٣).

كما يروى أن أبا أيوب السختياني (١٣١ هـ) قرأ: ولا الضألين" (١٠٤).

فهـــذه كلها وسائل اتبعها بعض العرب للتخلص من المقطع الطويل في النثـــر، على الرغم من أن النثر يقبل مثل هذا النوع من المقاطع، إلا أن بعضهم قـــد عمد إلى التخلص منه. وقد وصف الزمخشري التخلص من المقطع الطويل في النثر بالهمز بقوله: "وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين"(١٠٥).

خامساً: تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة:

مـــن خصـــائص البنية المقطعية العربية، أنها تعمد إلى تقصير الحركات الطـــويلة في المقاطع المغلقة باستمرار فيما عدا باب دابّة وشابّة، قال بروكلمان: "في المقاطع المغلقة، لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلاّ الحركات القصيرة، فإذا كان في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تقصّره"(١٠٦).

وعلـــى أســـاس هـــذه الخاصة نفسر اختزال الحركة الطويلة في الفعل الأجـــوف: في الأمـــر، والمضارع المجزوم بالسكون، وذلك مثل: قُمْ، ولم يَقُمْ فهذان الفعلان الأصل فيهما هو: قومْ kūm، ولم يقومْ yakūm، ومثلهما بِعْ، ولم يَبِعْ. الأصل فيهما: بيعْ bīʿ، ولم يبيعْ yabīʿ.

وفـــراراً مـــن المقطع الطويل ههنا عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطـــويل فيهما محوِّلةً المقطع بذلك من طويل إلى متوسط مقفل أي من (ص ح ح ص)، إلى (ص ح ص). وتنفـــرد العربية، بهذه الخاصة عن أخواتها الساميات الـــتي تجيز هذا النوع من المقاطع، ولا تجد غضاضة في وروده فيها، فقُمْ العربية يقابلـــها في الأكدية kūn، بمعنى أثبت أو استعد، وتقابل بـــ "kūm" في كل مـــن السـريانية والعـــبرية، ثم إن "شِمْ" العربية يقابلها في الأكدية "šīm" و "śīm" في العبرية، و "šīm"، في الأثيوبية(١٠٧).

وكره العربية لهذا المقطع، ورفضها له يفسر لنا اختزال الحركة الطويلة من آخر الأفعال المنقوصة عندما تلحق بها تاء التأنيث وذلك نحو: رمى، وغزا، نقـــول: رَمَتْ، وغَزَتْ، وكان المفروض أن تكون: رماتْ وغزاتْ، ولكن هذا يؤدي إلى تشكيل مقطع طويل. ترفضه العربية.

وعلى هذا الأساس نفسر عدم إلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضـــمير المـــثنى، أو إلى نون النسوة، فلا يقال: اضربانْ واضربنانْ، لأن هذا ســـيؤدي إلى تشـــكيل مقطع طويل (ص ح ح ص) ترفضه العربية، ولهذا فإن العـــربية التـــزمت في مثل هذه الأفعال المجيء بالنون المشددة، فنقول: اضربانّ واضـــربنانّ؛ لأن هذا الباب، هو الباب الوحيد الذي تسمح فيه العربية بوجود المقطع الطويل.

أما في غير هذا الباب فالمشهور من أمر العربية أنها ترفضه، قال سيبويه: "ولم تكـــن الخفـــيفـــة ههـــنـــا؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع الألف" (١٠٨).

هذا هو سلوك العربية، وأسلوبها في التعامل مع هذا النوع من المقاطع. بـــيد أن هـــناك من اللغويين من جوز مجيء النون الخفيفة في هذه الأفعال قياساً علـــى الثقـــيلة، فجوّزوا من ثمّ مثل: اضربانْ واضربنانْ ومن هؤلاء يونس قال ســـيبويه: "وأمـــا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيداً، واضربنانْ زيداً. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"(١٠٩).

وعلـــى هذا نفسر اختزال الحركة الطويلة في آخر الأفعال المسندة إلى ضـــمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) وضمير المخاطبة الحركي (ياء المخاطبة) عـــند لحـــاق نون التوكيد الخفيفة مثل: انصرُنْ زيداً، واضرِبنْ عمراً، والأصل:

انصـــرونْ واضربِنْ، وقياساً على الخفيفة، حصل الشيء نفسه مع الثقيلة، طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وتفاديـــاً لنشـــوء المقطع الطويل (ص ح ح ص) نفسر أيضاً اختزال الحـــركة الطـــويلة في الأسماء المقصورة عند تنوينها، وذلك نحو: هدىً وعصاً وجوىً، فهذه الأصل فيها هو: هدانْ، عصانْ، وجوانْ بالتنوين، ولكن التنوين مع الفتحة الطويلة قبله ينشأ عنه مقطع طويل في هذه الكلمات هو: دانْ، صانْ، ووانْ علـــى التـــرتيب، وهـــو مقطع مرفوض عربياً في مثل هذه الحالة، أي في الوصـــل، فمـــا كان من العربية إلاّ أن اختزلت الحركة الطويلة فحولت المقطع بذلك إلى مقطع متوسط مقفل (ص ح ص).

وعلى هذا الأساس أيضاً نفسر اختزال الحركات الطويلة التي تنتهي بها بعض الكلمات عندما تتصل بساكن بعدها مثل "في البيت" تنطق "filbayt" والأصل فيها "fīlbayt" أي أن اتصال حرف الجر بكلمة البيت بعده يتشكل معـــه مقطع طويل في حشو السلسلة الكلامية "fīl" وهذا لا تقبل به العربية، ولا تجيـــزه، ولذا تلجأ إلى اختزال الحركة الطويلة فيه فتحوله بذلك من مقطع طويل "fīl" إلى مقطع متوسط "fil".

ومثل هذا: هدى الله، ويدعو الداعي... ففي مثل هذه السياقات تقوم العربية باختزال الحركة الطويلة تفادياً لنشوء المقطع الطويل.

سادساً: كره العربية لتتابع المقاطع القصيرة:

الكلمـــة العربية نسيج محكم من المقاطع القصيرة والمتوسطة بنوعيها في أغلـــب الأحيان، والمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها الســـريع، في حين تمثل المقاطع المتوسطة المفتوحة عنصر التخلخل والضعف في

الصـــيغة، وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع المتوسط المفتوح والمقطع الذي يليه، ومن ثم جاءت الكلمة العربية -في أغلب الأحوال- معتدلة في نســـجها تجمع بين القوة والضعف، أو بين التوتر والتخلخل وبعبارة أخرى بين المقاطع القصيرة والمتوسطة.

ولهـــذا فإن العربية لم تجمع بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة إلا في حالـــة نـــادرة، وعلى أساس من هذه الحقيقة نستطيع أن نفسر مجموعة من الظواهر في اللغة العربية، فمن ذلك:

أ. تســـكين فـــاء المضـــارع من الثلاثي مثل: أَكْتُب، نَكْتُب، وتَكْتُب، ويَكْـــتُب؛ لأن المضارع ما هو إلا الماضي المجرد "كَتَبَ" ثم يضاف إليه زائـــدة المضـــارعة، فعندما تلحق أحرف المضارعة بالماضي تتابع أربعة مقاطع قصيرة هكذا: يـَ + كَتَبَ ← يَكَتُبُ، فما كان من العربية إلا أن تخلصت من هذا الوضع عن طريق إدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد؛ فحولته بذلك من: يَكَتُبُ إلى يَكْتُبُ.

ب. تسكين الفاء في "يَفْتَعِل" والنون في "يَنْفَعِل" وذلك لأن الأصل في هذه الأفعـــال هو الثلاثي "فَعَلَ" ثم صُدِّر هذا الأصل بمقطع قصير هو: "تَ" و "نَ"، أي نون الانفعال وتاء الافتعال فصار الفعل نَفَعَلَ والمضارع منه يَـــنَفَعِل، فتـــتابعت في الماضي أربعة مقاطع قصيرة وفي المضارع خمسة مقاطـــع قصيرة، فأسقطت حركة النون كي يتصل المقطعان القصيران ويشـــكلا مقطعـــاً متوسطاً مقفلاً، فصارت: يَنْفَعِل ومن هذا المضارع أخـــذ الماضـــي "نْفَعَلَ"، ولما كان من غير الجائز أن يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، عمدت العربية إلى إضافة حركة مساعدة

في بدايـــة الصـــيغة، وهذه الحركة هي الكسرة، ولكن خصائص البنية المقطعـــية لا تسمح بوجود حركة في بداية المقطع، إذ لا بد من ابتداء المقطـــع بصـــامت وهنا تعمد العربية إلى تحقيق الحركة فتتكون الهمزة المعروفة بهمزة الوصل، وبذلك يتكوّن مع الهمزة مقطع جديد، متوسط مقفل وصارت الصيغة "اِنْفَعَلَ".

وبـــنفس الطريقة تم بناء "افْتَعَلَ" ولكن بفرق بسيط هو أنه في هـــذا البناء قد حدث قلب مكاني بين تاء الافتعال وفاء الكلمة، فانتقل الفعـــل مـــن يَتَفَعِل← بالتسكين والقلب المكاني إلى يَفْتَعِل والماضي: فتْعَلَ ← افْتَعَلَ.

وقـــد حـــدث القلب المكاني في هذه الصيغة بادئ الأمر مع الأصوات الصفيرية مثل السين والشين في مثل: اتسند واتشدَّ، فتبادلت الـــتاء وهـــذه الأصوات المواقع فصارت استند واشتدَّ، ثم جاء القياس وعمَّم هذا القلب مع جميع الأصوات، وهذه الظاهرة مبدأ صوتي عام، وليس خاصاً بالعربية وحدها، قال هنري فليش: "وهذه الظاهرة ليست خاصـــة بالعـــربية بل هي مبدأ صوتي عام، يقول: بأن صوتاً احتباسياً "شديداً"+ صوتاً رخواً يترعان إلى قلب مواقعها"(١١٠).

هـــذا وقد علل ابن جني تسكين فاء الافتعال ونون الانفعال ونحـــوهما ممـــا يحتاج معه إلى همزة الوصل، بأن ذلك يرجع إلى اعتلال الأفعال ووهنها، قال في هذا المعنى: "فإن قلت: ولم سكّنوا أوائل هذه الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: إنما كان ذلك لأن الأفعال موضـــوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقارّ على حال واحدة فلـــذلك كثر فيها الاعتلال"(١١١). وهذا التعليل من ابن جني هو من

قبيل تعليلاتهم المعيارية التي لا تستند إلى أية حقيقة لغوية فالتسكين هنا كمـــا ذكرنا إنّما كان للتخلص من تتابع المقاطع القصيرة، ومن ثم ضم المقطعـــان القصـــيران في بداية: ينفعل ويفتعل في مقطع واحد بإسقاط الحـــركة من الفاء والنون فيتكوّن مقطع متوسط مقفل في بداية الصيغة يَنْفَعِل ويَفْتَعِلُ، ومن هذه الصيغة أخذ الماضي، نْفَعَل، وفْتَعَل، والمصدر "نْفِعـــال" وفْتِعال والأمر "نْفَعِلْ"، وفْتَعِلْ، ثم جيء بهمزة الوصل على حســـب ما تقتضيه قواعد البنية المقطعية العربية، فصارت انْفَعَلَ وافْتَعَلَ وانْفِعال وافْتِعال وانْفَعِلْ وافْتَعِلْ.

ج. وكره العربية لتتابع المقاطع القصيرة، يفسر لنا أيضاً، ميل بعض العرب قـــديماً إلى تسكين العين في كثير من الأسماء والأفعال الثلاثية، وينسب اللغويون هذه الظاهرة إلى بني بكر بن وائل، وإلى أناس كثير من تميم، وإلى ربيعة أيضاً(١١٢)، ولعل من أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة قولهم "فُصْدَ" وعليه المثل العربي المشهور: "لم يحرم من فُصْدَ(١١٣) له ومثله: "عُصْرَ" في قول أبي النجم (١٣٠هـ).

لو عُصْرَ منه البان والمسك انعصر(١١٤)

ومثله "ضَجْرَ" و"دَبْرَت" في قول الأخطل:

فـــإن أهجه يضجر كما "ضَجْرَ" بازل   مـــن الأدم "دَبْرَت" صفحتاه وغاربه

ومثله "شَهْدَ" في قول الآخر:

لـــو "شَـــهْدَ" عاد في زمان عاد   لا بتـــزها مـــبارك الجلاد(١١٥)

ومنه "نَشْبَت" و"تُرْكَ" في قول القطامي (١٣٠هـ).

إذا هـــدرت شقاشقة و"نَشْبَت" لـــه الأظفار "تُرِكَ" له المدار(١١٦)

ولقـــد شد تسكين العين في هذين الفعلين انتباه محقّقي الديوان فظنا أن ثمـــة تحويـــراً فيهما، قالا: "في هذا البيت تحوير في بعض كلماته عما نعرفه من الفصيح، ولعله لغة"(١١٧).

وقـــد قالوا :"مُتَفْخاً" في مُتَفِخاً، ومُتَصْباً في مُتَصِباً، ويروون للعجاج (٩٠هـــ) قوله:

فبات مُتَصْباً وما تكردسا(١١٨)

ومـــن هذا القبيل ما حكاه الخليل بن أحمد عن العرب، أنهم يقولون: "انْطَلْـــقَ بـــدلاً مـــن "انْطَلَقَ" ومن هذا القبيل أيضاً قراءة حفص (١٨٠هـــ): "ويخشى الله ويتَّقْه"(١١٩) ولقد جاء ذلك في الشعر أيضاً وذلك في قوله:

ومـــن "يَتَّقْ" فــإن الله معـــه ورزق الله مـــؤتاب وغاد(١٢٠)

حيث أجرى "تَقِ فَ" مجرى عَلِمَ، فخففها، وشبيه بهذا قول الآخر:

فالـــيوم "أشْرَبْ" غَير مستحقب إثمـــاً مـــن الله ولا واغل(١٢١)

حـــيث أجرى "رَ بُ غَ" مجرى "عَضُد" فخففها بإسقاط حركة الباء.

فمـــن المشـــهور عـــن بعض العرب إذاً تخفيف فَعِل نحو عَلِم، وفَعُل نحو كَرُم، فيقولون فيهما: عَلْمَ، وكَرْمَ.

وقد قيَّد القدماء هذا التخفيف ببنائي فَعُل وفَعِل فقط و لم يُجَوِّزوا ذلك في "فَعَـــلَ" لخفـــته، والخفيف لا يخفف، قال سيبويه: "ألا ترى أن الذي يخفف عَضُـــداً أو كَـــبِداً لا يخفف جملاً؟"(١٢٢) وقال ابن يعيش: "فإسكان المفتوح

ضـــرورة، وإســـكان المضموم والمكسور لغة"(١٢٣). ولكن التخفيف ورد في "فَعَـــلَ" المفتوح في قطاع الأفعال، خلافاً لما ذكروا فمن ذلك، قراءة ابن كثير (١٢٠هـــ) وأبي عمرو (١٤٥هـــ) وابن عامر (١١٨هـــ) "كل شيء خَلْقه"، بإســـكان الـــلام، بـــدل "خَلَقَهُ"(١٢٤) ومن هذا القبيل قراءة يحيى بن يعمر (١٢٩هـــ). "وخَلْقَهم" بإسكان اللام كذلك(١٢٥).

ومثله في الأسماء ما يروى عن أبي عمرو من أنه قرأ: "في قلوبهم مَرْضٌ" بـــدل "مَرَض". قال ابن جني: "لا يجوز أن يكون "مرْض" مخففاً من "مَرَض"؛ لأن المفـــتوح لا يخفـــف، إنما ذلك في المكسور والمضموم كإبِل وفَخِذ وطُنُب وعَضُد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه" (١٢٦).

وقد جاء منه في الشعر بعض الأمثلة، فمن ذلك: "سَلْفَ" بدل "سَلَف" في قول الأخطل:

ومـــا كل مبتاع ولو سَلْفَ صفقه　　　بـــراجع مـــا قـــد فاتـــه يرداد

قال ابن جني: "يريد": سَلَف، فأسكنَ مضطراً(١٢٧).

ومثله "خَلْقَه" بدل خَلَقه في قول الآخر:

وقالـــوا تـــرابي فقلـــت صدقتم　　　أبي مـــن تـــراب خَلْقَـــه الله آدما

ومثله غَلْسَ بدل غَلَس في قول الآخر:

علـــى محـــالات عُكِسْـــنَ عكسا　　　إذا تســـداها طلاباً غَلْسا(١٢٨)

فمجـــيء هـــذه الظاهـــرة في الشعر والنثر يجعلنا نفسرها على أساس التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة.

وعلى هذا الأساس أيضاً نفسّر تسكين لام الأمر إذا جاءت تالية للواو، نحو قوله تعالى: "ولْتأت طائفة أخرى لم يصلوا.." أو تالية للفاء نحو قوله تعالى: "فلْيصلوا معك"(١٢٩) وكقوله تعالى: "فلْيرتقوا في الأسباب"(١٣٠)، أو جاءت تالية لثم، كما في قوله تعالى: "ثم لْيقضوا تفثهم"(١٣١) فتسكين لام الأمر في هذه المواضع، ليس لها من تفسير سوى التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة.

وعلى هذا الأساس أيضاً نفسّر تسكين هاء الضمير من هُوَ وهِيَ في القرآن الكريم عند بعض القراء، وذلك إذا ما سبق الضمير باللام كقوله تعالى: "وإن ربك لَهْو العزيز الرحيم"(١٣٢)، وكقوله تعالى: "وإن الدار الآخرة لَهْي الحيوان"(١٣٣)، أو سبق بالواو كقوله تعالى: "وَهْو على كل شيء قدير"(١٣٤)، وكقوله تعالى: "وَهْي خاوية على عروشها"(١٣٥) أو بالفاء كما في قوله تعالى: "فهْي كالحجارة"(١٣٦) وكقوله تعالى: "فمن تطوّع خيراً فهْو خير له"(١٣٧)، أو أن يكون الضمير تالياً لثم. قال ابن خالويه (٣٧٠هـ): "يقرأ بإسكان الهاء مع الواو والفاء وثم واللام"(١٣٨). وقد ذكر أبو علي الفارسي أن الكسائي (١٨٩هـ) كان يلتزم تسكين الهاء في جميع القرآن، أما أبو عمرو فكان يحرك هاء الضمير في موضع واحد وهو "ثم هُوَ"(١٣٩) من سورة القصص، ويسكن الهاء فيما عدا ذلك في جميع القرآن(١٤٠).

ويرى أبو شامة الدمشقي أن تسكين هاء الضمير ههنا شبيه بتخفيفهم فَعُل وفَعِل، قال: "أسكن الهاء في هذه المواضع الكسائي وقالون وأبو عمرو؛ لأن اتصال هذه الحروف بها صيّرت الكلمة مشبهة لفظ عَضُد وكَتِف، فأسكنت الهاء، كما أسكنا تخفيفاً"(١٤١).

ولقـــد سكنت هاء الضمير بعد الهمـــزة في قـــول زيـــاد بـــن منقذ (نحو ١٠٠ هـــ).

وقمـــت للـــزور مرتاعاً فأرقني فقلـــت "أهْـــي" سرت أم عادني حلم(١٤٢)

وتســـكين هـــاء الضـــمير، في هذه الأمثلة، كتسكين لام الأمر، سببه التخلص من تتابع المقاطع القصيرة عند بعض العرب.

وكلمـــا ازداد عـــدد المقاطع في الكلمة كان الهروب من تتابع المقاطع القصـــيرة أشدّ إلحاحاً، وهذا يفسّر لنا تطور بنائي: "يَتَفَعَّل" ← و"يَتَفاعل" إلى "يَـــتْفَعّل" ← يَفَّعّل، ويَتْفاعل ← "يَفّاعل"، بحيث انقرض البناءان الأصليان، من الاستعمال في لغة التخاطب اليومية.

والعلـــة في تطوّر هذين البناءين، هي صعوبة تتابع المقاطع القصيرة في كل منهما، فكل من "يَتفعَّل" مثل: يَتَطَيَّر"، ويَتفاعل" مثل "يَتطاير" يتكون من خمســـة مقاطـــع، أربعـــة قصيرة، تحصر بينها مقطعاً متوسطاً مغلقاً في "يتفعل" ومفـــتوحاً في "يـــتفاعل" فالصـــيغتان طويلتان ومجهدتان بسبب كثرة المقاطع القصيرة فيهما، ولهذا حدث فيهما هذا التطوّر.

ولقد أخذ هذا التطوّر يشق طريقه إلى العربية الفصحى مع بزوغ فجر الإســـلام(١٤٣)، يؤكد ذلك أنّ هذين البناءين قد جاءا في القرآن الكريم على الصورة الأصلية لهما، وعلى الصورة النهائية التي آل إليها أمرهما، أي أن القرآن الكريم جمع بين الأصل والفرع معاً، وهذا يدل على أن عملية التطوّر كانت لا تـــزال في بداية عهدها، وأن الأمر لم يحسم بعد لصالح التطوّر فيهما، فمن ذلك مـــثلاً قولـــه تعالى: "فقولاله قولاً ليناً لعله يَتَذكَّر أو يخشى"(١٤٤) وفي مقابل "يتذكـــر" جاء "يذّكر" قال تعالى: "وما يذّكّر إلا أولو الألباب"(١٤٥) وجاء

"يَتَدبّـــرون" في قـــوله تعـــالى: "أفلا يتدبرون القرآن"(١٤٦) وفي مقابلها جاء "يدَّبـــروا" قـــال تعـــالى: "ليدّبّروا آياته وليتذكر أولو الألباب"(١٤٧) وجاء "المتصدقين والمتصدقات" في قوله تعالى:"والمتصدقين والمتصدقات"(١٤٨)، وفي مقابلـــهما جاء قوله تعالى: "إن المصَّدِّقين والمصَّدِّقات"(١٤٩)، وجاء "تَطَيّرنا" في قوله تعالى: "قالـــوا إنا تَطيّرنا بكم"(١٥٠) وجاء في مقابله "اطَّيّرنا" في قوله تعـــالى: "قالو اطَّيّرنا بك، وبمن معك"(١٥١) وأكثر من ذلك فقد جمع القرآن بـــين الصـــيغتين وفي نفس الآيـــــة، قال تعالى: "يحبون أن يتطهــــــروا" فلم يدغم(١٥٢)، ثم قال: "والله يحب المطَّهِّرين" في نفس الآية(١٥٣).

فوجود الصيغتين جنباً إلى جنب، يدلل على أن عملية التطوّر كانت لا تـــزال في بدايـــة الطريق، قال أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب "ولعل هذه الظاهرة كانت في سبيل التطوّر في العربية الفصحى عندما جاء الإسلام، ولذلك نجـــد أمثلـــتها في القرآن جنباً إلى جنب مع الصيغ القديمة، التي لم يحدث فيها تطـــور، ونحـــن نعد هذا دليلاً على أن التطوّر اللغوي في أية ظاهرة لغوية، لا يحدث فجأة فيقضي بين يوم وليلة على كل أثر للقديم"(١٥٤).

وإذا كان الأمر لم يحسم لصالح التطوّر بالنسبة لهذين البناءين في العربية الفصـــحى، ممـــا جعلـــها تجمع بين الأصل والفرع، فإن اللهجات الدارجة قد حسمت الأمر لصالح التطوّر كلية، بحيث اختفى كل من "يَتَفَعَّل" ويَتَفاعل" من لغة التخاطب تماماً.

وقـــد تخلصت اللهجات الدارجة من هذين البناءين عن طريق اختزال عـــدد المقاطـــع في الصـــيغة، وذلك بإسقاط الحركة التي تفصل بين المقطعين القصـــيرين في بداية الصيغة، مما يترتب عليه إدماجهما في مقطع واحد؛ متوسط

مقفـــل، هكـــذا: يَتَفَعّل ← يَتْفَعّل، يَتفاعل ← يَتْفاعل. والماضي من يَتْفَعّل، ويَتْفاعل هو: اِتْفَعّل واِتْفَاعل، وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل التطوّر.

فإذا كانت فاء الكلمة مقاربة للتاء في المخرج، حدثت مماثلة كلية عن طـــريق مماثلة التاء لما بعدها، وذلك نحو تتطير، وتتطاير فإن خطوات تطورهما تأخذ الطريق الآتي:

تَتَطيّر ← تَتْطَيّر ← تُطّيّر، تتَطاير ← تَتْطاير ← تُطّاير.

والماضـــي من تتطير هو اِتْطَيّر وهذا يتابع تطوره، فيصبح اِطّيّر والماضي من تَتْطاير هو اِتْطاير ← اَطّاير.

وهذا ينتهي هذان البناءان إلى افّعل وافّاعل.

ولكن إذا كانت فاء الصيغة ليست مقاربة للتاء في المخرج، فإن تطوّر هـــذين البـــناءين يقف عند المرحلة الأولى فقط وذلك نحو: يَتّعلم، ويَتكاسل، فـــالعين والكاف كل منهما بعيدة عن التاء مخرجهما، فلا تحصل مماثلة بينهما، وهـــذا يقـــف التطوّر فيهما عند حد "يَتْفَعّل" و"يَتْفَاعل" وفي الماضي عند حد "اِتْفَعّل" واِتْفاعل" فنقول: اِتعلم واِتكاسل، وقد طردت اللهجة المصرية الدارجة هذه الصيغة، أو هذه المرحلة من التطوّر على الماضي في الأبنية الأخرى، فالشائع في المصرية الدارجة قولهم: اتبهدل واتفلق، واتجرح، واتقلب، واتقطع.

نخلـــص من هذا كله إلى القول، بأن تتابع المقاطع القصيرة في "يَتَفَعّل" و"يَـــتَفاعل" هو سبب هذا التطوّر فيهما، حتى لم يعد لهما وجود في اللهجات الدارجة، فالعادة الدارجة بين الناس هي قولهم: اصّور واطّوع ويصّور ويطّوع، واسّامحوا واصّالحوا ويسامحّوا ويصّالحوا..

وعلـــى الرغم من صعوبة تتابع المقاطع القصيرة، فإن العربية قد جمعت بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وذلك من الأفعال الماضية الثلاثية التي

تتصـــل بها كاف المخاطب والمخاطبة وذلك مثل: شَكَرَكَ، وشَكَرَكِ، وهذه هي الحالة الوحيدة، التي تجمع فيها العربية بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة.

وقـــد ذهب السلف إلى أن عدم تسكين آخر الفعل مع ضمير المفعول يرجع إلى أن ضمائر النصب بمنزلة كلمة مستقلة برأسها فهي كأنها منفصلة عن الفعل، أما ضـــمير الفاعـــل فيسكن آخر الفعل معه، لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة، قال ابن يعيش معللاً التسكين مع ضمير الفاعل دون ضمير المفعول: "وذلك لئلا يتوالى في الكلمـــة الـــواحدة أربع حركات لوازم، نحو قولك: ضَرَبَتُ، لو لم تسكن، وقولـــنا لوازم تحرز من ضمير المفعول، نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَه، لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل"(١٥٥).

هذا رأيهم.. ولكننا لا نقبل هذا التعليل ولا نقتنع به، ذلك أن كلا من ضمير الفاعل وضمير المفعول عبارة عن مقطع قصير اتصل بالفعل، والقول بأن أحـــدهما بمنزلة الجزء، والآخر بمنزلة كلمة مستقلة، منفصلة، تحكم محض، ومجرد حيلة ذكية منهم لتعليل هذه الظاهرة، لا نعطيها من القيمة أكثر من كونها مجرد وجهـــة نظـــر، ومحاولة منهم لتفسير هذه الظاهرة، وإننا إذ نرفض وجهة النظر هـــذه، نقول بأن العلة في تسكين آخر الفعل مع ضمائر الفاعل، وعدم تسكينه مـــع كـــاف المخاطب والمخاطبة، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الفاعل وضمائر المفعول، ولعل هذا التمييز بينهما قد حصل من فترة بعيدة، حيث كان ضمير المتكلم "كافا" فالمعروف أن أصل ضمير المتكلم في الساميات هو الكاف (١٥٦)، فأصل ضربت هو: ضَرَبْكُ، ولا يزال هذا الأصل في الحبشية التي قامت بتعميم الكاف على ضمائر الرفع التي للمتكلم والمخاطب ففي الحبشية يقال:

قتلكو، للمتكلم، وقتلكَ للمخاطب، وقتلكي للمخاطبة.

وقـد فعلـت الحميرية نفس الشيء، أي أنها كالحبشية ضمائر المتكلم والمخاطب والمخاطبة فيها هي الكاف(١٥٧)، قال أحد رُجّازهم:

يا ابن الـزبيرطالما عصيكا

وطالما عنيكنا إليكــا

لنضربن بسيفنا قفيكــا

يريد: عصيت: وعنيتنا.

وقـال الزجاج (٣١١هـ): "يقال ما فعلت وما فعلك"(١٥٨) ويقال إن سـحيم عبد بني الحسحاس (نحو ٤٠ هـ)- وهو من أصل حبشي- كان يقول: "أهسنك والله"(١٥٩) أي أحسنت.

وكـان ابن مالك (٦٧٢هـ) قد اقترب كثيراً من إدراك السبب حين قال: "وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو، أكْرَمْنا وأكْرَمَنَا، ثم حملت التاء والنون على "نا" للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال"(١٦٠).

ممـا تقدّم يتبيّن لنا أن ضمائر الرفع وضمائر المخاطب المنصوبة كانت متشـابكة في يوم ما من حياة العربية؛ فكان أن ميز بين ضمائر الفاعل بتسكين آخر الأفعال معها، وترك الأمر على حاله مع ضمائر النصب، وعندما استبدلت العربية التاء بالكاف للدلالة على المتكلم بقي الحال على ما هو عليه.

بقـي أن نقول إن العربية قد استثمرت عنصر التوتر الذي يسببه تتابع المقاطـع القصـيرة فاستخدمتها كثيراً في الأبنية التي تدل على الحركة والسرعة والاضـطراب، وذلك نحو: الغَلَيان، والنَّزَوان، والنَّقَزان، والجَوَلان، أو للدلالة علـى الحركة كالعَسَلان، والرَّتَكان، أو السرعة نحو البَشَكى، والحَيَدى.. وقد تنـبه السلف إلى هذه الخاصة في المقاطع القصيرة ولحظوا أثرها في الأبنية: قال سيبويه: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني، قولك:

الــنزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العســلان والرتكان"(١٦١)، ثم أردف يقول: "ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان؛ لأن هذا اضــطراب وتحرك، ثم قال بعد ذلك: "وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقاربت، وذلــك الطــوفان والــدوران والجولان، شبّهوا هذا حيث كان تقلبا وتصرفا بالغلــيان والغثيان، لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه"(١٦٢). وقد تنسبه ابن جني لهذه الظاهرة أيضاً فقال في الخصائص: "........ ووجدت أيضاً "الفعلــى" في المصــادر والصــفات إنمــا تأتي للسرعة نحو البشكى والجمزى والولقى"(١٦٣).

سابعاً: كره العربية لتوالي المقاطع المتوسطة المفتوحة:

وكمــا تكــره العربية تتابع المقاطع القصيرة لما تسببه من توتر وإجهاد للناطق، فإنها تكره تتابع المقاطع المتوسطة المفتوحة، لأنها تسم الصيغة بالضعف والــوهن، ومن هنا قلت الأبنية التي تتوالى فيها مثل هذه المقاطع مثل "فاعال" و"فــوعال" و"فــيعال" وفاعــول وقلّــت من ثم الكلمات التي جاءت عليها، ومعظمهــا معرب نحو: هامان، وساسان، وقارون، ودولاب، ودينار، وديباج، وهارون، وطاووس.. وقد أكد أوليري أن بعض هذه الأبنية دخيل على العربية مــثل: فاعيل وفاعول(١٦٤)، فهما من الأبنية السريانية التي شقت طريقها إلى العربية.

وقــد عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة من بعض مقاطع هذه الأبنــية، فحولــتها من ثم إلى أبنية أخرى نحو: فاعول ← فعول، ويمثله كلمة هــاوون ← هاون، كما أن المصدر من "فاعل" وهو " الفعال" الأصل فيه هو

"الفـيعال" فالمصـدر من قاتل في الأصل هو: قيتال: قال الرضي: "وفِعال" في "فَاعَـل" مقصور "فيعال" والياء في مكان ألف فاعل"(١٦٥)، و لم تعمد العربية إلى اختـزال الحركة الطويلة من المقطع الأول إلا للتخلص من تتابع هذا النوع مـن المقاطـع. فحول مجئ المصدر من "قاتل" على "قيتال" قال برجشتراسر: وكـان الأولى أن يكون "قيتالاً" لامتداد الحركة الأولى في قاتل "فقصروها لكي لا يتتابع الممدودان"(١٦٦).

كمـا أن بناء "فاعيل" وهو من الأبنية السريانية قد تحوّل في العربية إلى بـناء "فَعـيل"(١٦٧) عن طريق اختزال حركة المقطع الأول، وتمثل له برضيع بمعـنى مراضـع، وحلـيف بمعنى محالف، فهذان الأصل فيهما ينبغي أن يكون راضيع، وحاليف، تبعاً لامتداد الفتحة في راضع وحالف.

هـذا في الفصحى، أما في اللهجات الدارجة فقد خلت تقريباً من هذه الأبنـية بـل لم يعد لها وجود في لغة التخاطب، ففاعول مثل عاشور وفاروق وفانـوس وكانون.. تحول إلى "فعول" فهذه في الكلام الدارج، عشور وفروق وفـنوس وكنون، وكذلك بالنسبة لفيعال: مثل دينار وقيراط تحول إلى "فِعال" دنـار وقراط، وتحول "فوعال" نحو: دولاب وسوهاج إلى "فُعال" فتنطق دلاب وسـهاج، وشـبيه هذه الأبنية ما جاء على فيلان، نحو: جيران وثيران وفيران ونيران فإنها تنطق: جران وثران وفران ونران على وزن فِلان، وهكذا.

ثامناً: إقفال المقاطع المفتوحة:

مـن القـواعد المقـررة في العربية أنه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحـرك، ولهـذا فإن العربية التزمت إسقاط الحركات القصيرة أعني الحركات

الإعرابية من آخر الكلمات عند الوقف، وإسقاط الحركات الإعرابية يعني إغلاق المقاطع في نهاية الكلمة.

ومنهج العربية هذا يفسر لنا زيادة هاء السكت على أواخر الأفعال والأسماء والأدوات التي لا يجوز سقوط الحركة القصيرة من أواخرها في الوقف، وذلك نحو: رَهْ وعِهْ، ولم يَخْشَهْ ولم يَرْمِهْ وفي الأسماء، "ولم أدر ما حسابيهْ"(١٦٨) وهلك عني سلطانيهْ"(١٦٩) وغلاميهْ وعصابيهْ وبشرايهْ، وهم مسلمونهْ وقائلونهْ، وفي الأدوات مثل: مَهْ، وحتّامهْ، وإلامهْ، وأينهْ.. فهاء السكت هذه الغرض منها إقفال المقاطع المفتوحة في نهاية الكلمة، قال ابن يعيش، "فالحرف الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، كما أن الحرف المبدوء به لا يكون إلا متحركاً، وذلك لأن الوقف ضد الابتداء، فكما لا يكون المبدوء به إلا متحركاً، فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلا بضده وهو السكون"(١٧٠).

وإقفال المقاطع المفتوحة في آخر الكلمات يفسر لنا ظاهرة الوقف بالهمز عند بعض العرب، وذلك في الكلمات المنتهية بحركات طويلة نحو: "حبلى" ورأيت رجلا" فيقولون: حبلأ ورجلأ، قال سيبويه: "وزعم الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز، وهذه حبلأ وتقديرهما: رَجُلَع وحُبْلَع، فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم، وسمعناهم يقولون هو يضربهأ، فيهمز كل ألف في الوقف، فإذا وصلت لم يكن هذا؛ لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع"(١٧١).

وبالنسبة للهجات الدارجة، فقد مالت إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في حشو الكلمة، وفي طرفها، فمن مظاهر إقفال المقاطع في نهاية الكلمة، تشديد: يدّ، ودمّ، وحرّ، وهنّ، ومن هذا القبيل الورلّ(١٧٢).

أما عن إغلاق المقاطع في حشو الكلمة فيمثلها التشديد في قدوم، ودخّان وخُرّاج وزّريعة، وشفّة وديّة ولِثّة.

ويظهر أن هذه النزعة كانت طابع اللهجات الدارجة في مختلف العصور، فهذا الكسائي يوجه العامة في عصره إلى وجوب تخفيف الخاء في الدخان بقوله: "وتقول قد تأذيت بالدخان بتخفيف الخاء"(١٧٣)، ويبدو أن هذه العادة قد استشرى أمرها على عهد ابن السكيت (٢٤٣هـ)، مما جعله يعقد بابا في إصلاح المنطق ينبه فيه على الكلمات التي تشددها العامة وحقها التخفيف مثل: الرباعيّة والكراهيّة والطواعيّة والفراهيّة، وقلاّعة، ودخّان، وعثّان، ونديّة، وسديّه(١٧٤)، وهذا كله يجب تخفيفه.

كما ذكر لنا الزبيدي طرفاً من ذلك، كتشديد العامة في عصره للزرّيعة(١٧٥)، ودوّار(١٧٦)، والقدّوم(١٧٧)، ويذكر ابن مكي الصقلي بعض الأمثلة على هذه الظاهرة من عامة عصره مثل: لِثّة، وقوّاره، وفلاّق(١٧٨)، وطماعيّة، وشفّة(١٧٩).

الهوامش

١. Jones, An Out Line, P. ٥٥.

٢. Malmberg, Phonetics, P. ٦٥.

٣. فندريس، اللغة، ص ٨٥.

٤. Malmberg, Phonetics, P. ٦٦.

٥. باي، ماريو، أسس علم اللغة، ص ٩٦.

٦. Malmberg, Phonetics, P. ٦٦

٧. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٩١.

٨. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٤٣.

٩. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ١٠١.

١٠. أنيس، إبراهيم، موسيقى الشعر، ص ١٤٦.

١١. أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، ص ١٣٩.

١٢. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٥٧.

١٣. باي، ماريو، لغات البشر، ص ٦٤.

١٤. ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٢١/٩.

١٥. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٣.

١٦. المرجع السابق، المكان نفسه.

١٧. Moscati, An Introduction, P. ٦٠.

١٨. الطيب البكوش، التصريف العربي، ص ١٤٨، هامش رقم ١.

١٩. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤١.

٢٠. O'Leary, Comparative Gr. P. ٢٦.

٢١. Jones, An Out Line, P. ١٥.

٢٢. الخليل بن أحمد، العين، ١/٥٤.

٢٣. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٩/١٢١.

٢٤. ابـــن منظور، لسان العرب (دبب)، وأنا مدين بهذه المعلومة لأستاذي الدكتور رمضان عبد التواب.

٢٥. سورة البقرة، الآية رقم (١٦).

٢٦. سورة البقرة، الآية رقم (٢٣٧).

٢٧. سورة التوبة، الآية رقم (٤٨).

٢٨. سورة النور، الآية رقم (٢١).

٢٩. سيبويه، ٤/١٥٥.

٣٠. هذه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحق وأبي السمال، ينظر المحتسب، ١/٥٤.

٣١. هذه قراءة الأعمش، ينظر المحتسب، ١/٢٩٢.

٣٢. سيبويه، ٤/١٥٥.

٣٣. السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٧١.

٣٤. سيبويه، ٤/١٧٤.

٣٥. ثعلب، مجالس ثعلب، ١/٩٨.

٣٦. سيبويه، ٤/١٧٣.

٣٧. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ١/٩١.

٣٨. حسّان بن ثابت، الديوان، ص ١١٧.

٣٩. حول هذه الظاهرة، ينظر: القزاز القيرواني، ضرائر الشعر، ١١٩-٢٢٠، وينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٧-٢٠.

٤٠. ابن جني، مختصر القوافي، ص ٢٩.

٤١. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص ١٥١.

٤٢. طرفة بن العبد، الديوان، ص ٥٠.

٤٣. يقصد بالأول كلمة "النقر".

٤٤. سيبويه، ٢/٢٨٤.

٤٥. طرفة بن العبد، الديوان، ص ٥٢.

٤٦. المرجع السابق، ص ٥٣.

٤٧. المرجع السابق، ص ٥٧.

٤٨. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٢.

٤٩. Gairdner, Phonetics of Arabic, P. ٣٠.

٥٠. العسكري، الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص ٨٢.

٥١. البغدادي، عبد القادر بن عمر، ٤/٨٦.

٥٢. سورة الأنعام، الآية رقم (١٦٢).

٥٣. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/٣٤.

٥٤. العكبري، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن، ١/٢٦٧.

٥٥. سورة البقرة، الآية رقم (٣٨).

٥٦. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٧٥.

٥٧. ابن جني، المحتسب، ٢/٢٣٧، سورة الزمر، الآية رقم (٥٦).

٥٨. المرجع السابق، ٢/٤٩، سورة طه، الآية رقم (١٨).

٥٩. الزمخشري، محمود بن عمر، الكشّاف، ١/١٥٤، سورة البقرة، الآية رقم (٦).

٦٠. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/٢٩.

٦١. أبو حيان، البحر المحيط، ١/٤٧.

٦٢. المرجع السابق، ٨/٤٩٣.

٦٣. ابن جني، الخصائص، ٢/١٢.

٦٤. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/١٠.

٦٥. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٩٣، سورة عبس، الآية رقم (٢).

٦٦. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/٢٠٦.

٦٧. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ١٢٩.

٦٨. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن (مخطوط)، ١/٤٠٨.

٦٩. أنيس، إبراهيم، موسيقى الشعر، ص ١٤٨.

٧٠. الزجاجي، أمالي الزجاجي، ص ٨٤.

٧١. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٩/١١٤.

٧٢. المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ١/١٧. وانظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٩٥.

٧٣. ابن منظور، لسان العرب (قصص).

٧٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

٧٥. المرجع السابق في المكان نفسه.

٧٦. السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٥٦٢.

٧٧. التبريزي، الكافي في العروض والقوافي، ص ١٨.

٧٨. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٩٦.

٧٩. ابن جني، الخصائص، ٣/١٣٤.

٨٠. المرجع السابق، ١/١٦١.

٨١. المرجع السابق، ٣/٨٧.

٨٢. العكبري، أبو البقاء، التبيان في شرح الديوان، ٤/٨٥.

٨٣. السامرائي، إبراهيم، التطوّر اللغوي التاريخي، ص ٦٧.

٨٤. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ١/٨٤.

٨٥. المرجع السابق، ١/٨٣.

٨٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

٨٧. المرجع السابق ١/٨٢.

٨٨. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٩٧- ٢١٢.

٨٩. سيبويه، ٤/٢٦.

٩٠. ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/١٩٥.

٩١. السامرائي، إبراهيم، التطوّر اللغوي التاريخي، ص ٦٨.

٩٢. فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٥٣. وانظر أيضاً: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٢١٥- ٢٢٠.

٩٣. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٢١٥- ٢٢٠.

٩٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

٩٥. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/١٢٠.

٩٦. الفرّاء، معاني القرآن، ١/١٥٠، سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢)

٩٧. الحريري، القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، ص ١١٣.

٩٨. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/٢٨٦.

٩٩. ابن جني، المحتسب، ٢/٧٦.

١٠٠. سيبويه، ٣/٥١٩.

١٠١. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٦١.

١٠٢. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ١/٨٣.

١٠٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٠٤. المرجع السابق، ١/٨٢.

١٠٥. الزمخشري، الكشاف، ١/٧٣.

١٠٦. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٣.

١٠٧. Moscati, An Introduction, P. ١٦٥.

١٠٨. سيبويه، ٣/٥١٩.

١٠٩. المرجع السابق، ٣/٥٢٧.

١١٠. فليش هنري، العربية الفصحى، ص ١٤٦.

١١١. ابن جني، المنصف، ١/٥٥.

١١٢. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٦١- ٦٢.

١١٣. الميداني، مجمع الأمثال، ٢/١٩٢، ويضرب هذا المثل في القناعة باليسير.

١١٤. ابن جني، المنصف، ١/٢٤.

١١٥. سيبويه، ٣/٢٥١.

١١٦. القطامي، الديوان، ص ١٤٥.

١١٧. المرجع السابق في المكان نفسه، هامش رقم (١).

١١٨. ابن جني، الخصائص، ٢/٣٣٩.

١١٩. أبو علي الفارسي، الحجة ١/٣١٠، سورة النور، الآية رقم (٥٢).

١٢٠. ابن جني، الخصائص، ١/٣٠٦.

١٢١. المرجع السابق، ٢/٣٠٤.

١٢٢. سيبويه، ٤/٣٧.

١٢٣. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٧/٥٢.

١٢٤. الـــداني، أبو عمر، التيسير في القراءات السبع، ص ١٢٤، سورة طه، الآية رقم (٥٠).

١٢٥. ابن جني، المحتسب، ١/٢٢٤، سورة الأنعام، الآية رقم (١٠٠).

١٢٦. المرجع السابق، ١/٥٣.

١٢٧. المرجع السابق في المكان نفسه

١٢٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٢٩. سورة النساء، الآية رقم (١٠٢).

١٣٠. سورة ص، الآية رقم (١٠).

١٣١. سورة الحج، الآية رقم (٢٩).

١٣٢. سورة الشعراء، الآية رقم (١٩١).

١٣٣. سورة العنكبوت، الآية رقم (٦٤).

١٣٤. سورة الحديد، الآية رقم (٢).

١٣٥. سورة الكهف، الآية رقم (٤٢).

١٣٦. سورة البقرة، الآية رقم (٧٤).

١٣٧. سورة البقرة، الآية رقم (١٨٤).

١٣٨. ابن خالويه، الحجة، ص ٧٣.

١٣٩. سورة القصص، الآية رقم (٦١).

١٤٠. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/٣٠٨.

١٤١. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ٣٢١.

١٤٢. أبو تمام، ديوان الحماسة، ١٥٦/٢.

١٤٣. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطوّر اللغوي، ص ٣٣١. وانظر أيضاً: التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله، ص ٢٩.

١٤٤. سورة طه، الآية رقم (٤٤).

١٤٥. سورة البقرة، الآية رقم (٢٦٩).

١٤٦. سورة محمد، الآية رقم (٢٤).

١٤٧. سورة ص، الآية رقم (٢٩).

١٤٨. سورة الأحزاب، الآية رقم (٣٥).

١٤٩. سورة الحديد، الآية رقم (١٨).

١٥٠. سورة يس، الآية رقم (١٨).

١٥١. سورة النحل، الآية رقم (٤٧).

١٥٢. سورة التوبة، الآية رقم (١٠٨).

١٥٣. عبد التواب، رمضان، لحن العامة، ص ٣٣١.

١٥٤. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/٧.

١٥٥. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٧٦. وانظر أيضاً: ناجي، خليل، دراسات في اللغة العربية، ص ٨٦.

١٥٦. سلوم، داوود، دراسة اللهجات العربية القديمة، ص ١٧.

١٥٧. الزجاجي، أمالي الزجاجي، ص ٢٣٦.

١٥٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٥٩. سحيم، ديوان سحيم، ص ٥.

١٦٠. السيوطي، همع الهوامع، ١/٥٧.

١٦١. سيبويه، ٤/١٤.

١٦٢. المرجع السابق، ٤/١٥.

١٦٣. ابن جني، الخصائص، ٢/١٥٣.

١٦٤. O'leary, Comp. Gr. P. ١٧٩.

١٦٥. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ١/١٦٦.

١٦٦. برجشتراسر، التطوّر النحوي، ص ٦٧.

١٦٧. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ٧٠.

١٦٨. سورة الحاقة، الآية رقم (٢٦).

١٦٩. سورة الحاقة، الآية رقم (٢٩).

١٧٠. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٩/٦٧.

١٧١. سيبويه، ٤/١٧٦- ١٧٧.

١٧٢. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، ص ١٩٠.

١٧٣. الكسائي، ما تلحن فيه العامة، ص ١٠٩.

١٧٤. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ١٧٩- ١٨٣.

١٧٥. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢١٤.

١٧٦. المرجع السابق، ص ٢١٢.

١٧٧. المرجع السابق، ص ١٠٢.

١٧٨. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، ص ١٨٩.

١٧٩. المرجع السابق، ص ١٩٤.

النبر وأثره في بناء الكلمة العربية.

تمهيد:

إن إصدار النَّفَس عند خروجه من القصبة الهوائية، لا يحدث بصورة منتظمة متساوية، فتصريف كمية الهواء غير متصل؛ لأن العضلات التي تهيمن على المنفاخ الصوتي تعجل حركته تارة، وتبطئ فيها تارة أخرى، فالعمل غير منتظم، ولذلك يلاحظ دائماً، أن واحداً، أو أكثر، من الأصوات في الكلمة المنطوقة أو الجملة يظهر في السمع أكثر وضوحاً من جيرانه المباشرين، فاللغة فيها قمم وأغوار، ولكن درجات الوضوح عند مختلف القمم ليست متساوية، وبعبارة أخرى فإن بعض مقاطع الكلمة أو الجملة تدرك بوضوح أكثر من غيرها، ودرجة القوة التي ينطق بها الصوت أو المقطع هي ما يعرف بالنبر stress.

ولقد اختلف حول تعريف النبر وتحديده، مما حدا بعضهم إلى القول: إنه "ليس من السهل تعريف النبر"(١). بيد أننا نجد تعريف الدكتور تمام حسان له بأنه: "ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها"(٢) خير تعريف للنبر.

ولعله من المفيد أن نفرّق بادئ ذي بدء بين النبر والوضوح السمعي: prominence، فالوضوح السمعي عبارة عن أثر يدرك موضوعياً من قبل السامع، ويكون نتيجة التأثير المركب للجرس timbre والطول والنبر والتنغيم(٣)، ومن ثم فإنه يكون من الممكن زيادة هذا الوضوح أو تقليله بواسطة أي واحد من هذه العناصر الصوتية السابقة.

أما النبر، فهو نشاط ذاتي للمتكلم، قوة قوية من النطق، تعني عملاً نشطاً لجميع أعضاء النطق، ويكون مصحوباً في العادة بإيماءات واضحة من اليد أو الرأس أو أجزاء الجسم الأخرى(٤).

والنبر نوع من الفونيمات الثانوية، أو الفونيمات فوق التركيبية(٥)، كما يسميها بعضهم، وملاحظة الفونيمات الثانوية تكون أصعب- عادة- من ملاحظة الفونيمات الأولية، وذلك لأنها لا تظهر إلا في التراكيب والاستعمالات الخاصة للأشكال الصوتية البسيطة(٦).

والنبر بهذا المفهوم شيء جديد على الدراسات اللغوية، فلم يتنبه إليه السلف، فقد عرفوا النبر بمعنى مرادف للهمز ولهذا نجد سيبويه يصف الهمزة بأنها: "نبرة تخرج من الصدر باجتهاد"(٧)، وقال ابن السكيت: "النبر: مصدر نبرت الحرف نبراً، إذا همزته"(٨).

النبر واللغات:

يكون النبر ملمحاً تمييزياً، أي مؤدياً لوظيفة لغوية، بمعنى أنه يؤثر في تغيير المعنى فيفرق من ثم بين المفردات، وربما لا يكون له أثر البتة وعليه، فاللغات بالنسبة إلى النبر تقسم إلى قسمين:

١. لغات نبرية: Stress Languages وهي التي يتوقف معنى الكلمات فيها على موقع النبر، كالإنجليزية والروسية والدانمركية.

٢. لغات غير نبرية: Stressless Languages: وهي التي لا يكون للنبر فيها أية وظيفة فونيمية كاللغة العربية واليابانية.

أنواع النبر:

هنالك نوعان رئيسيان من النبر:

١. نبر الكلمة.

٢. نبر الجملة.

والذي يهمنا هنا هو نبر الكلمة، ونبر الكلمة يقسم إلى قسمين:

١. نبر أولي.

٢. نبر ثانوي.

والنبر الأولي يكون في كل كلمة، أما الثانوي فيكون في الكلمات التي تشتمل على عدد من المقاطع يجعلها في وزن كلمتين مثل كلمة "استغفار" فإنها تشتمل على نبر أولي على المقطع "فا" وآخر ثانوي على المقطع "تغ".

موضع النبر من الكلمة:

نظراً إلى كون فكرة النبر كانت مجهولة تماماً عند النحاة العرب، فقد ظل تحديد موقع النبر في الكلمة العربية أمراً مبهماً إلى أن قام المستشرقان الألمانيان: كيرستن (Kirsten) وأربنيوس (Erpenius) في أوائل القرن السابع عشر بوضع قاعدة تحدد موقع النبر في الكلمة العربية على النحو الآتي: تقع النبرة على أول مقطع طويل من الكلمة ابتداءً من آخرها، وإذا خلت الكلمة من المقاطع الطويلة، وقعت النبرة على المقطع الأول منها ثم إن النبرة لا تقع البتة على المقاطع الطويلة الأخرة، وذلك نحو يقاتلوا، وقاتل، و لم يقاتلوا، النبرة على "قا"(٩).

وطبقا لما ذكره ماير لامبرت (Mayer Lambert) فإن المستشرقين الألمانيين قد استلهما قاعدتهما هذه من سماعهما للمثقفين المصريين في أوائل القرن السابع عشر(١٠)، ولقد وجهت إلى هذه القاعدة بعض الانتقادات(١١)، فقد وضعت هذه القاعدة - على ما يبدو- على أساس الكلمات المجردة الخالية من الزوائد، ولا سيما الزوائد الخلفية، ولكنها على الرغم من ذلك ظلت الأساس الذي اعتمد عليه اللغويون في تحديد موضع النبر مع بعض التعديلات الطفيفة، ومن هنا وضع الدكتور إبراهيم أنيس قاعدته لمعرفة مكان النبر في الكلمة جاء فيها: "لمعرفة موضع النبر في الكلمة العربية ينظر أولاً إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس(١٢)، كان هو موضع النبر، وإلا، نظرنا إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث(١٣)، حكمنا بأنه موضع النبر، أما إذا كان من النوع الأول(١٤)، نظرنا إلى ما قبله، فإن كان مثله أي من النوع الأول أيضاً كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلا في حالة واحدة وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول"(١٥).

وقبل أن نأتي إلى الحديث عن أثر النبر في أبنية الكلم العربية ينبغي أن نتذكر جيداً أن هناك قاعدة عامة تبيّن أثر السوابق والكواسع في موضع النبر مفادها أن السوابق لا تغيّر من مكان النبر؛ لأن الحساب من آخر الكلمة.

أما الأحشاء والكواسع فإنها تغيّر من مكان النبر بأن تجعله يتأخر قليلاً، وتأخير موضع النبر بالكواسع مشروط بأن تكون الكلمة مكوّنة من ثلاثة مقاطع كحد أدنى.

أثر النبر في بناء الكلمة العربية:

إذا لم يقدر للنبر أن يكون ذا وظيفة فونيمية في العربية فإن له- ولا شك- أثراً كبيراً في الأبنية العربية من حيث تطوّرها وتناسلها أيضاً. فهو -كما سيتضح لنا بعد قليل- المسئول المباشر عن وجود بعض المزدوجات اللفظية، كما أنه المسئول المباشر عن تطوّر بعض الصيغ العربية في هذا الاتجاه أو ذاك.

وتطبيقاً على ذلك ننظر في هاتين المجموعتين من الألفاظ:

أ	ب
ضَمِين	ضَمِن
فَطِين	فَطِن
فَهِيم	فَهِم

إذا ما تأملنا هاتين المجموعتين، فإننا لا نتردد في الحكم بأن إحدى المجموعتين قد تولدت عن الأخرى، وأن صيغة "فَعِل" هاهنا قد تولدت عن "فَعِيل" عن طريق انتقال النبر من المقطع قبل الأخير مما أدى إلى انكماش هذا المقطع، عن طريق اختزال حركته الطويلة، وذلك لأن هناك علاقة قوية بين النبر وطول المقطع، فوقوع النبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكميته، وانتقاله عنه يؤدي إلى تقلصه وانكماشه(١٦).

وعلى أساس النبر وحده نفسر وجود "فَعالِل" و"فَعاليل" بالنسبة للخماسي؛ ففي تكسير الخماسي وفي تحقيره أيضاً يقول لنا النحاة، إن بإمكاننا أن نقول في "سفرجل" مثلاً: سفارج وسفاريج، وفي تحقيرها سفيرج، وسفيريج، بالتعويض وبدون تعويض(١٧)، ومثله في عنكبوت عناكب، وعناكيب، وعنيكب، وعنيكيب(١٨)، والذي نفهمه من السلف أن العملية

تسرجع إلى إرادة الشخص أي المتكلم يختار هو الصيغة التي يريدها، بدون تعويض أو مسع التعويض، ولنأخذ على سبيل المثال قول سيبويه في هذا الخصوص: "زعم الخليل أنه يقول في سفرجل: سفيرج حتى يصير على مثال "فعيعل" وإن شئت قلت سفيريج..(١٩) " ويقول في موضع آخر: "وفي عنكبوت، عنيكب، وعنيكيب، لأنك تقول عناكب وعناكيب"(٢٠).

ونحن نختلف مع السلف بعض الشيء فنقول بأن الذي يقول "عناكب" غير الذي يقول "عناكيب"، وكذلك الذي لغته "سفارج" غير الذي لغته "سفاريج"، فالذي لا شك فيه أن كل صيغة ترجع إلى قبيلة أو قبائل معينة، وأن القبيلة أو الشخص الواحد لا يجمع في لغته بين هاتين الصيغتين، فكل صيغة لها مستعملها الخاص، والفرق بين القبيلتين يكمن في موضع النبر عند كل منهما، فالذي يقول عناكب يوقع النبر على المقطع "نا". أما الذي يوقع النبر على الكاف فيقول عناكيب، وكذلك الذي يقول سفارج وسفيرج، يوقع النبر على الفاء، أما الذي يوقع النبر على الراء فيقول سفاريج وسفيريج، والذي حصل أن اللغويين سمعوا هذه وتلك، وأخذوها عن العرب، ثم أجازوا لنا استعمال أي منهما ترخيصاً منهم.

وعلى أساس النبر وحده نفسّر مجيء عُنظاب في عُنْظَب وعُنْظوب في عُنظُب، فالذين يقولون عُنظُب وعُنظَب يوقعون النبر على المقطع الأول فيهما وهو "عُنْ" ومن هذين الأصلين جاء كل من عنظاب وعنظوب عن طريق إيقاع النبر على الظاء، ووقوع النبر عليها زاد في كمية مقطعها، بمد حركتها.

وفي القرآن الكريم، قال تعالى: "وعنده مفاتح الغيب"(٢١) وإذا كان "مِفعال" يكسر في العادة على "مفاعيل" مثل مصباح ومصابيح ومنشار ومناشير، اتضح لنا أن "مفاتح" قد تولدت عن مفاتيح عن طريق إيقاع النبر

على المقطع "فا"، بينما النبر في الصيغة الأصلية يقع على المقطع "ني" الذي قبل الأخير مباشرة، وانتقال النبر عن هذا المقطع أدى إلى تقلصه وانكماشه باختزال حركته الطويلة.

وعلـــى أساس النبر أيضاً نستطيع أن نفسّر كثيراً من الظواهر اللهجية قديماً وحديثاً، ومن أبرز الظواهر اللهجية التي ترجع في أساسها إلى النبر، ظاهرة الوقف بالتضعيف عند بعض العرب قديماً، فقد روت لنا كتب التراث أن بعض العـــرب كان يشدد آخر الكلمة عند الوقف، فيقول مثلاً: خالدّ، وجعفرّ، قال سيبويه عند حديثه عن صور الوقف عند العرب: "وأما التضعيف، فقولك: هذا خالـــدّْ، وهو يجعلّْ، وهذا فَرَجّْ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب"(٢٢)، وهذه الظاهرة التي تحدث عنها سيبويه، لا تزال حية في اللهجة الليبية الدارجة، فهناك يقولـــون: ياسي فرجّْ، وياسي عمرّْ، ورجبّْ... فهؤلاء الذين يقفون بتشديد الآخر إنما يوقعون النبر على المقطع الأخير، ووقوع النبر على المقطع الأخير زاد في حجمه وكميته، ولكن عن طريق صوامته هذه المرة، وليس عن طريق إطالة الحركة.

وإلى جانـــب هذه الظاهرة، فإننا نستطيع أن نفسر ظاهرة لهجية أخرى قديمة وحديثة أيضاً، فقد ذكر اللغويون أن بعض العرب قديماً كانوا يقولون في ضَـــرَبْتِه: ضـــربتيه، قال سيبويه: "وحدثني الخليل أن ناسا يقولون: "ضربتيه" فيلحقون الياء. وهذه قليلة"(٢٣). وهذه اللهجة القديمة لا تزال حية في لهجات بلاد الشام عامة وفي اللهجة المصرية الدارجة أيضاً، ففي الدارجة نقول عادة في مخاطبة المؤنثة: ضربتيه وعرفتيه وزرتيه وشفتيه... وهذه الصيغة الجديدة المولدة، أي "فعلتيه" إنما نشأت عن "فعلته" عن طريق إيقاع النبر على التاء، أي نقل النبر

من المقطع، "عَلْ" في فعلته إلى التاء بعده، ووقوع النبر على التاء أطال حركتها، ومن ثم نشأت صيغة "فعلتيه" قديماً وحديثاً.

ومثل "فعلته" و"فعلتيه" ما ينسب إلى بعض العرب قديماً أيضاً أنهم كانوا يقولون في "أعطيكه" و"أعطيكها" "أعطيكيها" و"أعطيكيه" بالنسبة للمؤنث، و"أعطيكاه" و"أعطيكاها" بالنسبة للمذكر(٢٤). وهذه الصيغ الجديدة المولدة، إنما جاءت أيضاً بفعل النبر ليس غير، ففي الصيغ الأصلية أي: "أعطيكه" و"أعطيكها" يقع النبر على المقطع المتوسط المفتوح "طي" أما هؤلاء الناس، فقد نقلوا النبر إلى المقطع التالي أي إلى الكاف ووقوع النبر على الكاف التي مع حركتها القصيرة تشكل مقطعاً قصيراً. ووقوع النبر عليها زاد في حجم مقطعها عن طريق إطالة حركتها.

ومن هذا القبيل أيضاً ما حكاه الكسائي من أن بعض كنانة يقولون "مَعَنْدِكْ"؟ ومَصَنَعْتَ؟ "والأصل" ما عندك؟ "وما صنعت"؟ فانتقال النبر من ما الاستفهامية إلى ما بعدها أدى إلى اختزال حركتها وانكماشها، في لغة هؤلاء القوم(٢٥).

ولا يمكن تفسير نشأة اسم الاستفهام "كَمْ" والأداة "مُنْذُ" إلا على هذا الأساس، فالأصل فيهما هو: كـ+ ما← كما، ومنْ + ذو ← منذو، ثم بانتقال النبر من الجزء الأخير إلى الأول تصبح الكلمتان: "كَمْ" و"مِنْذُ" وبالمماثلة بين الحركات تصبح "مُنْذُ"(٢٦).

بقي أن نقول بالنسبة للظواهر اللهجية، إننا نستطيع أن نفسر ما يشيع في اللهجة الليبية الدارجة، وفي اللهجات الشعبية بمنطقة الإسكندرية والجهات الغربية من مصر من تحويلهم "نُفْعِلُكَ" إلى "نفعلوك" مثل: نكرمك ونخدمك ونضربك وندبحك يقولون فيها: نكرموك، ونخدموك، ونضربوك، وندبحوك،

وهذه الصيغ الأخيرة إنما تولدت بفعل النبر أيضاً، ففي الصيغة الأصلية الفصيحة "نفعلـــك" يقـــع النـــبر على العين، ولكن الليبيين وأهالي منطقة الإسكندرية والجهات الغربية من مصر نقلوا النبر من العين إلى اللام، ووقوع النبر على اللام الـــتي تشـــكل مع حركتها القصيرة مقطعاً قصيراً، وقوع النبر عليها حوّلها إلى مقطع متوسط مفتوح هو هذا الذي نجده في "نفعلوك".

وقـــريب من هذا ما نسبه أبو العلاء المعري (٤٤٩هـــ) إلى قبيلة طيء مـــن أنهـــم يقولون: أنظور(٢٧) في معنى أنظر، فإذا كان ذلك كذلك، تكون الإطالة في الصـــيغة ناشئة عن النبر، وذلك عند قبيلة طيء فقط. لهذا ينبغي علينا أن لا نخلـــط بين النبر وبين الضرورة الشعرية، فإذا كانت "أنظور" لغة لطيء، دون غيرهم فإنه ينبغي لنا أن نحكم على "أنظـــور" في قـــول الوليـــد بن يزيد (١٢٦هـــ).

خـــــرجت أســـــحب ذيلـــــي   أنظـــــور مـــــا شـــــأنهنه

نحكـــم علـــيه بأنه ضرورة وحسب؛ لأنه ليس من لغة هذا القرشي أن يقـــول أنظـــور في أنظر، وقديماً عده اللغويون من الضرورة الشعرية، قال ابن عصفور: (٦٦٣هـــ) "وهو ينشد أنظر بغير واو، وهو كسر في البيت"(٢٨).

ولقد خلط بعض الباحثين بين الضرورة الشعرية والنبر، ومن ثم زعموا بأن "ينباع" في قول عنترة (٦٠٠م).

ينـــباع من ذفرى غضوب جسرة   زيّافـــة مـــثل الفنيق المكدم(٢٩)

ومنتزاح في قول ابن هرمة (١٧٠هـــ):

فأنـــت مـــن الغوائل حين ترمى   ومـــن ذم الـــرجال بمنتزاح(٣٠)

ويـــرقود، والكلكال والخاتام، زعم بعضهم أن هذه الصيغ قد نشأت بفعل النبر(٣١)، وهذا خطأ، ذلك أن النبر إذا أثر في صيغة من الصيغ، فأدخل فـــيها بعـــض التغيير، فإن هذا التغيير يبقى ملازماً لها في الشعر والنثر على حد ســـواء، فأما التغيير الذي يصيب الصيغ في الشعر فقط، فهو يرجع إلى ضرورة الوزن وحسب أي إلى الضرورة الشعرية والشعر موضع اضطرار.

وعلـــى هـــذا الأساس نفسه نفسّر أيضاً تطور "جنادل" عن "جَنَدِل" وعَـــرَنْتُن عـــن عَرَتُن، وتطور كل من: عُجالط وعُكالط، ودُوادم عن عُجَلط وعُكَلِـــط ودُوَدِم. وذلـــك تحت تأثير انتقال النبر من المقطع الأول إلى المقطع الـــثاني، الأمـــر الـــذي أدى إلى زيادة كمية المقطع؛ إمّا بإطالة الحركة كما في جـــنادل، وعُجالط وعُكالط، ودُوادم، وإما بمدّ الصامت كما في عَرَنْتُن الذي تحـــول أولاً إلى "عرتُّن" ثم بالمخالفة تم اختزال المشدد وعوض من الجزء المختزل بالنون، فصارت في النهاية "عَرَنْتُن".

وكـــان القـــدماء قـــد فسروا هذه الكلمات تفسيراً معكوساً، فعدوا "جنادل وعكالط وعجالط ودوادم وعرنتن أصولاً، وأن عجلط وعكلط ودودم وعـــرتن متفـــرعة عـــنها بحذف الألف والنون، والمحفوظ في هذا قول سيبويه: "فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال: فَعْلُل... ولا فُعَلِل إلا أن يكون محذوفاً من "فُعالِل"؛ لأنه ليس حرف تتوالى فيه أربع متحركات، وذلك "عُلَبِط" إنما حذفت الألف من "عُلابط". والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومـــثال "فُعالـــل" جائـــز فيه، تقول: عجالط، وعجلط، وعكالط وعكلط ودوادم ودودوم وقالـــوا: عَـــرَتُن وإنما حذفوا نون "عَرَنْتُن" كما حذفوا ألف

"علابط" وكلتاهما يتكلم بهما. وقالوا: جَنَدِل، فحذفوا ألف الجنادل كما حذفوا ألف عُلابط"(٣٢).

لقـــد حكـــم سيبويه من خلال هذا النص بفرعيّة المجرد وأصالة المزيد فيكون بذلك قد عكس الأمر رأساً على عقب؛ إذ من الحقائق المقررة أن المجرد أصل للمزيد.

وعــــلاوة على كون ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة مناقضاً لمبدأ الأصــــالة والفرعية، فإن إدعاء الفرعية في هذه الأبنية يتناقض مع فلسفة التفريع ذاتهـــا، ذلـــك أن علة التفريع والغاية الحقيقية من ورائها إنما هي تيسير النطق وتسهيله، قال بلومفيلد Bloomfield: "إن الاتجاه العام لجانب كبير من التغير الصوتي هو باتجاه تبسيط الحركات التي تشكّل النطق لأي شكل لغوي(٣٣)"، وقال وتني Whitney: "كل ما نكتشفه من تطوّر في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق"(٣٤).

فهل نجد بناء على هذه المعطيات شيئاً من التيسير والسهولة في عُكَلِط وجَـــنَدِل وعَـــرَتُن بالنسبة إلى أصولها المزعومة وهي عكالط وجنادل وعرنتن؟ والغـــريب حقاً أننا إذا رجعنا إلى مؤلفاتهم نستشيرها بشأن علة التفريع نجدها تفيّ بأنها تمت طلباً للخفة(٣٥).

مـــا هــــذه الخفة؟ هل الخفة هي في تتابع ثلاثة مقاطع قصيرة في بداية الكلمـــة؟ هـــل "عُكَلِط" أيسر نطقياً من "عُكالط"؟ وهل "جَنَدِل" أخف من "جنادل"؟ من جهتنا نرى العكس؛ أي أن عُكالطا وعَرَنْتنا وجَنَادل أخف نطقياً من عُكَلِط وعَرَتُن وجَنَدِل، وذلك لأن هذه الثلاثة الأخيرة تتابع في بدايتها ثلاثة مقاطع قصيرة. والمقاطع القصيرة بسبب قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها تمـــثل عنصر توتر وقلق وإجهاد للناطق، لأنها عبارة عن خفقات صدرية قصيرة

سريعة ومتلاحقة، فما كان من العربية إلا أن حوّلتها إلى صيغ أخرى أيسر نطقاً وأقل إجهاداً، فكانت عكالطا وعرنتنا وجنادل.

وهـــذا يعني باختصار أن "فُعَلِل" و"فَعَلِل" و"فَعَلُل" أبنية رباعية أصيلة، ولكـــنها أبنية تاريخية قديمة، هي بعض الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة، عملت فيها سنة التطوّر عملها فحوّلتها إلى أبنية أكثر سهولة وأقل إجهاداً، بيد أنـــه بقـــيت بعـــض المفردات شاهدة على تلك المرحلة التاريخية من حياة هذه الأبنية.

هـــذا وإن ما احتج به سيبويه على فرعيه "فُعَلِل" و"فَعَلِل" و"فَعَلُل" من رفـــض العربية لتوالي أربع متحركات في كلمة واحدة يمكن أن يستثمر لصالح أصـــالتها، ذلـــك أن العربية إذا كانت قد تنكبت الجمع بين أربع متحركات فكـــيف تسلك سلوكاً تأباه طبيعتها، من شأنه أن ينتج أبنية ثقيلة مكروهة؟ إن ما احتج به سيبويه وجمهور النحاة من بعده هو دليل قوي يعزز ما نذهب إليه، ذلـــك أن قوله "ليس في الكلام حرف تتوالى فيه أربع متحركات"، هو وصف لحال العربية كما كانت في عهده، ولكن ما الذي يمنع أنها كانت تجيز ذلك في مراحل سابقة من تاريخ حياتها؟

إن الصـــيغ والمفردات من أية لغة في تطوّر مستمر وليست العربية بدعاً بـــين اللغات، فليس هناك ما يمنع على الإطلاق من أن العربية كانت تجيز مثل هذه الأبنية في مرحلة ما من مراحل حياتها، وأنها قد طوّرتها في مراحل لاحقة.

وأغلـــب الظن أن عدم إيمان القدماء بفكرة التطوّر في الأبنية والصيغ، هـــو الـــذي دعاهم إلى إنكارها، ولكننا لا نرى ما يرون فالمسائل الصرفية إنما يرجع فيها – على حد قول ابن جني– إلى النفس والحسّ لا إلى إجماع النحاة، فإجماعهم في مثل هذه الأمور ليس حجة(٣٦).

ثم كيف يكون حذف الألف من عُكالط وجَنادل خفة؟ أليست الألف بوصفها فتحة طويلة تعد أخف الأصوات؟ وهل يكون التخفيف بحذف عنصر الخفـــة أم بالـــتخلص من عنصر الثقل؟ إننا لم نر كاليوم خفة تتم بحذف عنصر الخفـــة_إن الألف بوصفها فتحة طويلة خفيفة، والخفيف لا يخفف، وقد نصوا علـــى ذلك صراحة، قال سيبويه: "ويقولون في فَخِذ: فَخْذ، وفي عَضُد: عَضْد، ولا يقولـــون في جَمَـــل: جَمْل، ولا يخففون؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف، فمن ثم لم تحذف الألف، إلا أن يضطر شاعر"(٣٧)، فحذف الألف إذاً مقصور على الضرورة الشعرية، وغير جائز فيما عدا ذلك.

نخلـــص مـــن هذا كله إلى القول: إن فُعَلِل وفَعَلِل وفَعَلُل أبنية رباعية أصـــيلة ولكنها أبنية تاريخية قديمة، تطوّرت في مراحل لاحقة إلى فُعالِل وفَعالِل وفَعَنْلل، أما كيف تم ذلك؟ فالجواب: إن ذلك قد تم عن طريق تغيير موقع النبر فيها.

فالنـــبر في هـــذه الأبنية يقع على المقطع الأول منها أي على العين من عكلـــط وعلـــى الجيم من جندل، وعلى العين من عرتن، فالذي حصل هو أن النبر حُوِّل من المقطع الأول إلى المقطع الثاني، أي أصبح على الكاف من عُكَلط والسنون مـــن جَـــنَدِل والراء من عرتن، ووقوع النبر على هذه المقاطع زاد في كميتها، لما ذكرنا من أن هناك علاقة قوية بين النبر وطول المقطع(٣٨)، فوقوع النـــبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكميته، وانتقاله عنه يؤدي إلى تقلصه وانكماشـــه، وزيادة كمية المقطع قد تتم بإطالة حركته، وهذا ما حصل بالنسبة لـــ فُعَلِل، و"فَعَلِل" فوقوع النبر على المقطع الثاني زاد في كمية حركته، فتحوّل البـــناءان بذلك من فُعَلِل إلى فُعالِل فكانت عكالط وعجالط.. وكذلك بالنسبة لـــ"فَعَلِل" تحول إلى فعالِل فكانت جنادل.

وقـــد تكـــون زيـــادة كمـــية المقطع بزيادة صوامته، وهو ما حصل لــ"فَعَلَل" مثل عَرَنْتن، فوقوع النبر على الراء قد زاد في كمية المقطع "ر" بإقفاله بالـــتاء عـــن طريق التشديد، وبذلك تحوّلت الكلمة من عَرَتْنٌ بوقوع النبر على الراء إلى عَرَتُّن، ثم خولف المشدد باختزاله والتعويض عن الجزء المختزل بالنون، وبـــذلك تحوّلت الكلمة من عَرَتُّن بالمخالفة إلى عرنْتن، فالنون في عرنتن لم تزد مباشـــرة كمـــا قد يظن لأول وهلة، وإنما هي تعويض عن محذوف، ذلك أن الأصـــوات المائعـــة، والـــنون من بينها بشكل خاص يكثر استخدامها لتحقيق المخالفـــة. قال ليتمان: "إن الحروف المشددة كثيراً ما تصير في اللغات السامية بالتخالف نونا مع الحروف الأصلية"(٣٩)، ولهذا يفترض هورفتس Hurwitz أن تكـــون الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين، فالحروف المائعة "تعد عـــادة وسيلة مخالفة للتضعيف في الصيغ المضعفة القديمة"(٤٠) وإلى هذا ذهب الدكـــتور مصـــطفى جـــواد أيضاً وذلك حيث قال: "فاحرنجم أصله احرجَّم، وفـــرنص أصـــلة فَرَّص واقعنسس أصله اقعسَّس، وهو في الأسماء أكثر"(٤١). فعرنتن تكون على هذا قد مرّت بالمراحل الآتية:

عَرَتْن ←———— عَرَتُّن ←———— عَرَنْتن

وبالإضـــافة إلى ما تقدّم، فإن النبر يعد المسؤول الأول عن المماثلة بين الحـــركات في كثير من الصيغ، وذلك يرجع إلى أن المقطع المنبور يشكل مركز الثقل في الصيغة، والعنصر الأهم والأقوى فيها ومن خصائص المقطع المنبور، أنه يمـــد نفـــوذه إلى المقاطـــع المجـــاورة لـــه فيشد حركاتها إليه، ويجعلها مماثلة لحـــركته.قال بروكلمان: "وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية

القديمة أيضاً، تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً"(٤٢).

وتطبيقاً على ذلك نأخذ بناء: فَعْلول وفُعْلول، فالسلف لا يعترفون ببناء "فَعْلول" فقد ذكر سيبويه "فُعْلول" ولم يذكر "فَعْلول" في الأبنية(٤٣)، ولكن النحاة بعده استدركوا عليه ألفاظاً مثل: صَعْفوق "وزَرْنوق وبَرْشوم وقَرْبوس وصَنْدوق وعَصْفور وصَعْقول، وبَعْكوك..،(٤٤). والذي نذهب إليه أن "فَعْلول" هو الأصل الأصيل لبناء "فُعلول" وقد تطوَّر بفعل النبر أي أن المقطع المنبور فيه وهو المقطع "لو" قد أثر في حركة المقطع السابق له فجعلها مثل حركته، فتحوّل بذلك "فَعْلول" إلى "فُعْلول" في اللغة الفصحى، ولم يعد له وجود إلا في اللهجات الدارجة، ومما يؤكد أن "فَعْلول" هو الأصل كلمة "بَرْغوث" في العربية، فهذه مأخوذة عن العبرية وهي في أصلها العبري Par ʿ ōš(٤٥) أي أنَّ الأصل فيه بَرْغوث "بالفتح بوزن "فَعْلول" وعندما دخل إلى العربية، ضمت فاؤه تحت تأثير حركة المقطع المنبور فتحوّل نتيجة لذلك إلى "بُرْغوث" بوزن "فُعْلول".

ومثل "فَعْلول" و"فُعْلول" فَعْليل، و"فِعْليل" أيضاً، والفرق بين الحالتين، أننا نجد بقايا "لفَعْلول" في العربية على حين لا نرى أثراً لبناء "فَعْليل" فيها إلا في اللهجات العامية المدارجة، ويعني هذا أن فَعْليل قد تحوّل كله في العربية الفصحى إلى "فِعْليل" ومن هنا كان قول سيبويه: "وليس في الكلام فَعْليل"(٤٦)، ولكن وجود "فَعْليل" في اللهجات الدارجة يجعلنا نقطع بأنه الأصل الأصيل لبناء "فِعْليل".

ولعل أقوى دليل على ذلك هو كلمة "تِلميذ" فهذه معربة عن الآرامية، وهي في أصلها الآرامي talmīḏā(٤٧) أي تَلْميذا بوزن "فَعْليل"، ولكنها

عـندما دخلـت إلى حظيرة العربية جرى عليها ما جرى على "فعليل" العربي الأصـل، ومـن ثم كسرت تاؤه تحت تأثير حركة المقطع المنبور فيها، فصارت "تِلْمـيذ: بوزن "فِعْليل" قال برجشتراسر: "إن كل فَعْلول وفَعْليل صار فُعْلولاً وفِعْليلاً في اللغة الفصحى"(٤٨).

وممـا يـؤكد ما قلناه آنفاً، من أن النبر هو المسؤول عن المماثلة بين الحركات في كل من "فُعْلول" و"فِعْليل" مجيء اليَسْروع واليُسْروع ولا شك في أن الصـيغة الأخـيرة قد نشأت بفعل حركة المقطع المنبور "رو" التي أثرت في حـركة المقطـع السـابق لها فجعلتها مثلها، ومن هنا فإننا نقول، لقد صدق سـيبويه، وأصاب كبد الحقيقة عندما نصَّ على أن ضمَّ الياء من اليسروع، إنما كـان اتباعاً لضمة الراء، وكأني به يقول بلغة هذا العصر، إن ضم الياء إنما كان بفعل حركة المقطع المنبور، قال في الكتاب: "وليس في الكلام يَفعال ولا يُفعول فأمـا قول العرب في اليَسروع يُسروع، فإنما ضموا الياء لضمه الراء، كما قيل أُسْتُضعف لضمة التاء وأشباه ذلك من هذا النحو، ومن ذلك قول ناس كثير في يَعْفر يُعْفر ويقوّي هذا أنه ليس في الكلام يُفْعل ولا يُفْعول"(٤٩).

ولكن لماذا لم يكثر "يُفْعول" و"يُفْعل" كما كان الحال بالنسبة لكل من "فَعْلـول" و"فَعْليل"؟ وبعبارة أخرى لم لم يسر مفعول المماثلة في يَفعول وَيفْعُل كمـا تم بالنسبة لفُعلول وفَعْليل؟ فاليفعول لم يسمع فيه الضم إلا في اليُسروع، بينما جـاء قـدر كبير منه مفتوحاً على الأصل مثل: يَبْرود ويَنْبوع ويَعْفور ويَعْسـوب ويَعْقـوب، كما أن الضم لم يسمع في "يُفْعل" إلا في كلمة "يُعْفر" فقـط، مع أنه جاء قدر صالح أيضاً على "يَفْعُل" مثل يَشْجُب ويَعْصُر ويَشْكُر ويَـذْبُل ويَعْرُب بن قحطان ويَعْمُر وابن عامر اليَحْصُبي ويَنْبُع، فلم لم يفعل النبر في هذه وتلك فعله في "فَعْلول" و"فَعْليل"؟

والجواب عن هذا السؤال بسيط جداً، هو أن الذي عوّق عمل النبر ها هنا، هو اصطدامه بقانون أو عرف لغوي آخر وهو استثقال الضم في الياء. قال سيبويه: "والضمة تستثقل في الياء كما تستثقل في الواو"(٥٠)، وقال المبرد: "والضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة"(٥١).

وكما تحوّل "فَعْلول" إلى "فُعْلول" و"فَعْليل" إلى "فِعْليل" فقد تحوّل "فَعّيل" إلى "فِعّيل" أيضاً بنفس الطريقة أي تحت تأثير حركة المقطع المنبور، والدليل على ذلك: كلمة سِكّين، العربية، فهذه معربة عن الآرامية، وهي في أصلها الآرامي سَكّينا Śakkīnā(٥٢)؛ أي أن الأصل فيها هو الفتح بوزن "فَعّيل" ولكنها عندما دخلت إلى العربية عمل النبر فيها عمله، فأحدث المماثلة بين الحركات ومن ثم صارت تنطق في العربية "سِكّين".

ويبدو أن بناء "فَعّيل" أي البناء الأصلي "لفِعّيل" كان لا يزال حياً في اللهجات الدارجة على عهد الكسائي، لهذا نجده يوجّه الناس إلى طريقة النطق الصحيحة لما جاء عليه من مفردات فيقول: "وتقول: هذا بصل حِرّيف، بكسر الحاء، وتشديد الراء، وخل ثِقّيف، بتشديد القاف، ورجل عِنّين، كما قالوا سِكّير، إذا كان كثير السكر وخِمّير إذا كان يشرب الخمر وعِرّبيد(٥٣)، هذا كله على مثال فِعّيل"(٥٤).

ومن مظاهر المماثلة بين الحركات في الصيغ تحت تأثير حركة المقطع المنبور، تحوّل كل من: قُسِيّ وعُصِيّ، وجُثِيّ وبابه إلى قِسِيّ وعِصِيّ وجِثِيّ، قال أبو علي الفارسي: "والأصل في "قِسِيّ" أن يكون على "فُعول" وأن يكون في الفاء الضم والكسر، مثل حُقِيّ وعُصِيّ وحِقِيّ وعِصِيّ، ولم نعلم أحداً يوثق بروايته حكى الضم في فاء هذه الكلمة"(٥٥)، فهذه المفردات حصلت فيها المماثلة في الحركات تحت تأثير حركة المقطع المنبور في كل منها وهو المقطع:

"ســي" و"صي" "تي" على الترتيب، وقد فطن ابن جني إلى ذلك فقال: "وقد كسروا فاء "عصيّ" اتباعاً لكسرة العين ليكون العمل من وجه واحد"(٥٦).

وعلــى أســاس النبر وحده نفسر تحوّل بناء فَعيل إلى فِعيل عند بعض العــرب قديماً، وفي اللهجات الدارجة حالياً، فمن المعتاد أن نسمع في الدارجة شِديد، كِبير، سِمين، زِبيب، حِمير، كِثير، وسِبيل...

ولقــد قــيّد الــنحاة هذه الظاهرة في "فعيل" الحلقي العين فقط مثل: "شَــعير، رَغَــيف، شَهيق، زَئير، رَحيم، شَخير..". قال ابن خالويه: "كل اسم علــى "فَعيل" ثانيه حرف حلق، يجوز فيه اتباع الفاء العين نحو: بِعير، وشِعير، ورِغَــيف، ورِحيم، أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي: أن شيخاً من الأعراب سأل الناس فقال: ارحموا شيخاً ضِعيفاً"(٥٧)، ومثل هذا ما حكاه ابن جــني عــن أبي زيد من أن بعض العربَ قال: "الجنة لمن خاف وِعيد الله"، ثم أردف يقــول: "ولا تقــول في جَريب وقَفيز، جِريب ولا قِفيز؛ لأنه ليس ثاني حروفهما من حروف الحلق"(٥٨).

ومــن خلال كلام ابن خالويه وابن جني نفهم أن هذه الظاهرة مقيدة بمــا هــو حلقــي العين فقط، وأنها ظاهرة صوتية في العرب عامة ولكن بعض اللغويين عدّها لغة لبعض العرب، قال ابن مكي: وهي لغة لبني تميم"(٥٩).

ونحن نرفض هذا الذي ذهب إليه السلف، بشأن هذه الظاهرة الصوتية ولا نقتــنع بمــا قالوه، من أنها مقيدة بما هو حلقي العين فقط، وذلك للأسباب الآتية:

١. أن الصــوت الحلقــي لا تناسبه الكسرة، ذلك لأن الانقباض في الحلق الــذي يصاحب نطق الأصوات الحلقية يقابله بشكل تلقائي انفتاح في الــتجويف الفموي، وهذا الانفتاح لا يناسبه من الحركات إلا الفتحة،

أما الكسرة فتكاد تكون مناقضة لنطق الأصوات الحنجرية فالكسر هنا إذاً ليس لأجل الصوت الحلقي "لأن حروف الحلق لا تجتلب الكسرة"(٦٠).

٢. تحول "فَعيل" في اللهجات الدارجة في مصر وبلاد الشام عامة إلى "فِعيل" سواء كانت عينة حلقية، أو لا، واللهجات الدارجة لم تأت من فراغ، إنما هي امتداد للهجات عربية قديمة تضرب جذورها إلى أعماق بعيدة في تاريخ العربية.

٣. ومما يقطع الشك باليقين، ويؤكد أن الكسر في "فِعيل" ليس ناشئاً عن وجود الصوت الحلقي في الصيغة، ما رواه بعض اللغويين من أن بعض العرب قديماً كان يقول في "فَعيل"، "فِعيل" مطلقاً، أياً كانت عينه الحلقي وغير الحلقي في ذلك سواء، تماماً كما هو شائع الآن في اللهجات المحلية الدارجة في مصر وبلاد الشام، قال صاحب العين: "وناس من أهل اليمن مما يلي الشِّحْر وعُمان يكسرون فاء "فَعيل" كله، فيقولون للكثير: "كِثير"(٦١)... وجاء في تثقيف اللسان تأكيداً لذلك "وزعم الليث أن من العرب قوماً يقولون في كل ما كان على "فَعيل": "فِعيل" بكسر أوله، وإن لم يكن فيه حرف حلق، فيقولون: كِثير، وكِبير، وجِليل، وكِريم، وما أشبه ذلك"(٦٢). وقد وصفها الليث بأنها لغة شنيعة(٦٣).

فهذان النصان يبطلان ما زعمه السلف من أن هذه الظاهرة تقتصر على "فَعيل" الحلقي العين فقط، وإذا ما أسقطنا من حسباننا هذا الزعم، فإنه لا يبقى أمامنا من تفسير لهذه الظاهرة إلا النبر فحسب، أي أن المقطع المنبور في

صيغة "فَعِيل" وهو المقطع "عي" قد أثّر في حركة المقطع السابق له فجعلها مماثلة لحركته لأجل الانسجام الحركي.

أمـــا لماذا لم يرد في كتب السلف على هذه الظاهرة من غير الحلقيات ســـوى كلمة واحدة هي "بِقِيذ"(٦٤)، فذلك يرجع - ولا شك- إلى نقص في الاستقراء.

وعلـــى أساس النبر وحده أيضاً نفسر كسر العين في "سِنِين" والأصل فـــيها هـــو "سَنِين" بالفتح؛ لأنها جمع سَنَة، وما يجمع جمع السلامة يشترط فيه سلامة مفرده من التغيير أو التحوير، ولكن الذي حصل هنا أن أثر المقطع المنبور في هـــذه الصيغة وهو المقطع "نِي" على حركة المقطع السابق وهو "سَ" فجعل حركته مماثلة لحركته، ومن ثم كسرت السين فصارت الكلمة "سِنِين".

ولقـــد أبعـــد الســـلف وجانبوا الصواب في تعليلهم لكسر السين من "سِنِين" هذه، ونسوق فيما يأتي رأي بعضهم في هذه القضية، قال أبو بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث: "وسنين، فإنه لم يُبْنَ على واحدته، ولكنهم كسروا أوله وجعلوه على مذهـــب "فُعول" وإن كان على هجاءين، وذلك أنهم لما أن قالـــوا في المنقوص: قُلة وعِزة، وجدوا الناقص منه لام الفعل، فلما جمعوه بالتاء، فقالوا: قلات وعزات ظنوا أن هذه الألف هي الحرف الذي كان نقص، أخرج علـــى التمام، فأشبه الجمع عندهم الواحدة، فقالوا: نأتي بجماع غير النساء، مما هـــو جماع، فلم يجدوا ذلك إلا في النون والواو: مثل صالحون(٦٥).. وقالوا لا يـــتوهم علينا أنا نريد بالواو والنون مذهب ذكران والواحدة منه أنثى خاصة، فقالـــوا ذلك في كل ما كان منقوصة منه اللام، مثل قلة، وبُرة، وجميع ما كان نقصـــانـــه مـــن لامه ولم يقولوه فيما كان نقصانه من أوله مثل عِدة وزِنـــة وصِلـــة"(٦٦).

وهــذا التعلــيل نموذج لتعليلاتهم الذوقية، والمزاجية التي يعالجون فيها قضايا لغوية بعيداً عن اللغة وقوانينها وأعرافها.

ومــا قلــناه عن "سِين" من أن الكسر في السين إنما كان بفعل النبر، نقــول الشيء نفسه عن كسر العين من "عِشرين" أيضاً، إذ الأصل في عشرين هــو عَشرين ašrīn (٦٧) بفتح العين، فحصل ههنا ما حصل آنفاً مع سِنين، فأثــرت حــركة المقطع المنبور في هذه الكلمة وهو المقطع "رِي" على حركة المقطــع الســابق وهو "عَ" فجعلت حركته مماثلة لها، ومن ثم صارت الكلمة عِشرين.

ولقد ذهب الكوفيون إلى أن عِشرين لغة في عَشرين، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن الكسر في عِشرين إنما حصل لأن عشرين بمنزلة المثنى، قال أبو بكر ابــن الأنباري: "قولهم عِشرون بمنزلة قولهم عَشْرون، وعِشْر وعَشْر عندي بمنزلة قــولهم: جِسْر وجَسْر ورِطْل ورَطْل وحِبْر وحَبْر، وثوب شِفّ وشَفّ، إلا أنهم اســتعملوا الفــتح في العَشْرْ والكسر في العِشرين، كما قالوا: أطال الله عُمْرَك وعَمْــرَك فاستعملوا الضم في هذا، ثم قالوا: لعَمْرُك فاستعملوا الفتح في هذا ولم يســتعملوا الضم، والمعنى فيهما واحد. وقال الفرّاء: عِشْر وعَشْر بمنزلة قولهم: نِجْــس ونَجَس، وقال البصريون: إنما كسرت العين من العشرين؛ لأن العشرين من العشرة بمنزلة الاثنين من الواحد"(٦٨).

وهذا التعليل نموذج آخر لتعليلاتهم الذوقية والمزاجية ليس غير.

وعلى أساس النبر وحده كذلك نفسر ضم المقطع الأول في مثل: اُحْتُقِر واُنْطُلِــق واُحْرُنْجِم واُسْتُضعِف، وما شاكلها، فضم همزة الوصل في هذه الصيغ إنمــا حدث بفعل حركة المقطع المنبور فيها الذي هو: تُ، طُ، رُ، تُضْــ، على

التـــرتيب، وقد علّل السلف ضم همزة الوصل بأنه للتقريب بين الحركات، قال سيبويه: "واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر في الابتداء مكسورة أبداً، إلا أن يكـــون الحـــرف الـــثالث مضموماً فتضمها وذلك قولك: اُستُضعف، اُحتُقر، اُحـــرُنجم، وذلك أنك قربت الألف من المضموم، إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكـــرهوا كسرة بعدها ضمة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد"(٦٩)، وقـــال الأخفـــش: "وإنما ضمت هذه الألف إذا كان الحرف الثالث مضموماً، لأنهـــم لم يروا بين الحرفين إلا حرفاً ساكناً، فثقل عليهم أن يكونوا في كسر ثم يصـــيروا إلى الضـــم، فأرادوا أن يكونا جميعاً مضمومين إذا كان ذلك لا يغير المعنى"(٧٠).

وقـــد ذهـــب بعض السلف إلى أن الضم في هذه الصيغ هو من قبيل الاستحســـان لـــيس غير، قال ابن الشجري (٥٤٢هـــ): "وليس الضم في هذا الـــنحو لازماً كلزومه في "مُنْذُ" وإنما هو شيء استحسنه بعض العرب، والكسر أكثر"(٧١).

هذا بعض من تعليلاتهم، والصحيح ما ذكرناه من أن ضم همزة الوصل في الصيغ آنفة الذكر إنما كان بسبب النبر.

وعلـــى أساس النبر وحده، نفسّر قراءة أبي جعفر: "وإذ قلنا للملائكةُ اُسجدوا(٧٢) بضم تاء الملائكة، وأصلها الجر بحرف الجر، ولكن القارئ عندما وصل في القراءة بين الكلمتين، اتصلت تاء "الملائكة" بسين اسجدوا؛ لأن همزة الوصـــل تســـقط في المدرج كما هو معروف وباتصال التاء بسين "اسجدوا" يتشكل منهما مقطع واحد في حشو السلسلة الكلامية وهو المقطع "تِسْ" وتلاه مباشـــرة المقطـــع المنبور في "اسجدوا" وهو المقطع القصير "جُ" الذي حركته الضمة، فأثرت حركة المقطع المنبور في حركة المقطع السابق وهو "تِسْ" حسب

الأصل، فجعلت حركته مماثلة لها ومن ثم صار المقطع "تُس". ولما لم يجد النحاة وجهاً لضم تاء الملائكة، عابوا هذه القراءة فأفتوا بأنها لحن تارة، وبأنها غلط وخطأ تارة أخرى، قال النحاس: "وروي عن أبي جعفر أنه قرأ للملائكةُ اسجدوا، هذا لحن لا يجوز"(٧٣)... وقد غلّطه الزجاجي (٢٤٠هـ) وخطّأه الفارسي(٧٤). أما ابن جني فإنه قد عد هذه القراءة ضعيفة جداً، قال في المحتسب: "هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن "الملائكة في موضع جر، فالتاء إذاً - مكسورة، ويجب أن تسقط الهمزة من اسجدوا لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله عز وجل: "وقالتُ اُخْرُجِ"(٧٥) واُدْخُلُ اُدخل فضم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك اُخرج فأما ما قبل همزته هذه متحرك - لا سيما حركة إعراب- فلا وجه لأن تحذف حركته، ويحرك بالضم"(٧٦).

وضعفها كذلك الزمخشري قال في الكشاف: "وقرأ أبو جعفر" للملائكة اسجدوا بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم "الحمدِ لله"(٧٧).

أما أبو البقاء العكبري، فإنه قد اتهم راوي هذه القراءة بعدم الضبط على القارئ؛ قال: "وأحسن ما تحمّل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القاري أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء ولم يدرك الراوي هذه الإشارة، وقيل إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم اتباعاً لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف"(٧٨).

هذه هي مواقف النحاة من هذه القراءة. وتعليلها سهل ميسور هو ما ذكرناه آنفاً أن الضم في التاء إنما كان بفعل النبر ليس غير.

ومن ثم فإن حكم السلف على هذه القراءة من تخطئتها وتضعيفها واتهام راويها تنبع في الأساس من أحكامهم ومقاييسهم النحوية التي يتمسكون بها ولا يفرطون في جانبها ولو كان ذلك على حساب القراءات القرآنية على الرغم مما نصَّ عليه أبو حيان من أن القراءات القرآنية جميعها قياسها وشاذها قد جاءت على لغة العرب(٧٩)، ومن ثم فليست هذه القراءة غلطاً من القارئ، ولله در ابن الجزري (٨٣٣هـ) حيث قال: "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، وما ذلك إلا؛ لأن أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"(٨٠)، والسنة -كما قال ثعلب- تقضي على اللغة ولا تقضي اللغة على السنة"(٨١)، ولذلك فقد وجدنا بعض النحويين يدافع عن هذه القراءة وقارئها كأبي حيان، الذي عد هذه القراءة لغة لأزد شنوءة، ثم أردف يقول: "فلا ينبغي أن يخطأ القارئ ولا يغلط"(٨٢).

بقي أن نقول إن السلف وإن لم يعالجوا النبر بمعنى الضغط على بعض مقاطع الكلمة، وإبرازها، فإنهم قد لاحظوا أثره في إطالة بعض حركات الكلمة، وهو ما أسموه "مطل الحركات"، فمن ذلك ما حكاه أبو علي الفارسي من أن "ثعلب" سمع عن العرب قولهم: جئني به من حيث أيس وليسا، وخذه من حيث أيس وليسا، بإشباع حركة ليس، كما حكى القراء عنهم قولهم: "أكلت لحماشاة يريد لحم شاة"(٨٣).

الهوامش

١. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٨٧.

٢. حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٠. وانظر: للمؤلف أيضاً، مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٠.

٣. Jones, An Out Line, P. ٢٤٦.

٤. Jones, The Phoneme, P. ١٣٤- ١٣٧.

٥. باي، ماريو، أسس علم اللغة، ص ٩٢.

٦. Bloomfield, P. ٩١.

٧. سيبويه، ٣/٥٤٨.

٨. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ١٦.

٩. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٩٤. والمقطع الطويل عنده يقابل المقطع المتوسط عندنا.

١٠. المرجع السابق، ص ١٩٥.

١١. شاهين عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٦.

١٢. يقصد المقطعين الطويلين: (ص ح ح ص)، (ص ح ص ص)

١٣. يقصد المقاطع المتوسطة: (ص ح ح) و(ص ح ص).

١٤. يقصد المقطع القصير: (ص ح).

١٥. أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٧٢.

١٦. O'connor, Phonetics, P. ١٩٥.

١٧. سيبويه، ٣/٤٤٨.

١٨. المرجع السابق، ٣/٤٤٤.

١٩. المرجع السابق، ٣/٤٤٨.

٢٠. المرجع السابق، ٣/٤٤٤.

٢١. سورة الأنعام، آية رقم (٥٩).

٢٢. سيبويه، ٤/١٦٩.

٢٣. المرجع السابق، ٤/٢٠٠.

٢٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٥. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، مظاهره، ص ٩١.

٢٦. Wright, A Grammar of the Arabic Lang. Vol. ١. PP. ٢٧٨- ٢٨٠.

٢٧. ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣٦.

٢٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٩. ابن جني، الخصائص، ٣/١٢١.

٣٠. المرجع السابق، ٢/١٠٦.

٣١. شـــاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٠٤. وانظر أيضاً: الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٢/٦٧٣.

٣٢. سيبويه، ٤/٢٨٩.

٣٣. Bloomfield, P. ٣٧٠.

٣٤. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢١.

٣٥. ابن جني، المنصف، ١/٢٧.

٣٦. ابن جني، الخصائص، ٢/٣٢٦.

٣٧. سيبويه، ٤/١٨٨.

٣٨. انظر ص ١٦١.

٣٩. إنّو ليتمان، بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد مايو ١٩٤٨، ص ١٣.

٤٠. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠.

٤١. جواد، مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، ص ١٨-١٩.

٤٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٦٤.

٤٣. سيبويه، ٤/٢٧٥.

٤٤. الشايب، فوزي، الإلحاق في اللغة العربية، رسالة ماجستير، ص ١١٠.

٤٥. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥٨.

٤٦. سيبويه، ٤/٢٦٨.

٤٧. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٦٣.

٤٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

٤٩. سيبويه، ٤/٢٦٥.

٥٠. المرجع السابق، ٣/٥٩٠.

٥١. المبرد، المقتضب، ١/١٣٤.

٥٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥٠.

٥٣. عِسرْيد، "فِعْليل" فورودها في هذا النص خطأ، ولا شك في أن الكلمة محرّفة عن "غِرْيَد".

٥٤. الكسائي، ما تلحن فيه العامة، ص ١١٣.

٥٥. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/٥٣.

٥٦. ابن جني، المنصف، ٢/١٣٢.

٥٧. السيوطي، المزهر، ٢/٩٠.

٥٨. ابن جنّي، المنصف، ١/١٩.

٥٩. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، ص ٢٧٥. وانظر: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ١/٤.

٦٠. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ٢/٣٠٦.

٦١. الخليل بن أحمد، العين (النسخة الكاملة المحققة)، ٧/١٧٥.

٦٢. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، ص ٢٧٥.

٦٣. ابن منظور، لسان العرب، (شهد).

٦٤. ابن جني، الخصائص، ١/٣٥٦.

٦٥. ورد مكان السقط كلمة "صالحات" ولم أجد لورودها ههنا وجهاً فأسقطتها.

٦٦. الأنباري، أبو بكر، المذكر المؤنث، ص ٣٥٤، المخطوط.

٦٧. فليش، هنري، ص ١٢٣.

٦٨. الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، المخطوط، ص ٣٥٦.

٦٩. سيبويه، ٤/١٤٦.

٧٠. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١/٤.

٧١. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/١٢٧.

٧٢. سورة البقرة، الآية رقم (٣٤)

٧٣. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ١/٢٣، (مخطوط).

٧٤. أبو حيان، البحر المحيط، ١/١٥٢.

٧٥. سورة يوسف، الآية رقم (٣١).

٧٦. ابن جني، المحتسب، ١/٧١.

٧٧. الزمخشري، الكشاف، ١/٢٧٣.

٧٨. العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ١/٣٠.

٧٩. أبو حيان، البحر المحيط، ٨/٤٩٣.

٨٠. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/١٠.

٨١. ثعلب، مجالس ثعلب، ١/١٧٩.

٨٢. أبو حيان، البحر المحيط، ١/١٥٢.

٨٣. ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣٤- ٣٥.

الفصل الثالث

ظاهرة المماثلة

Assimilation Phenomenon

- المماثلة بين الصوامت.
- المماثلة بين الحركات.
- المماثلة بين الصوامت والحركات.

تمهيد:

تحــدثت في الفصـــل السابق عن أثر القوانين الصوتية الخاصة بالعربية والمتمـــثلة في خصائص البنية المقطعية والنبر، وأثرها في أبنية الكلم العربية ونأتي الآن للحديث عن أثر القوانين الصوتية العامة.

والقوانين الصوتية العامة تتمثل -كما بينا سابقاً- في قانونين هما:

١. قانون الأقوى Law of the stronger.

٢. قانون الاقتصاد في الجهد Law of Economy of effect.

وقد بينا في الفصل الأول من هذه الرسالة، أن هذين القانونين يعملان جنباً إلى جنب في بعض الظواهر الصوتية، بحيث يكون عمل أحدهما علة لعمل الآخـــر، أو مقدمة له، وينفرد أحدهما أحياناً بالعمل في ظواهر صوتية أخرى؛ فظاهرة المماثلة بين الأصوات في معظم صورها هي وليد عمل هذين القانونيين معـــاً، بـــيد أن قانون الاقتصاد في الجهد ينفرد بالعمل في ظواهر صوتية كثيرة أبرزها ظاهرة المخالفة، وبعض صور المماثلة، والقلب المكاني وغير ذلك، ولهذا فإنـــنا سنخصّص هذا الفصل الثالث للحديث عن ظاهرة المماثلة بوصفها الأثر المباشـــر لعمل هذين القانونين معاً، ثم نخصّص الفصل الرابع للحديث عن عمل قانون الاقتصاد في الجهد.

القوانين الصوتية العامة وأثرها في بناء الكلمة العربية:

تقـدم لـنا العـربية بخاصة، والساميات بعامة، عمليات مماثلة مختلفة الأنواع، فالمماثلة يمكن أن تحدث بين:

أ. الصـوامت.

ب. الحركات.

ج. بين الصوامت والحركات، وفي هذه الحالة نجد نوعين من المماثلة:

١. نوع يقرب الصامت إلى الحركة.

٢. والآخر يُقَرِّب الحركة إلى الصامت.

وسنتحدث عن هذه الأنواع بالتفصيل فيما يأتي.

المماثلة بين الصوامت:

تقسم المماثلة بين الصوامت إلى أقسام متعددة، تبعاً للأسس الآتية:

١. مدى المماثلة بين الصامتين المعنيين.

٢. موقع الصامت المؤثر بالنسبة للمتأثر.

٣. الاتصال أو عدمه.

فعلـى الأسـاس الأول، فإنه في حالة تطابق الصوتين تمام المطابقة بأن يقلـب أحدهما إلى الصوت الآخر، فإن المماثلة في مثل هذه الحالة تسمى كلية "Total".

أما عندما لا تتم المطابقة بين الصوتين، بأن يقرب أحدهما من الآخر مع وجـود بعـض الفـروق بينهما، فإن المماثلة تسمى في مثل هذه الحالة جزئية "Partial".

وبالنسبة للأساس الثاني، فإن كان الصوت المؤثّر سابقاً للصوت المتأثر فالمماثلة تدعى مقبلة "Progressive"، أمّا إذا كان المؤثر متأخراً عن المتأثر، فإن المماثلة تدعى مدبرة: Regressive.

وبالنسبة للأساس الثالث، فإذا كان الصوتان: المؤثّر والمتأثر متصلين في السياق اتصالاً مباشراً، فالمماثلة تدعى في مثل هذه الحالة متصلة: Contact Assimilation، أما إذا كان الصوتان منفصلين، فإن المماثلة تسمى عندئذ منفصلة: Distant or Dilation Assimilation، وعن طريق تركيب هذه الأسس، فإننا سنحصل على ثمانية أشكال لظاهرة المماثلة على النحو الآتي:

١. مماثلة كلية مقبلة متصلة.

٢. مماثلة كلية مقبلة منفصلة.

٣. مماثلة كلية مدبرة متصلة.

٤. مماثلة كلية مدبرة منفصلة.

٥. مماثلة جزئية مقبلة متصلة.

٦. مماثلة جزئية مقبلة منفصلة.

٧. مماثلة جزئية مدبرة متصلة.

٨. مماثلة جزئية مدبرة منفصلة.

وسنعرض فيما يأتي لظاهرة المماثلة في صورها الثماني هذه واحدة واحدة وبالتفصيل.

أولاً: المماثلة الكلية المقبلة المتصلة

تتجلـــى هذه الظاهرة في مماثلة التاء لما قبلها، والتاء إما أن تكون، تاء الفاعل، وإما أن تكون غير ذلك، وفيما يأتي تفصيل ذلك.

١. مماثلة تاء الفاعل للصوت المطبق قبلها:

تتأثـــــر التــــاء في "فَعَلْتُ"، بالطـــاء قبلهـــا فتصبح طاء، وذلك نحو: أحطْتُ ← أحطُّ، قال تعالى: "أحطت بما لم تحط به"(١)، فأحطت هنا تنطق "أحطُّ" قال الفرّاء: "تخرج التاء في اللفظ طاء"(٢)، ومثلها خبطت ← خبطُّ، قال علقمة الفحل (٦٠٣م):

وفي كـــل حي قد "خَبَطَّ" بنعمة فحُـــقَّ لشأس من نداك ذنوب(٣)

ومـــثلها: ربطْتُ ← رَبَطُّ، فالتاء متى اتصلت في النطق بالطاء اتصالاً مباشـــراً وجب نطقها طاء؛ ذلك أنه لا يمكن الجمع بين المطبق ونظيره المرقق، كمـــا لا يمكـــن الجمع بين المجهور ونظيره المهموس إذا اتصل به مباشرة. هذه حقيقة لا مراء فيها.

ولكـــن السلف ذهبوا إلى أن الأقيس في "تاء" "فَعَلْتُ" عدم الإطباق، قـــال ســـيبويه: "وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء، لأن هذه علامة الإضمار، وإنما تجئ لمعنى"(٤).

ولقـــد ترسَّم النحاة خطى سيبويه، وحذوا حذوه، فهذا ابن جني يعلق علـــى بـــيت علقمـــة الفحل آنف الذكر ويقول: "فإنه أراد "خَبَطْتُ" لو قال "خَبَطْتُ" لكان أقيس اللغتين، وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال

تاء "افتعل" بمثالها الذي هي فيه، ولكنه شبه تاء خَبَطْتُ بتاء "افتعل"... فقلبها طاء لوقوع الطاء قبلها"(٥).

وأمـــا الرضـــي، فقد ذهب إلى أن إطباق تاء "فَعَلْتُ" لغة تميم ولكنه وصفها بالقلة، وقال: "هذه لغة تميم، وليست بالكثيرة، أعني جعل الضمير طاء، إذا كان لام الكلمة صاداً أو ضاداً، وكذا بعد الطاء والظاء نحو فحصط برجلي وحصـــط عنه، أي حِدت، واحطّ وحفطّ وإنما قل ذلك لأن تاء الضمير كلمة تامـــة، فـــلا تغـــير، وأيضاً هو كلمة برأسها فكان القياس أن لا تؤثر حروف الإطباق فيها"(٦).

وواضح تماماً أن أحكامهم هذه قائمة على أسس معيارية بحتة. فأما في النـــطق الفعلـــي، فإنه لا يتأتى لأحد بحال من الأحوال إظهار التاء مع الطاء في "فَعَلْـــتُ"، "إلا في حالة واحدة وهي الوقوف على الطاء قليلاً، ولا يكون ذلك إلا تكلّفـــاً، ومماحكة من الناطق وحسب، فأما أن يتأتى ذلك في الكلام العادي فـــلا. ثم إننا لا نستطيع أن نوفق بين وصفها بالقلة وبين كونها لغة لقبيلة كبيرة كتمـــيم، مع أنها في الحقيقة ليست في تميم وحسب، وإنما هذا هو النطق العربي عامة.

٢. مماثلة تاء غير الفاعل لما قبلها:

أ. مماثلة التاء للصاد.

وعلـــى هذا الأساس نفسر مجيء "لصّ"، فهذه أصلها "لِصْت" وذلك لأنهـــا كلمـــة يونانية الأصل، وهي في أصلها اليوناني: lēstēs ثم دخلت إلى السـريانية وأصـــبحت فـــيها "lesṭā"(٧)، ثم دخلت إلى العربية عن طريق

السريانية، وهذا يعني بكل وضوح أن أصل "لصّ" هو "لِصْت" وجمعه لصوت، ولقد حفظ هذا الأصل في العربية من خلال بعض الآثار الشعرية قال بعضهم:

دعــت أم غنم شرّ لصت علمته ... بــأرض ثمــود كلها فأجابها(٨)

وقد جاء اللصوت أيضاً، قال عبد الأسود الطائي:

فتــركن نهــداً عُــيّلاً أبنــاؤها ... وبــني كــنانة كاللصوت المرّد(٩)

والـــذي حصل في هذه اللفظة أنها خضعت لسنة التطور، فتأثرت التاء بالصـــاد قبلها، فأطبقت فصارت "لصط" ثم تأثرت الطاء بالصاد قبلها فصارت صاداً مثلها أي "لِصّ" وبذلك تكون قد مرت بالخطوات الآتية:

لصت ← لصط ← لصّ.

ولقد تعددت اللغات في هذه الكلمة، شأن أكثر الكلمات العربية جاء في اللســـان: "قـــال ابن دريد لِصّ ولَصّ ولُصّ ولِصت"(١٠)، ولما رجعنا إلى الجمهـــرة وجـــدنا فيها: لِصّ ولَصّ ولِصْت فقط(١١). وهذا يعني أن صاحب اللســـان قد نسب إلى ابن دريد لغات لم يذكرها، مما يدل على أنه لم ينقل عن الجمهـــرة مباشـــرة. وأغلـــب الظـــن أنه قد خلط بين قول ابن دريد وقول الجـــوهـــري، فالجوهـــري هو الـــذي ذكـــر اللُّص(١٢)، بالضم وليس ابن دريد.

ولم يوفـــق السلف في تحديد الأصل لهذه الكلمة، فقد عكسوا الحقيقة وواقـــع الحال حينما زعموا أن التاء في "لصت" وفي جمعها "اللصوت" بدل من الصاد، وهم بهذا يجعلون من الأصل فرعاً ومن الفرع أصلاً، فهذا ابن جني يقول

في سـرّ صناعة الإعراب عن التاء: "وأبدلت من الصاد أيضاً، قالوا في "لِصٍّ": لصت وأثبتوها أيضاً في الجمع"(١٣).

وقـد ردَّد صاحب اللسان مقالة ابن جني هذه فقال: "واللصت لغة في اللص، أبدلوا من صاده، تاء وغيروا بناء الكلمة لما حدث فيها من البدل. وقيل: هـي لغة، قال اللحياني: وهي لغة طيء وبعض الأنصار"(١٤). والصحيح من أمرها ما قدمناه.

ب. مماثلة التاء للسين:

وكما موثلت التاء للصاد في لصت ← لصّ، فقد موثلت التاء للسين في طست فصارت "طسّ". والطسّ، كلمة معربة عن الفارسية، أصلها الفارسي كمـا ذكـر إنو ليتمان هو "طَشْت"(١٥)، وقد ذهب أدى شير إلى أنها معربة عـن: "تَشْـت"، قـال: "الطس: إناء من نحاس لغسل اليد، تعريب "تَشْت" والطسـت والطشـت والطسّة لغات فيه، ومنه السرياني "ṭassā"، والسرياني الـدارج"(١٦) "taštā" والتركـي تاس، وتست وتشت، والكردي: تشت وطشت وطست وتاس"(١٧).

ولقد تضاربت آراء السلف بشأن هذه الكلمة وأصلها شأنهم في ذلك مـع أغلـب الكلمات المعربة، وُفّق بعضهم، وجانب الصواب بعضهم الآخر. ولعـل سـفيان الـثوري (١٦١ هـ) كان أكثرهم توفيقاً، فقد ذهب إلى أن الطسّ، هو في الأصل الطست، ولما عربته العرب قالوا فيه الطسّ(١٨).

وممـن وفق بصددها أبو عبيدة (٢٠٩ هـ) أيضاً حيث نصّ على أن "الطسـت" فارسـية معـربة(١٩)، وكذلك فعل ابن دريد(٢٠)، وقد ذهب

الجوهـــري إلى أنّ الطسّ والطسّة لغة في الطست(٢١)، وهذا يعني أن الطست هو الأصل، وقد تابعه ابن منظور في ذلك(٢٢).

غير أنه في مقابل هؤلاء، هناك من ذهب إلى أن الأصل هو الطسّ وأن الـــتاء بـــدل من السين، وهذا ما نفهمه من كلام الفرّاء، حيث يقول: "كلام العـــرب "الطسّـــة"... وقد يقال الطسّ بغير هاء... وبعض أهل اليمن يقول الطست، كما قالوا في اللصّ: لصت"(٢٣).

ومـــن الذين لم يوفقوا بشأن هذه الكلمة أيضاً الليث، حيث ذهب إلى أن الكلمـــة عـــربية، وأن الـــتاء في "طست" بدل من السين، جاء في اللسان: "اللـــيث": الطست هي في الأصل طسّة، ولكنهم حذفوا تثقيل السين فخففوا، وسكّنت فظهرت التاء التي في موضع هاء التأنيث لسكون ما قبلها..."(٢٤).

ثم يتخذ الليث من هذه المقدمة الخاطئة أساساً بنى عليه حكمه بأن التاء بـــدل من السين قال: "وأما من قال إن التاء التي في الطست أصلية فإنه ينتقض علـــيه قوله من وجهين: أحـــدهما: أن الطاء والتاء لا يدخلان في كلمة واحدة أصـــلية في شيء من كلام العرب. والوجه الثاني أن العرب لا تجمع الطست إلا بالطساس ولا تصغرها إلا طسيسة،... ومن قال في جمعها الطسات فهذه التاء، تاء التأنيث بمنزلة التاء التي في جماعات النساء"(٢٥).

فاللـــيث بـــدلاً من أن يتخذ من اجتماع الطاء والتاء دليلاً على كون الكلمة أعجمية، ذهب إلى العكس، ليؤكد زعمه بأن التاء بدل من السين ولكن ما بني على خطأ فهو خطأ.

وممّـــن جانبه الصواب بشأنها كذلك أبو زيد أيضاً فزعم هو الآخر أن الـــتاء في الطست بـــدل مـــن السين، وكـــذلك فعل ابن بَرّي (٥٨٢ هـــ) أيضـــاً(٢٦)، ولكـــن مـــا ذهـــبوا إليه لا يغير من الحقيقة شيئاً، فالطسّ أصله

الطســـت، مــوثلت فيه التاء للسين، بسبب الصفير في السين، فصارت "طس" وهـــي فارســـية كمـــا قدمنا، وأكبر دليل على ذلك هو أن أصلها الفارسي، "طشت" لا يزال حياً في اللهجات المصرية ولهجات بلاد الشام الدارجة.

وقد موثلت النون للميم في بعض اللهجات الدارجة فقد ذكر الزبيدي أن العامـــة في عصـــره كانت تقول خَمّمت بدل خَمْنت(٢٧). ونجد أمثلة لهذه الظاهرة في بعض اللغات الأجنبية ففي الإنكليزية مثلاً:

(٢٨) gamma ← gamba, renner ← render.

ثانياً: المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة

لا نعثـــر في العـــربية الفصـــحى على أمثلة كافية على هذا النوع من المماثلـــة، فكل ما نجده فيها لا يزيد على مثل أو مثلين، مما يعطي انطباعاً عاماً بـــأن العربية لا تستسيغ هذا النوع من المماثلة، ولا تميل إليه، وهذا يفسر ندرته وقلة شيوعه فيها.

فمـــن ذلك كلمة "أُصَيْلال" المتطورة عن "أُصيلان" تصغير "أُصلان".

قال النابغة الذبياني (٦٠٤م):

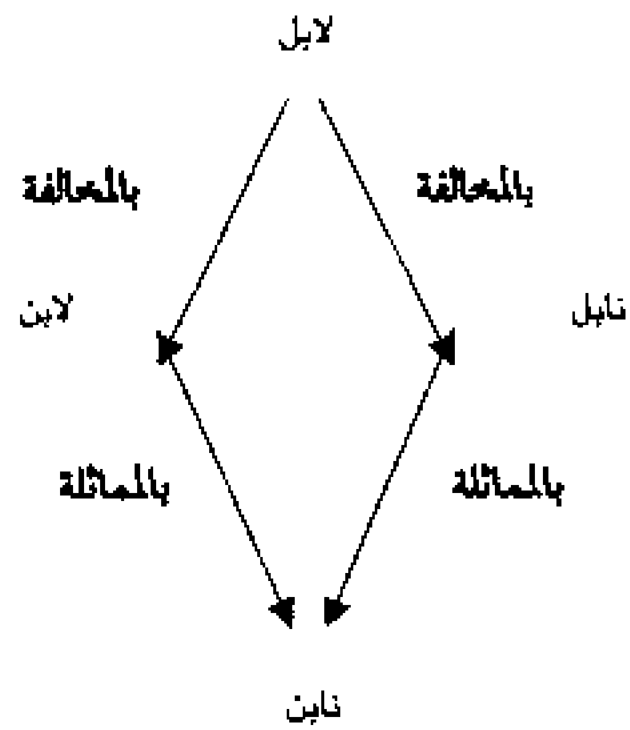
وقفـــت بهـــا أُصـــيلالاً أسائلها   عيّت جواباً وما بالربع من أحد(٢٩)

فـــاللام في "أصـــيلال" بدل من نون، قال سيبويه: "وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جداً، قالوا: أُصَيْلال، وإنما هو أُصَيلان"(٣٠).

ومن هذا القبيل "الأثاثي" لغة في "الأثافي" موثلت فيها الفاء للثاء قبلها، والأولى لغة بني تميم، والثانية لغة الحجازيين(٣١).

ونضيف إلى هذين المثالين مثالاً آخره ألا وهو قولهم: "نابن" في "لابل"، قال الفرّاء: "والعرب تقول: بل والله آتيك، وبَنْ والله، يجعلون اللام فيها نوناً. قال: وهي لغة بني سعد، ولغة كلب. قال: وسمعت الباهليين يقولون: لابن بمعنى "لابل"(٣٢).

وجاء في كتاب الإبدال: ويقال: لابل فعلت كذا وكذا، ولابن، ونابل ونابن، بمعنى واحد، أي "لابل"(٣٣)، فنابن يمكن أن تكون مثالاً للمماثلة الكلية المقبلة المنفصلة على اعتبار أنها متطورة عن "نابل" ويمكن أن تعد مثالاً على المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة إذا اعتبرناها متطورة عن "لابن"، وحتى نوضح نشأة "نابن" فإننا نقدمها على الشكل التخطيطي الآتي:



وإذا كانت الفصحى لا تقدم لنا أمثلة كثيرة على هذا النوع من المماثلة فإن اللهجات العربية الدارجة قديماً وحديثاً تزودنا بقدر صالح من المفردات على هذه الظاهرة، فمن ذلك مثلاً ما ذكره الزبيدي من أن العامة في الأندلس كانت

تقـــول لبائع السكاكين: سكّاك(٣٤)، بدلاً من سكّان، فماثلوا النون للكاف قـــبلها. كما ذكر أن أهل المشرق كانوا يقولون لنوع من ملابس النساء قرقر(٣٥)، بـــدلاً من قرقل، وقد ذكر ابن مكي الصقلي أن العامة في صقلية كانت تقول في الثيتل أيْ الوعل المسن: ثيثل(٣٦).

وفي اللهجات الحديثة، ينطق الناس في غربي الجزائر اسم الولي البغدادي المشـــهور عبد القادر الجيلاني (٥٦١ هـــ) فيقولون: الجيلالي(٣٧)، باللام بدل النون. وفي بعض لهجات المغرب العربي يقولون: كرسار بدلاً من قرصان(٣٨). وتقـــول العامـــة في تونس وليبيا: زوز بدلا من زوج، كما أن العامة في تونس تقول: إبرير، بدلاً من أبريل للشهر المعروف.

وفي اللهجـــة الفلســطينية والأردنية الدارجة حصلت مماثلة تاريخية في كلمـــة "رجل" كانت بمثابة الخطوة الأولى في طريق تطور هذه الكلمة، فكانت "رجــر" ثم خولف بين الراءين، بحذف الأولى منهما، وتحقيق حركتها وبذلك أصبحت تنطق "إجر".

ونجد شيئاً من ذلك في اللغات الأجنبية، ففي الفرنسية مثلاً:

cercher ←(بالمماثلة)— chercher"(٤٠).

ثالثاً: المماثلة الكلية المدبرة المتصلة

قـــبل أن نعـــرض لصور المماثلة الكلية المدبرة، المتصل منها والمنفصل، نحـــب أن نوضـــح أن هـــذا النوع من المماثلة هو الأكثر شيوعاً لا في العربية وحـــدها، بل في جميع اللغات، فقد ذكر بلومفيلد أن المماثلة المدبرة هي الأكثر شيوعاً في عالم اللغات(٤١). وأكد ذلك فندريس فقال: "والصوت المشبه يسبق في أغلب الأحيان الصوت المشبه به، أي أن هناك في الواقع حالة تعجل، فالعقل

باشتغاله بنطق صوت ما في داخل مجموعة صوتية يجعله يصدره قبل أوانه، وينتج مـــرتين متتابعتين الحركات الصوتية التي يقتضيها هذا الصوت"(٤٢). وبالنسبة للعربية قال الدكتور إبراهيم أنيس: "ويغلب على العربية أن يتأثر الصوت الأول بالثاني"(٤٣).

وقـــال الدكـــتور أحمد مختار عمر: "والشائع في لغة العرب هو التأثر الرجعـــي، إلا في حالة ما إذا كان الأول أقوى (مجهور- مفخم) فإنه يجوز أن يكون من التأثير التقدمي"(٤٤).

وفي الواقـــع إن الشق الأول من كلام الدكتور أحمد مختار عمر صحيح تماماً، أما الشق الأخير فغير صحيح على إطلاقه؛ لأن قوة الصوت المؤثر تنبع – عموما– من شيئين:

١. من موقعه في المقطع.

٢. من وضعه بالنسبة إلى النبر.

فالصـــوت الذي يقع في بداية المقطع أقوى من ذاك الذي يشكل نهاية المقطـــع، والصوت الذي يقع عليه النبر أقوى من غير المنبور، ولا دخل للجهر ولا التفخـــيم، في هـــذا الأمر، وإنما هما مجرد عاملين مساعدين ورأي الدكتور أحمـــد مختار عمر مبني –على كل حال– على فرضية خاطئة هي الاعتقاد بأن قلـــب الـــتاء في صيغة افتعل "طاء" بعد المطبق، ودالاً بعد الزاي والذال والدال نـــاجم عن قـــوة الصوت المفخم والمجهور في نحـــو: "اصتلح ← اصطلح، وازتهر ← ازدهر.

وهـــذا اعـــتقاد مجانب للصواب؛ ذلك أن تأثر التاء بهذه الأصوات قد حصـــل قـــبل حدوث عملية القلب المكاني في هذه الصيغة، فمن المعروف أن صيغة "افتعل" منقلبة عن "اتفعل" كما قدمنا(٤٥).

وعليه فالأصل في اصطلح هو: اِتصلح ← اطصلح ثم بالقلب المكاني: اصـــطلح، وكذلك بالنسبة لـِ "ازدهر" فالأصل فيها هو: اتزهر ← ادزهر، ثم بالقلب المكاني تصبح: ازدهر.

ولو أن الأمر كما ذهب الدكتور أحمد مختار عمر والقدماء لكان ينبغي لـِ "ازهَر" مثلاً أن تصبح "استهر" ولـِ "اصتلح" أن تصبح "استلح"؛ لأن التاء في كلــتا الحالــتين أقــوى من الصاد والزاي؛ لكونها في بداية مقطع، ولكونها منبورة.

وقد كان للدكتور داود عبده فضل السبق إلى هذا الرأي(٤٦)، وفيما يأتي عرض لصور هذا النوع من المماثلة.

أولاً: في الأصل التاريخي لـِ "افتعل" أي "اتفعل".

١. مماثلة تاء الافتعال لما بعدها.

أ. تتأثــر تــاء الافتعال بالطاء بعدها فتصبح طاء مثلها ثم تدغم الطاء في الطــاء، ففي بناء "افتعل" من "طلب" مثلاً، الأصل فيها هو "اتطلب"؛ لأن "افــتعل" مقلوب عن "اتفعل". وهنا تأثرت التاء الضعيفة؛ لكونها تشــكل نهايــة مقطع، بالطاء القوية؛ لانها تشكل بداية مقطع ولأنها منبورة أيضاً، ومن ثم تصبح طاء مثلها، ثم تدغم الطاء في الطاء فتصبح الصيغة "اطّلب".

ب. تتأثر تاء الافتعال بالدال بعدها فتصبح دالاً، نحو بناء "افتعل" من "دان" و "دعـــا" حيث تقول: ادّان وادّعى، والأصل: اتدان واتدعى. فتأثرت

التاء بنظيرها المجهور الأقوى، فأصبحت دالاً ثم أُدغمت الدال في الدال، ومن هنا جاءت ادّان، وادّعى ونحوهما.

ج. تتأثر التاء بالثاء بعدها فتصبح ثاء نحو بناء "افتعل" من "ثرد" نقول: اثّرد، والأصل: اثترد فتأثرت التاء بالثاء فقلبت ثاء وأدغمت الثاء في الثاء وفي اسم الفاعل "مثّرد" قال سيبويه: "وقال ناس كثير مثّرد في مثترد؛ إذ كانا من حيّز واحد، وفي حرف واحد"(٤٧)، وقال ابن جني: "ومنهم من يقلب تاء "افتعل" ثاءً فيقول، اثّرد واثّأر واثّنى..."(٤٨).

د. تتأثر التاء بالذال بعدها فتصبح ذالاً وذلك نحو اذِّكر، والأصل "اتْذكر" الذي قد تطور باتجاهين:

أ. اتذكر ← اذّكر بتحول التاء إلى ذال.

ب. اتذكر ← اذدكر بتحول (التاء) إلى نظيرها المجهور أي الدال.

وعلى الوجه الأول نفسّر قراءة الحسن (١١٠ هـ) "واذّكر بعد أمَة"(٤٩)، وهو مذّكر، قال سيبويه: "ومن قال مطّعن قال مذّكر، وقد سمعناهم يقولون ذلك"(٥٠)، وقال الفرّاء "وبعض بني أسد يقولون "مذّكر" فيغلبون الذال فتصبح ذالاً مشدّدة"(٥١)، وقال ابن جني: "قال بعضهم في اذكر اذّكر"(٥٢).

هـ. تتأثر التاء بالسين بعدها فتصبح سيناً، وذلك نحو بناء "افتعل" من "سمع" نقول: "استمع" وقبل القلب كان "اتْسمع" فتأثرت التاء الضعيفة، بالسين القوية بموقعها وبكونها منبورة، ومن ثم صارت التاء سيناً ثم أُدغمت السين في السين فكانت "اسَّمع" وهو مسَّمع،

قال سيبويه: "وتقول في مستمع مسَّمع"(٥٣) هذا، وقد قرأ بعضهم من يسَّمع(٥٤).

٢. تأثر الدال بالزاي بعدها.

تتأثـــر الدال بالزاي بعدها فتصبح زاياً، فعندما نبني من "زان" "افتعل" نقـــول: ازدان، والذي يقول: ازّان، إنما يحصل التأثير عنده في الصورة الأصلية قبل القلب المكاني، أي: ازتان ← ادزان ← ازّان ولو كان الأمر كما وصف القـــدماء بـــأن الأصـــل هو "ازدان" لكان ينبغي أن تتأثر الزاي بالدّال فتصبح "ادّان".

قال سيبويه "ومن قال مصّبر قال مزّان"(٥٥)، وقال ابن جني: "وقالوا اصبّر في اصطبر وازّان في ازدان"(٥٦)، وهذا التصور عندنا غير صحيح البتة.

٣. تأثر الذال بالدال بعدها.

تتأثر الذال بالدال بعدها فتصبح دالاً ثم تدغم الدال في الدال نحو: إذْ + دنا ← ادّنا، أنشد أبو البلاد النحوي:

عســـعس حـــتى لـــو يشاء ادّنا   كـــان لـــه مـــن ضـــوئه مقبس

يريد: إذ دنا(٥٧)

٤. تأثر الطاء بما بعدها.

أ. تأثر الطاء بالصاد بعدها.

تتأثـــر الطـــاء بالصـــاد بعدها في الصيغة الأصلية لصيغة "افتعل" وهي "اتفعـــل" فتقلب صاداً ثم تدغم الصاد في الصاد. فعند بناء "افتعل" من "صبر"

نقــول: اصـسـطبر، والأصل قبل القلب المكاني، وقبل التأثر اتْصَبَر ثم تتأثر التاء بالصاد فتصبح مطبقة مثلها هكذا: اطصبر، ثم تتأثر الطاء بالصاد بعدها فتصبح صـــاداً ثم تـــدغم الصاد في الصاد، و من هنا نحصل على "اصَّبر". قال سيبويه: "وأراد بعضــهم الادغـــام حيث اجتمعت الصاد والطاء فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً، فقالوا: مصَّبر"(٥٨)، وقال ابن جني: "وقالوا: اصَّبر في اصطبر"(٥٩).

وقـــد قرأ بعضهم: "فلا جناح عليهما أن يصّلحا بينهما صلحاً"(٦٠)، وجـــاء في الحديث: "إنّا اصَّدنا حمار وحش"(٦١)، وقال الفرّاء: "سمعت بعض بـــني عقـــيل يقول: عليك بأبوال الظباء فاصّعطها فإنها شفاء للطحل"، يريد: اصطعطها.

ب. تأثر الطاء بالضاد بعدها.

تتأثر الطاء بالضاد بعدها فتصبح ضاداً ثم تدغم الضاد في الضاد، وذلك نحو قولهم: "اضَّجع" والأصل اتضجع ← اطضجع ← اضّجع، وهو مضّجع. قـــال سيبويه: "ومن ذلك مضطجع وإن شئت قلت: مضَّجع"(٦٣). وقد ذكر ابـــن جني: اضَّرب ومضَّرب(٦٥). وقال ابن يعيش: "وقالوا: اضَّرب واضَّجع ويضَّرب ويضَّجع فهو مضَّرب ومضَّجع"(٦٥).

ج. تأثر الطاء بالظاء بعدها.

تتأثر الطاء بالظاء بعدها فتصبح ظاء ثم تدغم الظاء في الظاء نحو: مظَّعن ومُظَّلم، واظَّعن واظَّلم والأصل في الصيغة قبل القلب وقبل التأثر:

اتظعن ← اطظعن ← اظَّعن

اتظلم ← اطظلم ← اظَّلم

وقد روي بيت زهير بن أبي سلمى (٦٠٩م):

هـــو الجـــواد الذي يعطيك نائلة   عفـــواً، ويظلـــم أحياناً فيظطلم

بعـــدّة أوجه؛ قال ابن يعيش: "ويروى فيظّلم على حدّ اصّبر... وهو شـــاذ في القـــياس وإن كـــان كثيراً في الاستعمال، ويروى: فيطّلم بالطاء غير المعجمة ... ويروى فينظلم بنون المطاوعة"(٦٦).

والـــذي نحـــب تأكـــيده هـــنا أن القول بأن "يظّلم" شاذ في القياس -علـــى ما قالوا -إنما يكون صحيحاً لو كان الأصل "يظطلم" كما تصوروا، أما علـــى أنـــه في الأصل "فيظطلم" فهو قياسي، تماماً؛ إذ تأثر الأول بالثاني على حسب القاعدة التي تقول: إن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر(٦٧).

ثانياً: في صيغة "افتعل".

أ. تتأثـــر الثاء في "افتعل" بالتاء بعدها فتقلب "تاء" نحو: اثترد ← اتّرد، وهـــو متّرد، قال سيبويه: "والقياس متّرد، لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر،"(٦٨) ومنه اثتأر ← اتّأر، قـــال لبيـــد بـــن ربيعة (٦٠ هـــ):

والنّـــيب إنْ تعـــر مني رِمّة خلقا   بعد الممات فإني كنت "اتّئر"(٦٩)

ومثله اثتنى ← اتّنى في قول الآخر:

بـــدا بـــأبي ثم "اتّـــنى" بني أبي   وثلّث بالأدنين ثقف المخالب(٧٠)

قـــال ابـــن جني بصددهما: "هذا هو المشهور في الاستعمال وهو أيضاً القوي في القياس:(٧١).

ب. تتأثـــر الظاء في "افتعل" بالطاء بعدها فتصبح طاء، وذلك نحو: اظطلم ← اطّلـــم، ومظطعـــن ← مُطّعن ويقارن سيبويه بين مطّعن ومطّلم ومظّعـــن ومظّلـــم فيقول: "وأقيسهما مطّعن ومطّلم، لأن الأصل في الادغام أن يتبع الأول الآخر"(٧٢).

ج. تتأثـــر الضـــاد بالطـــاء بعدها فتصبح طاء، وذلك نحو: مضطجع ← مطّجع. قال سيبويه: "وقد قال بعضهم مطّجع"(٧٣). ومن هذا القبيل قـــراءة ابـــن محيصن (١٢٣هـــ)" ثم أطّره"(٧٤)، من قوله تعالى: "ثم أضـــطره إلى عذاب النار"(٧٥)، وقرأ أيضاً: "فمن اطّر(٧٦)" من قوله تعالى: "فمن اضطر في مخمصة"(٧٧)، وقال الراجز:

لمّـــا رأى أن لادعـــهْ ولا شبع　　مـــال إلى أرطـــاة حقف فالطّجع

ويروى: فالطجع، وفاضطجع(٧٨).

ومماثلة الضاد للطاء غير مرضي عنها عند اللغويين. ولهذا فقد عاب أبو جعفـــر النـــحاس قراءة ابن محيصن وعدها لحناً قال: "وهذا لحن؛ لأن الضاد فيها تفش فلا تدغم في شيء"(٧٩)، أما ابن جني فقال: "وهذه لغـــة مـــرذولة أعني إدغام الضاد في الطاء، وذلك لما فيها من الامتداد والفشو فإنها من الحروف التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي في مـــا يجاورهـــا، وهي الشين، والضاد والراء والفاء، والميم ويجمعها في اللفظ قولهم: "ضُمَّ شَفْرٌ"، وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك وجمعها في قولهم: "مِشْفَرٌ" وذلك لأنه قد حُكي ادغام الضاد في الطاء في قولهم اضطجع: "اطّجع"(٨٠).

د. تتأثـــر الذال بالدال بعدها فتصبح دالاً وذلك نحو: اذدكر ← ادّكر. قال تعالى: "وادّكر بعد أُمّة"(٨١)، وهو مُدّكر. قال تعالى: "وقد يسرّنا القرآن للذكر فهل من مُدّكر"(٨٢).

ثالثاً: التاء

١. التاء في صيغتي: "تَتَفَعّل" و "تتفاعل"

بيّـــنا في الفصـــل الثاني أنه بسبب كره العربية لتتابع المقاطع القصيرة المجهدة فإنها تلجأ إلى اختزالها عن طريق إسقاط الحركة من أحدهما لتشكل من المقطعـــين القصيرين المتتابعين مقطعاً متوسطاً مقفلاً، وبهذه الطريقة تُحوّل كلٌّ مـــن "تَتَفَعّل"- و "تَتَفاعل" إلى "تَتْفَعّل" و "تَتْفاعل" في لغة التخاطب. والماضي منهما هو: تْفَعّل ← اتْفَعّل، وتْفاعل ← اتْفاعل.

فـــإذا جاء بعد التاء صوت صفيري أو أسناني، حدثت مماثلة كلية بين التاء وبين هذا الصفيري أو الأسناني، كما يتضح من الأمثلة الآتية(٨٣):

أ. **في المضارع "يَتفَعّل":**

١. يَتطَهّر ← يَتْطَهّر ← يَطّهّر، والأمر منه اتْطَهّرْ ← اطّهّرْ. قال تعالى: "وإن كنـــتم جنـــباً فاطّهّروا"(٨٤)، وهو مُطّهّر، وهم مُطّهّرون، قال تعـــالى: "والله يحب المطّهّرين"(٨٥). ومثله يَتطَوّف ← يَتْطَوّف ← يَطّـــوّف. وقـــد قرأ الشنوذي (٣٨٨ هـــ) "يَطّوّفون بينها وبين حميم آن"(٨٦). ومـــثلها: يَتطَيّـــر ← يَتْطَيّر← يطّيّر، قال تعالى: "يَطّيّروا بموسى"(٨٧).

٢. يَتصَدَّق ← يَتْصَدَّق ← يَصَّدَّق، وأنا أصَّدَّق، قال تعالى: "فأصَّدَّق وأكن من الصالحين" (٨٨)، وهم يصَّدَّقون، قال تعالى: "إلاَّ أن يَصَّدَّقوا"(٨٩).

٣. يَتضَرَّع ← يَتْضَرَّع ← يَضَّرَّع، وهم يَضَّرَّعون قال تعالى: "لعلهم يَضَّرَّعون"(٩٠).

٤. تَتَظَهَّر ← تَتْظَهَّر ← تَظَّهَّر. وهم يَظَّهَّرون وقد قرأ مجاهد (١٠٣ هـ)، وقتادة (١١٧ هـ)-، باختلاف عنهما- "تَظَّهَّرون"(٩١) من قوله تعالى: "تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان"(٩٢). وقد رويت هذه القراءة عن أبي عمرو أيضاً(٩٣).

٥. يَتَذَكَّر ← يَتْذَكَّر ← يَذَّكَّر. قال تعالى: "وما يذَّكَّر إلاَّ أولو الألباب"(٩٤).

٦. يَتَسَمَّع ← يَتْسَمَّع ← يَسَّمَّع، وهم يَسَّمَّعون. وقد قرأ أصحاب عبد الله بن مسعود: "لا يَسَّمَّعون"(٩٥)" أي يَتَسَمَّعون. وقد قرأ بذلك كل من حمزة (١٥٦ هـ) والكسائي وحفص عن عاصم (١٢٧ هـ) أيضاً"(٩٦). وقرأ طلحة بن مصرِّف (١١٢ هـ) "لم يَسَّنَّ"(٩٧) من قوله تعالى: "فانظر إلى طعامك وشرابك لم يَتسنَّه"(٩٨).

٧. يَتَزَيَّن ← يَتْزَيَّن ← يَدْزَيَّن ← يَزَّيَّن.

ب. **في المضارع "يتفاعل":**

١. يَتَدارك ← يَتْدارك ← يَدّارك، وهي تَدّارك. وقد قرأ الحسن "تدّاركه"(٩٩) من قوله تعالى: "لولا أن تداركه نعمة من ربه"(١٠٠) على معنى تتدارك. وكذلك يَتَدارأ ← يَتْدارأ ← يَدّارأ.

٢. يَتَثاقل ← يَتْثاقل ← يَثّاقل.

٣. يَتَسامح ← يَتْسامح ← يَسّامح. ومثله تَتَساقط ← تَتْساقط ← تَسّاقط، وقد قرئ: "تَسّاقط عليك رطبا جنياً"(١٠١)، وقرئ "يَسّاقط" بالياء أيضاً، قال الفرّاء: "والتشديد والتخفيف في المبدوء بالتاء، والتشديد في المبدوء بالياء خاصة"(١٠٢).

٤. يَتَصاعد ← يَتْصاعد ← يَصّاعد. وقد قرئ "كأنما يَصّاعد في السماء"(١٠٣). بدل يَصّعّد، وأصلها يَتَصَعّد.

٥. تَتَظاهرون ← تَتْظاهرون ← تَظّاهرون. وقد قرأ السبعة- باستثناء عاصم وحمزة والكسائي-" "تَظّاهرون عليهم بالاثم والعدوان" بإدغام التاءفي الظاء(١٠٤).

٦. يَتَطاير ← يَتْطاير ← يَطّاير.

ج. **في الماضي "تَفَعَّل":**

وسنورد ثلاثة أمثلة فقط كنموذج لهذه الظاهرة:

١. تَطَيَّر ← المضارع منه تَتَطَيَّر ← بتسكين الثاني تَتْطَيَّر ← الماضي منه تْطَيَّر ← بهمزة الوصل اِتْطَيَّر ← بالمماثلة اِطَّيَّر، ومن هذا "اطّيّر" في قوله تعالى: "اطّيّرنا بك وبمن معك"(١٠٥).

٢. تزيّنَ ← المضارع منه تتزيّن ← بتسكين الثاني تتْزيّن ←الماضي منه تْـزيّن ← بهمـزة الوصل اِتْزيّن ← بالمماثلة ازّين. وعلى هذا قوله تعالى: "حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازّينت"(١٠٦). قال سيبويه: "وازّيـنت إنمـا هي تزيّنت"(١٠٧) وهذا في رأينا تصوّر غير صحيح، والصحيح من أمرها ما ذكرناه.

٣. تـدرّب ← المضـارع مـنه يتدرّب ← بتسكين الثاني يتْدرّب ← الماضي منه تْدرّب ← بهمزة الوصل اِتْدرّب ← بالمماثلة ادّرّب.

د. **في الماضي "تفاعل"**

وسنورد ثلاثة أمثلة فقط كعينة:

١. تدارك ← المضارع منه يتدارك ← بالتسكين يتْدارك ← الماضي منه تْـدارك ← بهمزة الوصل اِتْدارك ← بالمماثلة ادّارك وعلى هذا جاء قوله تعالى: "بل ادّارك علمهم في الآخرة"(١٠٨).

٢. تـداراً ← المضارع منه يتداراً ← بالتسكين يتْداراً ← الماضي منه تْـداراً ← بهمـزة الوصل اِتْداراً ← بالمماثلة ادّاراً. وعلى هذا قوله تعالى: "وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها"(١٠٩).

٣. تـثاقل ← المضارع منه يتثاقل ← بالتسكين يتْثاقل ← الماضي منه تْثاقل ← بهمزة الوصل اِتْثاقل ← بالمماثلة اثّاقل. وعلى هذا جاء قوله تعـالى: "يأيهـا الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثّاقلتم إلى الأرض"(١١٠).

ومماثلـة الـتاء للأصـوات الصـفيرية والأسنانية في بنائي "يتفعّل" و "يتفاعل" هو المسؤول عن تطورهما إلى "يفّعّل" و "يفّاعل"، وعن تطور الماضي

منهما إلى "افَّعل" و "افّاعل"، ولقد شاع هذا في اللهجات المصرية والشامية الدارجة بحيث اختفت الأبنية الأصلية من لغة التخاطب تماماً وحلّ محلّها كُلٌّ من "افَّعل" و "افّاعل" و "يَفَّعّل" – و "يَفّاعل" وقد بينا فيما مضى أن هذا التطور كانت له بدايات منذ فجر الإسلام(١١١).

٢. التاء في غير صيغتي: "يَفعَّل" و "يَفّاعل":

أ. تتأثر التاء بالدال بعدها فتصبح دالاً، وأوضح دليل على ذلك جهر التاء في "أجيبت" من قوله تعالى: "أجيبت دَّعوتكما"(١١٢) حيث تفنى التاء فناء تاماً في الدال. وذلك بسبب اتصالها بالدال اتصالاً مباشراً. ومثلها جهر تاء "أثقلت" في قوله تعالى: "فلما أثقلت دَّعوا الله"(١١٣). قال أبو شامة الدمشقي: "ولا خلاف في إدغام تاء التأنيث في مثلها، وفي الحرفين اللذين من مخرج التاء، وهما الدال والطاء"(١١٤).

ومن هذا القبيل جهر التاء في "عِتْدان" حيث تنطق عدّان. قال سيبويه": وقد قالوا عِدّان شبهوه بوَدّ"(١١٥). ومثله وَتِد ← وَتْد ← وَدّ. وهذه لغة بني تميم" والوتد لغة الحجازيين(١١٦). وعلى اللغة التميمية قال الراجز:

وبالغداة فلق البرنجْ

تقلع بالودّ وبالصيصجّ(١١٧)

ومن هذا القبيل مماثلة التاء للدّال في يَهِدّي، وأصلها يَهْتَدي "يفتعل" من الهدى، ثم بتسكين التاء تصبح يَهْتْدي ← يَهِدّي وقد قرأ السبعة ما عدا حمزة والكسائي: "أمَّن لا يَهِدِّي"(١١٨).

أما حمزة والكسائي فقرآ "يهدي" بدون تشديد الدال(١١٩).

ب. وقد تأثرت التاء بالطاء بعدها فأطبقت، وذلك كإطباقها في قوله تعالى: "فآمنتْ طّائفة من بني إسرائيل وكفرتْ طّائفة"(١٢٠). فالتاء في "آمنت" و "كفرتْ" تطبق تحت تأثير الطاء بعدها وتدغم فيها فتصبح طاء مشددة، ومثلها التاء في "همّتْ" من قوله تعالى: "إذ همّتْ طّائفتان"(١٢١). وفي جميع السياقات المماثلة.

وقد تأثرت التاء بالطاء في احتطب بعد تسكينها وتحوُّل الصيغة إلى احْتْطَب ← حِطّب، قال الشاعر:

لا حِطَّب القوم ولا القوم سقي(١٢٢)

وفيما يأتي طائفة من صور المماثلة الكلية المدبرة المتصلة لمختلف الأصوات.

١. في "فَعَلْتُ":

أ. تتأثر الدال في "فعلت" بالتاء بعدها فتهمس، أي تصبح تاء، وذلك نحو: وَجَدْتُ ← وجتُّ. أردت ← أرتّ، فعدت ← قعتّ، وعبدت ← عبتّ وعبدتم ← عبتّم، قال تعالى: "ولا أنا عابد ما عبدتّم"(١٢٣) تنطق عبتّم، ومثله قوله تعالى: "لقد تّاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار"(١٢٤)، وقوله تعالى: "وقد تّعلمون أني رسول الله"(١٢٥)، حيث تنطقان: لقتّاب وقتّعلمون، وكذلك في جميع السياقات المماثلة.

والدال أقوى من التاء بالجهر، ولكن التاء تغلبت على الدال ههنا نظراً لكونها في بداية مقطع، والدال في نهاية مقطع مغلق.

ب. تتأثـر الـذال في "فعلتُ" بالتاء بعدها فتصبح تاء، وذلك نحو: أخذت ← أختّ، واتخذت ← اتختّ، وفي قراءة عبد الله بن مسعود: "اتّختم العجل"(١٢٦)، "وإني عُتّ بربي وربكم"(١٢٧). بمماثلة الذال للتاء، "وذلـك لأنهما متناسبتان في قرب المخرج"(١٢٨). ونضيف إلى ذلك، كـون الـتاء في بداية مقطع، والذال في كل ما سبق تمثل نهاية مقطع. ويـروى أن حمـزة والكسائي وأبا عمـرو قـد قرءوا "إني عُتّ" أيضـاً(١٢٩). كما أن هؤلاء الثلاثة قرءوا: "فنبتُّها"(١٣٠)، من قوله تعالى: "فقبضت قبضة من أثر الرسول فنبذتها"(١٣١).

ج. تأثر الثاء في "فعلت" بالتاء بعدها، فتصبح تاء، وذلك نحو: بعثت ← بعـتُّ، لبثت ← لبتُّ. وحول الآية الكريمة "قال كم لبثت"(١٣٢)، قـال الفـرّاء: "وقـد جرى الكلام بالإدغام للثاء، لقيت التاء وهي مجزومة"(١٣٣).

وفي غـير "فعلـتُ" قرأ كـل من حمزة والكسائي وأبي عمـرو، وهشـام (٢٤٥ هـ) "أورتُّموها"(١٣٤)، من قوله تعالى: "ونودوا أن تلكم الجنة أورثتموها"(١٣٥).

د. تتأثـر الضاد في "فَعَلْتُ" بالطاء بعدها فتصبح طاء، وذلك نحو: قبضت ← قبضط ← قبطُّ.

هـ. تتأثـر الظـاء في "فعلت" بالطاء بعدها فتصبح طاء مثلها، وذلك نحو: حفظت ← حفظط ← حفطُّ.

٢. ومن صور المماثلة الكلية المدبرة المتصلة، مماثلة لام التعريف للثلاثة عشر صـوتاً المقاربـة لها في المخرج، وتعرف هذه اللام في الاصطلاح بـ

"اللام الشمسية". قال سيبويه: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان... والحرفان اللذان يخالطان اللام، هما الضاد لاستطالتها، والشين لتفشيها"(١٣٦). وهذه الأصوات هي بالإضافة إلى الضاد والشين، التاء والثاء، والدال والذال والراء والزاي والسين والصاد والطاء والظاء والنون.

ويعلل مكي بن أبي طالب مماثلة اللام لهذه الأصوات بقوله: "وعلّة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها من مخارج هذه الحروف في الفم، فلما سكنت ولزمها السكون، أشبهت اجتماع المثلين والأول ساكن، وكثر الاستعمال لها، مع أن أكثر هذه الحروف أقوى من اللام، ليس فيها ما ينقص عن قوة اللام إلا التاء، فكان في ادغامها فيهن قوة لها، فادغمت فيها لذلك"(١٣٧). فمماثلة لام المعرفة لهذه الأصوات يرجع كما قال مكي إلى تقارب المخارج فكأن تتابع اللام وهذه الأصوات من تتابع الامثال وهو مكروه، وقد موثلت اللام لما بعدها، لكون اللام هي الأضعف في مثل هذه الحال؛ لأن لام التعريف أبدا ساكنة، وسكونها يعني أنها في نهاية مقطع مغلق، بينما الأصوات التالية لها تمثل بداية مقطع قصير، ولهذا كانت هي الأقوى فأثرت في اللاّم فجعلتها مثلها. والتاء كذلك بحسب موقعها، فليست كما قال مكي بأنها أضعف من اللام، بل هي الأقوى هنا لأنها تمثل بداية مقطع قصير، كما كانت أقوى من الدال في "فَعَلْتُ" في مثل: وجدت ← وجتُّ واردت ← أرتُّ. ومما يؤكد هذه الحقيقة ما ذكره سيبويه في باب إدغام المتقاربين

نحـــو: اسلخْ غنمك ← اسلغّمك، حيث تغلبت الغين على الخاء، ليس لكونها مجهورة، وإنما لكونها في بداية مقطع، يؤكد ذلك تغلب الخاء علـــــى الغين في ادمــــغ خلفا ← ادمّخلفا، ومنه إلحق كلدة ← إلحكّلـــــدة، بينمـــا في مـــثل إنهـــك قطـــناً ← إنهقّطناً(١٣٨)، فالقاف والكاف كلتاهما مهموسة، فالـتفاوت بينهما في القوة يرجع إلى موقع كل منهما في المقطع. هذا مبدأ عام، وقانـــون صـــوتي مطرد، لا ينكسر ولا يتخلف وحقيقة لا يحسن النزاع فيها، فالصوتان المتقاربان متى اتصلا في النطق اتصالاً مباشراً، فالذي في نهاية المقطع لا بد من مماثلته لما بعده.

ولهـــذا السـبب نجد اللام في "هَلْ" "وبَلْ" وقُلْ" تدغم وجوباً في الراء بعدها إذا اتصلت بها اتصالاً مباشراً، وما أمر "يَرّديه" عنا ببعيد(١٣٩).

وفوق ذلك فقد نص علماء القراءات على وجوب إدغام لام "هَلْ" و "بَلْ" في الراء إذا اتصلت بها بسبب قرب المخرج(١٤٠). ومن ثم فقد قرأ بعض القـــراء: "بل رّان على قلوبهم"(١٤١). قال الزمخشري: "وقرئ بإدغام اللام في الـــراء، وبالإظهار، والإدغام أجود"(١٤٢). والذين لا يدغمون اللام في الرّاء هنا، وفي السياقات المماثلة فإنهم يضطرون للوقوف على اللام قليلاً ثم يبدءون بعد ذلك بـــ "ران" كي يكون الوقف فاصلاً بين الصوتين، وهذا ما فعله نافع، وحمـــزة وحفـــص(١٤٣)، ولو وصلوا بين الصوتين لوجب مماثلة اللام للراء، ولكـــنهم فصـــلوا بينهما كي لا تلتبس "بفَعَّال" أي حتى لا يظن السامع أنهما كلمة واحدة.

وهـــذا الحكـــم يسري على اللام في هَلْ وبَلْ وقُلْ، في جميع السياقات المماثلـــة وذلـــك في مثل قوله تعالى: "بل رّفعه الله إليه"(١٤٤)، قال العكبري: "الجـــيد ادغام اللام في الراء، لأن مخرجهما واحد"(١٤٥). ولا نقول الجيد، بل

الواجب ههنا، وذلك إذا ما وصلنا في القراءة بينهما، ولم نقف قليلاً على اللام. وقد أجمعت القراء على مماثلة اللام للراء في مثل: "قل رَّبي أعلم"(١٤٦) و "قلْ رَّبِّ زدني علمــاً"(١٤٧) نظراً للقرب الشديد بينهما في المخرج(١٤٨): "وفي الكلام العادي نقول "هرّأيت" في "هلْ رأيت".

وقــد قدمــنا عن مماثلة اللام للشين في "هشّيء"(١٤٩). وقد قرأ أبو عمــرو "همثّوب الكفّــار"(١٥٠). يريد هلْ ثُوِّب"(١٥١)، كما قرأ بعضهم "بتّؤثرون الحياة الدنيا"(١٥٢)، بمماثلة اللام للتاء، وقد جاء ذلك في الشعر قال مزاحم العقيلي (نحو ١٢٠ هــ):

فــدع ذا ولكــن "هتُّعين" متيَّماً   علــى ضوء برق آخر الليل ناصب
٧٤١ و

يريد: هلْ تعين(١٥٣).

٥. ومن صور المماثلة الكلية المدبرة المتصلة، مماثلة النون الساكنة لكل من الــلام والمــيم والراء والواو والياء عندما تتصل بها، وهو ما يعرف في الاصطلاح بــ "ادغام النون". وقد ذكرنا هذا فيما مضى(١٥٤).

ومــن أمثلــته كذلك مماثلة النون في: عَنْ ومِنْ وأنْ وإنْ- للأصوات المتوســطة بعــدها، وذلك مثل: "عَمَّ" من قوله تعالى: "عمَّ يتساءلون"(١٥٥)، وهــي في الأصــل: عــن + ما. ومثلها تماماً قوله تعالى: "عَمَّا قليل ليُصْبِحُنَّ نادمين"(١٥٦).

وقــد مــوثلت النون في "مِنْ" للميم بعدها في قوله تعالى: "يأكل مما تأكلــون مــنه، ويشرب مما تشربون"(١٥٧)، وقوله تعالى: "ممَّا خلقنا أنعاماً وأناســيَّ كثيراً"(١٥٨). فممّا في هاتين الآيتين مركبة من: من + ما. ومن هذا القبيل قولهم في السؤال: ممَّن الرجل؟. وقد موثلت لكل من اللام والراء في مثل

قولـــنا: "مَنْلي بذلك؟ أي منْ لي بذلك، ومرّأيت؟ أي من رأيت؟ ومما جاء مثله في القـــرآن الكريم "إلاّ تنصروه فقد نصره الله"(١٥٩) فهذه أصلها: إنْ + لا. وقـــد موثلت النون للام بعدها في المثل العربي "إلاّ حظية فلا ألِيّة"(١٦٠)، أي: إنْ + لا.

وبالنسبة لـــ "أنْ" المفتوحة فقد موثلت للام بعدها في قوله تعالى: "ألاّ يســـجدوا لِلّه"(١٦١)، وكذلك في قوله تعالى: "ما منعك ألاّ تسجد"(١٦٢)، "ومثله: "أشهد ألاّ إله إلا الله". فألاّ = أنْ + لا. ففي جميع هذه الأمثلة موثلت النون للام.

ومثل هذا في الشعر قول أحدهم:

فمـــا نـــبالي إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنـــا إلاّكِ ديّـــار(١٦٣)

وقـــد موثلت النون في "أنْ" للراء بعدها. وذلك في قوله تعالى "أن رّآه استغنى"(١٦٤)، حيث تنطق أرّآه.

وقـــد مـــوثلت النون في "أنْ" للميم بعدها في قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك، ومثله: أما زيد ذاهباً، ذهبت معه(١٦٥). ويقدر النحاة أن أصل هذه الجملة هو: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك. فحذفت لام التعليل والفعل، وعـــوض عن الفعل بـــ "ما"، فموثلت النون للميم بعدها فصارت "أمّا". ومن هذا القبيل في الشعر قول العباس بن مرداس(١٨ هـــ):

أبـــا خراشـــة أمّـــا أنـــت ذا نفـــر فـــإن قومـــي لم تأكلهم الضّبع(١٦٦)

قال سيبويه: "فإنما هي "أنْ" ضمت إليها ما، وهي ما التوكيد"(١٦٧).

وكذلك بالنسبة لـ "إنْ" فقد موثلت للميم بعدها في قولهم: افعل هذا إمّـا لا(١٦٨)، والتقدير: إن كنت لا تفعل غيره، فحذف الفعل وعوض عنه بـ "ما". ومما جاء منه في الشعر قول سُلمي بن ربيعة:

زعمت تماضر أنني إمّا أمت   يسدد أبينوها الأصاغر خلّتي(١٦٩)

ومثله قول عبد يغوث بن وقّاص الحارثي (٦١٣م):

فيا راكباً إمّا عرضت فبلغا   نداماي من نجران أن لا تلاقيا(١٧٠)

فإمّا في البيتين ما هي إلا "إنْ" الشرطية أضيفت إليها "ما".

رابعاً: المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة

لا تقدم لنا الفصحى أية أمثلة على هذا النوع من المماثلة، إلا ما ذكرناه، فيما مضى بشأن "نابن" على اعتبار أنها آتية من لابن الآتية من لابل (١٧١).

وإذا كانت الفصحى لا تقدم لنا أمثلة على هذه الظاهرة، فإن اللهجات الدارجة تزودنا ببعض الأمثلة عليها، فقديماً ذكر الحريري أن العامة على عهده كانت تقول في الثيتل؛ الوعل المسن، التيتل(١٧٢)، بمماثلة الثاء للتاء، بعكس ما كانت تفعل العامة في الأندلس تماماً، فقد ذكر الزبيدي أن العامة على عهده كانوا يقولون. ثيثل(١٧٣). وبالنسبة للهجات الحديثة، ففي التونسية والليبية الدارجة، هناك قاعدة عامةعندهم هي جعل الجيم السابقة للزاي زاياً، فمثلاً: عجوز ← عزوز ومن عباراتهم المشهورة "وْراس العزوز" إذا أراد أحدهم أن يُقْسِم وجاز ← زاز، وجنازة ← زنازة، وجزار ← زززار...

وهكذا، ففي الفعل تجوّز المقلوب عن تزوّج يقولون: تزوّز، و "جوزته" المقلوبة عن زوجته يقولون: "زوزته".

ونجـــد في اللهجـــة المصرية الدارجة مثالاً على هذه الظاهرة في كلمة: "راخـــر" وأصـــلها: الآخـــر، موثلث اللام للراء بعدها. وفي بعض اللهجات الفلسطينية يقولون: بلطلون بدل بنطلون.

خامساً: المماثلة الجزئية المقبلة المتصلة

أبـــرز مثال تقدمه العربية على هذا النوع من المماثلة هو مماثلة التاء لما قبلها في "فَعَلْتُ":

١. تتأثر التاء في "فَعَلْتُ" من "فحص"، و "حاص" تقول: فحصت وتنطق: فحصط، وحصت وتنطق حصط.

٢. تتأثـــر التاء في "فَعَلْتُ" عند بعض العرب بالدال قبلها فتجهر، ومن هنا قـــال بعضهم في فزتُ ← فزد(١٧٤). وقد ذكر اللغويون أن من لغة أبي هريـــرة (٢٧ هـــ) رضي الله عنه، جهر التاء إذا جاءت بعد الدال في "فَعَلْـــتُ" ففـــي مثل "جلدت" يقول جَلَدُّ(١٧٥)، وهذا من باب المماثلة الكلية لا الجزئية.

ومـــن أمثلة جهر المهموس لاتصاله بالمجهور مباشرة، جهر فونيم الجمع في الإنكليزية وهو "S" الذي يقابل السين العربية فإنه إذا اتصل بصوت مجهور مباشـــرة يجهـــر بشـــكل آلي، فيـــنطق زاياً "z" بعد الصوامت، و "iz" بعد الصفيريات فأل "s" في كل من: "tills, ribs, dogs"، تنطق زايا "z" ولكنها في مثل "churches, horses". تنطق "iz" بينما تبقى مهموسة عند اتصالها بالصوامت المهموسة كما في: cats, rats(١٧٦).

وقــد همست الدال في النطق أيضاً بتأثير الكاف والسين المهموستين قـبلها في مثل: Liked, danced، فالدال فيهما تنطق مهموسة أي تاء "t" ولكنها تبقى مجهورة مع المجهور كما في: lived(١٧٧).

سادساً: المماثلة الجزئية المقبلة المنفصلة:

لا تقدم لنا الفصحى أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة، سوى ما ذكره ابن جـني في سرّ صناعة الإعراب من أنه يقال: تركته وقيذا ووقيظا، قال: "والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال، لقوله عزّاسمه:"والموقوذة" بالذال ولقــولهم، وقــذه يقذه، ولم أسمع وقظه ولا موقوظة فالذال إذن أعمّ تصرفاً. فلذلك قضينا بأنها هي الأصل"(١٧٨).

وجاء في مادة "وقظ" في لسان العرب ما نصه: "والوقيظ" المثبت الذي لا يقدر على النهوض كالوقيذ ثم أردف بقول: "وفي الحديث كان إذا نزل عليه الوحـــي وقظ في رأسه أي أنه أدركه الثقل فوضع رأسه يقال ضربته فوقظه أي أثقله، ويروى بالظاء بمعناه كأن الظاء فيه عاقبت الذال من وقذت الرجل أقذه إذا أثخنـــته بالضرب. وفي حديث أبي سفيان وأمية بن أبي الصلت قالت له هند عـــن الـــنبي "صلى الله عليه وسلم" يزعم أنه رسول الله، قال فوقظتني، قال ابن الأثـــير: قال أبو موسى: هكذا جاء في الرواية. قال: "وأظن الصواب فوقذتني بالذال أي كسرتي وهدّتني"(١٧٩).

فالـــذي حدث هنا أن تأثرت الذال بالصوت المفخم قبلها وهو القاف ففخمـــت وتفخـــيم الـــذال يجعلها ظاء، فالقاف والغين والخاء بالإضافة إلى الأصـــوات المطبقة الأربعة هي الأصوات المفخمة Emphatic في العربية وهي التي يسميها السلف "المستعلية".

ومثل وقذ، ووقظ، حنذى يحنذي، وحنظى يحنظي أيضاً. جاء في مادة "حنذ" في لسان العرب ما نصّه: "ورجل حِنْظِيان، وحِنْذِيان بالخاء المعجمة أي فحّاش، ورجل حِنْذيان كثير الشر" ثم أردف يقول: وقال أبو منصور: والمسموع عن العرب بهذا المعنى الخِنْذيان والخِنْظِيان، وقد خنذى وخنظى"(١٨٠).

ولم ينصّ أحد من اللغويين على أن الظاء بدل من الذال ههنا، ولكننا نعدها كذلك: أي أنها فخمت تحت تأثير الخاء المفخمة.

وقد ذكر أبو الطيب اللغوي بعض المفردات على هذه الظاهرة فمن ذلك بخست عينة أبخسها وبخصتها أبخصها، والخَرْس والخَرْص أي الدنّ(١٨١). ويقال: أجد في بطني مَغْسا ومَغَسا، ومَغْصا ومَغَصا(١٨٢)، ورجسك وعذابك، ورجزك وعذابك(١٨٣)، وذلك في دعاء القنوت.

ومن هذا القبيل الكاغذ والكاغظ، فخمت الذال تحت تأثير الغين قبلها، قال الآمدي (٣٧٠ هـ): "سألت أبا بكر بن دريد عن الكاغذ فقال: يقال بالدال والذال والظاء المعجمة"(١٨٤). ولا شك في أن الظاء بدل من الذال بسبب تأثير الغين.

وقد أطبقت الذال في القنفذ، قال ابن مكي "يقال قُنْفُذ وقُنْفَذ، وقُنْفُظ وقُنْفَظ"(١٨٥).

وتقدم لنا اللهجات الدارجة أمثلة لا بأس بها على هذا النوع من المماثلة فمن ذلك ما ذكره الزبيدي من أن العامة على عهده كانت تقول في "معربد" معربض"(١٨٦) أي يفخمون الدال تحت تأثير الراء.

وقد ذكر ابن مكي أن العامة في صقلية كانت تقول في المهراس، مهراز(١٨٧)، يجهرون السين تحت تأثير الراء. كما ذكر أنهم كانوا يقولون برد

قــارص بــدل قارس، وخص بدل خس، ولبائع الرقيق والدواب، نخّاص بدل نخّاس، ويقولون أخذته قصراً بدل قسراً(١٨٨)، كما يذكر أنهم كانوا يقولون: قَــرَبوص بــدل قَرَبوس، وأصابه نِقرص: بدل نِقرس. وهذا كله مما يفخم فيه اللاحق تحت تأثير السابق.

سابعاً: المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة

أ. التاء في الصيغة الأصلية لـ "افتعل" أي "اتفعل".

١. تتأثــر الــتاء في "افــتعل" المنقلب عن اتفعل، بالصوت المفخم بعدها فــتفخم، هكذا: صبر ← اتصبر ← بالمماثلة الجزئية ← اطصبر ← وبالقلب المكاني ← اصطبر.

وكذلك ضرب ← اتضرب ← اطضرب ← اضطرب.

وظلــم ← اتظلــم ← اطظلم ← اظطلم، فالمماثلة مدبرة وليست مقــبلة ههنا كما بيّنا سابقاً. ويرجع السبب في هذه المماثلة الجزئية هو أن تتابع التاء المرقّقة والصوت المفخم بعدها مستثقل مكروه في النطق؛ لأنــه يجمع بين صوتين متحدين أو متقاربين في المَخرج، ومتنافرين في الصــفة، فالاســتفال والتــرقيق الــذي تمثله التاء، مناقض للاستعلاء والتفخــيم الذي تمثله الأصوات المطبقة في العربية، ومن هنا كان الحلّ التســوية هــو إطباق التاء على سبيل المماثلة الجزئية؛ قال ابن جني: "والعلّــة في أن لم ينطق بتاء "افتعل" على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها(١٩٠) وهي حروف الإطباق -أنهم أرادوا تجنيس الصــــوت. وأن يكــــون العمل من وجه واحد بتقريب حرف من

حرف"(١٩١). وقد علّل ابن عصفور إطباق التاء بشكل أوضح وأقرب مـــن تعليل ابن جني، قال في الممتع: "والتباعد الذي بين التاء وبين هذه الحـــروف أن الـــتاء منفتحة، مستفلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية، فأبدلـــوا من التاء أختها في المخرج وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق وهي الطّاء"(١٩٢).

٢. تتأثـــر التاء في "افتعل" بالزاي والذال والدال بعدها أصلاً وقبلها حالياً فتجهـــر أي تتحول إلى دال، وذلك نحو: "افتعل" من زهر ← ازتهر ← ازدهـــر، ومن ذكر ← اذتكر ← اذدكر، ثم تتابع هذه الصيغة تطـــورها إلى اذّكر، وادّكر، والأخيرة هي الأكثر في الاستعمال. ومن "زار" نقـــول: ازدار. ومـــن كـــلام ذي الرمة (١١٧ هــ) في بعض أخـــباره: "هـــل عندك من ناقة نزدار عليها ميّاً(١٩٣)؟" والمصدر منه ازديار، قال كثير:

وإني لأسمـــو بالوصـــال إلى الـــتي يكون شفاء وصلها وازديارها(١٩٤)

و"مفتعل" منه هو المزدار، قال الشاعر:

إلاّ كعهـــدهم بـــذي بقر الحمى هـــيهات ذو بقر من المزدار(١٩٥)

و"افـــتعل" مـــن زهف" هو "ازدهف" و "المصدر منه" ازدهاف" قال رؤبة:

فيها ازدهاف أيّمًا ازدهاف(١٩٦)

و "افــتعل" من زجر، هو ازدجر، قال تعالى: "وقالوا مجنون وازدجر" (١٩٧)، و "مفتعل" منه هو مزدجر(١٩٨).

وبالنســبة لكل من: "اذّكر"، و "مذدكر" فقد ذهب سيبويه إلى أنه لم يــأت شــيء مــنه عن العرب، قال في الكتاب: "وإنما منعهم من أن يقولوا: "مذدكــر" كما قالوا: "مزدان، أن كل واحد منهما يدغم في صاحبه"(١٩٩). ومــا أنكــره سيبويه أثبته آخــرون، فقــد حكــى أبو عمرو: اذدكر، ومذدكــر(٢٠٠). ولقد روت الرواة: اذدرى أيضاً، والمصدر منه اذدراء، قال أبو حكاك:

تنحي على الشوك جرازاً مقضبا
والهــرم تذريــه اذدراءً عجبــاً(٢٠١)

وجهــر الــتاء في "افتعل" من كل ما فاؤه زاي أو ذال أو دال، قانون عام، لا يتخلف في هذه الصيغة، لأنه قد تم قبل حصول عملية القلب المكاني أي في "اِتْفعل" وقد بيّنا أن موقع الصوت هو الفيصل في عملية الجهر فالذي يكون في بداية المقطع هو الذي يؤثر في الذي يقفل المقطع، وقد ذكرنا أمثلة على ذلك نحــو: وجدت ← وجتّ، أردت ← أرتّ، همست الدال هنا لأنها في المكان الأضعف، ولكن التاء جهرت في وَتِد ← وَتْد ← ودّ، وفي عتْدان ← عِدّان، وكذلك في قوله تعالى: "أجيبت دّعوتكما"(٢٠٢) لأن الدال في الموقع الأقوى أي في بداية مقطع والتاء في نهاية مقطع متوسط مغلق. وعليه فإذا اتصل المجهور بالمهمــوس لا بــد أن يؤثر أحدهما في الآخر، وذلك فيما إذا كانا متقاربين في مخارجهمــا. فالقــرب المخرجي شرط لإحداث التفاعل بينهما فيصبحان إمّا مجهــورين، وإما مهموسين. قال بروكلمان(٢): "في كل اللغات السامية، يتأثر في الــنطق الحي الصوت المهموس بما بعده المجهور فيجهر، وكذلك العكس إذ

يتأثر الصوت المجهور بما بعده المهموس فيهمس"(٢٠٣). وقال الدكتور إبراهيم أنيس: "ولا يتجاور في اللغة العربية صوت مجهور مع نظيره المهموس، فالدال لا تكـاد تجاور التاء، والزاي لا تجاور السين، والذال لا تجاور الثاء، وهكذا. فإذا اقتضـت صيغة من الصيغ أن يتجاور صوت مجهور مع نظيره المهموس مجاورة مباشـرة وجب أن يقلـب أحدهما بحيث يصبح الصوتان إمّا مهموسين وإمّا مجهورين.

أمّا إذا التقى مجهور بغير نظيره المهموس، فالغالب في اللغة العربية أن لا يتم التأثر إلا حين يختلفان اختلافاً كبيراً في الصفة، وذلك كأن نصوغ "افتعل" مـن الفعل "زاد" فالزاي جاورت التاء مجاورة مباشرة ولبعد ما بينهما في الصفة يـتم التأثير بقلب التاء إلى نظيرها المجهور، أي الدال فتصبح "ازداد" وذلك لأن الـزاي أقصى مراحل الرخاوة، في حين أن التاء من الأصوات الشديدة فالبون بينهما كبير. ولذلك تحقق التأثر"(٢٠٤).

ولقـد وعى السلف هذه الحقيقة، وفهموها جيداً، فهما لا يقل عن فهـم المحـدثين فهـذا ابن عصفور يعلل لنا جهر التاء في مثل "ازداد" فيقول: "والسـبب في ذلـك أن الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء، فقربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهمـا، فأبدلوا الدال من التاء لأنها أخت التاء في المخرج والشدة وأخت الزاي في الجهر"(٢٠٥).

ومـن صور المماثلة الجزئية أيضاً إطباق التاء تحت تأثير القاف المفخمة وذلك في القطر، قال ابن السكيت: "يقال ما أبالي على أي قطريه وقع، وقتريه، أي على جنبيه، وأقطار الأرض وأقتارها: نواحيها"(٢٠٦).

وقـــد جهرت التاء في صيغة "افتعل" تحت تأثير الجيم، وذلك نحو قول بعضهم: "اجدمع" في اجتمع، و "اجدزّ" في اجتزّ.

قال مُضَرِّس بن ربعيّ الفزاري(٢٠٧).

فقلـــت لصـــاحبي لا تحبســـانا بـــنزع أصـــوله و"اجدزّ" شيحا

وقـــد ذهـــب القدماء إلى أن جهر التاء في "افتعل" مما فاؤه جيم شاذ؛ يحفـــظ ما جاء منه عن العرب، ولا يقاس عليه. قال ابن جني: "ولا يقاس ذلك إلاّ أن يســـمع؛ لا تقـــول في "اجترأ": "اجدرأ"، ولا في "اجترح": "اجدرح" (٢٠٨). ونـــرد علـــيه فنقول: إن من لغته أن يقول في "اجتمع" "اجدمع" فإنه ســـيقول في اجترح ← اجدرح، وفي اجترأ ← اجدرأ؛ لأن السياق الصوتي واحد، فالأثر ينبغي له أن يكون واحداً أيضاً.

ولهـــذا فإن من المحدثين من لم يلتزم هذا الذي قرره ابن جني، فلم يروا بأساً في جهر التاء في مثل هذا السياق، ليس مع الجيم فحسب "بل إن القاعدة يمكن أن تطّرد في كل فعل فاؤه صوت مجهور، فلو أمكن أن نصوغ "افتعل" من فعل مثل "بعث" الذي يبدأ بصوت مجهور لكان من الجائز المقبول أن نرى نفس هذه الظاهرة"(٢٠٩).

بقـــي أن نقول إن حكم ابن جني على جهر التاء في مثل اجتمع ← اجدمـــع، بأنـــه شاذ، صحيح تماماً إذا اعتبرنا الصيغة الحالية، ولكنه يكون غير صـــحيح على اعتبار أن الجهر قد حصل قبل عملية القلب المكاني، أي: اتّجمع ← ادجمع ← بالقلب اجدمع. ومن هنا يتبين لنا أيضاً أن ما ذهب إليه بعض المحدثين من طرد هذه القاعدة على كل فعل فاؤه مجهور خطأ تماماً إذا أخذنا في

الحسبان الصيغة الحالية أي "افتعل" ولكنه يكون صحيحاً باعتبار الأصل أي "انفعل".

ب: المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة في غير افتعل:

أ. وأبرز مظاهر المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة هو ما يعرف بظاهرة "الإقلاب" أي قلب النون الساكنة ميماً في النطق متى وقعت قبل الباء وذلك كما في عَنْبر ← عمبر، وشَنْباء ← شمباء، أَنْبِئهم ← أمبئهم، مِنْبَر ← ممبر، وهكذا.

والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة، هو أن النون لثوية خيشومية، والباء شفوية، فالمخارج متباعدة، ثم إن النون بوصفها خيشومية تقتضي انخفاض الحنك اللين، وأما الباء بوصفها وقفة (انفجارية) فتقتضي ارتفاع الحنك اللين، ولصعوبة تتابع هذين الصوتين، بسبب التباعد في المخارج والصفات كان الحلّ التسوية هو المجيء بصوت يجمع في خصائصه ما تفرّق بين هذين الصوتين، فكان ذلك الصوت هو الميم، فهو يلتقي مع النون في الخيشومية، ويلتقي مع الباء في الشفوية أي المخرج، فهو إذن يلتقي مع النون في الصفة، ومع الباء في المخرج.

وظاهرة الإقلاب هذه هي وليد قانون الاقتصاد في الجهد؛ إذ لا مجال لتبادل التأثير والتأثر بين النون والباء لبعد ما بينهما صفة ومخرجاً.

ولقد عالج السلف هذه الظاهرة الصوتية وعللوها تعليلاً صوتياً سليماً، قال سيبويه: "وإذا كانت مع الباء لم تتبين، وذلك قولك شمباء والعمبر؛ لأنك لا تدغم النون وإنما تحولها ميماً"(٢١٠).

ولعل تعليل الرضي هو أوضح ما يمكن أن تعلل به هذه الظاهرة، قال يعلل قلب النون ميماً: "وذلك أنه يعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء؛ لأن النون الساكنة، يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق... والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي معتمدها الأنف فقط والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين فطلبت حرفاً تقلب النون إليها، متوسطة بين النون والباء، فوجدت هي الميم؛ لأن فيه الغنة كالنون، وهو شفوي كالباء"(٢١١).

ونطق النون ميماً قبل الباء لا يوقع لبساً بين المفردات، وذلك لأن من خصائص العربية أن الميم الساكنة لا تقع فيها قبل الباء البتة، قال سيبويه: "والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة"(٢١٢).

وقلب النون الساكنة في اللفظ ميماً، ظاهرة صوتية لا تقتصر على العربية وحدها بل نجد نظائر لها في اللغات الأخرى، فقد ذكر كونر "O'Connor" أن النون تنطق في اللفظ ميماً في الإنكليزية متى وقعت قبل الأصوات الشفوية وهي: الميم والباء، فكلمة "tin" مثلاً، شكلها الصوتي والإملائي هو "tin" ولكنها تغير شكلها الصوتي إلى "tim" إذا ما وقعت قبل الصوت الشفوي كما في "tin pan" فإنها في هذا السياق تنطق: "timpan" (٢١٣)، والمثل الأبرز فيها هو

In+ Possible → Impossible.

ب. تتأثر السين بالصوت المفخم بعدها فتفخم، وذلك نحو: إصطبل، فهذه الكلمة وافدة من اللاتينية، وأصلها اللاتيني هو: **stabulum**(٢١٤)، وقد دخلت إلى العربية عبر الآرامية، فالأصل فيها هو السين، إما

تفخـــيم الســين في العربية وفي الآرامية istablā (٢١٥) فهو بتأثير الطاء التي نشأت في الآرامية بفضل إطباق التاء في الصيغة الأصلية.

ومثل "إصطبل" أسطرلاب" و "أصطرلاب" وهي كلمة يونانية أصلها الــيوناني هــو "اســترو لابون": Astro Labiun فهي مركبة من كلمتين: "اســترو" بمعــنى نجــم و "لابون" وهو اسم الفاعل من الفعل "لامبانو" بمعنى أخــذت(٢١٦). ثم دخلت إلى العربية عبر الآرامية، فالأصل فيها إذاً بالسين، وقد أطبقت تحت تأثير الطاء بعدها. ولقد كان السلف على وعي بذلك. فهذا ابن مكي يؤكد أن الأصل فيها بالسين "وإنما قلبت صاداً لمجاورة الطاء"(٢١٧).

ومــن هــذا القبيل "أسطمّة" و "أصُطمّة" فهذه الاخيرة متطورة عن الأولى بفعــل إطــباق السين تحت تأثير الطاء بعدها. ومما يؤكد ذلك أن هذه الكلمــــــة معــربة عن "اللاتينية" stuppa "المأخوذة بدورها عن اليونانية" "ســتــيپي" بإمالــة الحــركة الأخيرة(٢١٨). قال ابن منظور: "الأصطمّة والأصــطمّ/لغــة في الأسطمّة والأسطمّ في جميع ما تصرف منه"(٢١٩). ولقد جاءت هذه الكلمة على الأصل، أي بالسين قال العجاج:

يـــا ليتهـــا خرجـــت مـــن فُمُّه
حـــتى يعـــود الملك في أسْطمـــةْ(٢٢٠)

وقــد فخمت السين كذلك في "بسطة" من قوله تعالى: "وزادكم في الخلق بصطة"(٢٢١)، وهي في القرآن الكريم بالصاد. وقد فخمت أيضاً في قوله تعـــالى: "وزاده في الخلـــق بسطة في العلم والجسم"(٢٢٢)؛ فقد روي أن نافعاً كـــان يقـــرؤها بالصاد(٢٢٣). ومن أمثلة تفخيم السين لأجل الصوت المفخم بعـــدها، قولهم: الرسغ والرصغ(٢٢٤)، والقَسْطل والقَصْطل(٢٢٥)، وخطيب

مِسْــقع ومِصــقــــع(٢٢٦)، ورجل أسقح وأصقح(٢٢٧)، للأصنع، ولسق الحائط ولصق الحائط(٢٢٨) والفسطاط والفصطاط(٢٢٩).

ج. تأثر السين بالدال بعدها فتجهر، أي تصبح زاياً في النطق قال أوليري: "إنهـــا لقاعدة عامة في العربية، والآرامية أن السين الصفيرية تصبح زاياً قبل ساكن مجهور، وصاداً قبل المفخم"(٢٣٠).

ومن الأمثلة على هذه الظاهرة: أَسْدل ← أزدل، ويُسْدل ← يزدل، والتَّسْـــدير ← التزديـــر(٢٣١)، ومـــن هـــذا القبـــيل أيضـــاً المِسْدغة ← المِزدغـــــــة(١٣٢)؛ ورجل أَسْدي ← أَزْدي(٢٣٣) وجاء يضرب أَسْدريه وأَزْدريه(٢٣٤).

وبالإضـــافة إلى ما ذكر، فقد جهرت السين تحت تأثير الجيم في مثل: أمر مسجل ← مزجل(٢٣٥). هذا، وتجهر السين كثيراً قبل الباء في اللهجات الدارجـــة، وفي اللهجة المصرية على وجه الخصوص: والمثال المشهور على ذلك هـــو الكُســـبرة ← الكُزبرة، والأسْبوع ← الأزْبوع، وبالنسْبة ← بالنزبة، والمحاسْبة ← المحازْبة، والأسْباب تنطق فيها السين، زايا أيضاً.

د. تتأثـــر الصـــاد بالـــدال بعدها فتجهر: وذلك نحو أصْدق ← أزدق، التصـــدير ← التزدير، والفصْد ← الفزد قال سيبويه: "وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها، زاياً خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام، وذلـــك قولك في التصدير: التزدير، وفي القصد: القزد، وفي أصدرت: "أزدرت"(٢٣٦). ويعلل جهر الصاد في مثل هذا السياق فيقول: "وإنما دعـــاهم إلى أن يقرّبوها ويبدلوها، أن يكون عملهم من وجه واحد، وليســـتعملوا ألســـنتهم في ضرب واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام، ولم

يجسروا على إبدال الدال صاداً، لأنها ليست بزيادة كالتاء في "افتعل" والبيان عربي"(٢٣٧).

وقد ذهب أبو الطيب اللغوي إلى أنّ قلب الصاد الساكنة زاياً قبل الدال لغة لطيّ(٢٣٨)، ويحكى عن الأصمعي أن حاتماً (٥٧٨م) كان أسيراً في قبيلة "عنزة" فجاءته النساء بناقة، ومفصد، وقلن له: افصد هذه الناقة فأخذ المفصد، فلتم في سبلتها أي نحرها وقال: "هكذا فزدي أنه(٢٣٩)؛ أي فصدي أنا.

وعلى هذه اللهجة جاء المثل العربي: "لم يُحْرم من فُزد له"(٢٤٠)، أي فُصد له وقد ذكر أبو الطيب اللغوي أنه قد قرئ "حتى يُزدر الرعاء" بدل يُصدر(٢٤١).

ومن كلام العرب ما وجدنا لها العام برداً؛ وما وجدنا لها العام مصدة". ويقول بعض العرب مزدة(٢٤٢). ويقال هو كثير القصد لك والقرد(٢٤٣). كما يقال: جاءنا يضرب أصدريه وأزدريه(٢٤٤)، ويقال للمخدة: المصدغة و "المزدغة"(٢٤٥).

وإذا كان أبو الطيب قد نسب هذه الظاهرة إلى "طيئ" فإن بعض اللغويين يعد إبدال الصاد زاياً قبل الدال ميزة خاصة للهجة "كلب" قال أولييري: "تُقَرّب الصاد المفخمة إلى الزاي قبل ساكن مجهور أو "sonant" فتحوُّل "ṣd"←zd في العربية، مميز للهجة القديمة لكلب، مثل: مزدر لمصدر" (٢٤٦). ولهذا جاء عنهم: مزدر ومزدق ومزدوقة، بدل مصدق ومصدوقة. قال الشاعر:

يــزيد زاد الله في خيراتــه   حامــي نــزار عند مزدوقاته(٢٤٧)

وقال الآخر:

دع ذا الهوى قبل القلى ترك ذي الهوى   متين القوى خير من الصرم مزدرا(٢٤٨)

وقد قرأت القراء بإشمام الصاد صوت الزاي في مثل هذا السياق. قال ابن الجزري: "اختلف القراء في أصدق وتصديق ويصدفون وفاصدع، وقصد، ويصدر، وما أشبهه، إذا سكنت الصاد، وأتى بعدها دال. فقرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد صوت الزاي"(٢٤٩). وعلى مستوى اللهجات الدارجة، فقد ذكر الزبيدي أن العامة على عهده كانت تقول: مزدغة في مصدغة(٢٥٠).

هذا، ولقد جهرت الصاد في اللهجة المصرية الدارجة وفي اللهجات الشامية قبل الغين، وذلك في كلمة صغير حيث تنطق "زْغير" "zġīr". كما أنها تجهر في المصرية الدارجة قبل الباء أيضاً، وذلك نحو اُصْبر ← اُزبر من قولهم: "اُصبر شويه".

هـ- تتأثر الشين بالدال بعدها فتجهر، فتنطق من ثمَّ جيماً سورية وذلك كما في أشدق ينطقها بعض العرب "اَژْدق" "azdak" قال الرضي: "وإنما يضارع بالشين الزاي، إذا كانت ساكنة قبل الدال لأنها تشابه الصاد والسين اللذين يقلبان إلى الزاي وذلك بكونها مهموسة رخوة مثلهما، وإذا أجريت في الشين ذلك، رأيت ذلك بين طرفي لسانك"(٢٥١).

وتجهر الشين قبل الغين والجيم في المصرية الدارجة، فكل من: "مَشغول" و"أشجار" تنطق فيها الشين مجهورة(٢٥٢) كالجيم السورية تماماً.

و. تتأثر التاء في اللهجة الفلسطينية والأردنية الدارجة بالجيم بعدها فتجهر، وذلـــك مثل متْجر ← مدجر، وكذلك في جميع السياقات المماثلة نحو الـــتاء في "وَجَـــبَتْ" من قوله تعالى: "فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها" (٢٥٣)، وكقوله تعالى: "كلما نضجت جلـــودهم"(٢٥٤). فالتاء في مثل هذا السياق تنطق دالاً.

ز. تجهر كل من الطاء والكاف في المصرية الدارجة إذا اتصلت كل منهما بالـــباء اتصالاً مباشراً مثل "أكْبر" تنطق "agbar" أو منفصلة عنها كمـــا في يِكْدب ← yigdib والطاء في مثل: يُطْبخ ← yuḍbuẖ ويطبع ومطبعة تنطق فيها الطاء كأنها ضاد.

ح. تجهر التاء في المصرية الدارجة قبل الباء أيضاً، فأتبعوهم وأتباعهم تنطق أدبعوهم وأدباعهم. ويتباع ← يتدباع، أي تُباع.

بقـــي أن نقول إننا نجد هذا النوع من المماثلة في بعض اللغات الأجنبية ففي الإنكليزية مثلاً تهمس الزاي "z" وال "الفاء" "v" تحت تأثير التاء بعدهما، وبذلك تتحول المجموعة الصوتية: zt ← إلى st، و vt ← إلى ft.

فالفعل الماضي من: leave هو: left، وأصل هذه الصيغة هو levt، فحـــدث أن همست "الفاء" تحت تأثير التاء المهموسة ومثلها الماضي من: lose هـــو "lost" والأصـــــل منه هو lozt إلا أن الزاي همست تحت تأثير التاء بعدها(٢٥٥).

ثامناً: المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة:

أ. تتأثر السين بالأصوات المفخمة بعدها، فتفخم، أي تصبح صاداً، وذلك أن حـــروف الاستعلاء تجتذب السين عن سفالها إلى تعاليهن، والصاد

مستعلية، وهي أخت السين في المخرج، وأخرى حروف الاستعلاء" (٢٥٦)، فمما فخمت فيه السين تحت تأثير الصوت المفخم بعدها: السراط ← الصراط. والدليل على أن تفخيم السين ههنا من قبيل المماثلة مع الصوت المطبق بعدها، أن الأصل في السراط، هو السين، ذلك أن هذه الكلمة لاتينية وهي في أصلها اللاتيني "strata"(٢٥٧) ثم دخلت إلى السريانية، فكانت "سراط" ثم دخلت إلى العربية من السريانية. فالأصل فيها إذا هو بالسين ثم فخمت السين تحت تأثير الطاء بعدها.

وعليه فقد أخطأ السلف، وجانبهم الصواب حين زعموا أن "السراط" كلمة عربية، وأنها مشتقة من الفعل سَرِط قال الزمخشري: "السراط: الجادة من سرط الشيء إذا ابتلعه؛ لأنه يسترط السابلة إذا سلكوه، كما سمي لقماً؛ لأنه يلتقمهم، والصراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء، كقوله مصيطر في مسيطر. وقد تشم الصاد، صوت الزاي وقرئ بهن جميعاً وفصحاهن إخلاص الصاد، وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام"(٢٥٨).

وقال السهيلي (٥٨١ هـ): "وأما اشتقاق السراط فمن سرطت الشيء أسرطه إذا بلعته بلعا سهلاً..."(٢٥٩). وهذا تكلف زائد منهم، وإلاّ فالكلمة معربة، كما بينا.

ولقد قرأت القراء: السراط والصراط، بالسين والصاد، ففي رواية البزّي (٢٥٠ هـ) أن ابن كثير قرأها بالصاد في جميع القرآن وقد ذُكر أن أبا عمرو بن العلاء كان يقرؤها بالسين والصاد والزاي(٢٦٠). وقد ذكر ابن

مجاهد (٣٢٤ هـ) أن السبعة -باستثناء ابن كثير وأبي عمرو وحمزة -قد قرأتها بالصاد في جميع القرآن(٢٦١).

وقد علل ابن مجاهد تفخيم السين في الصراط، بقوله: "والسين الأصل، والكتاب بالصاد، وإنما كتبت بالصاد، ليقربوها من الطاء؛ لأن الطاء لها تصعد في الحنك، وهي مطبقة، والسين مهموسة، وهي من حروف الصفير، فثقل عليهم أن يعمل اللسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة، فقلبوا السين إلى الصاد؛ لأنها مؤاخية للطاء في الإطباق، ومناسبة للسين في الصفير، ليعمل اللسان فيهما متصعداً في الحنك عملاً واحداً"(٢٦٢).

ولقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم (١٢٧هـ): "لست عليهم بمصيطر"(٢٦٣)، بالصاد تحت تأثير الطاء(٢٦٤). وكان نافع يقرأ كلاً من "يبسط" وبسطة والمسيطرون وبمسيطر بالصاد(٢٦٥).

كما ذكر الأخفش أن منهم من قرأ "فوصطن" بالصاد(٢٦٦). من قوله تعالى: "فوسطن به جمعا"(٢٦٧).

وتفخيم السين لا يقتصر على تأثرها بالطاء فقط، وإنما تفخم تحت تأثير الأصوات المفخمة التالية لها كلها، وقد خص السلف من بينها القاف والغين والخاء بالإضافة إلى الطاء، ولعل هذه الأصوات الأربعة هي التي تفخم معها السين باطراد تقريباً: "قال قطرب:"إذا كان بعد السين في نفس الكلمة طاء أو قاف أو خاء أو غين، فلك أن تقلبها صاداً"(٢٦٨).

وقال ابن جني: "وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً، وذلك قوله تعالى: "كأنما يساقون"(٢٦٩)، ويصاقون، ومسّ سقر، وصقر، وسخّر، وصخّر وأسبغ عليكم نعمه وأصبغ، وسراط وصراط. وقالوا في سفقت: صفقت وفي سويق: صويق"(٢٧٠).

وقد نصّ البطليوسي على قياس ذلك، فقال: "كل سين وقعت بعدها غين، أو خاء أو غين أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً، وذلك مثل قوله: كأنما يساقون إلى الموت"، ويصاقون، و "مس سقر"، وصقر، ومثل سخْر وصخْر- مصدر سخرت منه إذا هزئت. فأما الحجارة فبالصاد لا غير، ومثل قوله: "وزادكم في الخلق بسطة" وبصطة، والسراط والصراط، و "أسبغ عليكم نعمه" وأصبغ، وسبغ الثوب فهو سابغ، وصبغ فهو صابغ إذا طال، فأما صبغت الثوب من الصباغ فبالصّاد لا غير. وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف، لا متأخرة بعدها، وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها، لا متباعدة عنها، وأن تكون السين هي الأصل"(٢٧١). ثم أردف يقول: فهذا هو الذي يجوز القياس عليه من هذا الباب، وما عداه فإنما يوقف فيه عند السماع" (٢٧٢).

فتفخيم السين إذاً وارد مع جميع الأصوات المفخمة، إلاّ أنه مقيس ومطرد مع هذه المجموعة من الأصوات التي ذكرها كل من قطرب وابن جني والبطليوسي.

وقد نادى بقياسه ذلك الرضي أيضاً، وذلك حيث قال: "وهذا القلب قياس، لكنه غير واجب"(٢٧٣)، فهو على حد رأيه أشبه بسلوك عام، أو نزعة عامة، وقد ذهب إلى أن الأصوات المفخمة تؤثر في السين قبلها متصلة ومنفصلة عنها، قال: "وهذه الحروف تجوز القلب متصلة بالسين كانت كصقر، أو منفصلة بحرف نحو صلخ، أو بحرفين أو ثلاثة نحو: صملق وصراط وصماليق"(٢٧٤)، وفي الحقيقة إن الأمثلة التي ذكرها الرضي السين فيها منفصلة عن الصوت المفخم في جميعها فسقر وصقر، السين لا تتصل بالقاف

مباشـــرة، ذلـــك أن هناك حركة تفصل بينها وبين القاف. ولا تتصل مباشرة بالمفخم إلا إذا كانت ساكنة.

ولم ينصّ سيبويه على قياسية شيء من ذلك(٢٧٥)، وذهب المبرد إلى أن عدم إطباق السين هو الأفضل نظراً لكون السين هي الأصل، ثم يبيّن العلة في تفخيم السين مع الأصوات المفخمة فيقول: "وإنما تقلب للتقريب مما بعدها، فإذا لقـــيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولهما من وجه واحد، والحـــروف المستعلية: الصاد والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، وإنمـــا قيل لها مستعلية؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى، وهي الحروف الـــتي تمنع الإمالة، فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة، جاز قلبها صاداً، وكلما قرب منها كان أوجب، ويجوز القلب على التراخي بينهما، وكلما قرب منها كان أوجب، وكلما تراخى، فترك القلب أجود"(٢٧٦).

وقـــد ذهب ابن جني في تعليله لإطباق السين إلى مثل هذا الذي ذهب إلـــيه المـــبرد، فعلّل إطباق السين في مثل سبقت ← صبقت ونظائرها بقوله: "وذلـــك أن القـــاف حرف مستعل، والسين غير مستعلٍ، إلاّ أنّها أخت الصاد المستعلية، فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين، وهو الصاد"(٢٧٧).

وقـــد نص يوهان فك "J. Fuck" على أن تفخيم السين، شبه مطرد في لهجة "بلعنبر"، قال في ذلك: "وفي لهجة "بلعنبر" أحد أفخاذ تميم، يكاد يوجد هذا التغيير باطراد إذا جاء بعد السين أحد الحروف الأربعة التالية: ط، ق، غ، خ، وقـــد ذهـــب متأخرو النحاة إلى تعميم جواز ذلك التغيير الصوتي بالشرط المذكور"(٢٧٨).

وبالإضافة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفاً، من خلال اقتباساتنا المتعددة، فقد فخمت السين في أمثلة كثيرة تحت تأثير الصوت المفخم بعدها، ولقد عقد أبـــو الطـــيب اللغوي باباً كبيراً لما أبدلت فيه الصاد من السين فمن ذلك على سبيل المثال: سقب، وصقب(٢٧٩) بمعنى قرب، قال عبيد الله بن قيس الرقيات (نحو ٨٥ هـــ):

كوفـــــيه نـــــازح محلـــــتها لا أمـــم دارها ولا صقب(٢٨٠)

وهـــو أخـــوه ســـوغه وصوغه(٢٨١)، والأسلخ والأصلخ(٢٨٢)، للأصـــلع، وقـــد كتـــبت سطراً وصطراً، وكـــذلك السطـــر والمصطر مـــن النخيل(٢٨٣)، ورجل سيقل وصيقل والسقل والصقل، قال امرؤ القيس:

مهفهفـــة بيضـــاء غـــير مفاضة ترائبها مصـــقولة كالسجنجل

وشـــربت ســـويقاً وصويقاً(٢٨٤)، وشاة سالغ وصالغ، وثوب سفيق وصفيق وسفاق وصفاق(٢٨٥).

وقد جاء صبقت في سبقت وصقت في سقت(٢٨٦)، وقد قرأ يحيى بن عمـــارة "وأصبغ عليكم نعمته ظاهرة وباطنة"(٢٨٧)، وجاء صبغت في سبغت وســـقفت السقاب وصقفته(٢٨٨)، وحكـــى يونس عـــن العرب الصوق في السوق(٢٨٩). ويقول بعض العرب في غير القرآن صلقوكم في سلقوكم. قال العجاج:

أصلق ناباه صياح العصفور
إن زلّ فوه عن جواد مئشير(٢٩٠)

والسـقر والصقر، قال ابن جني: "ورويت عن الأصمعي قال: اختلف رجـلان في الصقر، فقال أحدهما: الصقر بالصاد، وقال الآخر: السقر بالسين فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر"(٢٩١).

ويرى ابن جني أن "صلهب" في قول طفيل الغنوي (٦١٠م).

تنـيف إذا اقورت من القود وانطوت   بهـاد رفـيع يقهر الخيل صلهب

يرى أنها يمكن أن تكون مما فخمت فيه السين. قال: "فيجوز أن يكون الصـاد فـيه لغة، ويجوز أن يكون بدلاً من سين سلهب، لأنه أكثر تصرفاً من صلهب"(٢٩٢).

وممـا فخمت فيه السين كذلك "اصفنط" في اسفنط فالأصل في هذه الكلمـة هو بالسين، لأنها معربة عن "اسـپند"(٢٩٣) الفارسية، فهي بذلك بالسين ولكن السين فخمت تحت تأثير الطاء بعدها(٢٩٤).

ب. تتأثـر السين بالقاف بعدها فتجهر، وذلك نحو سقر ← زقر، ومسّ سقر ← مسّ زقر. وقد نص اللغويون على أن جهر السين قبل القاف لغـة خاصـة لقبيلة "كلب" قال ابن جني: "وكلب" تقلب السين مع القاف خاصة زاياً. فيقولون في: سقر، زقر، وفي مس سقر: مس زقر" (٢٩٥). ومما جهرت فيه السين كذلك لزقه ولزيقه، في لسقه ولسيقه (٢٩٦).

ويعلّـل السلف جهر السين قبل القاف في لغة "كلب" خاصة بالتباين الكبير بين السين المهموسة، والقاف المجهورة(٢٩٧) -على حد قولهم-

ولكن القاف مهموسة حالياً، لذا فإننا نعتقد أنه إذا كان على السين أن تجهــر قبل القاف، فلا بد أن تكون قافاً مجهورة، غير هذه التي تسمعها من أفواه مجيدي القراء ولعلّها تلك التي تمثلها جيم القاهرة هذه الأيام.

وقد جهرت السين تحت تأثير الراء في سرداب، فقيل زرداب(٢٩٨).

ج. وقـــد حصـــل للصـــاد ما حصل للسين قبل القاف، أي جهرت هي الأخـــرى وذلك كمـــا في الصقر ← الزقر(٢٩٩)؛ وبصقت ← بـــزقت(٣٠٠) وهو البصاق والبزاق(٣٠١)، ويقال هو لسقه ولصقه ولزقه(٣٠٢).

وقـــد جهرت الصاد قبل الراء في الصراط ← الزراط، وقد روى عن أبي عمـــرو أنه كان يقرأ: الزراط(٣٠٣): بزاي خالصة بدل الصراط. أما حمزة، فكان يشم الصاد صوت الزاي في جميع القرآن(٣٠٤).

د. تتأثـــر التاء بالخاء بعدها فتفخم، فمن ذلك ما ذكره أبو الطيب اللتخ واللطـــخ، ويقال تلتّخ بكذا تلتّخاً، وتلطّخ تلطّخاً(٣٠٥). وهو ملتخّ وملطخّ(٣٠٦). وقد ذكر الزبيدي أن العامة في الأندلس كانت تقول في تخت ← طخت(٣٠٧).

المماثلة بين الحركات Vowel- Harmony.

من مظاهر المماثلة بين الحركات:

١. تحـــول ظرف الزمان "مُنْذُ" من "مِنْذُ" إلى مُنْذُ" فأصل هذا الظرف كما ذهـــب الفـــرّاء هو: مِنْ + ذو(٣٠٨) أي أن هذا الظرف مركب في حقـــيقة أمره من كلمتين هما: حرف الجر مِنْ "؛ اسم الموصول "ذو".

فلما ركبا معاً صارا "مِنْذو". ثم اختزلت الحركة الطويلة من آخره بسبب انتقال النبر إلى المقطع الأول فصار "مِنْذُ"(٣٠٩). وهذه المرحلة من تطور هذا الظرف حفظتها لنا لهجة سُلَيْم، فقد نصّ الرضي على أن "مِنْذُ" بالكسر لغة لهم(٣١٠). ثم تابع هذا الظرف تطوره بالمماثلة بين الحركات، فصار "مُنْذُ".

٢. تحريك هاء الغائب بالكسر بدل الضمة في مثل: بِهُ ← بِهِ فأصل حركة هاء الغائب هي الضمة، ولكن تتابع الكسرة والضمة ثقيل مكروه، لذا تخلصت منه العربية عن طريق المماثلة بين حركة حرف الجر وهاء الضمير.

وإذا كانت المماثلة قد تمت ههنا بسبب ثقل تتابع حركة حرف الجر والضمير بعده، فإن القياس قد عمَّم ذلك على ضمائر الغائب كلها: المفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث على حد سواء. وذلك كلما سبق الضمير بكسرة أو ياء. قال بروكلمان: "وتتحول الضمة القصيرة الخالصة "u" في ضمير النصب والجر الغائب المفرد المذكر"hu" والجمع المذكر "hum"، والمؤنث hunna والمثنى: humā إلى كسرة قصيرة خالصة "i" أو الصوت المركب "ay". مثل: riğlihu ← riğlihi "رجلِه"، kāḍīhum ← kāḍīhim "قاضيهِم" alayhunna ʿ" ← alayhinna ʿ عليهِن"(٣١١).

٣. الوهم: الوهم هو كسر هاء الضمير في مثل: مِنْهُم ← مِنْهِم، مِنْهُ ← مِنْهِ. وينسبها اللغويون إلى ربيعة. قال سيبويه "واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: "مِنْهِم" اتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً

عـــندهم. وهذه لغة رديئة. إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنـــك قـــد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت، وكان بينهما حاجز، لم تلتق المشابهة"(٣١٢).

وقد نسبها أبو زيد إلى بكر بن وائل، قال في النوادر: "وقال رجل من بكـــر بن وائل: أخذت هذا منْهِ يا فتى، ومنْهِما، ومنْهِم، فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف. قال، وقال: ولم أعرفِهِ ولم أضربِهِ، فكسر الهاء مع الباء."(٣١٣).

وإذا كـــان سيبويه قد حكم على هذه اللهجة بالرداءة، بناء على أسس معيارية، فإن المبرد قد أجازها بناء على ما وصفه بخفاء الهاء قال: "وإنما جـــاز هذا في الهاء لخفائها"(٣١٤). وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أبعد من ذلك؛ فوجد لها وجهاً من القياس، فوجه كسر الهاء ههنا على الـــرغم مـــن وجود الفاصل، بإمالة الفتحة الطويلة (الألف) في مثل: جِلْـــباب وجِلِبْلاب، على الرغم من وجود فاصل بين الكسرة والفتحة الطويلة في هاتين الكلمتين(٣١٥).

وفي الحقيقة، إن تتابع الكسر في مِنْهِم، ومِنْهِما... مستثقل ومن ثم فإن هـــذه الظاهرة لم تشع كثيراً بين العرب، فقد مال أكثرهم إلى ضم هاء الضـــمير. قـــال الرضي: "إن كان الساكن غير الياء، فضم الهاء متفق علـــيه، إلا مـــا حكى أبو علي أن ناساً من بكر بن وائل يكسرونها في الـــواحد والمـــثنى والجمعين نحو: منْهِ، ومنْهِما، ومِنْهِم، ومِنْهِن اتباعاً للكسر"(٣١٦).

٤. الوكم: والوكم لهجة لبعض بني بكر بن وائل، يعاملون كاف المخاطب معاملة هاء الغائب، فيكسروها لكسرة قبلها، فيقولون بكِم، وعليكِم، ومن أحلامكِم، وعلى هذه اللهجة روى بيت الحطيئة (نحو ٤٥ هـ):

وإن قـال مـولاهم على جُلِّ حادث من الدهر رُدّوا فضل أحلامكِم ردّوا(٣١٧)

وقـد وقـف سيبويه من هذه اللهجة موقفه من الوهم، ومن ثم فقد وصـفها بالرداءة، قال في الكتاب: "وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامكِم وبكِم، شبهها بالهاء، لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسـرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر، وهي رديئة جداً"(٣١٨).

ومن خلال وصف سيبويه لهذه الظاهرة يتضح لنا أن موقفه منها أشد مـن موقفه من الوهم. وقد وصفها الأخفش بأنها قبيحة ومنكرة، قال: "ومنهم من يجعل "عليكم" و "بكم" إذا كانت قبلها ياء ساكنة أو حرف مكسور بمنزلة "هـم" وذلك قبيح لا يكاد يعرف. وهي لغة لبكر بن وائل. سمعنا من بعضهم يقولون: عليكِمي وبكِمي"(٣١٩).

وإذا كان كل من سيبويه والأخفش قد وقف من هذه الظاهرة الصوتية عـند حـد وصفها بالقبح والرداءة، فإن المبرد قد حمل بشدة على هذه اللهجة والـذين يـتكلمون بها، وعدها سقطة لغوية من هؤلاء وغلطاً فاحشاً، قال في المقتضـب: "ونـاس من بني بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذا كانت مهموسـة مثلها، وكانت علامة إضمار كالهاء. وذلك غلط منهم فاحش؛ لأنها لم تشـبهها في الخفـاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علّته"(٣٢٠).

وللنحاة أن يصفوا هذه اللهجات بما شاءوا، فإن هذا لن يغير من حقيقة الأمر شيئاً، من أنها كانت لهجة لبعض العرب قديماً، وإذا كان ذلك كذلك فلا معنى لوصفها بالقبح أو الرداءة فالإنسان لا يخطئ في لغته التي نشأ عليها، ولا تخونه سليقته التي فطر عليها، وكل ما هنالك أن هؤلاء الناس مالوا إلى المماثلة بين الحركات في هذه المواقع، وما تستشعره فيها من قبح ورداءة لا يرى فيه المتكلمون بها إلاّ غاية الحُسن ومنتهى الفصاحة.

وهذه الأحكام مبنية على أساس عدّ اللهجات نسخاً مشوّهة أو محرّفة عن الفصحى، وليس الأمر كذلك، إذْ الفرق بين اللغة الفصحى واللهجات هو فرق اجتماعي وثقافي فقط، فكل من الفصحى والعامية ينطبق عليه تعريف اللغة بوصفها نظاماً من العلامات اللغوية.

هذا، وتوهم الأمثلة التي مثل بها كل من سيبويه والأخفش والمبرد أن هذه الظاهرة تقتصر على ضمير جماعة المخاطبين وحسب، والصحيح أنها في ضمائر المخاطب: المثنى والجمع بنوعيه. قال الرضي: "وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة، أو كسرة تشبيهاً لها بالهاء نحو: بكِما وبكِم وبكِنّ وعليكِما وعليكِم وعليكِنّ(٣٢١).

بقي أن نقول إن منهم من ينسبها إلى ربيعة وكلب(٣٢٢). وقد بينا في الفصل الثاني أثر النبر في المماثلة بين الحركات في كثير من الأبنية(٣٢٣).

المماثلة بين الصوامت والحركات

لا نعني بالمماثلة بين الصوامت والحركات تحويل الصوامت إلى حركات، أو تحويل الحركات إلى الصوامت، فهذا لا يكون بحال، ولا يمكن أن يعتقده أحد، ولكنّ الذي نعنيه بالمماثلة هنا هو تأثير الصوامت في الحركات،

عـــن طريق تحويلها إلى حركات مماثلة لطبيعتها، وتأثير الحركات في الصوامت عن طريق تغيير مخارجها والتعديل في صفاتها.

وســـتتحدث في البداية عن أثر الحركات في الصوامت، ثم نعقب ذلك بالحديث عن أثر الصوامت في الحركات.

أولاً: أثر الحركات في الصوامت

تؤثـــر الحـــركات في الصوامت المتصلة بها، فتعدل من مخرجها أو من صفتها، أو من مخرجها وصفتها معاً.

فالصـــامت قـــد يتقدم مخرجه أو يتأخر تبعاً لنوع الحركة المجاورة له؛ فالسين في "سِنْ" مثلاً أكثر أمامية منها في "سَلْ" والسين، في هذه وتلك، أكثر أمامية من السين في "سُمْ" فهناك ميل لدى الصوامت الثابتة إلى تغيير مخرجها أو تعديله تبعاً للحركات المصاحبة لها.

وقـــد أظهرت البلاتوجرافيا أن مخرج التاء أو الدال يتجه إلى الأمام في مجموعة مثل: تِ: ti ودِ: di(٣٢٤). وما ينطبق على التاء والدال ينطبق بطبيعة الحـــال علـــى بقية الصوامت، وعليه فاللام في "lit" مثلاً أكثر أمامية منها في "look"، والـــباء في بِـــنْ: bin أكثر أمامية منها في بُنْ: bun وهكذا، فنطق الصـــوامت يكون في الغالب مماثلاً لموضع اللسان بالنسبة للحركات السابقة أو اللاحقـــة، ففي نطق مجموعة صوتية مثل: "تُ" أو "دُ" يأخذ اللسان، وكذلك الشفاة منذ البداية، المكان الذي يجب أن يأخذه للحركة، فاللسان ينسحب إلى الخلـــف إلى أبعـــد حـــد يسمح به نطق التاء، والدال وتكون الشفاه مستديرة والنتيجة تاء ودال مفخمة شفوية(٣٢٥).

قانون الأصوات الحنكية Palatalisation:

والحالـــة الأكثـــر شـــهرة، لأثر الحركات في الصوامت، هي ظاهرة التحنـيك أو التغويـــر: Palatilization، التي هي تأثر الصوامت الأسنانية والطبقـــية خاصة بالحركة الأمامية اللاحقة لها. ففي معظم اللغات يترك كل من فونـيم الكاف "k" والكَاف "g" مكانهما النطقي تحت تأثير الحركة المجاورة لهمـــا، فبمصاحبة الضمة أو الضمة الممالة، يكون المخرج لهوياً، ويكون حنكياً قليلاً أو كثيراً مع الكسرة، ويكون متوسطاً مع الفتحة(٣٢٦).

ولا يقتصـــر هـــذا المـــيل على صوتي الكاف والكَاف (g,k) فقط فـــالملاحظ أن هـــناك نـــزعة مماثلـــة مع الحركات اللاحقـــة لـــدى كـــل الصوامت(٣٢٧).

والتحنـــيك أو التغوير: ظاهرة صوتية عامة تشترك فيها معظم اللغات الحـــية، إلاّ أنهـــا قوية في بعضها دون بعض، فالفرنسية مثلاً، تشيع فيها هذه الظاهرة بشكل كبير جداً، بحيث تمثل حالة متطرفة بين اللغات الغربية، كما أن حنكية الصوامت تعد ظاهرة مميزة للأصوات الروسية أيضاً.

أمـــا الإنكليزية فهي أقل تطرفاً من الفرنسية بالنسبة لهذه الظاهرة، أما الألمانـــية واللغات الإسكندنافية والإسبانية والإيطالية فتمثل حالة متوسطة بين الفرنسية والإنكليزية(٣٢٨).

ولقـــد أدت عملـــية تحنـــيك الكَاف: "g" الطبقي المجهور إلى ظهور صـــوت جديد، هو الصوت المزدوج الذي يمثل الجيم العربية الفصيحة "dž"، فالجيم الفصيحة إذا هي كَاف g: محنكة.

فمـــن خلال مقارنة الكلمات العربية التي تحتوي على صوت الجيم مع نظائـــرها في اللغـــات السامية شقيقات العربية يتأكد لنا أن أصل الجيم العربية

الفصـــيحة هو صوت الكَاف: "g"، الذي لا يزال حيا في بقية اللغات السامية غـــير العـــربية، والذي انقرض تماماً من العربية الفصحى، ولكنه لم يزل حياً في اللـــهجات المحلية الدارجة وخاصة في لهجة القاهرة، وفي جنوب اليمن. وقد بينا وبالتفصـــيل طريقة تحول هذا الصوت الطبقي المجهور إلى صوت غاري مزدوج مجهور هو الجيم الفصيحة في مكان آخر من هذا الكتاب(٣٢٩).

وكما حصل مع صوت الكَاف: "g" حصل مع الكاف: "k" نظيره المهمـــوس أيضـــاً. فالكاف قد تقدم مخرجها قليلاً بفعل الكسرة اللاحقة لها في بعـــض السياقات الصوتية، فنشأ عنها صوت غاري مزدوج هو النظير المهموس للجـــيم الفصـــيحة، وهو: tš، وصوت آخر هو: ts. وهما يعرفان عند السلف بظاهرتي الكشكشة والكسكسة.

والذي يجب أن نشير إليه أن نتيجة التحنيك هذه في صوتي الكَاف: g والكـــاف: k كانـــت على طرفي نقيض تماماً، فتحنيك الكَاف: g ولّد صوتاً غارياً مزدوجاً هو الجيم الفصيحة "dž" فعاشت الجيم وانقرض الـــ "g" من اســـتعمال العربية الفصحى، أما تحنيك الكاف "k" فقد أدى إلى ظهور صوت جديد هو: tš أو ts إلاّ أن أيا من هذين الصوتين لم يستطع أن يشق طريقه إلى العـــربية الفصحى، فقد حكم عليهما بالرداءة ومن ثم ظلا وحتى الآن حبيسي اللـــهجات المحلية في حين بقيت الكاف على حالها، حية في الاستعمال، وصوتاً أساسياً من أصوات العربية الفصحى.

ولقـــد تنـــبه الســـلف إلى هذه الظاهرة، أي ظاهرة تحنيك الأصوات الطبقـــية، عند مجاورتها للكسرة، ولكنهم لم يوفقوا في تفسيرها وتعليلها بل لم يفهمـــوها حـــق الفهم، فلم يقفوا على حقيقتها، ولعل خطأهم في تفسير هذه

الظاهـــرة ناشئ عن اقتناعهم برئاسة الصوامت على الحركات اقتناعاً تاماً بحيث جعلهم ينكرون قدرة الحركات على إحداث أيّ تغيير في نطق الصوامت.

ومن ثم فقد زعموا أن كلا من الكشكشة و الكسكسة ما هي إلاّ شين أو سين استبدلت بالكاف المؤنثة المكسورة، أو أضيفت إليها عند الوقف لغرض بـــيان الحـــركة، مـــع أن الأمثلة التي يمثلون بها على هذه الظاهرة لا تصلح إلا للوصـــل، قال سيبويه: "فأما ناس كثير من تميم، وناس من أسد، فإنهم يجعلون مكـــان الكاف للمؤنث الشين، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصـــل؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحـــركة، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف... وجعلوا مكانها أقـــرب ما يشبهها من الحروف إليها؛ لأنها مهموسة، كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلـــوا مكانها مهموساً من الحلق؛ لأنها ليست من حروف الحلق، وذلك قولك إنّش ذاهبة ومالش ذاهبة، تريد إنك ومالك"(٣٣٠).

فســـيبويه- ومعـــه النحاة جميعها- قد نصوا على أن الشين استبدلت بالكـــاف هاهنا، مع أنه لا يوجد بين الكاف وبين الشين أية علاقة من قربى أو نسب تبيح هذا الإبدال بينهما.

ويـــزعمون أحـــياناً أن الشـــين أو السين قد زيدتا على كاف المؤنث المكســـورة لتبـــيان الحركة، قال سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكـــاف الســـين ليبينوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حـــروف الزيادة في "استفعل" وذلك أعطيتكس، وأكرمتكس، فإذا وصلوا لم يجيئوا بها لأن الكسرة تبين"(٣٣١)، وقال بالنسبة للشين أيضاً: "وقوم يلحقون الشـــين ليبينوا بها الكسرة في الوقف، كما أبدلوها مكانها للبيان، وذلك قولهم:

أعطيـــتكِشْ، وأُكْرِمَكِشْ، فإذا وصلوا تركوها، وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير"(٣٣٢).

وقد نسب أبو الطيب اللغوي هذه الظاهرة إلى بني تميم وإلى جماعة من العرب، قال:(٣٣٣) "وهي لغة بني تميم، وجماعة من العرب وتسمى هذه اللغة الكشكشة". أما بالنسبة للكسكسة، فإنه جعلها في بعض العرب بدون تحديد، قـــال: "ومن العرب من يبدل كاف مخاطبة الأنثى سيناً فيقول: اجعلي هذا في فيس، أي في فيك"(٣٣٤).

والـــذي يؤخذ على النحاة، أنهم يزعمون بأن الشين والسين قد أبدلت أو ألحقـــت بكاف المؤنثة المكسورة لبيان الحركة في الوقف مع أن الأمثلة التي يمـــثلون بها لا تصلح -في كثير منها- إلاّ للوصل، وذلك كالذي مثل به سيبويه آنفـــاً، وهـــو قوله: إنش ذاهبة، ومالش ذاهبة أو كالبيت المشهور الذي يسوقه اللغويـــون كمثال بارز على هذه الظاهرة وهو بيت مجنون بني عامر "نحو ٩٨ هـــ":

فعيـــناش عيـــناها وجـــيدش جـــيدها سوى عن عظم الساق منش دقيق(٣٣٥)

يريد: فعيناك، وجيدك، ومنك.

ومـــثـــل هـــــذا مـــا رواه ثعلـــب فـــي مجالســـه، رواية عن ابن الأعرابي (٢٣١هـــ):

عليّ فيما ابتغي أبغيـــشِ

بيضاء ترضيني ولا ترضيشِ

وتطّبي ودّ بـــنـــي أبيـــشِ

إذا دنوت جعلت تنئيش

وإن نأيت جعلت تدنيش

وإن تكلمت حثت في فيش

حتى تنقي كنقيق الديش(٣٣٦)

ومن هذا القبيل أيضاً ما أورده أبو الطيب في كتاب الإبدال:

يا دار حييت ومن ألمّ بش

عهدي، ومن يحلل بواديش يعش(٣٣٧)

ففي هذه الشواهد الشعرية، دليل قوي على أن هذه الظاهرة لا تقتصر على حالة الوقف، فبيت المجنون، وما رواه ثعلب، وكلمة بواديش... كل هذا ينفي أن تكون هذه الظاهرة مقصورة على حالة الوقف، كما أن الأمثلة النثرية تؤكد ذلك أيضاً، فقد قرأ بعضهم: "قد جعل ربش تحتش سَرِيًا"(٣٣٨)، كما قرأ بعضهم: "إن الله اصطفاش وطهرش"(٣٣٩)، وجاء عنهم "إذا أعياش جاراتش فأقبلي على ذي بيتش"(٣٤٠).

فهذه الأمثلة الشعرية والنثرية تؤكد أن هذه الظاهرة: ظاهرة صوتية عامة لا تقتصر على حالة الوقف، كما زعم السلف. وهي في جملتها ظاهرة صوتية قوامها تحنيك الصوت الطبقي المهموس، وهو الكاف تحت تأثير الكسرة اللاحقة له، الأمر الذي جعله يتحول معها إلى صوت غاري مزدوج هو النظير المهموس للجيم العربية الفصيحة وهو: تش "tš" أو "تس" "ts" وعليه فإن ما زعمه السلف، بأن من العرب من يضيف أو يبدل من كاف المؤنث شيناً أو سيناً في الوقف غير صحيح البتة.

فمـــا يعـــرف بالكشكشة والكسكسة إذن يمكن تفسيرهما علمياً على أســـاس قانـــون الأصوات الحنكية، ذلك القانون الذي توصل إليه العلماء من خـــلال مقارناتهم اللغة السنسكريتية باللغتين اليونانية واللاتينية في أواخر القرن التاســـع عشـــر، فقـــد لاحظوا من خلال مقارناتهم تلك أن الأصوات الطبقية كالكـــاف "k" أو الكَـــاف "g" تمـــيل بمخرجها إلى نظائرها من الأصوات الأمامـــية حين تليها الكسرة؛ لأن الكسرة تؤثر في الصوت الطبقي فتجذبه إلى الأمـــام قلـــيلاً، فيـــنقلب الصوت الطبقي إلى نظيره من أصـــوات وســـــط الحنك(٣٤١).

وعلـــيه فإن ما يعرف بالكشكشة والكسكسة ما هو إلاّ ظاهرة صوتية في اللغـــات عامة، فكما تحولت الكَاف "g" والكاف "k" بفعل الكسرة إلى الجـــيم الفصيحة وإلى "تش" "tš" وتس "ts" فقد تحولت الكاف في الكلمة اللاتينية "circa" وتنطق "kirka" إلى صوت مزدوج مهموس هوتش "tš" ومـــن ثم صارت تنطق في الإيطالية "čirca" في حين بقيت الكاف على حالها في كلمـــة "carum" في الإيطالـــية، مع أنها كسابقتها لاتينية الأصل، ولكن الكاف بقيت في هذه على حالها نظراً لعدم وجود كسرة بعد الكاف، كما هو الحـــال مـــــع الكلمـــة الأولى، بـــيد أنه لحقها بعض التحوير في الإيطالية فأصبحت "caro"(٣٤٢).

ولقـــد نـــصّ كانتيـــنو على أن الكاف في جميع اللغات الرومنية، أي المتفـــرعة عـــن اللاتينية تبدل على هذا النحو إذا كانت بجوار الكسرة، (i) أو الفتحة الممالة إمالة شديدة "e" أو حتى الفتحة العادية "a" وقد مثل على ذلك بكلمة "كِرام" "ceram" اللاتينية ومعناها "الشمع" فقد أصبحت في الإيطالية "تشـــيرا" "čera" وفي الفرنســـية أصبحت "سِيْر""circ". والكلمة اللاتينية

"كِنرامْ "cinerem" وتعني الرماد "أصبحت في الإيطالية "تِشنِري" "čenere" وأصـــبحت في الفرنسية "سانْدْر: "cendre" كما أن كلمة "كَنامْ: canem اللاتينية وتعني "كلب" قد أصبحت "شِيان": "chien" في الفرنسية(٣٤٣).

وتأسيســـاً على ما تقدم نقول إن السلف إمّا أن يكونوا قد أخطئوا في رصد هذه الظاهرة الصوتية، فلم يحسنوا من ثَمّ تسجيلها كما ينبغي، وهذا بعيد الاحتمال. وإما أنّ رموز الكتابة العربية لم تسعفهم في الإشارة إلى هذا الصوت المـــزدوج المهموس الناشئ عن تحنيك الكاف إشارة سليمة، ومن ثم رمزوا إليه بأكثر عنصريه وضوحاً في السمع عندهم فرمزوا إليه تارة بالشين، وتارة أخرى بالسين، وبعد تقييده بالشين والسين استقر في أذهانهم أن الكاف أبدلت شيناً أو سيناً، أو ألحقت بشين أو سين في الوقف لبيان الحركة..

هـــذا هو تفسيرنا لموقف السلف من هذه الظاهرة الصوتية. أما النطق الصحيح لهذا الصوت الوليد فهو: تش "tš" أو تس "ts" على حسب السياق الـــوارد فـــيه، وعليه فإن النطق الصحيح للأمثلة التي ساقها اللغويون على هذه الظاهرة ينبغي أن يكون:

فعيـــناتش عيـــناها وجـــيدتش جيدها سـوى عـن عظم الساق منتش دقيق

وبالنسبة للآيات القرآنية الكريمة ينبغي أن تكون قد قرئت: "قد جعل ربتش تحتش سرياً". وبالنسبة للكسكسة: أبوتس، وأمتس وفيتس...

ومـــع ذلك فإننا لا نعدم أنْ نجد من بين السلف من أحسّ بهذا النطق إحساســـاً سليماً، وإن لم تتهيأ له الدقة في وصفه كابن دريد مثلاً وذلك حيث يقول: "وإذا اضطر الذي هذه لغته، قال جيدش وغلامش بين الجيم والشين إذا لم يتهـــيأ لـــه أن يفـــرده"(٣٤٤). ولكـــن يؤخذ عليه أنه يعد ذلك ضرورة،

والصـــحيح أنه ليس ضرورة، بل هو لغة، لا تزال حية في اللهجات الدارجة في جهات متعددة من الوطن العربي.

نخلـــص من هذا كله إلى القول بأن الكشكشة والكسكسة ما هي إلا عملـية تحنـيك للكاف العربية ينشأ عنها صوت مغور مهموس هو تش: "tš" كالـذي تبـتدئ وتنتهي به كلمة "church" الإنكليزية أوتس: "ts" كالذي تبتدئ به كلمة: "zhn" تسن الألمانية.

ولقـــد قيد معظم السلف ظاهرتي الكشكشة والكسكسة بكاف المؤنثة المكســورة، وهذا التقييد مبني في الحقيقة على استقراء ناقص للنصوص الواردة عن العرب، والدليل على ذلك اللهجات الدارجة في جهات متعددة من الوطن العربي، والتي تنتشر فيها هاتان الظاهرتان على نطاق واسع، والتي لا تفرق بين الكاف المؤنثة المكسورة أو غيرها بل هي في الكاف مطلقاً، فكل من: كانون، وكــاز وكـــبريت، وكُلّ... تنطق لدى أهل الريف الفلسطيني والأردني وفي العراق والكـــــويت... تشانون تشاز تشبريت تُشــل (فعل أمر، وبمعنى جميع أيضاً).

وهـــذه اللـــهجات لم تأت من فراغ، فهي ولا شك امتداد للهجات قديمـــة، ولكننا مع ذلك نقول إن ظاهرة التحنيك هذه قد بدأت -ولا شك- بالكـــاف المكسورة وذلك أن هذه الظاهرة لا تحصل إلاّ بفعل مجاورة الكسرة للكـــاف، ثم عمَّـــم القياس هذا الحكم على الكاف في جميع المواقع. ومع جميع الحركات. ويظهر أن أكثر الأمثلة التي وقف عليها السلف كانت للكاف المؤنثة المكسورة، ومن هنا قيدت بها هذه الظاهرة، بل لعل هذا ما حدا ببعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن هذه الظاهرة قد بدأت أول ما بدأت بكاف المؤنثة المكسورة.

قــال إنوليــتمان: "وعلى كل حال نرى أن الكسكسة والكشكشة أصلها من كاف الخطاب في المؤنث"(٣٤٥).

ونـــرد على هذا الرأي فنقول بأن القوانين الصوتية لا تأخذ في حسابها الفروق المعنوية بين صوت وصوت، وبعبارة أخرى إن ظاهرة تحنيك الأصوات الطبقـــية لا تميـــز بين كاف مكسورة للمؤنث وأخرى لغير المؤنث بل الكاف المكسورة مطلقاً هي مجال هذه الظاهرة الصوتية أمّا كون أكثر الأمثلة التي وقف عليها السلف؛ عن هذه الظاهرة للكاف المؤنثة المكسورة، فإن هذا لا يعني بحال تقيـــيدها بها، وليس أدل على ذلك من مجيئها في غير كاف المخاطبة؛ وذلك في قول الراجز سابق الذكر:

حتى تنقي كنقيق الديتش

يريد: الديك، فالكاف هنا ليست لتأنيث، ومع ذلك فقد سرى عليها قانـــون الأصـــوات الحنيكة، وهذا أقوى دليل على أن هذه الظاهرة في الكاف المكسورة مطلقاً. ولكن السلف عندما اصطدموا بهذا المثال الذي لا يتفق مع ما قـــرروه بشأن هذه الظاهرة؛ لجئوا -كعادتهم- إلى التأويل، والبحث عن وسيلة لتعلـــيل الكشكشـــة في هذا المثال، فلم يجدوا غير القياس وسيلة يستعينون بها للخروج من هذا المأزق الحرج ومن ثم زعموا بأن تحنيك الكاف في الديك إنما كـــان تشبيها لها بكاف المؤنث المكسورة(٣٤٦)، كل ذلك لتدعيم قواعدهم وأحكامهم وللمحافظة عليها من الخرج أو التعديل.

بـــيد أنـــنا نجد من بينهم من لم يلتزم هذا الشرط، أي بكون الكاف للمؤنث، وإنما جعل هذه الظاهرة قاعدة عامة في الكاف المكسورة مطلقاً دون تمييـــز، مـــثل ثعلـــب، وذلك حيث يقول: "وربما جعلوا مكان الكاف الشين والســـين، يقولـــون: إنكش وإنكس. قال: وهذه الكشكشة والكسكسة وهي

الكـــاف المكســـــورة لا غـــير، يفعلـــون هذا توكيداً لكسر الكاف بالشين والسين"(٣٤٧).

وإذا كانــت ظاهــرتا الكشكشـــة والكسكسة قد نشأتا عن الكاف المكسورة أصلاً، فإن اللهجات الدارجة في جهات متعددة من الوطن العربي قد طــردت هاتين الظاهرتين في الكاف مطلقاً، أيا كانت الحركة التي تأتي بعدها فكــل من: سُكَّر، وكبريت، وكاز، وكانون، وكلب... تنطق عند أصحاب هذه الظاهرة حالياً: ستشر، تشبريت، تشاز، تشانون وتشلب...

بقـــي أن نقـــول إن الكشكشـــة تنتشر على نطاق واسع لدى سكان الأريـــاف الفلســـطينية والأردنية، ولدى البدو في الأردن وسوريا وفي جنوب العراق وإمارات الخليج العربي، وفي بعض قرى محافظة الشرقية في مصر(٣٤٨)، وفي بعض مناطق شمال إفريقيا أيضاً(٣٤٩).

وتنتشر الكسكسة بوجه خاص بين البدو في جنوب الأردن، والمناطق الحدودية بين الأردن والسعودية، وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن أهـــالي نجـــد يقولـــون "تسيف حالتس" يريدون كيف حالك؟ وعلى تسم؟ يريدون على كم(٣٥٠)؟

وبالإضـــافة إلى ما تقدم، فإن هذه الظاهرة تنتشر على نطاق واسع في بعـــض اللهجات الأثيوبية الحديثة، وخاصة اللهجة الأمهرية، فالكلمة الأثيوبية "kehela" أصبحت في الأمهرية "čāla"(٣٥١) "يستطيع".

وبعدُ، فإذا كان من طبيعة الأصوات المزدوجة أن تميل في أثناء تطورها إلى أن تُحلَّ إلى أحد الصوتين المكونين لها، كما اتضح لنا من خلال حديثنا عن صـــوت الجيم في العربية الفصحى وتطوره(٣٥٢)، فإن الشيء نفسه قد حدث للكاف المحنكة، فقد روى اللغويون أن هذه الكاف قد تحولت إلى شين خالصة

في نطق أهل اليمن قديماً، ومن ثم أطلقوا عليها "شنشنة اليمن"(٣٥٣). وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن الشنشنة هذه لا تزال تسمع في بعض جهات الجزيرة العربية، كمنطقة عسير(٣٥٤)، حيث يسمع منهم مثلاً: أبوش وأمش في "أبوك، "وأمك".

ولقد بيَّن كانتينو خطوات تطور الكاف الطبقية المجهورة إلى شين خالصة على النحو الآتي: كِ يْ ← تِ يْ ← تِ شْ ← شْ. قال: "وأما سبب إبدال "كِ"، "ش" أو "تِشِ" فواضح فقد أصبحت الكاف أدنى حنكية من جراء جوار الكسرة فأصبحت ملينة بياء خفيفة "كِ يّ"، ثم "صارت" "تِ يّ" ثم "تِ شّ" ثم آلت في النهاية إلى "شّ"(٣٥٥).

ومن مظاهر مماثلة الصوامت للحركات أيضاً، الترقيق والتفخيم في بعض الصوامت، بحسب الحركات التي تكتنفها. وأبرز الأمثلة على ذلك اللام والراء، فاللام تفخم بعد الضمة أو الفتحة من اسم الله تعالى بشكل خاص، وذلك نحو: شَهِدَ اللهُ، وأَخَذَ اللهُ، ورُسلُ اللهِ" ويشهدُ اللهُ... "أما الراء فتفخم إذا وليتها ضمة أو فتحة. ويرققان فيما عدا ذلك أي مع الكسرة. قال ابن الجزري: "إن الحروف المستفلة كلها مرققة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعد حروف الإطباق في بعض الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الروايات"(٣٥٦).

وفي الوقت الذي ذهب فيه جمهور القراء إلى أن الراء مفخمة في الأصل فإن منهم من جعل التفخيم فيها راجعاً إلى الحركات التي تليها جاء في النشر: "... وقال آخرون "ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق.. وإنما يعرض لها

ذلـــك بسبب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما"(٣٥٧).

ومن الأمثلة الطريفة التي ساقها اللغويون كمثال على أثر الحركات في الصوامت ما ذهب إليه الدكتور إنوليتمان من ترقيق الدال قبل الكسرة وتحولها بذلك إلى جيم، مستشهداً على ذلك بقول الراجز:

طـــــــاروا عـــــــــلاهن فشل علاها

واشدد بمثنى حقب حقواها

ناجية وناجياً أباها(٣٥٨)

قـــال الدكـــتور إنوليتمان: "وقيل إنّ ناجياً وناجية بمعنى نادياً ونادية. ويمكن أن تكون الجيم هنا ترقيق الدال قبل حركة الكسرة، كما صارت كلمة "divrnus" اللاتينية "أي يومي" بالطليانية giorns أي يوم"(٣٥٩).

ثانياً: أثر الصوامت في الحركات

للصـــوامت أثر كبير في الحركات المجاورة، فهي تؤثر في مخرجها وقد تغيرهـــا إلى نـــوع يناســـب طبيعتها، قال بروكلمان: "تتأثر الحركات الثلاث الأصـــلية: الفتحة والكسرة والضمة، في كل اللغات السامية وعلى الأخص في العـــربية بمـــا حولها من الأصوات الصامتة، وكذلك كان الحـــال في السامية القديمة"(٣٦٠).

أ. ونحـــن إذا ما تفحصنا الضمّة في كل من: مُد، وجُد، وعُد فإننا سنجد أن مخـــرج الضمة في "مُد" أكثر أمامية منه في "جُد" ولكنها في "عُد" أكثـــر خلفية من جُد. وكذلك فإن الكسرة في "مِن" أكثر أمامية منها

في "جِد" وهذه وتلك أكثر أمامية منها في "إِن" فمخرج الصامت يؤثر في مخرج الحركة، فيتقدم أو يتأخر على حسب الصامت الذي يتبعه.

ب. وكمـــا تؤثر الصوامت في مخارج الحركات، فإنها تؤثر في صفاتها أيضاً. فصـــوت الفتحة مثلاً يفخم بعد الأصوات المفخمة وهي الصاد والضاد والطـــاء والظاء وتكون بين التفخيم والترقيق مع القاف والخاء والغين، وتكون مرققة مع بقية الأصوات، فالفتحة في "صَبر" مفخمة تحت تأثير الصاد. وهي بين التفخم والترقيق في "قَبر" ومرققة في "سَبر" وينسحب هذا الحكم على الفتحة الطويلة أيضاً فالفتحة الطويلة في "طار" مفخمة لتفخـيم الطاء، وهي وسط بين التفخيم والترقيق في "قام" ومرققة في "سار".

وعليه فالتفخيم في الفتحة قصيرة، أو طويلة ليس شيئاً ذاتياً فيها، وإنما تكتسب ذلك من السياق، فهي إذاً ظاهرة سياقية "contextual".

ومـــا تجدر الإشارة إليه أنّ التفخيم في الحركات قصيرها وطويلها ليس ظاهـــرة فونيمـــية "phonemic" أي ليس له وظيفة لغوية من شأنها التفـــريق بـــين المعاني والألفاظ المتماثلة في تركيبها الصوتي، وإنما هو ظاهـــرة تطريزية: "prosodic" خاصـــة بالسياق الصـــوتي وناتجة عنه(٣٦١).

ج. وإلى جانـــب تأثير الصوامت في الحركات من حيث مخارجها وصفاتها فإنهـــا قد تعمد إلى تغيير الحركة كلية إلى حركة أخرى تناسب طبيعتها وخصائصـــها النطقـــية. فلكل نوع من الصوامت نوع من الحركات يناســـبها، فالأصـــوات المرققة الصفيرية والأسنانية تؤثر الكسرة، أي

الحـــركة الأمامـــية على غيرها. قال بروكلمان "كثيراً ما تؤثر أصوات الصـــفير في حركة "a" فتقلبها إلى "e" أو "i" مثل صيغة "af ʿ el" في السريانية: eškah ʾ وجد. ومثل "besrā" "لحم" من basarā وفي الأشـــورية: šelāšā ← šalāšā "ثلاثون"، zakaru ← zikaru "ذكر"، arsatu ʾ ← irsitu ʾ "أرض"(٣٦٢).

وفي الآرامـــية تتحول الفتحة "a" إلى فتحة ممالة "e" قبل الصفيريات أيضاً، وذلك نحو:

rēš ← rāš ← ra ʾ š

وفي الحبشـــية تـــتحول الفـــتحة إلى كســـرة مع السين والشين مثل: "asikin" المأخوذة من asakin(٣٦٣).

أمـــا الأصـــوات الشفوية كالميم والباء، والأصوات الشفوية الأسنانية كالفـــاء، الـــتي يصـــاحبها ضم للشفتين أو شبه ضم لهما فإنهما يؤثران صوت الضـــمة "u" علـــى غيرهـــا. قال بروكلمان: "في اللغات السامية كلها تؤثر أصوات الشفة في حركتي الفتحة والكسرة غالباً، إذا كانتا سابقتين، ونادراً إذا كانتا لاحقتين، فتقلبان إلى الضمة"(٣٦٤).

وهكـــذا، فإننا نجد -وبشكل متكرر- تغير الفتحة والكسرة في العربية إلى ضـــمة قـــبل الصوامت الشفوية. ومن أقوى الأمثلة على ذلك كلمة "أُمّ" "umm ʾ" فهـــذه الأصل فيها هو الكسر أي إِمّ imm ʾ والدليل على ذلك أنها في العبرية "em" "إِم"، وفي الآرامية "emmā" "إِمّا"(٣٦٥).

ومـــثل "أم" "لُبّ" أيضاً، فهي محولة عن "لِبّ" والدليل على ذلك أنها في العبرية لِبّ: "leb"، وفي السريانية: lebbā(٣٦٦) "لِبّا".

ومـــثل أُمّ ولُبّ ظُفْر أيضاً، فالضمة فيها محولة عن كسرة، تحت تأثير الفاء، والصوت المفخم، آية ذلك أنها في السريانية: teprā(٣٦٧).

أما الأصوات المفخمة، وهي مجموعة الأصوات المستعلية الأربعة المطبقة بالإضـــافة إلى القاف والغين والخاء، فإنها تميل إلى تعديل الفتحة لتجعلها فتحة خلفـــية أو ضمة ممالة "o" وذلك كما في الصلوة أو ضمة خالصة، أي حركة خلفية مغلقة.

وإيـــثار هذه الأصوات للضمة يفسر لنا منعها للإمالة، التي تعرف بأنها نطق الفتحة نطقاً أمامياً بحيث يقترب مخرجها من مخرج الكسرة.

وفي الوقت الذي لم يوفق فيه السلف في تفسير أسباب الإمالة، فإنهم قد وفقـــوا إلى حد بعيد في ضبطهم لموانع الإمالة، فقد وقفوا على الأساس الصوتي الصـــحيح، الذي منعت مجموعة هذه الأصوات الإمالة من أجله ألا وهو تناقض خصائصها النطقية مع الكسرة؛ لأن هذه الأصوات غاية في الاستعلاء والتفخيم، والكسرة غاية في الاستفال والترقيق، فهما على طرفي نقيض تماماً. قال سيبويه: "وإنمـــا مـــنعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى. والألـــف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هـــذه الحـــروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحـــوها. فلمـــا كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألـــف، كـــان العمل من وجه واحد أخف عليهم"(٣٦٨). وقال الرضي بهذا الخصـــوص: "إن حـــروف الاستعلاء وهي ما يرتفع بها اللسان، ويجمعها "قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ" تمنع الإمالة على الشرائط التي تجيء، وذلك لمناقضتها للإمالة؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة، ويرتفع بهذه الحروف، فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة

المذكـــورة معها؛ لأن أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها فترجح الأصل"(٣٦٩).

د. وأمـــا الأصـــوات الحنجرية والحلقية والطبقية وهي التي جمعها السلف تحـــت عـــنوان "الحلقية" فإنها تنحو بأجراس الحركات المجاورة لها نحو الفتحة. وقد علل شاده ذلك بقوله: "وسبب الميل إلى الفتحة أن اللسان في نطـــق الحروف الحلقية يجذب إلى وراء مع بسط وتسطيح له، وهذا عـــين وضعه في نطق الفتحة"(٣٧٠). وقد علل هذه الظاهرة الدكتور عـــبده الراجحـــي فقال: "والتفسير العلمي لهذه الظاهرة، أن تحريك الصوت الحلقي أخف من تسكينه؛ أن كل أصوات الحلق بعد صدورها مـــن مخرجها الحلقي تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم؛ فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً، وتلك هي الفتحة"(٣٧١).

فالعلاقة وطيدة بين آلية النطق في الحنجريات وبين الفتحة، وذلك لأن انقـــباض الحلـــق في أثـــناء نطق الحلقيات يقابله من الجهة الأخرى انفتاح في الـــتجويف الفمـــوي، فآلية النطق ذاتها هي التي تستدعي الفتحة في أثناء نطق الحنجـــريات، وإذا مـــا أردنـــا أن نبســـط الأمر أكثر فأكثر نقول بان نطق الحنجريات بشكل عام واتساع الفراغ الفموي في أثناء ذلك يشبه إلى حد بعيد استعمال "مشابك الغسيل" فالضغط على طرفها السفلي يقابله انفتاح من الجهة الثانـــية بشـــكل تلقائـــي، وهذا تقريباً هو ما يحصل في أثناء نطق الحنجريات فانقباض الحلق واتساع الفراغ الفموي معها تبعاً لذلك، يجعل الفتحة لاتساعها أنسب الحركات لها.

ولقـــد تنـــبه السلف قديماً إلى هذه الظاهرة، أي العلاقة الوطيدة بين الحلقايـــات وبـــين الفتحة؛ وفسروا على هذا الأساس مجيء "فَعَل" "يَفْعَل" مثل وضـــع يضـــع وسعى يسعى... وسنعرض له فيما بعد. كما فسروا على هذا الأساس ورود بعض المزدوجات اللفظية مثل: بَحْر وبَحَر ومثله نَهْر ونَهَر، قال تعـــالى: "إن الله مبتليكم بنَهَر"(٣٧٢)، ومنه صَخْر وصَخَر، وفَحْم وفَحَم وبَعْر وبَعَر، وقد قرأ الحسن "إلى يوم البَعَث"، وقرأ أيضاً: "فهذا يوم البَعَث"(٣٧٣)، بفـــتح العـــين فـــيهما(٣٧٤). ومـــن ذلـــك قراءة سهل بن شعيب الهنمي "زَهَـــــــــرة"(٣٧٥) من قوله تعالى: "ولا تمدّن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً مـــنهم زَهْـــرة الحياة الدنيا"(٣٧٨)، كما أنه قرأ كل ما كان من هذا النحو في القرآن محـــــركاً(٣٧٩). وفي روايـــة الحُلْواني (٢٥٠ هـــ ونيف) عن شباب (٢٤٠ هــــ). عسن أحمد بن موسى عن أبي عمرو وعيسى الثقفي أنهما قرآ "حملـــته أمه وَهَنَاً على وَهَن"(٣٨٠) بفتح الهاء فيهما(٣٨١). ومن هذا القبيل قراءة بعضهم "سبع سنين دَأَبا" فَعَلا. وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثانيه فتثقيله جائز، إذا كان ثانية همزة أو عيناً أو غيناً أو خاء أو هاء"(٣٨٣)، ومثل هـــذا الطَّعْن والطَّعَن. قال الفرّاء: "والطعن يثقل في القراءة، ويخفف، لأن ثانيه عـــين والعرب تفعل ذلك بما كان ثانية أحد الستة الأحرف مثل: الشَّعْر والبَحَر والنَّهَر، أنشدني بعض العرب:

لـــه نَعَـــل لا تَطّـــي الكلـــب ريحها وإن وضـــعت في المجالس شُمَّت(٣٨٤)

وواضـــح تمامـــاً من كلام الفرّاء في النصين السابقين أن الفتح مع هذه الأصوات التي أطلقوا عليها اسم "حروف الحلق" قياس مطرد. وهذا هو مذهب الكوفـــيين. أمـــا البصريون، فقد ذهبوا إلى أن كلاً من المفتوح والمسكن لغة،

وليس أحدهما فرعاً عن الآخر(٣٨٥)، قال ابن مكي: "وهذا مطرد عند الكوفيين: أن كل ما كان على "فَعْل" "بالإسكان فإنه يجوز فيه "فَعَل" بالفتح إذا كان وسطه حرف حلق. وأما البصريون فلا يفتحون منه إلاّ ما كان مسموعاً عن العرب"(٣٨٦).

والصحيح في هذا هو ما ذهب إليه الكوفيون؛ ومن ذهب مذهبهم كالبغداديين فقد "أكدت التجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة، وذلك لأن الأصوات الحلقية، تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة، فلهذه الظاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يبررها في القوانين الصوتية الحديثة(٣٨٧). ولهذا نجد ابن جني يخالف مذهب أنصاره من البصريين في هذه المسألة وينحاز إلى جانب الكوفيين. قال في المحتسب "مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو، مما فيه حرف حلقي ساكن، بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَّهْر، والزَّهَر، والنَّهْر والنَّهَر والشَّعْر، والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنَّشْز والنَّشَز، والحَلْب والحَلَب، والطَّرْد والطَّرَد. ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح، وإن لم يسمعوه كالبَحْر والبَحَر، والصَّخْر والصَّخَر. وما أرى القول من بعد إلاّ معهم، والحق إلاّ في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عُقَيْل تقول ذلك، ولاتقف فيه سائغاً غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول: أنا مَحَموم، بفتح الحاء، وليس أحد يدعي أنّ في الكلام "مَفَعول"(٣٨٨). ثم أكد موقفه هذا في موضع آخر فقال: "وإنني أرى فيه رأيهم لا رأي أصحابنا"(٣٨٩). وبالإضافة إلى ما ذكرناه فقد جاء عنهم الدَّهْر والدَّهَر. قال أبو النجم:

وجبلاً طال معداً فاشمخر

أشمّ لا يسطيعه الناس الدَّهَر(٣٩٠)

هـذا، ولقـد كان بعض العرب يبالغ في الفتح لأجل الصوت الحلقي فـيأتي بفـتحة ثانـوية بعد العين والحاء الساكنتين، فيقول مثلاً في "يَعْدو" و "مَحْموم"، يَعَدو ومَحَموم(٣٩١).

وهذه الظاهرة التي لمحها ابن جني في كلام أبي عبد الله الشجري، وهي إضـافة حركة ثانوية من نوع الفتحة بعد العين والحاء كثيراً، وبعد الهاء بدرجة أقـلّ، هي من سمات العبرية، حيث نجد فيها الفعل: ya ʿ mod بمعنى "يقف" يصـير علـى أساس هذه الظاهرة: ya ʿ ămod والفعل ya ʿ mᵊdū يصبح: ya ʿ amdū، وبالإضـافة إلى ذلـك فإن فتحة الارتباط هذه تكون مثبتة في النـطق بين الحركات الطويلة من الأجراس الأخرى، وبين الحلقي أو الحنجري التالي، مثل: hišmī ʿ ← hišmīă ʿ (٣٩٢).

وكما فطن السلف إلى هذه الظاهرة، فلاحظوا العلاقة بين الحنجريات والحلقـيات وبـين الفـتحة فقـد عللوا الفتح معها، بما يمكن أن نسميه إيثار الحنجـريات والحلقيات للفتحة، قال سيبويه: "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سـفلت في الحلـق، فكـرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحـروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف"(٣٩٣)، وقـال ابن الشجري: "وإنما استحسنوا الفتحة في هذا الضرب لموافقتها لحروف الحلـق، ووجـه الوفاق بينهما أن الفتحة من الألف والألـف مخرجها من الحلق"(٣٩٤).

وقد فطنوا أيضاً إلى أن التحريك بالفتح مع هذه الأصوات الغرض منه تحقـيق نوع من الانسجام بين الصامت والحركة، وأنه لا بد للحنجريات ولا للحلقيات في المجيء بالفتحة، قال ابن جني: "فحروف الحلق لا تحرك ساكناً، ولا

تسكن متحركاً، بل لعمري أنه يراد فيها الاتباع، وتجانس الصوت، فأما تسكين متحرك أو تحرك ساكن، فلا يجب لها"(٣٩٥).

هـ- نشأة فَعَل يَفْعَل: وعلى أساس هذه الظاهرة، وهي إيثار الأصوات الحلقية للفتحة تفسر نشأة "فَعَل يَفْعَل". وقديماً حكم السلف بفرعية "فَعَل يَفْعَل" على فَعَل يفعِل ويَفْعُل، وذلك لما رأوا أن هذا الفتح في المضارع لا يوجد إلاّ إذا كانت العين أو اللام إحدى هذه الأصوات الحلقية، قال ابن الشجري: "فأما ما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة، فإن العين من مضارع "فَعَل" من هذا الضرب تفتح طلباً للتشاكل، وذلك أن الفتحة من الألف؛ والألف تنشأ من الحلق، فحركوا العين بالحركة التي هي أقرب الحركات إلى حروف الحلق" (٣٩٦).

لقد استقر عندهم أن وجود الصوت الحلقي هو علة الفتح، ومن ثم كان يَفْعَل من فَعَل بناء فرعياً وليس أصلياً وذلك نحو: قرأ يقرَأ، وصهل يصهَل ونفع ينفَع وفتح يفتَح ودمغ يدمَغ وشدخ يشدَخ... فهذه وأمثالها ينبغي أن تكون مكسورة العين؛ لأن مخالفة "فَعَل" تكون على "يَفْعِل" وقد جاءت بعض الأمثلة على "يَفعِل" قال المبرد: "واعلم أن الأصل مستعمل فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه، نحو: زأر الأسد يزئِر، ونأم ينئِم؛ لأن هذا هو الأصل والفتح عارض"(٣٩٧).

والفتح العارض في المضارع بسبب الصوت الحلقي أو الحنجري ظاهرة صوتية شائعة في معظم اللغات السامية. قال بروكلمان: "وفي كل اللغات السامية، كثيراً ما تتحول حركة المضارع من الضم أو الكسر إلى الفتح إذا كانت عينه أو لامه صوتاً حلقياً، فالفعل "فتح" مضارعه في العربية "يَفْتَح" وفي

الحبشية: yeftāḥ، وفي العبرية: "yiftaḥ"، وفي السريانية neftaḥ، وفي الأشورية: iptē (من iptaḥ)"(٣٩٨).

إلاّ أن هذه الظاهرة متقطعة بعض الشيء في السريانية ذلك أننا نجد فيها: "neb'aṯ" إلى جانب "neb'oṯ" "يدفع"، ونجد كذلك "nedkor" "يتذكر" إلى جانب nedkar ولكن هذه الظاهرة تعد قانوناً في العبرية فالفعل "yišloḥ" بمعنى "يرسل" يتحول بشكل طبيعي إلى "yišlaḥ"(٣٩٩).

وهذه الظاهرة، أي الفتح لأجل الصوت الحلقي في المضارع من بناء "فَعَل" ظاهرة قديمة، تسبق مرحلة التقعيد، والتنظيم اللغوي، ولهذا فإنه عندما قوي ساعد القياس اللغوي، وبدأ التمييز بين الماضي والمضارع يشق طريقه بحزم وبشكل متسق، أخذنا نجد المضارع يأتي مكسور العين أو مضمومها على الرغم من وجود الصوت الحلقي، وذلك نحو: قعد يقعُد ودخل يدخُل وزأر يزئِر ونأم ينئِم وهق ينهِق ونعق ينعِق وهنا يهنُؤ وبرأ يبرُؤ...، فالفتح لأجل الصوت الحلقي إذا قد تم في مرحلة لم يكن ساعد القياس فيها قد قوي، واشتد عوده بعد. قال برجشتراسر: "أما الفرق بين مثل "يَفتَح" و "يَقتُل" إلى آخره، فهو أن "يَفْتَح" أقدم بكثير من سائر المضارعات، وهي ترتقي إلى أول طور تكون اللغات السامية، وكان القياس ليس بقوي بعد في ذلك العهد، ونشاهد آثار ذلك في أن الأفعال متنوعة تنوعاً زائداً في بنائها، منها ما ماضيه بالفتحة ومضارعه بالفتحة أو بالكسرة أو بهما... إلى آخره، فغلب في مثل "يَفتَح" التشابه الصوتي على القياس في اللغة السامية الأم، وبقي كذلك في أكثر اللغات السامية والعربية معها، وإن وجد بينها شواذ قليلة، فيفتح في الأكدية: "iptē" أصله "yiptaḥ"، وفي العبرية "yip¯taḥ" وفي الآرامية "neptaḥ"، وفي

الحبشـــية "yeftāh" ومثل "يُفتِّح" أحدث بكثير، وكل أمثاله، بنيت على قياس واحد، فغلب فيها القياس على التشابه الصوتي(٤٠٠).

وعليه فإن "يَفْعَل" من "فَعَل" مما عينه أو لامه صوت حلقي أقدم عهداً، وآصـــل مـــن "فَعَـــل يَفْعِل". وقد عمدت العربية إلى التمييز بين الماضي وبين المضـــارع بتغـــيير حركة العين، نظراً لكونها العنصر الأهم في الصغية، قال ابن جـــني: "والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصـــارا كأنهمـــا ســـياج لها، ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها"(٤٠١).

و. بقـــي أن نقـــول: إنَّ مماثلة الحركة للصامت بعدها، وبالتحديد مماثلة الحـــركة لشبه الحركة بعدها، وذلك في كثير من المفردات العربية هي المسؤلة عن نشأة بعض المزدوجات اللفظية وذلك نحو: سِروة وسُروة، ورِشـــوة ورُشـــوة وقِدوة، وقُدوة ونِسوة، ونُسوة، وجِذوة، وجُذْوة، وإخوة وأُخوة، وقِنْوة وقُنْوة، وحِثْوة وحُثْوة...، ففي هذه المزدوجات حـــدثت مماثلة بين الحركة وشبه الحركة بعدها، ومن ثم نشأت "فُعْلة" إلى جانـــب "فِعْلـــة". ونظـــير هذا في بنات الياء: مُدية ومِدية، وكُنية وكِنية، وخُصية وخِصية، وخُفية، وخِفية، وجُبية وجِبية(٤٠٢)... فقد حصل في هذه الأمثلة كما حصل في الأمثلة السابقة، مماثلة بين الحركة وشبه الحركة بعدها ومن ثم نشأ بناء "فِعْلة" إلى جانب "فُعْلة" في بنات الياء.

ح. ومـــن ظواهر المماثلة بين الحركة وشبه الحركة كسر هاء ضمير الغائب إذا ما سبق بياء نحو عليْهُم ← عَلَيْهِم، وعليهُ ← عليهِ، وعليْهُنَّ ← علـــيهِنّ. وقد قرأت القراء بالطريقتين كلتيهما، أي بضم هاء الضمير

علـــى الأصـــل وبكسرها للمماثلة مع شبه الحركة قبلها. فبصدد قراءة عليْهم وعليهِم قال الفرّاء: (وهما لغتان، لكل لغة مذهب في العربية فأما من رفع الهاء فإنه يقول: أصلها رفع في نصبها ورفعها وجرها... وأما مـــن قال عليهِم، فإنه استثقل الضمة في الهاء، وقبلها ياء ساكنة لكثرة دوران المكـــني في الكـــلام، وكـــذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكســـور مثل بهُم وبهِم يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة"(٤٠٣). وقـــال ابن خالويه معللاً ذلك في كتاب الحجة: "فالحجة لمن كســـر الهاء، أنها لما جاورت الياء كره الخروج من كسر إلى ضم، لأن ذلـــك مما تستثقله العرب وتتجافاه في أسمائها. والحجة لمن ضمَّ الهاء أنه أتـــى بهـــا علـــى أصل ما كانت عليـــه قبـــل دخول حرف الخفض عليها"(٤٠٤).

وكلام كل من الفرّاء وابن خالويه، يوحي بأن الأمرين متكافئان أي أن ضـــم الهاء وكسرها سيان. ولكن المبرد ذهب إلى أن المماثلة بين الحركة وشبه الحـــركة أحسن، قال في المقتضب: "ومنهم من يكسر الهاء لخفائها، ويدع ما بعـــدها مضموماً؛ لأنه ليس من الحروف الخفية فيقول: مررت بهمو، والاتباع أحســـن، وهو أن يقول: مررت بهمي، ونزلت عليهمي"(٤٠٥). وقد تابعه في ذلك تلميذه أبو بكر بن السراج (٣١٦ هـــ) فذهب هو الآخر إلى أنّ الاختيار في مثل "عليهم" كسر الهاء؛ لأنه أخف على اللسان(٤٠٦).

ولا شـــك في أن كســـر الهاء في مثل "عليهم"، و "به"، و "لديه" يمثل تطوراً صوتياً قوامه المماثلة بين الحركات، وبين الحركات وأشباه الحركات، غير أنـــنا إذا عرفنا أن الذين يكسرون هاء الضمير في مثل هذه السياقات، هم غير الحجـــازيين، كما نصّ على ذلك سيبويه بقوله: "وأهل الحجاز يقولون مررت

هـــو قبلُ، ولديهو مال، ويقولون: فخسفنا هو وبدارهو الأرض"(٤٠٧)، كما أكـــده ابـــن مالك (٦٧٢هـــ) أيضاً بقوله: "... وهاء للغائبة، وهاء مضمومة للغائـــب، وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير الحجازيين"(٤٠٨). إذا عـــرفنا ذلك. دفعنا الفضول إلى التساؤل عن عدم سريان مفعول المماثلة في لغة الحجـــازيين، الـــذين تعـــد لغتهم -بما توافر لها من أسباب الاحتكاك الداخلي والخارجي بغيرها من اللغات عن طريق الحج والأسواق والتجارة والحروب... - قمة الهرم في التطور اللغوي للعربية، مما جعلها أهلاً لنزول القرآن الكريم بها. فما سرّ هذه المحافظة الشديدة لدى الحجازيين؟ لا شك في أن المماثلة ههنا خفة وسهولة في النطق، فلم آثر الحجازيون الضم؟ لا نجد لدينا تفسيراً معقولاً لذلك سوى التدرج في التطور الصوتي وبطئه.

الهوامش

١. سورة النمل آية ٢٢.

٢. الفرّاء، معاني القرآن ١/١٧٢ وانظر كذلك ٢/٢٨٩.

٣. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٢٥.

٤. سيبويه ٤/٤٧١.

٥. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٢٥.

٦. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ٣/٢٢٦.

٧. برجشتراسر، التطور النحوي ص ٥٢.

٨. الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث ١/٤١٨.

٩. ابن دريد، الجمهرة ١/١٠٢، وكذلك ٢/١٩.

١٠. ابن منظور، لسان العرب (لصص).

١١. ابن دريد الجمهرة ١/١٠٢، وكذلك ٢/١٩.

١٢. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح ٣/١٠٥٦ (لصص).

١٣. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب ١/١٧٣.

١٤. ابن منظور، لسان العرب (لصص).

١٥. إنّو ليتمان، بقايا اللهجات العربية، ص ١٩.

١٦. الكلمتان مكتوبتان في المصدر بالسّرياني وقد استعنت بأستاذي الدكتور رمضان عبد التواب لكتابتهما بالخط اللاتيني.

١٧. أدّي شير، الألفاظ الفارسية المعرّبة، ص ١١٢.

١٨. الجواليقي، المعرّب ص ٢٦٩.

١٩. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٠. ابن دريد، الجمهرة ٣/٥٠٢.

٢١. الجوهري، الصحاح (طسس) ٢/٩٤٠.

٢٢. ابن منظور، لسان العرب (طسس).

٢٣. الأنباري، المذكر والمؤنث ١/٤١٧.

٢٤. ابن منظور، لسان العرب (طسس).

٢٥. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٧. الزبيدي، لحن العامة ص ٢١١.

٢٨. وافي، علي، علم اللغة ص ٢٧٣.

٢٩. النابغة الذبياني، الديوان ص ٢.

٣٠. سيبويه ٤/٢٤٠.

٣١. ابن السكيت، يعقوب، الإبدال ص ١٢٧.

٣٢. ابن منظور، لسان العرب (بلى).

٣٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/٤٠١.

٣٤. الزبيدي، لحن العامة ص ١٠٢.

٣٥. المرجع السابق، ص ١٤٩.

٣٦. ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان ص ٥٤.

٣٧. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية ص ٧٨.

٣٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٩. المرجع السابق ص ٨٢.

٤٠. وافي، علي، علم اللغة ص ٢٧٢.

٤١. Bloomfield. P. ٣٧٢.

٤٢. فندريس، اللغة ص ٩٣.

٤٣. أنيس، إبراهيم، اللهجات العربية ص ١٣٢.

٤٤. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٣.

٤٥. انظر ص ٦٥.

٤٦. عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، ص ٩٥.

٤٧. سيبويه ٤/٤٦٨.

٤٨. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.

٤٩. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٥٥.

٥٠. سيبويه، الكتاب ٤/٤٦٩.

٥١. الفرّاء، معاني القرآن ٣/١٠٧.

٥٢. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.

٥٣. سيبويه ٤/٤٦٨.

٥٤. ابن يعيش، شرح المفصل ١٠/١٥١.

٥٥. سيبويه ٤/٤٦٨.

٥٦. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.

٥٧. الفرّاء، معاني القرآن ٣/٢٤٢.

٥٨. سيبويه ٤/٤٦٧.

٥٩. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.

٦٠. سيبويه ٤/٤٦٧ (الآية ١٢٨)، سورة النساء. وهذه هي قراءة عاصم الجحدري (١٢٨ هـ)، ينظر المحتسب ١/٢٠١.

٦١. ابن منظور، لسان العرب (صيد).

٦٢. الفرّاء، معاني القرآن ١/٢١٦.

٦٣. سيبويه ٤/٤٧٠.

٦٤. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٢٣.

٦٥. ابن يعيش، شرح المفصّل ١٠/١٤٩.

٦٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

٦٧. سيبويه ٤/٤٦٩.

٦٨. المرجع السابق ٤/٤٦٧.

٦٩. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.

٧٠. المرجع السابق في المكان نفسه.

٧١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٧٢. سيبويه ٤/٤٧٠.

٧٣. المرجع السابق ٤/٤٦٩.

٧٤. ابن جنّي، المحتسب ١/١٠٦.

٧٥. سورة البقرة آية ١٢٦.

٧٦. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن ١/٣١٢.

٧٧. سورة المائدة آية ٣.

٧٨. ابن جنّي، المحتسب ١/١٠٧.

٧٩. النحاس، أبو جعفر ١/٣١٢.

٨٠. ابن جنّي، المحتسب ١/١٠٧.

٨١. سورة يوسف آية ٤٥.

٨٢. سورة القمر آية ١٥.

٨٣. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره، ص ٢٩.

٨٤. سورة المائدة آية ٦.

٨٥. سورة التوبة آية ١٠٨.

٨٦. القاضـــي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٨٧ (الآية ٤٤ من سورة الرحمن).

٨٧. سورة الأعراف آية ١٣١.

٨٨. سورة "المنافقون" آية ١٠.

٨٩. سورة النساء آية ٩٢.

٩٠. سورة الأعراف آية ٩٤.

٩١. أبو حيان، البحر المحيط ٢٩١/١.

٩٢. سورة البقرة آية ٨٥.

٩٣. أبو حيان، البحر المحيط ٢٩١/١.

٩٤. سورة البقرة آية ٢٦٩.

٩٥. الفرّاء، معاني القرآن ٣٨٢/٢ (الآية ٨ من سورة الصافات).

٩٦. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٤٧.

٩٧. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن ١٥٠/١.

٩٨. سورة البقرة آية ٢٥٩.

٩٩. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٩١.

١٠٠. سورة القلم آية ٤٩.

١٠١. سورة مريم آية ٢٥.

١٠٢. الفرّاء، معاني القرآن ١٦٦/٢.

١٠٣. المرجع السابق ٣٥٤/١ (الآية ١٢٥ من سورة الأنعام).

١٠٤. أبو حيان، البحر المحيط ٢٩١/١.

١٠٥. سورة النمل آية ٤٧.

١٠٦. سورة يونس آية ٢٤.

١٠٧. سيبويه ٤٧٥/٤.

١٠٨. سورة النمل آية ٦٦.

١٠٩. سورة البقرة آية ٧٢.

١١٠. سورة التوبة، آية ٣٨.

١١١. انظر ص ١٣٥.

١١٢. سورة يونس آية ٨٩.

١١٣. سورة الأعراف آية ١٨٩.

١١٤. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ١٩٣.

١١٥. سيبويه ٤/٤٨٢.

١١٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

١١٧. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٢.

١١٨. سورة يونس آية ٣٥.

١١٩. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ٥٠٨.

١٢٠. سورة الصف آية ١٤.

١٢١. سورة آل عمران آية ١٢٢.

١٢٢. ابن جني، الخصائص ٢/٣٣٧.

١٢٣. سورة "الكافرون" آية ٤.

١٢٤. سورة التوبة آية ١١٧.

١٢٥. سورة الصف آية ٥.

١٢٦. سورة البقرة آية ٩٢.

١٢٧. سورة الدخان آية ٢٠.

١٢٨. الفرّاء، معاني القرآن ١/١٧٢.

١٢٩. أبـــو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ١٩٧ (الآية رقم ٢٠ من سورة الدخان).

١٣٠. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٣١. سورة طه آية ٩٦.

١٣٢. سورة البقرة آية ٢٥٩.

١٣٣. الفرّاء، معاني القرآن ١٧٢/١.

١٣٤. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ١٩٧.

١٣٥. سورة الأعراف آية ٤٣.

١٣٦. سيبويه ٤٥٧/٤.

١٣٧. مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات ١٤١/١.

١٣٨. سيبويه ٤٥١/٤- ٤٥٢.

١٣٩. انظر ص ٧٤.

١٤٠. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ١٩٣.

١٤١. سورة المطففين آية ١٤.

١٤٢. الزمخشري، الكشاف ٢٣٢/٤.

١٤٣. أبو حيان، البحر المحيط ٤٤١/٨.

١٤٤. سورة النساء آية ١٥٨.

١٤٥. العكبري، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن ٢٠١/١.

١٤٦. سورة الكهف آية ٢٢.

١٤٧. سورة طه آية ١١٤.

١٤٨. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ١٩٣.

١٤٩. انظر ص ٧٦.

١٥٠. سورة المطففين آية ٣٦.

١٥١. سيبويه، ٤/٤٥٩.

١٥٢. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٥٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٥٤. انظر ص ٣٠ .

١٥٥. سورة النبأ آية ١.

١٥٦. سورة "المؤمنون" آية ٤٠.

١٥٧. سورة "المؤمنون" آية ٣٤.

١٥٨. سورة الفرقان آية ٤٩.

١٥٩. سورة التوبة آية ٤٠.

١٦٠. الميداني، مجمع الأمثال ١/٢٠.

يضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك المرء بعض ما يحتاج إليه.

١٦١. سورة النمل آية ٢٥.

١٦٢. سورة الأعراف آية ١٢.

١٦٣. ابن جني، الخصائص ١/٣٠٧.

١٦٤. سورة العلق آية ٧.

١٦٥. سيبويه ١/٢٩٣.

١٦٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦٩. أبو تمام، ديوان الحماسة ١/٢١٢.

١٧٠. سيبويه ٢/٢٠٠.

١٧١. انظر ص ١٩٨.

١٧٢. الحريري، درّة الغواص ص ٨٧.

١٧٣. ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان ص ٥٤.

١٧٤. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ٣/٢٢٧.

١٧٥. السهيلي، أمالي السهيلي ص ١١٠.

١٧٦. Bloomfield. Pp. ٢١١, ٢١٢.

١٧٧. Ibid.

١٧٨. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٣٣.

١٧٩. ابن منظور، لسان العرب (وقذ وقظ).

١٨٠. المرجع السابق (وقظ).

١٨١. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٧٥.

١٨٢. المرجع السابق ٢/١٧٦.

١٨٣. المرجع السابق ٢/١٧٨.

١٨٤. الحريري، درّة الغواص ص ٤٦.

١٨٥. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان ص ٦٧.

١٨٦. الـــزبيدي، لحن العامة ص ٢٣١، وانظر أيضاً. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهرة... ص ٢٨.

١٨٧. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان ص ٨٥.

١٨٨. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان ص ٨٩.

١٨٩. المرجع السابق ص ٨٨.

١٩٠. الضمير يعود على أبي عثمان المازني.

١٩١. ابن جنّي، المنصف ٣٢٤/٢.

١٩٢. ابن عصفور، الممتع في التصريف ٣٦٠/١.

١٩٣. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢٠٠/١.

١٩٤. كثيِّر، ديوان كثيّر ص ٤٢٩.

١٩٥. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢٠٠/١.

١٩٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٩٧. سورة القمر آية ٩.

١٩٨. سورة القمر آية ٤٠.

١٩٩. سيبويه ٤٦٩/٤.

٢٠٠. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢٠٢/١.

٢٠١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٠٢. سورة يونس آية ٨٩.

٢٠٣. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٥٧.

٢٠٤. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ١٨٣، وانظر أيضاً، حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللغة، ص ١٥٢.

٢٠٥. ابن عصفور، الممتع في التصريف ٣٢٤/٢.

٢٠٦. ابن السكّيت، إصلاح المنطق ص ٣٤.

٢٠٧. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢٠١/١.

٢٠٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٠٩. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ١٨٣.

٢١٠. سيبويه ٤٥٥/٤.

٢١١. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ٢١٦/٢.

٢١٢. سيبويه ٤٥٥/٤.

٢١٣. O, Connor. Phonetics. P. ٢٥٠.

٢١٤. بكر، السيد يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية، ص ١٢٥.

٢١٥. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢١٦. المرجع السابق، ص ١٢٦.

٢١٧. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان ص ١٩٢.

٢١٨. بكر، السيد يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية، ص ١٢٥.

٢١٩. ابن منظور، لسان العرب (سطم).

٢٢٠. المرجع السابق في المكان نفسه.

وانظر كذلك ابن يعيش، شرح المفصّل ١٠/٤٧.

٢٢١. سورة الأعراف آية ٦٩.

٢٢٢. سورة البقرة آية ٢٤٧.

٢٢٣. ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص ١٨٥.

٢٢٤. ابن دريد، الجمهرة ١/٢٨٦.

٢٢٥. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٧٣.

٢٢٦. المرجع السابق ٢/١٧٤.

٢٢٧. المرجع السابق ٢/١٧٦.

٢٢٨. المرجع السابق ٢/١٧٨.

٢٢٩. المرجع السابق ٢/١٨٣.

٢٣٠. O, Leary. Comp. Gr. P. ٧٥.

٢٣١. سيبويه ٤/٤٧٨.

٢٣٢. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١١٥.

٢٣٣. المرجع السابق ٢/١١٧.

٢٣٤. المرجع السابق ٢/١١٤.

٢٣٥. ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان ص ٨٥.

٢٣٦. سيبويه ٤/٤٧٨.

٢٣٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٣٨. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٢٦-١٢٧.

٢٣٩. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٤٠. الميداني، مجمع الأمثال ٢/١٩٢.

٢٤١. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٢٨ (الآية ٢٣ من سورة القصص).

٢٤٢. ابن السكيت، إصلاح المنطق ص ٤٢٦.

٢٤٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٢٨.

٢٤٢. المرجع السابق ٢/١٣١.

٢٤٥. المرجع السابق ٢/١٣٢.

٢٤٦. O, Leary. Comp. Gr. P. ٧٥.

٢٤٧. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٠٨.

٢٤٨. المرجع السابق، في المكان نفسه.

٢٤٩. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٠.

٢٥٠. الزبيدي، لحن العامة ص ٥٧.

٢٥١. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ٢/٢٣٣.

٢٥٢. حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللغة ص ١٠١.

٢٥٣. سورة الحج آية ٣٦.

٢٥٤. سورة النساء آية ٥٦.

٢٥٥. Bloomfield. P, ٢١٥.

٢٥٦. ابن جني المحتسب ٢/١٦٨.

٢٥٧. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٥٨.

وانظر كذلك: فليش، هنري، العربية الفصحى: ص ٧٨.

٢٥٨. الزمخشري، الكشاف ١/٦٧.

٢٥٩. السهيلي، نتائج الفكر في النحو ص ٣٠٣.

٢٦٠. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٠٥-١٠٦.

٢٦١. المرجع السابق ص ١٠٧.

٢٦٢. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٦٣. سورة الغاشية آية ٢٢.

٢٦٤. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٨٢.

٢٦٥. المرجع السابق ص ١٨٥.

٢٦٦. الأخفش، سعيد، معاني القرآن ٢/٥٤٣.

٢٦٧. سورة العاديات آية ٥.

٢٦٨. النحاس، إعراب القرآن ١/٢٢٠.

٢٦٩. سورة الأنفال، آية ٦.

٢٧٠. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٢٠.

٢٧١. البطليوسي، ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة ص ٣٣٨.

٢٧٢. المرجع السابق ص ٣٣٩.

٢٧٣. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ٣/٢٣٠.

٢٧٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٧٥. سيبويه ٤/٤٧٩.

٢٧٦. المبرد، المقتضب، ١/٢٢٦.

٢٧٧. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢/١٨٠.

٢٧٨. فك، يوهان، العربية، ١٠٣.

٢٧٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٨٠.

٢٨٠. أبو الطيب اللغوي الأضداد ١/٨٦.

٢٨١. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/١٨١.

٢٨٢. المرجع السابق ٢/١٨٤.

٢٨٣. المرجع السابق ٢/١٨٨.

٢٨٤. المرجع السابق ٢/١٩٠.

٢٨٥. المرجع السابق ٢/١٩١.

٢٨٦. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٠١.

٢٨٧. ابن جنّي، المحتسب ٢/١٦٨ (الآية ٢٠ من سورة لقمان).

٢٨٨. المرجع السابق ٢/٢٢١.

٢٨٩. المرجع السابق ٢/١٦٨.

٢٩٠. الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٣٣٩.

٢٩١. ابن جنّي، الخصائص ١/٣٧٤.

٢٩٢. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/٢١٨.

٢٩٣. الشايب، فوزي، الإلحاق باللغة العربية ص ٣٥٢.

٢٩٤. بكر، السيد يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية ص ١٣٢.

٢٩٥. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٢٠٨/١.

٢٩٦. ابن السكّيت، إصلاح المنطق ص ٣٧٩.

٢٩٧. ابن يعيش، شرح المفصّل ٥١/١٠.

٢٩٨. ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان ص ٨٥.

٢٩٩. ابن جنّي، الخصائص ٣٧٤/١.

٣٠٠. ابن السكّيت، إصلاح المنطق ص ٥٣.

٣٠١. المرجع السابق ص ١٨٤.

٣٠٢. المرجع السابق ص ٣٧٩.

٣٠٣. ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص ١٠٥.

٣٠٤. المرجع السابق، وانظر كذلك ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٧١/١.

٣٠٥. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ١٣١/١.

٣٠٦. البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٣٠/٢.

٣٠٧. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢٢٠.

٣٠٨. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٥٦ وقد تأثر المستشرقون برأي الفرّاء هذا، فذهبوا مذهبه. انظر

Wright, A Grammar of The Arabic Language. Vol. ١. Pp.

٢٧٨, ٢٨٠. وانظر كذلك، برجشتراسر، التطور النحوي ص ٦٢.

٣٠٩. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣١٠. الرضي الأستراباذي، شرح الكافية ٣/٢١١.

٣١١. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٦٤.

٣١٢. سيبويه ٤/١٩٧.

٣١٣. أبو زيد الأنصاري، النوادر ص ١٧١.

٣١٤. المبّرد، المقتضب ١/٢٦٩.

٣١٥. أبو علي الفارسي، الحجة ١/١٥١.

٣١٦. الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٢١.

٣١٧. سيبويه ٤/١٩٧.

٣١٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣١٩. الأخفش، سعيد، معاني القرآن ١/٢٨.

٣٢٠. المبرّد، المقتضب ١/٢٦٩-٢٧٠.

٣٢١. الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٢٠.

٣٢٢. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٥٢.

٣٢٣. انظر ص ١٧١.

٣٢٤. Malmberg. Phonetics. P. ٥٨.

٣٢٥. Ibid.

٣٢٦. Bloomfield. P. ٣٧٦.

٣٢٧. Malmberg. Phonetics. P. ٤٠.

٣٢٨. Ibid. p. ٥٩.

٣٢٩. انظر ص ٤٠.

٣٣٠. سيبويه ٤/١٩٩.

وانظر أيضاً، ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب ١/٢١٤-٢١٦.

٣٣١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٣٢. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٣٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/٢٣٠.

٣٣٤. المرجع السابق ٢/٢٠٧.

٣٣٥. ابن دريد، الجمهرة ١/٦، انظر كذلك، أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٢٣١.

٣٣٦. ثعلب، مجالس ثعلب ١/١١٦.

٣٣٧. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/٢٣١.

٣٣٨. ابن يعيش، شرح المفصّل ٩/٤٩ (الآية ٢٤ من سورة مريم).

٣٣٩. تيمور، أحمد، لهجات العرب ص ٦٧ (الآية ٤٢ من سورة آل عمران).

٣٤٠. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢١٧.

٣٤١. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٢٦. وانظر كذلك، أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية ص ١٢٣.

٣٤٢. شاده، آرتور، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٢٥.

٣٤٣. كانيتنو، جان، دروس في علم أصوات العربية ص ١٠٢.

٣٤٤. ابن دريد، الجمهرة ١/٦.

وانظر كذلك، عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٤٦.

٣٤٥. إتو ليتمان، بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي ص ٢٩.

٣٤٦. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢١٦.

٣٤٧. ثعلب، مجالس ثعلب ١/١١٦.

٣٤٨. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٤٦.

٣٤٩. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس ص ٢٥ (مستلة من كتاب الموسم الثقافي لجامعة الرياض ١٩٧٥).

٣٥٠. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٤٦.

٣٥١. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٦٩.

٣٥٢. انظر ص ٤٢ – ٤٨.

٣٥٣. عبد التواب، رمضان فصول في فقه العربية، ص ١٤٦.

٣٥٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٥٥. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٠٢.

٣٥٦. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ١/٢١٥.

٣٥٧. المرجع السابق ١/١٠٨.

٣٥٨. الأخفش، سعيد، معاني القرآن ١/١١٣، وتنسب هذه الأبيات إلى رؤبة وإلى بعض أهل اليمن.

٣٥٩. إنّو ليتمان، بقايا اللهجات العربية ص ١٦.

٣٦٠. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٥٣.

٣٦١. بشر، كمال، دراسات في علم اللغة ١/١٢٩.

٣٦٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٧٢.

٣٦٣. O,Leary, Comp. Gr. P. ١٢٣.

٣٦٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٧٢.

٣٦٥. O, Leary, Comp. Gr. P. ١٢٣.

٣٦٦. Ibid.

٣٦٧. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٨٢.

٣٦٨. سيبويه ٤/١٢٨.

٣٦٩. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ٣/١٤.

٣٧٠. شاده، علم الأصوات عن سيبويه وعندنا ص ٤٠.

٣٧١. الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١١٣.

٣٧٢. سورة البقرة آية ٢٤٩.

٣٧٣. سورة الروم آية ٥٦.

٣٧٤. ابن جنّي، المحتسب ٢/١٦٦.

٣٧٥. المرجع السابق ١/٨٤.

٣٧٦. سورة البقرة آية ٥٥.

٣٧٧. ابن جنّي، المحتسب ١/٨٤.

٣٧٨. سورة طه آية ١٣١.

٣٧٩. ابن جنّي المحتسب ١/٨٤.

٣٨٠. سورة لقمان آية ١٤.

٣٨١. ابن جنّي، المحتسب ٢/١٦٧.

٣٨٢. سورة يوسف آية ٤٧.

٣٨٣. الفرّاء، معاني القرآن ٢/٤٧.

٣٨٤. المرجع السابق ٢/١١٢.

٣٨٥. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ١/٤٧.

٣٨٦. ابن مكي الصقلّي، تثقيف اللسان ص ٢٧٨.

٣٨٧. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٥٠.

٣٨٨. ابن جنّي، المحتسب ١/٨٤.

٣٨٩. المرجع السابق ٢/١٦٦.

٣٩٠. ابن جنّي، الخصائص ٢/٩.

٣٩١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٩٢. Moscati, An Introduction to the com. Gr. P. ١٦١.

٣٩٣. سيبويه ٤/١٠١.

٣٩٤. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٧٩.

٣٩٥. ابن جنّي، المصف ٢/٣٠٧.

٣٩٦. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/١٣٩.

٣٩٧. المبرّد، المقتضب ٢/١١٢.

٣٩٨. فقه اللغات السامية ص ٧١.

٣٩٩. Moscati, An Introd. P. ١٦٠.

٤٠٠. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٦٣.

٤٠١. ابن جني، الخصائص ٢/١٥٥.

٤٠٢. ابن السكّيت، إصلاح المنطق ص ١١٥-١١٦.

٤٠٣. الفرّاء، معاني القرآن ١/٥.

٤٠٤. ابن خالويه، الحجة ص ٦٣.

٤٠٥. المبرد، المقتضب ١/٢٦٩.

٤٠٦. أبو علي الفارسي، الحجة ١/٤٦.

٤٠٧. سيبويه ٤/١٩٥.

٤٠٨. ابن مالك، التسهيل ص ٢٤.

الفصل الرابع

قانون الاقتصاد في الجهد وأثـــــره

في بناء الكلمة العربية

تمهيد:

جميع الظواهر الصوتية التي سنعالجها في هذا الفصل تلتقي في أنها تصدر عن أصل واحد، فهي جميعها ثمرة قانون الاقتصاد في الجهد، ولقد تحدثنا عن بعض آثاره التي انفرد بها في الفصل السابق، وذلك من خلال حديثنا عن ظاهرة "الإقلاب" أي قلب النون الساكنة ميما متى وقعت قبل الباء. وسنعرض فيما يأتي لأهم آثار هذا القانون في اللغة العربية والتي تتمثل في الظواهر الآتية:

١. ظاهرة المخالفة.

٢. تخفيف الهمزة.

٣. القلب المكاني.

ظاهرة المخالفة Dissimilation

المخالفة ضد المماثلة، فإذا كانت المماثلة تعمل على التقريب بين المتنافرات والمتناقضات، فإن المخالفة تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من عمل هذه وتلك هي تيسير النطق وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه.

وتحرص العربية على المخالفة، لما تؤمنه من تنوّع موسيقى محبب، تظهر معه الأصوات على حقيقتها، نطقاً وسمعاً، قال الدكتور تمام حسان: "من الواضح أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي جميعاً يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف، ويكرهان التنافر والتماثل"(١).

والمخالفة بوصفها أثراً لقانون الاقتصاد في الجهد ظاهرة صوتية تشيع في معظم اللغات، وقد ذهب بعضهم إلى أن المخالفة في العربية أقل من المماثلة، قال برجشتراسر: "والتخالف نادر في اللغة العربية بالنسبة إلى بعض اللغات السامية الباقية خصوصاً الأكدية والآرامية"(٢).

ونحن لا نعتقد هذا الذي ذهب إليه برجشتراسر من ندرة التخالف في العربية فمن خلال صور المخالفة التي ستعرضها في هذا الفصل سيتبين لنا أن المخالفة ليست ظاهرة نادرة.

وتنحصر دائرة عمل ظاهرة المخالفة في الأصوات المتماثلة والمتقاربة فقط. والمخالفة في العربية تتم بين:

أ. الصوامت.

ب. الحركات.

جـ. بين الصوامت والحركات.

وفيما يأتي تفصيل الحديث عن المخالفة في هذه القطاعات الثلاثة.

أ. **المخالفة بين الصوامت**

تتم المخالفة بين الصوامت بإحدى طريقتين:

١. الحذف.

٢. الزيادة.

والحذف نوعان:

أ. الحذف بدون تعويض.

ب. الحذف والتعويض.

والذي نقصده بالتعويض هنا، هو إحلال صوت مكان آخر مطلقاً، ونحن بهذا نختلف مع السلف بعض الشيء، فالسلف يفرقون بين مصطلحين هما: البدل، والتعويض، فالبدل يتم بين الأصوات المتقاربة في المخارج ويقع البدل مكان المبدل منه دائماً، أما التعويض فيكون بين الأصوات التي لا يوجد بينها تقارب في المخارج، ولا يلزم أن يقع العوض مكان المعوض منه، وقد عقد ابن جني بابا في الخصائص ميَّز فيه بين هذين المصطلحين، فقال: "إن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض عنه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك"، ثم يختم حديثه بقوله: "فالبدل أعم تصرفاً من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً"(٣).

وعلى الرغم من هذه الفروق التي يضعها اللغويون بين مصطلحي "البدل" و"العوض" فإننا سنتعامل هاهنا مع مصطلح "التعويض"باعتباره عملية إحلال صوت مكان آخر، سواء أكان هناك تقارب في المخارج أم لا.

ونأتي الآن إلى الحديث عن صور المخالفة بين الصوامت.

أ. الحذف بدون تعويض:

الحذف يكون بين:

أ. الأمثال.

ب. المتقاربات.

١. المخالفة بالحذف بين الامثال:

إذا ما توالى في العربية مقطعان صوامتهما متماثلة، في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها، فإنه كثيراً ما يكتفى بواحد منهما بسبب الارتباط الذهني بينهما، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان المقطعان في بداية الكلمة، قال بروكلمان: "إذا توالى مقطعان أصواقمما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً، الواحد بعد الآخر، في أول الكلمة، فإنه يكتفى بواحد منها بسبب الارتباط الذهني بينهما"(٤). ومن صور الحذف بدون تعويض:

أولاً: في بداية الكلمة:

أ. من أبرز الأمثلة على المخالفة، بحذف أحد المثلين المتتابعين في أول الكلمة، حذف إحدى الهمزتين في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة أي في مضارع "أفعل" نحو أكرم وأخرج فالمضارع منه هو "أأكرم وأأخرج فهنا اجتمعت همزتان: همزة المضارعة وهمزة "أفعل" فعمدت العربية إلى المخالفة بينهما اقتصاداً في الجهد عن طريق حذف إحداهما، وهي الهمزة الثانية من "أأفعل" نظراً للوظيفة اللغوية التي تؤديها همزة المضارعة، ومن ثم أصبح الفعلان أُكْرِمُ وأُخْرِجُ. وهنا توقف عمل قانون الاقتصاد في الجهد، فجاء دور القياس الذي عمَّم هذا الحذف على جميع الصيغ طرداً للباب على وتيرة واحدة، وذلك في نُكرم

وتُكرم ويُكرم، على الرغم من أنه لا تلتقي في هذه الأفعال همزتان، فالقانون الصوتي قد أثر في بعض الأمثلة اللغوية، ثم جاء القياس، الذي هو انسجام النظام الصوتي واطراد التغييرات فعمَّم الظاهرة على جميع الأمثلة قال الفارسي: "والإعلال إذا لزم مثالاً اتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال، كإعـــلالهم يقوم لقام وإعلال يُكرم من أجل أكرم وأعد ليعد(٥)".

فالعربية تلتزم حذف إحدى الهمزتين إذا التقتا في مقطعين متواليين، قال سيبويه: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"(٦). فهذا الذي عليه كلام العرب، والذي أجمع عليه اللغويون، إلا ابن أبي إسحاق الحضرمي: فإنه كان لا يرى باساً من تحقيق الهمزتين، قال سيبويه: "وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء"(٧). وقد عدَّ الأخفش تحقيق الهمزتين لغة لقيس" قال: وقد يقول بعض العرب: اللهم اغفر لي خطئتي... وهو قليل، وهي في لغة قيس"(٨).

والتزام العربية حذف إحدى الهمزتين راجع إلى ثقل تتابعهما فالطبع "لا ينفر من توالي المتخالفات وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه، حتى في غيره المكروهات أيضاً، وكل كثير عدوٌّ للطبـيعة"(٩)، وقد نصّ السلف على كره العرب لتكرير الصوامت، قال سيبويه: "اعلم أن التضعيف ثقيل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"(١٠)، وقال الرضي: "اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء، ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، لثقل البناءين

وثقل التقاء المثلين ولا سيما مع أصالتهما، فلا ترى رباعياً من الأسماء والأفعال، ولا خماسياً من الأسماء فيه حرفان كذلك، إلا وأحدهما زائد"(١١).

وهذا فقد حكم ابن جني على قراءة الكسائي: "أئمة" بالشذوذ"؛ لأنه جمع بين همزتين، قال: "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي "أئمة" بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن تكونا عينين نحو: سئّال وسئّار وجئّار ..."(١٢)، وفرارا من اجتماع همزتين، فقد قرأ كل من الزهري (١٢٤هـ) وابن محيصن "أنذرهم"(١٣) من قوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم".

ب. ومن صور المخالفة بحذف أحد المقطعين المتماثلين في أول الكلمة حذف التاء في بداية صيغة تَتَفعّل وتَتَفاعل وتَتَفعلل، فمن ذلك مثلاً، تلظّى، في قوله تعالى: "ناراً تلظّى"(١٤)، والأصل فيها "تتلظّظ" بوزن تتفعل ثم بالمخالفة إلى تتلظى. قال الفرّاء: "ورأيتهما في مصحف عبد الله تتلظى بتاءين"(١٥)، ثم انتهى بها الأمر إلى تلظىّ. ومن هذا القبيل الفعل "تصدّى" في قوله تعالى: "فأنت له تصدّى"(١٦) فالأصل في هذا الفعل هو تتصدّد ← تتصدّى ← تصدّى، ومن هذا القبيل "تلهّى" في قوله تعالى: "فأنت عنه تلهّى"(١٧)... وتميّز في قوله تعالى: "تكاد تميّز من الغيظ"(١٨)، وكذلك تربّصون في قوله تعالى: "هل تربّصون بنا إلا إحدى الحسنيين"(١٩)، وكذلك تذكّرون، بدلاً من تتذكرون، وتظاهرون في قوله تعالى: "تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان"(٢٠)، ومثله "تناصرون" في قوله تعالى: "مالكم لا تناصرون"(٢١) والأمثلة على مثل هذا الحذف، كثيرة في القرآن الكريم، قال سيبويه: "وزعموا

أن أهل مكة لا يبينون التاءين"(٢٢) وقال الفرّاء: "وكل موضع اجتمع فيه تاءان، جاز فيه إضمار إحداهما"(٢٣).

وأما الأمثلة على مثل هذا الحذف في الشعر وكلام العرب، فأكثر من أن يحاط به، ونكتفي هاهنا بذكر بعض الأمثلة، فمن ذلك قول الأعشى ميمون ابن قيس:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا(٢٤)

والأصل: تتجانف، ومثله تَحَلَّم في قول حاتم الطائي:

تحلّم عن الأدنين واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلّما(٢٥)

ومثلهما "تأوّه" في قول المثقب العبدي (٥٨٨م):

إذا ما قمت أرحلها بليل تأوّه آهة الرجل الحزين(٢٦)

فالأصل تتأوّه، ومثله تَغَوّل في قول جرير (١١٥هـ):

فيوما يوافين الهوى غير ماضي ويوماً ترى فيهن غولاً تغوّل(٢٧)

أي تتغول. وهناك أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة ذكرها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب(٢٨).

وقد اختلف النحاة حول التاء المحذوفة، أهي الأولى أم الثانية؟ ولقد لخص لنا الرضي وجهات نظرهم على النحو الآتي:

"إذا كان في أول مضارع "تَفَعَّل" و"تفاعل" تاء، فيجتمع تاءان، جاز لك أن تخففهما، وأن لا تخففهما، والتخفيف بشيئين: حذف أحدهما، والإدغام، والحذف أكثر، فإذا حذفت فمذهب سيبويه أن المحذوفة هي الثانية؛ لأن الثقل منها نشأ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء "تفعل" لتكون علامة، والطارئ يزيل الثابت، إذا كره اجتماعهما... وقال الكوفيون: المحذوفة هي الأولى، وجوز بعضهم الأمرين"(٢٩). وفي كتاب الحجة لابن خالويه أن الفرّاء ذهب إلى أن المحذوفة إحداهما بدون تعيين(٣٠).

ونحن من جانبنا نسأخذ برأي الفرّاء، أي أن المحذوف إحداهما دون تعيين، لأن حركة التاءين واحدة، والدلالة علي المضارعة تدل عليه صيغة الفعل فالمضارع مرفوع والماضي مبني على الفتح، أما بالنسبة لأُكْرِمُ فالمحذوف بلا شك هو همزة الفعل، والباقية هي همزة المضارعة، لأن اختلاف الحركة بين الهمزتين يؤكد ذلك فأول المضارع المزيد مضموم دائماً.

ثانياً: في وسط الكلمة:

إذا تتابع صامتان متماثلان في حشو الكلمة، فإن العربية قد تتخلص من أحدهما طلباً للخفة، وفيما يأتي طائفة من الأمثلة على هذه الظاهرة.

١. ظَلتُ، والأصل فيه ظَلِلْت، تتابعت في حشوه لامان، فحذفت الأولى عند بعض العرب، ومن ثم قيل فيه ظَلْت وظِلْت، قال تعالى: "فظَلْتم تفكّهون"(٣١) وقال جلّ ذكره: "وانظر إلى إلهك الذي ظَلْت عليه عاكفاً"(٣٢)، وقرأ المطوعي (٣٧١هــ) "ظِلْت عليه عاكفاً"(٣٣) بالكسر. ومما جاء منه في الشعر قوله:

ظِلْت فيها ذات يوم واقفا أسأل المنزل هل فيه خبر

وقال الآخر:

فَظَلْتُ لدى البيت العتيق أخيله ومطواي مشتاقان له أرقان(٣٤)

٢. أحست، والأصل أحسست، قال حريث بن عتاب النبهاني نحو (٨٠هـ):

عوى ثم نادى هل أحستم قلائصاً وسمن على الأفخاذ بالأمس أربعا

يريد: أحسستم، وقال أبو زبيد الطائي (٣٠هـ).

خلا أن العتاق من المطايا أحسن به فهن إليه شوس(٣٥)

يريد: أحسسن، قال الفرّاء: "وقد تقول العرب ما أحست بهم أحداً فيحذفون السين الأولى، وكذلك في وددت ومسست وهممت"(٣٦).

٣. استحيت: والأصل استحييت(٣٧): وقد قرأ كل من ابن كثير وابن محيصن وشبل بن عباد (١٦٠هـ): "إنّ اللّه لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة"، بياء واحدة(٣٨).

٤. مِست، والأصل مَسِست(٣٩)، قال أوس بن مغراء (نحو ٥٥هـ):

مِسنا السماء فنلناها وطاء لهم حتى رأوا أُحداً يهوي وثهلانا(٤٠)

٥. هَمْت: والأصل هممت(٤١)، قال الشاعر:

هل ينفعنك اليوم أن هَمَتْ بهم   كثرة ما تأتي وتعقاد الرتم

٦. ظنت: والأصل ظننت(٤٢).

٧. لبت: والأصل لَبُبْت(٤٣).

٨. ودت: والأصل وَدِدْتُ(٤٤).

٩. ينحطن: والأصل يَنْحَطِطْن، قال الفرّاء: "وقد قال أعرابي من بني نمير: يَنْحَطْن من الجبل، يريد يَنحطِطْن"(٤٥).

١٠. وقد حمل الفرّاء على هذا الباب قراءة عاصم بن أبي النجود، وأهل المدينة، وقَرْن في بيوتكن(٤٦)، قال في معاني القرآن: "أرادوا واقْرَرْن في بيوتكن" فحذفوا الراء الأولى، فحولت فتحتها في القاف، كما قالوا: هل أحَسْت صاحبك؟ وكما قال "فظَلْتم" يريد: فظللتم"(٤٧).

١١. وقد ذهب ابن عصفور إلى أن "استخذ" آتية من استتخذ عن طريق حذف إحدى التاءين، وقد علل ذلك بقوله: "لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في "تقى" وباطراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل: تذكّر وتفكّر، تريد تتذكر وتتفكر، ولم يثبت إبدال السين من التاء بل ثبت عكسه"(٤٨).

١٢. ما أحَبْتُ في ما أحببت فحكي اللحياني عن بني سليم ما أحَبْتُ كما قالوا: "ظَلْت"(٤٩).

ولقد اختلف النحاة واللغويون حول حكم الحذف في مثل هذه الأفعال فقد حكم سيبويه عليه بالشذوذ، قال في الكتاب: "وليس هذا النحو

إلا شاذا والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك أحسست ومسست وظللت"(٥٠). وقد وصف المبرد الحذف هاهنا بقوله: "وليس ذلك بجيد ولا حسن"(٥١). أما ابن جني فقد تابع سيبويه، فحكم عليه بالشذوذ فقال: "وهذا كله لا يقاس عليه، لا تقول في شَمِمْتُ: شَمْتُ ولا شِمْتُ، ولا في أقضضت، أقضت"(٥٢). بيد أنه في مقابل هؤلاء هناك من يقول بقياسية الحذف هاهنا واطّراده، فهذا ابن مالك يرى أن، ذلك لغة لسليم، قال في التسهيل: "ويجوز في لغة سُليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه، مجعولة حركتها على الفاء وجوبا، إنْ سكنت، وجوازاً إنْ تحركت، ولم تكن حركة العين فتحة، وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع"(٥٣).

وجاء في الارتشاف لأبي حيان: "وزعم الأستاذ أبو علي أن ذلك يطّرد في أمثال هذه الأفعال من المضاعف"(٥٤).

١٣ - ومن قبيل الحذف في حشو الكلمة، حذف لام "على" إذا وليتها لام التعريف القمرية، وذلك نحو قولهم: ركبت عَلْفرس، وعَلْماء بنو فلان، وهذه أصلها على + ال، وعند اتصال الكلمتين في النطق يتكون مقطع طويل من نوع (ص ح ح ص) وهو المقطع "لا لْ" لام على وفتحتها الطويلة ولام التعريف الساكنة، وهذا المقطع كما بينا، لا تجيزه العربية في الوصل إلا في باب دابّة وشابّة، فهنا تختزل الحركة الطويلة فيصبح المقطع "لل" متوسطاً مقفلاً ومع الوصل تصبح الكلمة علل+ فرس فهنا يخالف بين اللامين تماماً كما حصل في أحسست.

وقد علل ابن الشجري حذف "لام" على هنا فقال "ومما حذفوا من الحروف لاجتماعهما مع لام التعريف "على" فيما حكاه سيبويه من قولهم:

علْماء بنو تميم، يريدون على الماء فهمزة الوصل سقطت في الدرج، وألف "على" سقطت لسكونها وسكون لام الماء، وحذفت لام "على" تخفيفاً(٥٥).

والتعليل الصحيح هو ما ذكرنا، وهذه اللهجة تنسب إلى بلحرث بن كعب، وعليها قال الفرزدق (١١٤هـ).

وما سبق القيسي من ضعف حيلة ولكن طفت "علْماء" غرلة خالد(٥٦)

ومثله قول قطري بن الفجاءة (٧٨هـ):

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم

٣. ومن هذا القبيل حذف اللام من حرف الجر "إلى" مخالفة مع اللام بعدها في قوله:

كأن من آخرها إلقادم مخرم نجد فارع المخارم(٥٧)

يريد: إلى القادم.

١٤. وعلى هذا الأساس، أي المخالفة بين المثلين المتتابعين في الحشو نفسر قراءة عُمارة بن عقيل (٢٣٩هـ) أحد حفدة جرير: "ولا الليل سابقُ النهارَ"(٥٨)، بحذف التنوين من اسم الفاعل وإعماله فيما بعده. وقد انتقد النحاة هذه القراءة، فهي ليست قوية، في القياس من وجهة نظرهم، وقد اتخذ ابن جني من هذه القراءة، دليلاً على أن العربي قد يتصرف أحياناً في اللغة فيتكلم بلغةٍ غيرُها أقوى منها، قال في

الخصائص: "ويدلّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علي رحمه الله، قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ، ولا الليل سابقُ النهّارَ، بالنصب، قال أبو العباس، فقلت ما أردت؟ فقال أردت "سابقٌ النهارَ" فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، فقوله أوزن، أي أقوى، وأمكن في النفس"(٥٩).

ولكننا نفسر قراءة عمارة هذه بأنها لا تزيد على كونها مخالفة صوتية بين الأمثال المتتابعة في حشو السلسلة الكلامية، وذلك طلباً للخفة، فقراءة هذه الآية بالتنوين سينشأ عنه توالي نونين من حيث الواقع اللغوي، نون قصيرة وأخرى طويلة، وهما يشكلان ثلاث نونات من حيث الوظيفة اللغوية التي يؤديها الصامت الطويل، كما يظهر في التحليل الصوتي لها "sābiḳuninnahāra" ففي الوصل اتصلت نون التنوين بالنون المشددة بعدها "ninna" ولا يخفى ما في مثل هذا التتابع من ثقل، فما كان من القارئ إلا أن خالف بين هذه الأمثال المتتابعة عن طريق التخلص من التنوين، ومن ثم أصبحت القراءة " sābiḳunnahāra" والغرض من ذلك هو طلب الخفة، وهذا ما قصده، ونص عليه القارئ نفسه في رواية أخرى عنه، قال أبو جعفر النحاس: "حدثنا محمد بن الوليد وعلي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: "ولا الليل سابقُ النهارَ" فقلت ما هذا؟ قال: "أردت سابقٌ النهارَ" فحذفت التنوين، لأنه أخف"(٦٠).

١٥. كما أننا لا نستطيع أن نفسر عدم صرف كلمة "أشياء" في قوله تعالى: "لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَلكم تسؤكم"(٦١). إلا على أساس المخالفة الصوتية بين الأمثال المتتابعة في حشو السلسلة الكلامية. وكان أول من فطن إلى هذه الحقيقة أستاذنا الدكتـــور رمضـــان عبد التواب(٦٢).

لقد جاءت هذه الكلمة ممنوعة من الصرف في هذا السياق فحار السلف في تخريجها وتعليل منع صرفها، فتكلفوا وتعسفوا كثيراً بشأنها، وذهبوا فيها مذاهب شتى، كلها جانبها الصواب، وقد لخص لنا النحاس مختلف الآراء حولها بقوله: "وللنحويين فيها أقوال، قال الخليل وسيبويه(٦٣) والمازني أصلها "فَعْلاء": "شَيْئاء" فاستثقلت همزتان بينهما ألف، فقلبت الأولى فصارت "لفعاء". وقال الكسائي وأبو عبيد. لم تنصرف لأنها أشبهت حمراء، لقول العرب أشياوات مثل حمراوات. وقال الأخفش(٦٤) والفرّاء(٦٥) والزيادي لم تنصرف لأنها "أفْعلاء"، "أشْيِئاء" على وزن أشيعاع، كما يقال هيّن، وأهوناء، وقال أبو حاتم: أشياء أفعال مثل أبناء. وكان يجب أن تنصرف إلا أنها سمعت من العرب غير مصروفة. واحتال له النحويون باحتيالات لا تصح. قال أبو جعفر: أصح هذه الأقوال قول الخليل وسيبويه والمازني"(٦٦)، وقد ذكر ابن جني أن الكسائي ذهب إلى أنها "أفعال" منع صرفها لكثرة الاستعمال"(٦٧).

وإذا كان أبو جعفر النحاس يرى أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والمازني هو الأصح، فهو في رأينا أكثر الآراء تكلفاً وتعسفاً وبعداً عن الحقيقة، ذلك أن "فَعْلاء" لم تؤثر جمعاً إلا لفَعَلة مثل قَصَبة وطَرَفة،

وفَعِلة مثل حَلِقة، أما أن تكون جمعاً، لفَعْل فإنها لم تؤثر قط إلا في هذا الذي زعمه الخليل ومتابعوه، ومن هنا فقد انتقد الفرّاء بشدة رأي الخليل وسيبويه قائلاً: "ولم أجد لهم في ذلك مذهباً يشبه وجه العربية؛ لأنهم أكثروا على "الشيء" العلّة، فقدموا ما لم يقدّم، ولم نسمعه، وجمعوه، وهو ذكر خفيف على جمع لم يأت إلا فيما واحدته مثقلة مؤنثة مثل: القصبة والقصباء، والشجرة والشجراء، والطرفة والطرفاء"(٦٨). هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن كلا من شيء وفيئ على نفس الوزن، فما الذي وجده الخليل وسيبويه والمازني في "شيء" يختلف عن "فيئ" حتى يكسر شيء على "شيئاء" ويكسر فيئ على أفياء؟ نحن من جانبنا لا نجد فرقاً البتة. ونعتقد أنه كذلك من ناحيتهم أيضاً.

وقد ذهب الفرّاء – تقوية لرأيه- إلى أن الأصل في "شيء" هو "شيِّء" مثل هيِّن، ولكنه خفف على حد تخفيف هَيْن ولَيْن(٦٩) ومن ثم كسر كما كسر هيِّن، وقد رد ابن الشجري على هذا الزعم فقال "وقوله في "شيء" أن أصله التثقيل دعوى لا دليل عليها"(٧٠).

من هذا كله يتضح لنا أن ما ذهب إليه السلف بشأن تعليل منع صرف كلمة أشياء في هذه الآية، لا تزيد على كونها محاولات منهم لتفسير منع صرفها في هذا السياق، وليس أدلّ على ذلك من قول ابن جني: "اعلم أنه إنما ذهب الخليل وأبو الحسن إلى ما ذهبا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها، فيقولا: إنها "أفعال" لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة. فلما رأيا نكرة غير مصروفة في حال التنكير ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث"(٧١). يعني أنهم اضطروا إلى هذه التفسيرات التي

تقوم في مجملها على الظن والتخمين والتأويل البعيد اضطراراً، قال الرضي: "وأمور النحو أكثرها ظني"(٧٢).

ولذلك فإننا نجد القائلين بأن أشياء "أفعال" أسلم طريقة من غيرهم وأقرب إلى الصواب، فأشياء "أفعال" لا مراءَ في ذلك أما بالنسبة لمنع صرفها، فهذا ما سنبينه بعد قليل، والغريب أن أكثر النحاة مال إلى رأي الخليل وسيبويه على الرغم من التكلف والتعسف الزائد الذي يتسم به، ولم يكتفوا بذلك بل عدواْ القول بأنها "أفعال" غلطاً، قال العكبري: "وقيل هو جمع شيء من غير تغيير كبيت وأبيات، وهو غلط"(٧٣).ويرجع ذلك إلـــــى الجمود الفكري والانحيازي الأعمى لرأي سيبويه، ولله درّ العلاّمة أبي الفرج الروذْراوري حيث يقول: "والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحقّ الساطع، وأنّ قوله المنتهى في معرفة كلام العرب. ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب، وأنّه لا حقّ إلاّ ما قاله، فليس الأمر كذلك فما من أحد إلاّ ويقبل قوله ويردّ منه" (٧٤).

بعد هذا نقول إن كلمة "أشياء" لم تصرف في هذه الآية الكريمة إلا لعلة صوتية وحسب(٧٥)، ذلك أن جر كلمة أشياء وتنوينها في هذا السياق سينشأ عنه تتابع مقطعين متماثلين في حشو السلسلة الكلامية وذلك على النحو الآتي: "in ʼ in ʼ ašyā ʼ" والمقطعان هما " in ʼ in ʼ " تنوين الكسر في أشياء، وإنْ الشرطية التي تليها، ولا شك في أن تتابع هذين المقطعين في النطق: إنْ إنْ فيه ثقل واضح فما كان من العربية إلا أن فرقت بين هذين المقطعين المتتابعين والمتماثلين في

صوامتهما بأن خالفت بينهما بحذف التنوين من أشياء فصار السياق: أشياءِ إنْ ثم خالفت بين الحركتين المتتابعتين بان حولت كسرة أشياء إلى فتحة لتفادي تتابع الأمثال فصارت "أشياءَ إنْ". هذا هو التعليل الصوتي لمنع صرف كلمة أشياء في هذا السياق، ولو لم يأت بعد أشياء "إنْ" الشرطية لوجب كسرها كما تقضي بذلك نواميس العربية. وكل ما قاله السلف في تعليل منع صرفها بعيد كل البعد عن الحقيقة والواقع اللغوي.

١٦. ومن قبيل المخالفة بين الأمثال المتتابعة في الحشو اختزال المشدد في مثل:

سيِّد ← سَيْد، وميِّت ← ميْت، وهيِّن ← هيْن، وليِّن ← ليْن.

ونحن في الحقيقة إذا نظرنا إلى المشدد نظرة وصفية ظهر لنا أنه صامت بسيط طويل، صوت واحد وليس صوتين أولهما ساكن وثانيهما متحرك كما كان يرى القدماء، ومتابعوهم هذه الأيام. قال الخليل بن أحمد: "اعلم أن الراء في اقشعّر واسبكرّ هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى"(٧٦). وقال ابن يعيش: "والمدغم أبداً حرفان، الأول منهما ساكن والثاني متحرك"(٧٧). وهذه نظرة معيارية إلى المشدد، فقد نظروا إليه على أنه صوتان نظراً إلى الوظيفة اللغوية التي يقوم بها في العربية، ولكن النظرة الوصفية إليه تؤكد أنه صوت واحد، هو صامت طويل، وهذا هو الذي عليه المحققون من علماء اللغات، ومن ثم قال فندريس: "ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في "أتّا" atta وساكن واحد في "أتا" ata فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة، عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في "ata" يتبع العنصر الانفجاري مباشرة، نجده في "atta" ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق"(٧٨). وقال برجشتراسر: "وللمد موضع ثان في تركيب

الأصوات، غير مد الحركات، هو التشديد فالتشديد مد للحروف الصامتة نظير لمد الحروف الصائتة، أي الحركات"(٧٩).

وقد وضح أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ذلك بأوضح عبارة وأجلى بيان حيث قال: "وليس أمر الطول والقصر خاصاً بالأصوات المتحركة وحدها، بل إنّ الصوامت تُطوّل وتُقصَّر كذلك، وإن ما نعرفه باسم الحرف المشدد، أو الصوت المضعّف، ليس في الحقيقة صوتين من جنس واحد: الأول ساكن والثاني متحرك، كما يقول نحاة العربية، وإنما هو في الواقع صوت واحد طويل يساوي زمنه زمن صوتين اثنين"(٨٠).

وعليه فالمشدد في الحقيقة صامت واحد طويل، فلا فرق بين السين في كَسَر والسين في كَسَّر إلا فرق في الكمية، أي في الفترة الزمنية التي يستغرقها نطق كل منهما، تماماً كالفرق بين فتحة الضاد في "ضَرب" وفتحتها في "ضارب" وهذا الطول في الصوت ذو وظيفة لغوية تمييزية فالفرق بين كسر وكسَّر في المعنى يكمن في الفرق بين طول السين في الأولى وطول السين في الأخرى.

وإنصافاً للسلف، نقول بأن هذه الفكرة لم تغب عن أذهان بعضهم فهذا ابن جني يقول: "الحرف لما كان مدغماً خفي فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد"(٨١). ولعل هذه الفكرة كانت أوضح في ذهن الزمخشري منها عند ابن جني، فقد ذكر ابن كمال باشا (٩٤٠هـ) تعريف الزمخشري للمدغم بأنه: "إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجيهما"(٨٢). لكن الشخص الذي عرف حقيقة المشدّد حق المعرفة، بحيث سبق المحدثين من علماء الأصوات، هو العلاّمة الرضي الاستراباذي، قال في شرح الشافية: "والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان

بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي: سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو: يمدّ زيد، أو ساكناً نحو يمدّ"(٨٣). وعليه فإن فكرة كون الصوت الصامت المشدد صامتاً طويلاً لم تغب عن أذهان السلف كلية.

ولكننا على الرغم من اقتناعنا وإيماننا بأن المشدد، ما هو إلا صامت طويل، فإننا سنعامله معاملة صامتين متتابعين، أي أننا سننظر إليه نظرة معيارية، لا وصفية، وذلك للوظيفة اللغوية التي يقوم بها في العربية، فهو يقوم فيها مقام صامتين، ولهذا فإننا سننظر إليه باعتباره تتابعاً لصوتين متماثلين، ومن هنا نفسر اختزاله في كثير من المفردات بأنه عملية مخالفة بين الأمثال في الحشو وذلك نحو:

ميّت ← مَيْت، قال تعالى: "إنما حرّم عليكم المَيْتة"(٨٤) قال الأخفش: "وإنما هي الميّتة خففت"(٨٥)، ومثلها قوله تعالى: "أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه مَيْتاً"(٨٦). وقال عدي بن رعلاء الغساني:

ليس من مات فاستراح بمَيْت إنما المَيْت ميّت الأحياء(٨٧)

ومثله سيّد وسيْد، وهيّن وهَيْن، وليّن وليْن، قال عبيد بن العرندس الكلابي:

هَيْنون لَيْنون أيسار ذوو يسر سُوّاس مكرمة أبناء أيسار(٨٨)

وجاء في الحديث "المؤمن هَيْن لَيْن"(٨٩) ومن هذا القبيل أيضاً: حيِّز وحَيْز وخيِّر وخَيْر وطيِّف وطَيْف، وضيِّق وضَيْق وصيِّب وصَيْب(٩٠)، ويقال للحية أيِّم وأَيْن والأصل أيّم(٩١)، وقد قرأ عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ)،

سَيِّغ شرابه(٩٢)، قـال ابن جني: "هو محذوف من سَيِّغ"(٩٣). ومثله قَيِّل وقَيْل(٩٤).

وقد اختلف النحاة واللغويون حول اختزال المشدد هاهنا فمنهم من عده شاذاً، ومنهم من عده مقيساً في ذوات الواو دون ذوات الياء، ومنهم من جعله مقيساً مطرداً فيهما كليهما، فمن الذين عدوا مثل هذا الحذف شاذا ابن مالك، قال الدماميني: قال الشارح: "وجعل المصنف تخفيف هذا محفوظاً، وهو مخالف لكلام الناس؛ لأن مذهب الجمهور أن ذلك مقيس مطرد في ذوات الواو، لا في ذوات الياء، فلا يقال في بيِّن بين"(٩٥).

وجاء في همع الهوامع: ومن المطرد حذف عين "فَيْعِل" وفَيْعِلة" وقال أبو حيان: أما ذوات الواو فلا نعلم خلافاً في اقتياسه كَسيِّد وسيِّدة يقال فيه سيْد وسيْدة. وأما ذوات الياء كليِّن وليِّنة ففيها خلاف؛ زعم أبو علي وتبعه ابن مالك، أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس قال وهو مرجوح، والأصح أنه مقيس لا محفوظ، قال: وفي محفوظي أن الأصمعي حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله، ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات الياء، بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا. قال إلا جيِّداً فلم أسمع أحداً من العرب يخففه"(٩٦). وإذا كان الأصمعي لم يحك التخفيف في جيد، فقد حكاه آخرون، فقد ذكر ذلك ابن مكي في تثقيف اللسان، ولكنه وصف تخفيفها بالرداءة (٩٧).

ومما التزم فيه اختزال المشدد كل من: شيخوخة وصيرورة وقيلولة وقيدودة، وكينونة، فالأصل فيها هي: شيَّخوخة وصيَّرورة وقيَّلولة وقيَّدودة وكيَّنونة(٩٨)، كما قالوا في كيِّة وذيِّة: كيْت وذيْت(٩٩)، وقالوا في هيَّك بمعنى أسرع "هيْك"(١٠٠).

وعلى أساس المخالفة بين الأمثال نفسر مجيء الضمير "إحنا" في اللهجات الدراجة في مختلف أنحاء الوطن العربي، فهذه الأصل فيها هو "أنحنا" التي تمثل الصورة التاريخية لمثنى ضمير المتكلم(١٠١)، فخولف بين النونان بحذف النون الأولى فصارت الكلمة "أحنا".

ثالثاً: المخالفة بين المثلين في آخر الكلمة:

١. من صور المخالفة بين المثلين في آخر الكلمة حذف نون الأفعال الخمسة ونون الإناث عند اتصالها بنون الوقاية، وذلك فرارا من تتابع المثلين(١٠٢)، فمن ذلك: تخوفيني في قول الأعشى.

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني(١٠٣)

والأصل: تخوِّفينني.

ومثله فليني في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي (٢١هـ):

تراه كالثغام يعل مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني(١٠٤)

والأصل: فلينني.

ومثله: تريني في قول جميل بن معمر (٨٢هـ):

أيا ريح الشمال أما تريني أهيم وأنني بادي النحول(١٠٥)

والأصل: ترينني.

وبالنسبة لحذف النون من هذه الأفعال فقد اختلف النحاة، أهي نون الإناث، أم نون الوقاية؟ هناك رأيان، فصّلهما السيوطي في همع الهوامع، فقال: "واختلف أي النونين المحذوفة، فقال المبرد هي نون الوقاية، لأن الأولى ضمير، فاعل، فلا يحذف. وهذا هو المختار عندي، ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان وغيرهم، وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه. وقال سيبويه: هي نون الإناث، واختاره ابن مالك قياساً على تأمروني. قال أبو حيان: وهو قياس "علّي" مختلف فيه"(١٠٦).

ونحن لا يهمنا أن تكون المحذوفة هذه أو تلك، فالمهم أن عملية الحذف، كانت بسبب تتابع مثلين، وهو ما تكرهه العربية فخالفت بينهما بالحذف، وإن كنا نميل إلى رأي سيبويه، لأن العربية تكثر من حذف الأول من المثلين المتتابعين كما رأينا في "أحسست" وأخواتها.

وقد عد اللغويون مثل هذا الحذف، من باب الضرورات الجائزة في الشعر فقط، وقد علل القزاز القيرواني (٣٤٣هـ) الحذف هاهنا بقوله: "لأنه اجتمع نونان فحذف إحداهما استخفافاً"(١٠٧). والصحيح أن مثل هذا الحذف، لا يزيد على كونه مخالفة صوتية بين الأمثال المتتابعة، يستوي في ذلك الشعر والنثر، وقد جاء في النثر أيضاً حيث لا ضرورة، ففي سيرة ابن هشام (٢١٣هـ) وردت عبارة لكعب بن الأشرف يقول فيها. أترهنوني أبناءكم(١٠٨)؟ قالها لسلكان بن وقش، ومثله قول نعيم بن مسعود لأبناء قبيلته من غطفان في غزوة الخندق، "ولا أراكم تتهموني"(١٠٩)، وكقول أبي جندل ابن سهيل بن عمرو: يا معشر المسلمين، أأردّ إلى المشركين يفتنوني في ديني(١١٠)؟ وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أمثلة أخرى من كتب التراث مثل: "فأخبراه أنهما لا يعرفاني"، و"لِمَ تزعجوني من جواركم"

و"كنا نعطيهم في الجاهلية ستين وسقاً ونقتل منهم ولا يقتلونا"(١١١). ففي جميع هذه الأمثلة النثرية تم التخلص من إحدى النونين، مع أن النثر ليس محل ضرورة.

ومثل هذا قراءة من قرأ: "فبم تبشرونِ" قال الأخفش وقد قرأ بعض القرّاء: "فبم تبشرونِ" أراد تبشرونني، فأذهب إحدى النونين استثقالاً لاجتماعهما، كما قال: ما أحست منهم أحداً فألقوا إحدى السينين استثقالاً: فهذا أجدر أن يستثقل، لأنهما جميعاً متحركتان"(١١٢).

٢. ومما التزمت العربية حذفه فراراً من تتابع الأمثال، حذف نون الأفعال الخمسة عند توكيدها بنون التوكيد، وذلك نحو لتضربانْ، ولتخرجانّ.. والأصل لتضربانِ+نَّ، ولتخرجانِ+نّ، فمع التوكيد تتابع نونان قصيرة وطويلة، ومن حيث الوظيفة اللغوية ثلاث نونات، ولهذا فرق بينهما بحذف نون الأفعال الخمسة للاقتصاد في الجهد، قال سيبويه: "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات"(١١٣). وكذلك الحال بالنسبة لتفعلون وتفعلين أيضاً، عند توكيدهما بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة تحذف نون الفعل بسبب تتابع النونات، تقول: لتضربُنّ زيداً، والأصل: لتضربونَنّ، ولتضربِنّ زيداً والأصل لتضربيننّ، فخولف بين النونين بحذف نون الفعل، فصارت الصيغ لتضربونّ ولتضربينّ، فنشأ مقطع طويل من نوع (ص ح ح ص) وتخلصا من هذا المقطع اختزلت الحركة الطويلة فتحول بذلك إلى مقطع متوسط مقفل (ص ح ص) فصار الفعلان لتضربُنّ ولتضربِنّ، قال سيبويه: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه

النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلُنَّ ذلك، ولتذهبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً"(١١٤).

وعلى هذا الأساس نفسر حذف نون التوكيد الخفيفة عندما اتصلت بالنون "لام" الفعل في تهين من قول الشاعر:

لا تُهينَ الفقير علّك أن تر كع يوماً والدهر قد رفعه(١١٥)

٣. ومن هذا القبيل حذف نون الوقاية من الأدوات الناسخة، فلقد كثر ذلك حتى ليكاد يكون قياساً مطرداً، يتضح ذلك من خلال إحصاء أجراه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب على حذف نون الوقاية من "إنَّ" وأخواتها في القرآن الكريم، فذكر أنه قد ورد بالحذف لا غير و"أنا" ٨ مرات، "فإنّي" ٦ مرات، أنّنا ١٠ مرات، "فإنّا" ١٠ مرات، و"لكنّي" ٤ مرات، ولكنّا مرتين، وورد "أنّا" ١٧ مرة في مقابل أننا مرة واحدة و"بأنّا" مرتين في مقابل "بأننا" مرة واحدة، و"إنّي" ١٢٤ مرة في مقابل "إنني" ٦ مرات، و"إنّي" ١٣ مرة في مقابل و"إنني" مرة واحدة، و"إنّا" ٥٣ مرة، في مقابل "إننا" ٥ مرات، و"إنّا" ٣٣ مرة في مقابل و"إنّنا" مرة واحدة(١١٦)، ومن الأمثلة على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: "إني رأيت أحد عشر كوكباً"(١١٧)، وقوله تعالى: "إنا أنزلناه في ليلة القدر"(١١٨)، وقوله تعالى: "ولكنّا حملنا أوزاراً من زينة القوم"(١١٩)، وقوله تعالى: "ولكنّي رسول من رب العالمين(١٢٠)، بل لقد عمم هذا الحذف حتى على الأدوات التي لا تنتهي بالنون مثل "لعل" قال تعالى: "لعلّي آتيكم منها بقبس"(١٢١)

وقد جاء مثل هذا الحذف في الشعر كثيراً فمن ذلك قول أبي خراش الهذلي:

إني إذا ما حدث ألمّا   أقول يا اللهّم يا اللهمّا

ومثله قول علي بن بدال أحد بني سليم يصف العداوة:

فلو أنّا على حجر ذُبحنا   جرى الدميان بالخبر اليقين(١٢٢)

ومثله قول النابغة الذبياني:

فبت كأني ساورتني ضئيلة   من الرقش في أنيابها السم ناقع(١٢٣)

ومثله قول الشميذر الحارثي:

فإن قلتم إنّا ظلمنا فلم نكن   ظلمنا ولكنا أسأنا التقاضيا(١٢٤)

وقال امرؤ القيس:

ورحنا كأنّا من جؤاثى عشية   نعالي النعاج بين عدل ومحقب

وقال الحريش بن هلال القريعي:

ولست بخالع عني ثيابي   إذا هر الكماة ولا أرامي
ولكنّي يجول المهر تحتي   إلى الغارات بالعضب الحسام(١٢٥)

ففي هذه الأمثلة الرمزية، حذفت نون الوقاية، طلباً للخفة قال سيبويه: "فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: إني وكأني ولعلي ولكني(١٢٦)؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف"(١٢٧).

وقد فصل ثعلب آراء النحاة حول حذف نون الوقاية من الأدوات الناسخة فقال: "الكوفيون يقولون، لم يضف فلا يحتاج إلى نون، وسيبويه يقول: اجتمعت حروف متشابهة فحذفوها، قال أبو العباس: في كلها يجوز النون وبحذفها"(١٢٨). فالأمر على هذا مستو عنده بين الحذف والإثبات.

رابعاً: وعلى أساس كون المشدد يشكل صوتين من حيث الوظيفة اللغوية:

فإن من صور المخالفة اختزال المشدد آخراً نحو: هو يفرّ ← يفر، قال الرضي: "وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضاً نحو: هو يفر، وقفاً بالتشديد والتخفيف"(١٢٩)، ومن هذا القبيل قراءة نافع: "أتحاجّوني"(١٣٠) باختزال النون المشددة آخراً، قال النحاس: "قرأ نافع أتحاجّوني بنون خفيفة، وحكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال هو لحن، وأجاز سيبويه ذلك وقال استثقلوا التضعيـــف"(١٣١). ومن هذا القبيل قراءة نافع أيضاً: "أفغير الله تأمروني أعبد"(١٣٢)، باختزال النون المشددة أيضاً(١٣٣). وقد ذكر أبو شامة الدمشقي أن مثل هذا الحذف لغة لغطفان(١٣٤). ومن هذا الاختزال في الشعر قول أعشى همدان (٨٣هـــ).

بين الأشجّ وبين قيس باذخ   بَخْ بَخْ لوالده وللمولود(١٣٥)

حيث اختزل الخاء المشددة بخّ ← بخْ، قال ابن جني: "قالوا: بَخْ بَخْ، وأصله بَخّ بَخّ"، ويدل على أن أصله التثقيل قول العجاج:

في حسب بخٍّ وعزٍّ أقعسا(١٣٦)

وقال ابن الشجري: "ومما حذفوا منه أحد المثلين قولهم: بَخْ ساكنة الخاء"(١٣٧).

ومن هذا القبيل قولهم: "لا أكلمك حيري دهر، وحيريّ(١٣٨) دهر، ورُبَ في رُبَّ وأفْ في أفّ"(١٣٩).

بقي أن نقول إنّ المخالفة بحذف أحد المثلين المتتابعين في الكلمة هو سلوك عام، وعادة معروفة في عالم اللغات، ففي الآرامية نجد ’aryaya’ أسد قد أصبحت بالاختزال ’arya(١٤٠).

وفي العبرية karkar أصبحت karka(١٤١) وفي الألمانية كلمة: Der Beamte الموظف أصلها الاشتقاقي هو: der Beamtete(١٤٢). فاختزل منها أحد المقطعين المتماثلين ونجد في اللاتينية كلمة: stipendium بمعنى ضريبة أو صرف الأجر، أصلها الاشتقاقي هو: stipipendium(١٤٣). فاختزل أحد المقطعين المتماثلين المتتابعين ipip ثم إن مصطلح علم الصرف نفسه: morphology أصله الاشتقاقي هو morphophology(١٤٤). فاختزل منه أحد المقطعين المتماثلين اختصاراً. وعن طريق الاختزل نفسر بعض الظروف في الإنجليزية وذلك نحو: probably فهذه أصلها probable + اللاحقة الظرفية ly- ومن ثم فإن أصل هذه الكلمة ينبغي أن يكون probablely وبالمخالفة بين اللامين المتتابعين نشأت: probably(١٤٥).

٢. المخالفة بين المتقاربات بالحذف:

تكره العربية تتابع المتقاربات، كما تكره تتابع الأمثال؛ لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جداً، يجهدها ويثقل عليها، ولذلك تكره العربية تتابع الأصوات المتقاربة، قال الفارسي: "وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة، كما يدغمون الأمثال؟ فالقبيلان من الأمثلة والمتقاربة إذا اجتمعت خففت تارة بالإدغام وتارة بالقلب وتارة بالحذف"(١٤٦). فإذا اجتمعت الأصوات المتقاربة في كلمة واحدة أو في سياق صوتي واحد. تخلصت منه العربية بعدة طرق منها المخالفة بالحذف، ومن صور الحذف بين المتقاربات:

١. حذف التاء من استطاع، بقولهم اسطاع يسطيع، قال تعالى: "فما اسطاعوا أن يظهروه"، فاسطاعوا محذوف من استطاعوا، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: وما استطاعوا له نقباً"(١٤٧) قال الأخفش بشأن اسطاع "يسطيع"يريدون استطاع يستطيع، ولكن حذفوا التاء إذا جامعت الطاء؛ لأن مخرجهما واحد"(١٤٨). وقد جاء الحذف في الشعر، قال طرفة:

فإن كنت لا تسطيع دفع منيتي قدعني أبادرها بما ملكت يدي(١٤٩)

وقال أيضاً:

لعمرك ما الأيام إلا معارة فما اسطعت من معروفها فتزود(١٥٠)

وقال عمر بن أبي ربيعة (٩٣هـ):

تشكّى الكميت الجري لما جهدته وبيّن لو يسطيع أن يتكلما(١٥١)

وقال أيضاً:

فقلت لمطريهن ويحك إنما ضررت فهل تسطيع نفعاً فتنفعا(١٥٢)

وقال ابن هرمة:

وإنك لا تسطيع رد الذي مضى إذا القول عن زلاته فارق الفما(١٥٣)

وقد خالف بعض العرب بين التاء والطاء بحذف الطاء، فقال: استاع يستيع، قال جران العود:

وفيك إذا لاقيتنا عجرفيّةٌ مراراً فما نُستيع من يتعجرف(١٥٤)

قال سيبويه: "وقال بعضهم في يستطيع: يستيع، فإن شئت قلت: حذف الطاء، كما حذف لام ظلت، وتركوا الزيادة كما تركوها في "تقيت" وإن شئت قلت أبدلـوا التاء مكان الطاء، ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها"(١٥٥).

والرأي الأول: هو الأصح في نظرنا، لأن إبدال التاء من الطاء لا معنى له هاهنا إذْ كان بإمكانهم حذف الطاء مباشرة والإبقاء على التاء، وقد ذهب الأخفش إلى الرأي الأول، فقال: "وقال بعضهم استاع فحذف الطاء لذلك، أي لكون مخرجهما واحداً"(١٥٦).

ومثال استطاع واسطاع، استطال، واسطال أيضاً(١٥٧).

٢. ومن صور المخالفة بين المتقاربات بالحذف، حذف النون في قولهم: "بلْعنبر وبلْعجلان وبلْهجيم وبلْحارث... في بني العنبر، وبني العجلان، وبني الهجيم، وبني الحارث، وقد نسبها اللغويون إلى زبيد وخثعم"(١٥٨). وقد فسروها بقولهم: "ثم يحذفون النون لأمرين: أحدهما كثرة الاستعمال، والآخر: مشابهة النون للام"(١٥٩).

ومما جاء على هذه اللغة في الشعر قول المغيرة بن حبناء (٩١هـ):

إني امرؤ حنظلي حين تنسبني لا مِلْعتيك ولا أخوالي العوق(١٦٠)

يريد: من العتيك.

وقال الحارث بن خالد المخزومي (حدود ١٠٠هـ):

عاهد الله إن نجا مِلْمنا يا ليعودَنّ من بعدها حرمياً(١٦١)

يريد: من المنايا.

وقال القطامي:

أذلك أم بيضاء مِلإنس حرّة أتاها بود القلب مني الخطاطف(١٦٢)

وقال الآخر:

كأنهما مِلآن لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا عصر(١٦٣)

وقال الآخر:

لقد ظفر الزوار أقفية العد ى بما جاوز الآمال مِلأُسر والفتك

وهناك أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة ذكرها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب(١٦٤).

وتفسير هذه الظاهرة صوتياً، هو كالآتي: في مثل بلْعنبر الأصل فيها هو: بني العنبر، وفي الوصل يتشكل مقطع طويل (ص ح ح ص) من آخر بني وأول العنبر وهو المقطع "نيل" nīl وكذلك في بقية الكلمات، بلحارث وبلهجيم وبلعجلان.

وهذا المقطع الطويل مرفوض في الوصل في غير باب دابّة وشابّة. فالذي حصل أنه اختزلت الحركة الطويلة من هذا المقطع فتحوّل من طويل إلى متوسط (ص ح ص) نل nil فخولف بين المتقاربين كما خولف بين المتقاربين في استطاع، بأن تم حذف النون فصارت بلْعنبر وبلْهجيم. وكذلك مِلأْن بدلاً من الآن ومِلأُسر بدلاً من الأسر.

والذي نجده أقوى عندنا هو أن هؤلاء الناس أسقطوا الحركة كلية من النون في بني، ومن، فأدى ذلك إلى وقوع النون ساكنة قبل اللام وهذا لا يكون البتة في العربية، قال سيبويه: "ولا تعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام". ثم أضاف يقول: "وذلك أنه ليس في الكلام مثل قنْر وعنْل"(١٦٥)، فلما كان وقوع النون ساكنة قبل اللام لا يجوز بحال، تخلصوا منه بحذف النون، وهذا هو الذي نراه ونعتقده في هذه الظاهرة؛ لأنه لو كان حذف النون، لأجل التقاء المتقاربين، لكان أولى أن يحذفوا النون في مثل بني النجار فيقولوا: بنّجار، لأن المخالفة بين الأمثال أولى. ولكن هذا لم يأت عنهم فهذا ما يؤكد لنا أن

هؤلاء الناس اسقطوا الحركة كلية في مثل بلعنبر وأخواها، ولم يسقطوها في بني النجار ونحوها، لأن هذا سينشأ عنه تتابع صوتين متماثلين: طويل وقصير.

وقد علل ابن الشجري حذف النون هاهنا بما يسميه كراهة اجتماع المتقاربين، بقوله: "فأما قولهم في بني الحرث وبني الهجيم وبني العنبر، بلحرث وبلهجيم وبلعنبر، فإنهم حذفوا الياء من بني لسكونها وسكون لام التعريف، ثم استخفوا حذف النون كراهة لاجتماع المتقاربين، كما كرهوا اجتماع المثلين فحذفوا الأول في نحو:

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم(١٦٦)

وبالنسبة إلى عدم حذف النون في مثل: بني النجار، علّله ابن جني قائلاً: "لأنهم لو قالوا: بنّجّار، لحذفوا النون، وقد أعلوا اللام بالإدغام، فكان يكون ذلك إجحافاً بالحرفين"(١٦٧)، ومثل هذا تعليل ابن الشجري أيضاً: "فلم يخففوه فيقولوا "بنّجّار" لئلا يجمعوا بين إعلالين متواليين: الحذف والإدغام(١٦٨). والتعليل الصحيح هو ما ذكرنا آنفاً، وفي أيامنا هذه نسمع في منطقة أبها: بلّسمر وبلّحمر بتشديد اللام(١٦٩)، فهؤلاء ماثلوا بين النون واللام بعدها؛ لأن النون الساكنة لا تقع قبل اللام البتة، فإما أن تحذف كما فعل العرب قديماً في بلعنبر وبلهجيم، وإما أن تماثل للام بعدها، وهذا ما حصل في بلّسمر وبلّحمر.

الهوامش

١. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٤.

٢. برجشتراسر، التطوّر النحوي، ص ٣٥. وانظر كذلك: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٩.

٣. ابن جنّي، الخصائص، ١/٢٦٥.

٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٩.

٥. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/١٨٠.

٦. سيبويه، ٤/٥٤٩.

٧. المرجع السابق، ٤/٤٤٣.

٨. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ٢/٥٢٦.

٩. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢/١٨.

١٠. سيبويه، ٤/٤١٧.

١١. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٣/٢٣٨.

١٢. ابن جنّي، الخصائص، ٣/١٤٣.

١٣. أبو حيان، البحر المحيط، ١/٤٧.

١٤. سورة الليل، الآية رقم (١٤).

١٥. الفرّاء، معاني القرآن، ٣/٢٧٢.

١٦. سورة عبس، الآية رقم (٦).

١٧. سورة عبس، الآية رقم (١٠).

١٨. سورة الملك، الآية رقم (٨).

١٩. سورة التوبة، الآية رقم (٥٢).

٢٠. سورة البقرة، الآية رقم (٥٨).

٢١. سورة الصافات، الآية رقم (٢٥).

٢٢. سيبويه، ٤/٤٤٠.

٢٣. الفرّاء، معاني القرآن، ١/٢٨٤.

٢٤. سيبويه، ١/٤٠٨.

٢٥. المرجع السابق، ٤/٧١.

٢٦. ابن جنّي، الخصائص، ٣/١٣٨.

٢٧. سيبويه، ٣/٣١٤.

٢٨. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٢٨- ٣١.

٢٩. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٩٠.

٣٠. ابن خالويه، الحجة، ص ٨٤.

٣١. سورة الواقعة، الآية رقم (٦٥).

٣٢. سورة طه، الآية رقم (٩٧).

٣٣. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٦٨.

٣٤. ابن جنّي، الخصائص، ١/١٢٨. وانظر: المنصف، ٣/٨٤.

٣٥. المرجع السابق، الخصائص، ٢/٤٣٨، المنصف، ٣/٨٤.

٣٦. الفرّاء، معاني القرآن، ١/٢١٧.

٣٧. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٤٥.

٣٨. النحاس، إعراب القرآن،١/٣٤، وانظر: الزمخشري: الكشاف، ١/ ٢٦٤. سورة البقرة، الآية رقم (٢٦).

٣٩. ابن جنّي، الخصائص، ٢/٤٣٨.

٤٠. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١/٢٣٦. وانظر: ابن منظور، لسان العرب (مسس).

٤١. الفرّاء، معاني القرآن، ١/٢١٧.

٤٢. ابن جنّي، الخصائص، ٢/٤٣٢.

٤٣. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٤٥.

٤٤. الفرّاء، معاني القرآن، ١/٢١٧.

٤٥. المرجع السابق، ٢/٣٤١.

٤٦. سورة الأحزاب، الآية رقم (٣٣).

٤٧. الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٣٤٢.

٤٨. ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/٢٢٣.

٤٩. ابن منظور، لسان العرب (حبب).

٥٠. سيبويه، ٤/٤٢١.

٥١. المبرد، المقتضب، ١/٢٤٥.

٥٢. ابن جنّي، الخصائص، ٢/٤٣٨.

٥٣. ابن مالك، التسهيل، ص ٣١٤.

٥٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب (مخطوط) ورقة ٢٤ ب.

٥٥. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/٤.

٥٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/١٥٥.

٥٧. الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٢٩.

٥٨. سورة يس، الآية رقم (٤٠).

٥٩. ابن جنّي، الخصائص، ١/١٢٥. وانظر أيضاً: المحتسب، ٢/٨١.

٦٠. النحاس، إعراب القرآن، ٢/٣٩٣.

٦١. سورة المائدة، الآية رقم (١٠١).

٦٢. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، مظاهره، ص ٤٦.

٦٣. رأي سيبويه، موجود في الكتاب، ٤/٣٨٠.

٦٤. رأي الأخفش، ذكره أبو حيان في كتابه، تذكرة النحاة، ص ٣٣٣، حيث جاء فيه قال الأخفش: "أشياء" جمع الشيء لا ينصرف معرفة ولا نكرة. لأنها أريد بها أفعلاء نحو أصدقاء فكأنهم أرادوا "أشيئاء" فثقل عليهم اجتماع الياء والهمزتين فحذفوا إحداهما".

٦٥. رأي الفرّاء، ذكره الفرّاء نفسه في كتابه: معاني القرآن، ١/٣٢١. حيث قال: "ولكنا نرى "أشياء" جمعت على "أفعلاء" كما جمع لين وأليناء، فحذف من وسط "أشياء" همزة كان ينبغي لها أن تكون "أشيئاء"، فحذفت الهمزة لكثرتها".

٦٦. النحاس، إعراب القرآن، ١/٣٤٥- ٣٤٦.

٦٧. ابن جنّي، المنصف، ٢/٩٥. وانظر أيضاً: ابن منظور، لسان العرب (شيء).

٦٨. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٥٠١.

٦٩. الفرّاء، معاني القرآن، ١/٣٢١.

٧٠. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/٢١.

٧١. ابن جنّي، المنصف، ٢/٩٤.

٧٢. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢١١.

٧٣. العكبري، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن، ١/٢٢٨.

٧٤. السيوطي، الأشباه والنظائر، ٥/٢٥٣.

٧٥. الشايب، فوزي، الإلحاق في اللغة العربية، رسالة ماجستير، ص ١٧١.

٧٦. الخليل بن أحمد، العين، ١/٥٤.

٧٧. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/٩٩.

٧٨. فندريس، اللغة، ص ٤٩.

٧٩. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ٥٣.

٨٠. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٩٩.

٨١. ابن جنّي، الخصائص، ١/٩٢، ٢/٢٢٧.

٨٢. ابن كمال باشا، الفلاح شرح المراح، ٩٨.

٨٣. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٢٣٥.

٨٤. سورة البقرة، الآية رقم (١٧٣).

٨٥. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١٥٥/١.

٨٦. سورة الحجرات، الآية رقم (١٢).

٨٧. الأخفش، سعيد، معاني القرآن: ١٥٥/١.

٨٨. ابن جنّي، الخصائص، ٢٨٩/٢، وانظر أيضاً: المنصف، ٦١/٣.

٨٩. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢٥٤/١.

٩٠. السيوطي، المزهر، ٢٧١/٢.

٩١. ابن السكيت، الإبدال، ص ٧٧.

٩٢. سورة فاطر، الآية رقم (١٢).

٩٣. ابن جنّي، المحتسب، ١٩٨/٢.

٩٤. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ١١.

٩٥. الدماميني، تعليق الفرائد (مخطوط) ورقة ٣٧٧أ.

٩٦. السيوطي، همع الهوامع، ٢١٨/٢.

٩٧. ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان: ص ٢٧٦.

٩٨. المبرد، المقتضب، ١٢٦/٢.

٩٩. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٠/٤.

١٠٠. المرجع السابق، ٣٣/٤.

١٠١ خليل يحيى .... دراسات في اللغة العربية ص ٨٩.

١٠٢. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص٣٣.

١٠٣. ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٠٩.

١٠٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٠٥. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٠٦. السيوطي، همع الهوامع، ٦٥/١.

١٠٧. القزاز، القيرواني، ضرائر الشعر، ص ٢٠٩. وانظر أيضاً: السيوطي، همع الهوامع، ٦٥/١.

١٠٨. ابن هشام، السيرة النبوية، ٥٥/٢.

١٠٩. المرجع السابق، ٢٣٠/٢.

١١٠. المرجع السابق، ٣١٨/٢.

١١١. عبد التواب، رمضان، القوانين الصوتية بين التطوّر والقياس، ص ١٩.

١١٢. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ٢٣٥/١. سورة الحجر، الآية رقم (٥٤).

١١٣. سيبويه، ٥١٩/٣.

١١٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

١١٥. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٣٤٧/١.

١١٦. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٣٧- ٣٨.

١١٧. سورة يوسف، الآية رقم (٤).

١١٨. سورة القدر، الآية رقم (١).

١١٩. سورة طه، الآية رقم (٨٧).

١٢٠. سورة الأعراف، الآية رقم (٦٧).

١٢١. سورة طه، الآية رقم (١٠).

١٢٢. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢٨٣/١.

١٢٣. النابغة الذبياني، الديوان، ص ٤٦.

١٢٤. أبو تمام، ديوان الحماسة، ٣٢/١.

١٢٥. المرجع السابق، ٣٦/١.

١٢٦. الضمير يعود على الخليل بن أحمد.

١٢٧. سيبويه، ٣٦٩/٢.

١٢٨. ثعلب، مجالس ثعلب، ١٠٦/١.

١٢٩. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٢٤٦/٣.

١٣٠. سورة الأنعام، الآية رقم (٨٠).

١٣١. النحاس، إعراب القرآن، ٣٧٩/١.

١٣٢. سورة الزمر، الآية رقم (٦٤).

١٣٣. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ٤٤٩.

١٣٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٣٥. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٣٩٠/١.

١٣٦. ابن جنّي، التصريف الملوكي، ص ٧٠.

١٣٧. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٣٩٠/١.

١٣٨. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٠/٤.

١٣٩. المرجع السابق، ٤/٧٨.

١٤٠. Moscati, An Introd, P. ٦٢.

١٤١. حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات المقارن، ص ٨٣.

١٤٢. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، ص ١٩. وانظر أيضاً: بحوث ومقالات في اللغة، ص ٥٥.

١٤٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٤٤. Malmbereg, Phonetics, P. ٦٣.

١٤٥. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٤٦. أبو علي، الفارسي، الحجة، ١/٥٥.

١٤٧. سورة الكهف، الآية رقم (٩٧).

١٤٨. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، (٢/٣٩٩).

١٤٩. طرفة، الديوان، ص ٣٢.

١٥٠. المرجع السابق، ص ٤٤.

١٥١. ابن أبي ربيعة، عمر، الديوان، ٢/٢٠١.

١٥٢. المرجع السابق، ١/٤٧. وانظر كذلك: أبو تمام، ديوان الحماسة، ٢/ ٧٨.

١٥٣. ابن هرمة، الديوان، ص ٢٠٣.

١٥٤. ابن جنّي، الخصائص، ١/٢٦٠.

١٥٥. سيبويه، ٤/٤٨٤.

١٥٦. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ٢/٣٩٩.

١٥٧. براجشتراسر، التطوّر النحوي، ص ٧٠.

١٥٨. الجندي، علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٢/٧٠٢.

١٥٩. ابن جنّي، المبهج، ص ٣٣.

١٦٠. الجندي: أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٢/٧٠٢.

١٦١. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦٢. القطامي، الديوان، ص ٥٤.

١٦٣. الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٢/٧٠٢.

١٦٤. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٤٣- ٤٧.

١٦٥. سيبويه، ٤/٤٥٦.

١٦٦. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٩٧، ٣٨٦.

١٦٧. ابن جنّي، المبهج، ص ٣٤.

١٦٨. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٩٧.

١٦٩. منطقة أبها: تقع في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية.

٣. المخالفة بالحذف والتعويض:

إن المخالفة بين الأمثال والمتقاربات المتتابعة، عادة لغوية وسنة من سنن العربية. وذلك لتفادي الثقل الناشئ عن تتابع الأمثال والمتقاربات. وقد تعمد إلى المخالفة بالحذف دون تعويض كما بينا في الصفحات السابقة. قال سيبويه: "من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا"(١). وعدم التعويض ناشئ عن ظهور الأمر ووضوحه بسبب كثرة الاستعمال، قال الرضي: "لا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف، ولكون الشهرة دالة على المحذوف"(٢). بيد أنه إذا أدى الحذف إلى إحداث لبس بين الأبنية، والمفردات، فهنا تضطر العربية إلى التعويض عن المحذوف لتشعر أن ثمة محذوفاً، قال سيبويه: "أعلم أنهم مما يحذفون الكلام، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون"(٣). والتعويض عن المحذوف يكون بواحد مما يأتي:

١. تحقيق حركة المحذوف.

٢. مد حركة الصامت السابق.

٣. مد الصامت التالي.

٤. إحلال صامت آخر مكان المحذوف.

أولاً: المخالفة بالحذف وتحقيق حركة المحذوف:

١. يخالف بين الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة، بحذف الأولى منهما والتعويض عنها بتحقيق حركتها، وتحقيق الحركة ينشأ عنه صوت الهمزة، وذلك نحو: وواق ← أواق، قال المهلهل (٥٣٠م).

ضربت صدرها إلى وقالت يا عدي لقد وقتك الأواقي(٤)

وقد التزمت العربية المخالفة بين الواوين متى اجتمعتا في أي سياق صوتي، قال المبرد: "واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي واوان؛ إحداهما طرف من غير علة"(٥). وقال ابن جني: "إذا التقت واوان في أول الكلمة، لم يكن من همز الأولى بد"(٦). وقال بروكلمان: "إذا توالى في العربية مقطعان يبدآن بالواو، فإن الواو الأولى تخالف إلى همزة مثل: وواق ← أواق"(٧).

ومثل واق وأواق، واصل وأواصل، وواسط وأواسط وتحقيرها مفردة، أو يق وأو يصل وأو يسط. والأصل فيها وويق و وويصل و وويسط.

وقد ذهب السلف إلى أن الواو الأولى أبدلت همزة(٨)، وهذا غير صحيح، فالإبدال بين الأصوات لا يتم إلا إذا كان بينها تقارب في المخرج. وقد نصّوا هم على ذلك، فقالوا: "إن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك: الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة. والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه" (٩)، وما دام الأمر كذلك، وهو كذلك بلا شك، فإنه لا يجوز أن نقول بأن الواو أبـدلت منها الهمـزة في رواق ← أواق ونظائرها؛ ذلك أنه لا يوجد أي قرب بين الواو والهمزة من حيث المخرج ولا من حيث الصفات. فالهمزة وقفة حنجرية، مهموسة، والواو صوت انطلاقي، شبه حركة شفوي- أقصى حنكي، مجهور، فهما من حيث المخارج والصفات متباعدان، ومن ثم لا يمكن البتة أن يبدل أحدهما من الآخر، ولكن كيف نشأت الهمزة؟ الهمزة ليست سوى تحقيق لحركة الواو المحذوفة كالآتي:

awākin ← awākin ← wawākin فبعد سقوط الأولى من الواوين وإبقاء حركتها نشأ مقطع من نوع "ح ص" وهذا لا يجوز البتة، في العربية فحققت الحركة فصارت همزة؛ لأن المقطع في العربية لا يبدأ إلا بصامت.

٢. في اللهجتين الفلسطينية والأردنية الدارجتين أمثلة على هذه الظاهرة، وذلك في مخالفتهما بين الأمثال في مثل أَنْحَنَا ← أَحْنَا ← إحنا، وإجر الآتية من رجر الآتية من رجل. ففي ضمير جماعة المتكلمين خالفت هاتان اللهجتان بين المثلين المنفصلين بحذف النون الأولى وتحقيق حركتها.

أما إجر، فالأصل فيها هو رجل، ثم بالمماثلة بين الراء واللام قلبت اللام راء فصارت: رجر، ثم خولف بين المثلين بحذف الراء الأولى وتحقيق حركتها فصارت "إجر".

ثانياً: المخالفة بين المثلين بالحذف والتعويض بمد حركة الصامت الأول:

هناك قاعدة صوتية عامة، مفادها أن إضعاف أو إسقاط الصوامت يكون مصحوباً في بعض الأحيان بإطالة تعويضية Compensatory Lengthening للحركة السابقة. وفيما يأتي أمثلة على الحذف والتعويض بمد الحركة السابقة.

١. في بناء صيغة "أفعل" من الأسماء، والأفعال المهموزة الفاء نحصل على صيغة مبدوءة بهمزتين مثل "أأدم" من الأدمة، وأأصل من الأصل.. فهنا تجتمع همزتان في بداية الكلمة وهذا لا تجيزه العربية، قال الأخفش: "إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة منهما أبداً"(١٠). وقال المازني (٢٤٨هـ): إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بد من إبدال الثانية على كل حال"(١١).

وفي هذه الحالة تحذف الهمزة الثانية ويعوض عنها بمد حركة الهمزة الأولى فتصبح الأسماء: آدم وآصل.. ومثلها تماماً تكسير (فَعَل) المهموز الفاء على "أفعال" نحو أثر ← أأثار ← آثار، وأدب ← أأداب ← آداب، وأجل ← أأجال ← آجال.

كما أننا لو بنينا المضارع على صيغة "أفعل" من الأفعال الثلاثية مهموزة الفاء مثل أخذ، وأكل فإننا سنحصل على أأخذ، وأأكل، فيحصل هاهنا ما حصل في قطاع الأسماء فتحذف الهمزة الثانية، ويعوّض عنها بمد حركة الهمزة الأولى تعويضاً، فتصبح الأفعال آخذ، آكل، وعليه فإن التتابع الصوتي أأ ← آ، ā ' ← ' a '، قال بروكلمان: "في السامية الأولى حولفت مجموعة الأصوات ' a ' إلى ā '. ولم تعد إلى الظهور من جديد إلا في الحبشية في المضارع للمتكلم المفرد ' e ' بسبب طرد الباب على وتيرة واحدة"(١٢). فتطور ' a ' إلى ā ' ظاهرة صوتية سامية، لا تقتصر على العربية وحدها، قال برجشتراسر: "والدليل على أن هذا الحذف سامي الأصل، وجوده في العبرية والآرامية أيضاً، فإن كلمة "آمر" يطابقها في العبرية "ōmar ' " وحركة "ō" نشأت عن الفتحة الممدودة حسب القوانين الصوتية الخاصة باللغة العبرية، وفي الآرامية يطابقها "ēmar ' " وحركة "ē" تقابل حركة "ō" العبرية في هذه الحالات"(١٣).

وفي المضارع المبدوء بهمزة المتكلم في المهموز الفاء مثل "أمن" نقول: أومن "ūminu ' " والأصل أأمن: "u ' minu ' " فالتقت همزتان، فحذفت الثانية، وعوض عنها بمد حركة الهمزة الأولى فصارت من ثم: ūminu '.

وفي المصدر من هذا الفعل نقول: "إيمان والأصل: إأمان: ' I ' mān ' فالتقت همزتان فخولف بينهما بحذف الثانية، وعوض عنها بمد حركة الأولى

فصار المصدر إيمان ʾīmān وعليه يكون تطوّر الهمزتين إذا التقتا وكانت الثانية ساكنة على النحو الآتي:

- ʾaʾ → ʾā
- ʾiʾ → ʾī
- ʾuʾ → ʾū

قال بروكلمان: "في السامية الأولى تركت الهمزة الواقعة بعد حركة مسبوقة همزة أخرى ومدت الحركة تعويضاً مثل:

ʾaʾmur ← ʾāmur تكلمت"(١٤).

وقريب من هذه الظاهرة التقاء الحركتين القصيرتين بعد سقوط الهمزة وتشكيل حركة طويلة منهما في بعض السياقات. وذلك مثل قراءة ورش: "آنذرهم" من قوله تعالى: "وسواء عليهم أأنذرهم أم لم تنذرهم"(١٥)، فالحركة الطويلة هنا لم تنشأ تعويضاً عن الهمزة المحذوفة. وإنما تشكلت من التقاء الحركتين القصيرتين. ولقد حمل الزمخشري بشدة على قراءة ورش هذه فطعن فيها ولحنها، قال في الكشاف: "فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحن، خارج عن كلام العرب خروجين؛ أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدُّه أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: الضالّين، وخويصّة. والثاني: أخطأ طريق التخفيف لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج "بين بين" فأما القلب ألفا، فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس"(١٦).

والذي يؤخذ على هذه القراءة فقط هو أن القارئ عمد إلى تشكيل مقطع طويل على غير الطريقة المعهودة في العربية وهي باب شابّة ودابّة، أما ما زعمه الزمخشري والسلف بأنه جمع بين ساكنين على غير حده، فغير صحيح،

فليس هاهنا اجتماع ساكنين، وقد بيّنا ذلك فيما مضى(١٧). كما أن ما يزعمه بأن تخفيف الهمزة المتحركة يكون بجعلها "بين بين" نقول إن همزة "بين بين" ليست إلا تابعا لحركتين قصيرتين تفصل بينهما وقيفة(١٨)، فالهمزة تسقط من النطق كلية، والذي يحل محلها وقيفة تفصل بين الحركتين اللتين تكتنفانها.

وبالنسبة لهمزة "بين بين" قال الدكتور إبراهيم أنيس: "وإذا صح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة"(١٩). وقال الدكتور عبد الصبور شاهين: "وقد قمنا في دراستنا للماجستير ببعض التجارب المعملية على جهاز سبكتروجراف أثبتنا بها هنالك أن همزة بين بين "ليس في الواقع سوى حركة"(٢٠). فاعتراضات الزمخشري على هذه القراءة إذاً تعد ساقطة عنها. ولقد دافع بعض اللغويين عن هذه القراءة، قال أبو علي الفارسي: "والحجة لمن قال أأنذرتهم فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم، من ذلك أنهما لما اجتمعتا في آدم، وآدر وآخر ألزموا جميعاً الثانية البدل ولم يحققوا"(٢١). إلا أن أحرّ دفاع عن هذه القراءة كان من أبي حيان، فقد رد على تلحين الزمخشري لهذه القراءة بقوله: "وما قاله هو مذهب البصريين. وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون. وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب"(٢٢).

وقد قرأ بعض القراء مثل: "أإنا و أ إذا قرءوا آينا وآيذا بتخفيف الثانية والتعويض عنها بمد حركة الأولى، قال الأخفش: "بعضهم يقول آينا وآيذا،

فيخفف الآخرة، لأنه لا يجتمع همزتان"(٢٣)، فيكون السياق الصوتي "a ʾ i ʾ" قد تطوّر عند هؤلاء إلى "ā ʾ" قياساً على آدم، وآخر.

٢. ولا يقتصر هذا على الهمزتين المتتابعتين، وإنما يسري مفعوله على الهمزتين اللتين يفصل بينهما صامت آخر. فمن ذلك:

أ. ضمير المتكلم المفرد "أنا" فالضمير "أنا" على ما يرى المحققون من علماء اللغات، مركب في الأصل من عنصرين هما أن: an ʾ، والعنصر الآخر هو: "a ʾ" وعليه فأصل ضمير المتكلم المفرد هو "أنأ" "an ʾ a ʾ" والعنصر أنْ: "an ʾ" هو لاحقة إشارية، وأما العنصر، أ: a ʾ، فهو أصل الضمير(٢٤)، والعنصر أ، a ʾ، الأصلي هو ذاته الذي يلحق بالفعل المضارع نحو أكتب وأدرس.. للدلالة على المتكلم المفرد. وبسبب قرب الهمزتين خالفت العربية بينهما بحذف الهمزة الثانية وعوض عنها بمد حركتها فصار الضمير an ʾ a ʾ ← anā ʾ.

ب. ومثل ضمير المتكلم المفرد كل من: آبار وآرام، فهاتان الكلمتان اللتان هما تكسير لِ: بئر ورئم الأصل فيهما هو: أبئار وأرءام، فتقاربت الهمزتان في السياق، فخالفت العربية بينهما عن طريق حذف الهمزة الثانية والتعويض عنها بمد حركة الهمزة الأولى فتحولت أبئار "ab ʾ ār ʾ" إلى آبار ābār ʾ وأرءام ar ʾ ām ʾ إلى آرام ārām ʾ وقد ذهب برجشتراسر إلى أن المخالفة بين الهمزتين في مثل آرءام وأبئار والتعويض عن المحذوف بمد حركة الهمزة الأولى سلوك خاص بالعربية وحدها(٢٥).

والفرق بين الحالتين أي بين المخالفة بين الهمزتين في الضمير أأنا ← أنا، وبين أرءام ← آرام وبابها، أن التعويض في حالة الضمير تم بمد حركة الهمزة المحذوفة. أمّا في ارءام وبابها، فإن التعويض قد تم بمد حركة الهمزة الأولى، إذ ليس بالإمكان مد حركة الهمزة الثانية، المحذوفة، وذلك لأنها طويلة أصلاً، فلا مجال لإطالتها، بينما هي في الضمير "أنا" قصيرة، ولهذا مدت حركة الهمزة المحذوفة من الضمير، ولم تمد في مثل آرءام وأبئار، وتحضرنا في هذا المقام قصة أبي إسحاق الزجاج، عندما نازعه خصم يوماً في جواز اجتماع الفتحتين الطويلتين (الألفين)، فأخذ الرجل يمد الفتحة الطويلة كثيراً، فما كان من أبي إسحاق إلا أن قال له: "لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة"(٢٦). ومن ثم فإنه إذا لم يكن ممكناً التعويض بمد الحركة الطويلة، ولما كان الحذف بدون تعويض يوقع في اللبس بين أفعال وفعال لجأت العربية إلى التعويض عن المحذوف بمد حركة الهمزة الأولى.

هذا، وقد ذهب بعض السلف إلى أن العرب في مثل: أرءام، وأبئار تقوم بنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء(٢٧)، يعني بذلك أن آرءام وأبئار تتحولان إلى: أأرام وأآبار ثم حصل فيهما ما حصل في آداب وآثار وبابه.. ولكن الزعم بأن العرب تنقل الهمزة إلى موضع الفاء دعوى لا دليل عليها.

٣. ومن هذا القبيل اختزال المشدد والتعويض عنه بمد حركة السابق نحو دنّار ← دينار، وقرّاط ← قيراط، قال ابن يعيش: "يقولون: ديوان وأصله دِوّان، قيل القلب هنا لثقل التضعيف، لا لسكونها وانكسار ما قبلها، فهو من قبيل دينار وقيراط في دنّار وقرّاط لا من قبيل ميزان وميعاد"(٢٨).

ثالثاً: المخالفة بالحذف ومد الصامت التالي:

١. في بناء صيغة "افتعل" من المثال الواوي واليائي نحو وصل ويبس نقول: اتصّل واتّبس، والأصل فيهما هو: اوتصل وايتبس، والأمر منهما في الأصل هو: اوتصل وايتبس، والمصدر اوتصال، وايتباس. وهنا حصلت مخالفة بين عنصري المزدوج الهابط iw، iy، عن طريق حذف الصامت والتعويض عنه بمد الصامت التالي فكانت اتّصل ويتّصل واتّصال واتّبس ويتّبس واتّباس، وسنتحدث عن هذه الظاهرة بالتفصيل في مبحث المخالفة بين الصوامت والحركات.

٢. ومن هذا القبيل المخالفة بين أشباه الحركات: الواو والياء في مثل: طيّ وليّ وأصلها طَوْي ولَوْي.

وقد التزمت العربية المخالفة بينهما؛ لأن تتابع الواو والياء مستثقل مكروه؛ لأنه تتابع متناقضين، وقد التزمت العربية حذف الواو، إذ يتطلب نطقها بروز الشفتين إلى الأمام واستدارهما، وهذا يحتاج إلى جهد عضلي، كما أن الواو يرتفع معها مؤخر اللسان بينما الياء يرتفع الجزء الأمامي من اللسان، وحركة الجزء الأمامي من اللسان أخف من حركة الجزء الخلفي منه؛ لهذه الأسباب التزمت العربية التخلص من الواو متى اجتمعت مع الياء دون أن يفصل بينهما فاصل من حركة أو صامت، وعوضت عن الواو المحذوفة بمد الياء.

وقد ذهب السلف إلى أنّ الواو قلبت ياء هاهنا، ويعلّل سيبويه ذلك بقوله: "وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما، وممرها على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم لشبهها بالألف"(٢٩)، وقال الفرّاء: "العرب إذا جمعت بين الياء والواو، في كلمة وسبق أحدهما بالسكون قلبوا الواو ياء، وأدغموا وشدّدوا من ذلك قولهم: كويته كيّا ولويته ليّاً"(٣٠)... وقال ابن جني: "واعلم أن الواو متى وقعت قبلها الياء ساكنة قلبت الواو ياء، وكذلك إن وقعت الواو ساكنة قبل الياء، فالأول نحو سيّد وميّت، والثاني نحو: ليّة وطيّة"(٣١).

ونحن نخالفهم الرأي فالواو لم تقلب ياء، وإنما حذفت وعوض عنها بمد الياء قبلها أو بعدها، وذلك لأنه لا يوجد تقارب بين الواو والياء من حيث المخارج، فالواو شفوية أقصى حنكية والياء غارية فهما متباعدتان من حيث المخارج، ومن ثم فإنه لا يصح البتة أن يقال بأن الواو قلبت ياء أو العكس، إذ لا بد من تقارب المخارج كي يحصل الإبدال بين الأصوات.

رابعاً: الحذف والتعويض بصامت آخر:

تخالف العربية بين المثلين المتتابعين في الكلمة بحذف أحدهما والتعويض عنه بصامت آخر، وغالباً ما يكون التعويض بأشباه الحركات، الياء والواو، أو بأحد الأصوات المتوسطة القوية الإسماع **sonants**.

فمن مظاهر التعويض بالياء.

١. في الأفعال:

أ. تظنيت والأصل تظننت(٣٢)، والمصدر منه التظني، وأصله التظنّن.

قال مالك بن أمية:

إني وإن كنت صغيراً سني   وكان في العين نبو عني

فإن شيطاني أمير الجن   يذهب بي في الشعر كل فن

حتى يزيل عني التظني(٣٣)

وقال النابغة الذبياني:

قواف كالسهام إذا استمرت   فليس يردّ مذهبها التظني(٣٤)

ب. يتمطّى والأصل يتمطّط(٣٥)؛ قال تعالى: "ثم ذهب إلى أهله يتمطّى"(٣٦)، قال ابن الشجري: "وكان الأصل يتمطّط فقلبت الطاء الثانية ياء كما قالوا في يتظنّن يتظنّى"(٣٧).

جـ- تقضيت وأصله تقضّضت، والمصدر منه التقضّي(٣٨)، قال العجاج:

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر

تقضّي البازي إذا البازي كسر(٣٩)

د. تلعّبت وأصله تلعّعت من اللعاعة: فجيء بالياء مكان العين(٤٠). قال ابن جني: "وأخبرنا أبو علي بإسناده عن يعقوب، قال: قال ابن الأعرابي: تلعّيت من اللعاعة، بقلة. وأصل تلعيّت تلعّعت، فأبدلوا من العين الآخرة ياء، كما قالوا تقصّيت وتظنيت"(٤١).

هـ- قصّيت والأصل قصّصت، قال ابن الشجري: "وقد حكى الفرّاء قصّيت أظفاري، يريدون قصّصت"(٤٢).

و. تسرّيت والأصل: تسرّرت، فعن الأصمعي أنه يقال اتخذ فلان سُرّيّة وقد تسرّى، إنما هو من تسرّرت من السِرّ وهو الجماع(٤٣).

ز. دسّيت والأصل: دسّست، قال الشاعر:

وأنت الذي دسّيتَ عمراً فأصبحت حلائلهم منكم أرامل ضيّعاً(٤٤)

ومنه قوله تعالى: "وقد خاب من دسّاها"(٤٥) قال الفرّاء: "ونرى -والله أعلم- أن دسّاها من دسّست"(٤٦)، وقال ابن الشجري: "والأصل: دسّسها، ولكن الحروف إذا اجتمعت من لفظ واحد أبدل من آخرها ياء"(٤٧).

حـ- تفضّيت من الفضّة، والأصل فيه: تفضّضت(٤٨).

ط. تسدَّيت والأصل تسدَّدت، قال امرؤ القيس:

فلمـــا دنـــوت تســـدَّيتها ... فـــثوبا نســـيت وثوبا أجر

ي. تصدّى والأصل تصدَّد من الصدد، قال تعالى: "فأما من استغنى فأنت له تصدّى"(٤٩)، قال أبو حيان: "وأصله تصدّد من الصدد" .(٥٠)

ومثل تصدّى في رأينا تلظّى من قوله تعالى: "فأنذرتكم ناراً تلظّـــى"(٥١)، فالأصل كما نرى تتلظّظ.

ك. يتسنّه من قوله تعالى: "لم يتسنّه" والأصل يتسنّن. قال الفرّاء: "وقد قالوا هو مأخوذ من قوله "حمإٍ مسنون"(٥٢). يريد متغير، فإن يكن كذلك فهو أيضاً مما أبدلت نونه ياء"(٥٣).

وفي كتاب الإبدال لأبي الطيب، قال ابن السكيت: "سمعت أبا عمرو يقول في قول الله تبارك وتعالى: "لم يتسنَّهْ" معناه، لم يتغير، من ذوات التضعيف، قال هو مثل: تظنّنت وتظنّيـــت مـــن الظن"(٥٤).

ل. أمَّيت والأصل أممت(٥٥).

ص. تغضّى من تغضّض.

ن. ذرّى من ذرّر.

ع. لبّى من لبّب أي أقام(٥٦).

ف. أمليت الكتاب، والأصل: أمللت. قال جل ذكره "فليملل وليه بالعدل"(٥٧)، وقال في موضع آخر: "فهي تملى عليه بكرة وأصيلا"(٥٨). والآية الأولى جاءت على لغة أهل الحجاز وبني أسد، أما الثانية فهي لغة بني تميم. وقد ذهب النحاس إلى أن ذلك مطّرد عند التميميين، ليس في هذه الكلمة وحسب، وإنما يطرد ذلك عندهم في كل مثلين إذا اجتمعا في كلمة واحدة. قال: في إعراب القرآن: "وكذلك يفعلون"- أي بنو تميم- في الحرفين إذا اجتمعا، وكانا مثلين، مثل قصّيت أظفاري"(٥٩).

ق. تغلّيت والأصل تغلّلت، فعن الأصمعي واللحياني أنه يقال: "تغلّلت بالغالية وتغليت بها"(٦٠).

ر. شرّيت الثوب، والأصل شرّرته، وشرّرت اللـــحم وشرّيته: شرحته(٦١).

ش. ربّيت الصبي تربية. والأصل ربّبته تربيباً وتربّة(٦٢). قال الشاعر

تربّبه من آل دودان شهلة   تربّة أم لا تضيع سخالها(٦٣)

ت. جخّيت برجلي، والأصل جخّخت(٦٤).

ومن هذا القبيل أيضاً في الأفعال: اكلنديت واكلنددت، وقد اكلندى في اكلندد(٦٥).

ومن ذلك أيضاً تعزّيت عن كذا أي تصبرت وسلوت عنه.. الأصل فيه تعزّزت والمصدر منه تعزية والاسم العزاء. قال عقبة العدوي أخو ذي الرمة.

تعزّيت عن أوفى بغيلان بعده   عزاء وجفن العين ملآن مترع(٦٦)

قال ابن منظور: "وقولهم تعزيت عنه أي تصبرت أصلها تعززت، أي تشددت مثل: تظنيت من تظننت"(٦٧).

ومن هذا القبيل أيضاً: دهديت في دهدهت. قال أبو النجم:

كأن صوت جرعها المستعجل   جندلة دهديتها من جنـــــدل

ومثله صهصيت، والأصل صهصهت(٦٨).

٢. في الأسماء:

بالنسبة للأسماء فإن جميع المصادر والأسماء من الأفعال السابقة ينطبق عليها ما قلناه عن الأفعال. فمثلاً التصدية في قوله تعالى: "ما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية"(٦٩)، الأصل فيها هو: التصددة من صددت(٧٠)، ومثلها تماماً التعزية، فهذه أيضاً الأصل فيها هو: التعززة، كما أن كلا من المكلندي والكلندى يرجع إلى المكلندد والكلندد وهكذا.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد ذكر اللغويون من هذا الباب لبّيك أيضاً، فالأصل فيه: "لبّبك، من ألبّ بالمكان(٧١). إذا أقام فيه، كما ذهب أبو علي الفارسي إلى أن الأصل في سواسية إنما هو سواسوة(٧٢). وقد خولف بين الدالين بحذف الأخير منهما، والتعويض عنها بالياء في قول أبي المقدام بيهس بن صهيب:

يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشـــب في الحلق واللهاء

أنشـــب من مآشر حداء

قال أبو الطيب: "يريد حِداد جمع حديد، فجاء به جمعَ حَدِيّ، فأبدل الدال الأخيرة ياء"(٧٣).

وذكر اللغويون من هذا الباب مُغَنٍّ والأصل فيه "مغنِّن" فحذفت النون الأخيرة وعوض عنها بياء(٧٤)، كما ذكروا أن "القطا" وهو الطائر المعروف، أصله القطط(٧٥).

وبالنسبة للأداوت، فقد اختزلت الميم المشددة في أمّا وإمّا، وعوض عن الجزء المختزل بالياء. فقيل: أيْما في أمّا وإيْما في إمّا، وقد نصّ أبو جعفر النحاس على أن هذه هي لغة بني تميم وبني عامر(٧٦)، وعلى هذه اللغة ينشد بيت عمر بن أبي ربيعة:

رأت رجلاً أَيْما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصـــر(٧٧)

وبالنسبة لإمّا، قال سعد بن قرط الجذمي:

يا ليتما أُمـــّنا شالـــت نعامتهـــــــا إيمـــا إلى جـــنة إيمـــا إلى نـــار(٧٨)

هذا هو – على حد علمنا- كل ما ذكر اللغويون بصدد إبدال الياء من أحد المثلين المتتابعين أو من بعض المشدد.. بيد أننا نضيف إلى هذا الذي ذكره اللغويون كل ما جاء من الأفعال على بناء "فعلى" وذلك مثل: جعبى وسلقى وخنظى وعنظى(٧٩)، فالأصل في هذه الأفعال ينبغي أن يكون: جعبب وسلقق وخنظظ وعنظظ، وذلك لقولهم: جعبيت، وسلقيت وخنظيت وعنظيت قال في اللسان: "وربما قالوا جعبيته جعباء فتجعبى يزيدون فيه الياء". كما قالوا

"سلقيته من سلق"(٨٠). ونحن نعد الياء هاهنا عوضاً من صامت محذوف مماثل للصامت السابق للياء وذلك لأنه قد اطّرد أو كثر التعويض بالياء عن أحد المثلين المتتابعين، ومن ثم فالياء عندنا عوض وليست زائدة زيادة محضة.

كما أننا نحمل على هذا الباب كل ما جاء من الأفعال على بناء "افعنلى" وذلك مثل: احرنبى، واحبنطى، فالأصل في مثل هذا هو: افعنلل أي احرنبب واحبنطط، ويؤكـــــد ذلك وجود مثل: اقعنسس واسحنكك واكلندد(٨١).

ومما يؤكد هذا الذي نذهب إليه مجيء الصيغتين: افعنلل وافعنلى في نفس المادة وذلك مثل اكلندد واكلندى، فعن اللحياني أنه يقال: "اكلندد يكلندد اكلنداداً، واكلندى يكلندي اكلنداء، فهو مكلندد ومكلندٍ، وهو الصلب الشديد من الناس، والإبل، وكل شيء. والكلندى اسم موضع، سمي بذلك لصلابة أرضه، من اكلنديت(٨٢)، قال سوّار بن المضرب:

فيوم بالمجازة والكلندى ويوم بين برك وصوحان(٨٣)

وذكر صاحب اللسان جلنـــــدد وجلندى(٨٤)، وعلندد وعلندى أيضاً(٨٥). وهذا كله يقطع بأن أصل افعنلى وفعنلى هو افعنلل وفعنلل.

كما أننا نحمل كل ما جاء من الأسماء على "فعنلى" نحو حبنطى وسبندى وقرنبى(٨٦)، على هذا الباب أيضاً بمعنى أن الأصل فيها هو بناء "فعنلل" أي حبنطط وسبندد وقرنبب، ثم خولف بين المثلين المتتابعين في آخره عن طريق حذف أحدهما والتعويض عنه بياء.

وبنفس الطريقة نحكم على الأسماء التي على "فَعَلّى" نحو: حَبَرّكى وضَبَغْطى(٨٧).

فهذا كله وأمثاله يرجع في رأينا إلى المكرر الآخر. فحبنطى وسبندى أصلهما حبنطط وسبندد، وحبركى وضبغطى: حبركك وضبغطط ثم خولف بين المثلين بحذف الأخير والتعويض عنه بالياء.

كما أننا نحمل على هذا الباب ما جاء من الأفعال على وزن "افعوعى" نحو اقلولى، احمومى واذلولى واقطوطى واعرورى". وهذه يزنها السلف على افعوعل، فهذه في رأينا ترجع إلى: احمومم، واذلولل واقطوطط، واعرورر، واقلولل ثم خولف بين المثلين بحذف الأخير منهما والتعويض عنه بالياء.

كما أن الأسماء من هذه الأفعال نحو قطوطى ترجع إلى قطوطط، ومثلها شحوجى أيضاً(٨٨).

٣. ومن مظاهر المخالفة بالحذف والتعويض بالواو، قولهم الحيوان فالأصل فيه كما يرى جمهور اللغويين: حييان فخولف بين الياءين بحذف الثانية وعوض عنها بالواو، قال ابن يعيش: "قلبوا الأخف إلى الأثقل، ليخف اللفظ بزوال التضعيف"(٨٩).

٤. ومن صور المخالفة بين المثلين بالحذف والتعويض بالنون قولهم في لعلّ: نعلّ ولعنّ، ولعنّا، قال الفرزدق:

ألستم عائجين بنا لعنّا ... نرى العرصات أو أثر الخيام

ويقال لعنك ولعنك، قال الشاعر:

ولا تحرم المرء الكريم فإنه ... أخوك ولا تدري لعنّك سائله

ويقال: لعلّي ولعنّي أيضاً(٩٠).

ومن أمثلة المخالفة بالحذف والتعويض بالنون، لاين في لا بل وكذلك نابل(٩١)، بحذف اللام والتعويض عنها بنون. ومن هذا القبيل أيضاً القرطان(٩٢) في القرطاط للبرذعة، وبغداد، وبغدان(٩٣)، والقسطاس والقسطان(٩٤).

٥. ومن أمثلة الحذف والتعويض باللام، المخالفة بين النونين في عنوان بقولهم علوان؛ يقال: هذا عنوان الكتاب وعلوان الكتاب، وقد عنونته عنونة وعنواناً وعلونته علونة وعلواناً(٩٥). وفي اللهجة المصرية الدارجة يقال: فنجال في فنجان.

٦. ومن أمثلة الحذف والتعويض بالميم. قولهم البنام في البنان قال العجاج:

يا هال ذات المنطق التمتام وكفّك المخضّب البنام(٩٦)

ومما عوض فيه بالميم أيضاً قولهم: حمار مكدّد ومكدّم، للذي فيه آثار من عض الأتن(٩٧). ومنه قولهم السجاج والسماج لِلّبن المزوج بالماء الكثير(٩٨).

٧. وهناك أمثلة أخرى للمخالفة بالحذف والتعويض، فمن ذلك قولهم باسمك، في ما اسمك(٩٩)؟ خولف بين الميمين بحذف الأولى والتعويض عنها بباء. وليس هذا لغة؛ لأنه لو كان كذلك لكان ينبغي المجيء بالباء مكان الميم في اسمك أيضاً. جاء في كتاب الإبدال لأبي الطيب: "وسمع من العرب باسمك وما اسمك"(١٠٠)؟ وقال ابن جني: "وأخبرنا أبو علي بإسناده إلى الأصمعي قال: "كان أبو سوّار الغنوي يقول: باسمك؟ يريد ما اسمك؟ فهذه الباء بدل من الميم"(١٠١). وهذه لغة بني مازن:

فقد ذكر المازني أنه عندما أُشخص إلـــــى الواثق بادره بالسؤال: با سْمُك؟ يريد: ما اسمك؟ قال المازني: وهي لغة في قومنا (١٠٢).

ومن أمثلة المخالفة بين المثلين أيضاً قولهم: "النمّال في النمّام، جاء في كتاب الإبدال لأبي الطيب: "ويقال للواشي النمّال والنمّام، وقد نمت علينا يا رجل، وتملت علينا"(١٠٣). ومن هذا الباب قولهم بعير عرندد وعرندس، وكذلك رجل عرندد وعرندس فخولف بين الدالين بحذف إحداهما والتعويض بالسين(١٠٤).

ومن أمثلة المخالفة بين المثلين على رأي أبي عمرو بن العلاء والأخفش "هاأنتم" من قوله تعالى: "ها أنتم أولاء"(١٠٥)... فقد ذهب أبو عمرو إلى أن ها أنتم أصلها "آأنتم" همزتين يفصل بينهما فتحة طويلة، جاء في إعراب القرآن للنحاس: "قال أبو عمرو بن العلاء الأصل "آأنتم" فأبدل من الهمزة الأولى هاء لأنها أختها. قال أبو جعفر: وهذا قول حسن"(١٠٦). وقد ذهب الأخفش مذهب أبي عمرو في هذه الآية أيضاً(١٠٧). أما الفرّاء فإن له في هذه الآية رأياً آخر. فهو يرى أن الأصل: أنتم هؤلاء ثم فصل بالضمير بين الهاء وبين اسم الإشارة، قال في معاني القرآن: "العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بهذا وهذان وهؤلاء، فرقوا بين "ها" وبين ذا، وجعلوا المكني بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها"(١٠٨).

والمخالفة بالحذف والتعويض عن المحذوف بصامت آخر تكثر في الأصوات المشددة، ولذا آثرنا أن نفردها بالبحث، ونفصل بين المشدد والمكرر.

وقد سبق أن ذكرنا أن المشدد من حيث الواقع اللغوي. ما هو إلا صوت صامت طويل، بيد أنه من حيث الوظيفة اللغوية يعد صامتين متتابعين نظراً لقيامه بوظيفة الصامتين في العربية.

وقد ذهب برجشتراسر إلى أن اختزال الصوامت الطويلة، والتعويض عن الجزء المختزل بصامت آخر، يرجع إلى علّة نفسية قوامها أن المتكلم يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً زائداً فلا يكتفي بالضغط على الصوت وتشديده، بل يضيف إليه صوتاً آخر لزيادة ذلك التأثير(١٠٩). ولكننا نرى السبب الحقيقي لذلك هو الاقتصاد في الجهد وحسب، وذلك بالتخلص من التوتر والاحتقان اللذين يسببهما نطق الصوامت الطويلة، بسبب طول فترة انحباس الصوت وبقاء أعضاء النطق في مكانها فترة أطول نسبياً.

وأكثر ما يكون التعويض بأشباه الحركات وبالأصوات المتوسطة، ولكن هذا لا يعني أن التعويض لا يتم إلا بهذه المجموعة من الأصوات وحسب بل إنّ التعويض يتم بأي صوت من الأصوات العربية، كما سنبيّن ذلك بعد قليل.

والنون من بين الأصوات جميعها تعد الصوت الأكثر استخداماً في هذا المجال نظراً للغنة الملازمة لها في النطق ولذلك نجدها كثيراً ما تلزم الفواصل القرآنية. فمن أمثلة استخدام النون كعنصر تعويضي، استخدامها في عنكبوت فهذه الكلمة هي في العبرية عكبيش ʿakkabīš(١١٠) فلما دخلت إلى العربية، اختزلت الكاف الطويلة وعوض عن الجزء المختزل بالنون، ومثل العنكبوت سُنبلة، أيضاً فأصل السنبلة هو "شبّولت šibbōleṯ(١١١) وفي الآرامية شبّلتا šebbeltā بالباء المشددة أيضاً، فحصل في العربية أن اختزلت الباء الطويلة، وعوض عن الجزء المختزل بالنون. والحنطة أصـــــلها حطّة: ḥiṭṭa(١١٢)، فاختزلت الطاء الطويلة وعوض عن الجزء المختزل بالنون أيضاً. ومثلها القنفذ فالأصل فيه هو قبّذا ḳuppḏā(١١٣)، كما أن كلمة زنديق أصلها هي الأخرى زديقاً zaddīḳā(١١٤). فعندما دخلت هذه وتلك إلى

العربية اختزل الصامت الطويل في كل منهما وعوض عن الجزء المختزل بالنون. ومن هذا الباب كلمة "أنف" أيضاً فالأصل فيها هو آب app (١١٥) اختزلت الباء الطويلة وعوض عن الجزء المختزل بالنون كذلك.

ومن أمثلة استخدام النون كعنصر تعويضي في اللهجات قولهم قُنْبرة في قُبَّرة، وخرنوب في الخرّوب، وإنْجاص في إجّاص وإنجانة في إجّانة. وقد نهى ابن السكيت عن استعمال مثل هذه الصيغ التي يظهر أنها كانت شائعة على عهده، فقال: "ولا تقل إنجاص، وهي الإجّاصة، ولا تقل إنجانة"(١١٦).

وقد ذكر إنوليتمان، أن مثل هذه المخالفة من خصائص لغة بني عبد القيس من سكان البحرين(١١٧)، فقد ذكر أنهم كانوا يقولون: رنز بمعنى رُزّ، وقديماً نص الجوهري على ذلك فقال: الأرز، حبّ، وفيه ست لغات أَرُزّ، وأُرُزّ تتبع الضمة الضمة، وأَرْزٌ وأُرُزٌ مثل رُسْل ورُسُل، ورزّ ورُنْز وهـــي لعبد القيس"(١١٨).

وقال الشاعر:

يا خليلي كل إوزة واجعل الجوذاب رنزه

وهذا يعني أن مثل هذا النوع من المخالفة قد شق طريقه إلى الفصحى، في هذه الكلمة وفي غيرها مثل ذُرّوح، وذُرنوح(١١٩).

وقد ذكر إنوليتمان بالإضافة إلى ما سبق أن بني عبد القيس يقولون: إنجاص في إجّاص، وإنجار بمعنى إجّار أيضاً، كما أنه ذكر أن أهل حمص كانوا يقولون حنز في حظّ، واترنج في اترجّ(١٢٠).

وقد ذكر الزبيدي أن العامة في الأندلس كانت تقول على عهده، عدنبس(١٢١) في عدبّس، وكرُناسة(١٢٢) في كرّاسة، وقد ذهب بعض

الباحثين إلى أن الخترير الأصل فيه هو الخزّير(١٢٣)، وقد سمعت في منطقة عسير شمال أنها يقولون سُنْكر في سُكّر.

بيد أن هذه المفردات المتفرقة لا تعطينا صورة واضحة عن مدى استخدام العربية للنون في هذا المجال.

وحتى نعرف القيمة الحقيقية للنون في هذا المجال علينا أن نعرف أن كل الصيغ الإسمية التي زيدت النون في حشوها مثل: فَعَنْلل، نحو جَحَنْفل، وغَضَنْفر وحَزَنْبل، ومن الثلاثي عَفَنْجج وضَفَنْدد، وفَعَنْلى، مثل حَبَنْطى وسَبَنْدى، وفي الأفعال: "افعنلل" مثل احرنجم من الرباعي وكل من الثلاثيات اقعنسس واحلنكك، واكلندد، وافعنلى، مثل احرنبى واغرندى واحبنطى، كل هذه الأبنية الأصل فيها التشديد، والنون فيها تعويض عن الجزء المختزل، ففعنلل أصله "فَعَلّل" وَفَعَنْلى، يرجع إلى فعنلل، وهذا يرد إلى فَعَلّل؛ وكذلك الأفعال: افعنلل، يرجع إلى افعلّل، وافعنلى، يرجع إلى افعنلل وهذا يرجع إلى افعلّل؛ فجحنفل أصله جحفّل وغضنفر أصله غضفّر، وحزنبل حزبّل، وعفنجج: عفجّج، وضفندد: ضفّدد، وحبنطى يرجع إلى حبنطط وهذا يرجع إلى حبطّط وهكذا.

والأفعال احرنجم أصله احرجّم؛ واقعنسس، يرجع إلى "افعسّس". قال الدكتور مصطفى جواد: "فاحرنجم أصله احرجّم وفرنص أصله فرّص واقعنس أصله اقعسّس وهو في الأسماء أكثر"(١٢٤)....

واحرنبى واحبنطى تمثل المرحلة الأخيرة لتطوّر بناء "افعلل" فالأصل في هاتين الكلمتين هو احربّب واحبطّط ← احرنبب واحبنطط ← احرنبى واحبنطى.

وإلى جانب هذه الأبنية ما جاء على "فَنْعل" نحو "جندل" فالأصل فيه هو "جدّل" و"عنبس" "عبّس وعنسل" أصله عسّل، وما جاء على "فُنْعُل" نحو

جَنْدَب وعُنْطُب وعُنْصُر فالأصل فيها هو التشديد أيضاً، والنون عوض عن الجزء المختزل.

وقد استخدمت اللام في هذا المجال أيضاً. وذلك نحو: بلقع، وفلطح، وقلفع، فالأصل فيها هو بقّع، وفطّح، وقفّع(١٢٥).

وقد استخدمت الراء أيضاً كعنصر تعويضي في كل من: قرطم قرمط، قرضب وخذرف وحضرم، فالأصل فيها هو: قطّم، قمّط، قضّب(١٢٦)، خذّف، وحضّم.

وقد استخدمت الميم كذلك في مثل: دملك، دملص، شرمط، وحلمط(١٢٧).

وأما التعويض بأشباه الحركات فبالنسبة للواو فقد استخدمت في كل من جدول وزهول وحوجل وتحورب وحوصل وحوقل، فهذه آتية من جدّل وزهّل وحجّل وتحرّب وحصّل وحقّل(١٢٨)، ونضيف إليها كوثر في كثّرَ وجهور في جهّر.

وأما التعويض بالياء فيمثله كل من: بيدر وبيقر وهيوز وحمير وثيتل فهذه ترجع إلى بذّر وبقّر وهوّز وحمّر وثتّل(١٢٩).

وفي اللهجات الدارجة ذكر الزبيدي أن العامة على عهده كانت تقول تقعور في كلامه بدلاً من تقعّر(١٣٠)، وذكر اللغويون أن العامة كانت تقول تمدين في تمدُّن(١٣١)، وعرقافة في عقّافة(١٣٢)، وقرنبيط في قُنّبيط وامتحى في امّحى(١٣٣).

وبشكل عام فقد أكثرت العربية من استخدام الواو والياء والأصوات المتوسطة في عملية التعويض عن الجزء المختزل من المشدد كثيراً إلى الحد الذي جعل "هورفيتس": Hurwitz يفترض أن تكون الكلمات الكبيرة البنية في

العربية والتي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم، قد تولدت نتيجة عامل المخالفة هذا(١٣٤).

والذي نحب أن نوضحه هنا هو أن التعويض لا يقتصر على أشباه الحركات والأصوات المتوسطة فحسب، وإنما هو في أصوات العربية بلا استثناء وللتدليل على ذلك ننظر في نشأة بنائي "فعفل" نحو: زلزل ودمدم، وبناء "فَعَنْعَل" نحو: دمكمك وصمحمح.

١. نشأة بناء "فعفل":

اختلف السلف حول نشأة مثل: زلزل ودمدم في الأفعال ونحو ربرب وصلصال وصمصامة، في الأسماء، فقد ذهب البصريون إلى أن هذا البناء في الأسماء والأفعال رباعي مجرد، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه ثلاثي أصله "فعّل"، ثم اختزل المشدد وعوض عنه بصوت مماثل للفاء فتحوّل بذلك من فعّل إلى فعفل، قال الزبيدي: "وأهل الكوفة يعدون ما جاء من نحو هذا ثلاثياً ويشتقون منه، ويذهبون إلى أن صمصامة من صمّم، ولكنهم كرهوا اجتماع الأمثال: ففرقوا بينها بحرف مثل الأول، وكذلك كفكفت وصلصلت وحلحلت(١٣٥)، والبصريون يعدون هذا كله رباعياً".

وقد وضح لنا الفرّاء نشأة بناء فعفل وطريقة تولده من بناء "فعّل" بقوله: "والعرب تردّد اللام في التضعيف فيقال كركرت الرجل، يريدون كرّرته، وكبكبته يريدون كبّبته، وسمعت بعض العرب يقول: أتيت فلاناً فبشبش بي من البشاشة وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد"(١٣٦)، وقال ابن السكيت بهذا الصدد: ويقال للبرد: صرّ، وقولهم ريح صرصر فيها قولان: أصلها صرّر من الصرّ، فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاء

الفعل، وكذلك قوله عز وجل، فكبكبوا فيها(١٣٧): أصلها فكبيوا، ويقال تجفجف الثوب أصلها تجفف"(١٣٨)..

والرأي الآخر الذي عناه ابن السكيت هو رأي البصريين من أن – صرصر وأمثلها رباعي مجرد.

ويقدّم لنا ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، أمثلة أخرى(١٣٩)، تؤكد كون كركر وكبكب وأمثالها ثلاثية لا رباعية فيذكر لنا تكمكم الرجل من الكمّة، وهي القلنسوة والأصل تكمّم، وتململ فلان على فراشه والأصل تملّل من الملّة، وهي الرماد الحار، وتكركر وأصله تكرّر، قال الشاعر:

باتت تكركره الجنوب

ومثله المشفشف في قول الفرزدق:

ويخلفن ما ظن الغيور المشفشف

والأصل المشفّف(١٤٠)، وقال ثعلب: زمّمت وزمزمت واحد(١٤١)، وقد ذهب أبو بكر بن السريّ السرّاج، والبغداديون عامة إلى هذا الذي ذهب إليه الكوفيون(١٤٢).

وقد أنكر ابن جني أن يكون أصل "فعفل" هو "فَعّل" حجته في ذلك أنه لا يجوز الإبدال إلا فيما تقاربت مخارجه من الأصوات قال في سرّ صناعة الإعراب: "فأما قول من قال في قول تأبط شراً:

كأنما حثحثوا حُصّاً قوادمه أو أم خشف بذي شث وطبّاق

أنه أراد "حثّثوا" فأبدل من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندنا وإنما ذهب إليه البغداديون، وأبو بكر أيضاً معهم، وسألت أبا علي عن فساده فقال العلّة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك:

الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها، قال وإنما حثحث أصل رباعي وحثّث أصل ثلاثي، وليس واحد منها من لفظ صاحبه، إلا أن حثحث من مضاعف الأربعة، وحثّث من مضاعف الثلاثة"(١٤٣).

ونرد على ابن جني بأن العمل هاهنا حذف وتعويض أو إبدال بالمعنى اللغوي لا الصرفي، فليس إبدالاً حقيقة لأن الإبدال الصرفي لا يجوز إلا فيما تدانت مخارجه من الأصوات واعتقد أن هذا هو مراد الكوفيين أيضاً، فمرادهم من كلمة البدل هاهنا- نعتقد- أنها لا تخرج عن كونها إحلال صوت مكان آخر، أي الإبدال بالمعنى العام، أي المعنى اللغوي، ولكن ابن جني تمسك هو وأستاذه بحرفيَّة الكلمة ومن ثم بنوا عليها أحكاماً نراها قد جانبت الصواب في هذه المسألة ومن ثم فليس ما زعمه بأن مثل حثحث وزلزل ودمدم من مضاعف الرباعي، وأنه أصل قائم بذاته، ذلك أن اللحمة المعنوية واحدة وظاهرة ظهوراً قوياً بين حثحث وحثّث وأمثالهما ولهذا نجد الزبيدي يؤيد وجهة نظر الكوفيين في هذه المسألة قال: "وقول الكوفيين أولى عندي؛ لأن الاشتقاق يصحبه والقياس نسيب به"(١٤٤). وقد وصف الرضي ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: "وهو قريب"(١٤٥).

وقد ذهب المستشرقون إلى أن الأصل في كوكب هو kabkab(١٤٦) كبكب، وأنه قد تولدت من هذا الأصل السامي القديم مختلف الصيغ في الساميات فكان في الأكدية: kakkabu وفي العبرية kōkab وفي السريانية kawk'bā وفي الحبشية kōkab وفي العربية: كوكب.

ونحن نعتقد – استئناساً بطريقة نشأة بناء فعفل– أن الصيغة الأكدية: kakkabu' هي الأصل الذي صدرت عنه صيغة: kabkab خاصة وأن الأكديين أقدم الجماعات السامية وأقربها رحماً بالسامية الأصلية، ومن صيغة: kabkab جاءت صيغة كوكب العربية.

٢. نشأة بناء فَعَلْعَل:

كما أن بناء فَعْفَل نحو زلزل ودمدم وحثحث قد نشأ بفعل اختزال المشدد في "فَعَّل" مثل: زلّل ودمّم وحثّث، والتعويض عن الجزء المختزل بصوت مماثل للفاء، فإن بناء "فَعَلْعَل" قد نشأ بنفس الطريقة أي بالاختزال والتعويض، فالأصل فيه هو "فعلّل" فالأصل في دمكمك وصمحمح، هو دمكّك وصمحّح، وقد اتبعنا فيه رأي الكوفيين أيضاً، فقد ذكر الأنباري أن الكوفيين ذهبوا إلى أن كلا من دمكمك وصمحمح ناشئ في الأصل عن دمكّك وصمحّح، بثلاثة أمثال من حيث الوظيفة اللغوية في الطرف، ولعسر النطق أبدل من الوسطى ميما مماثلة للعين فصارت دمكمكا وصمحمحا(١٤٧).

فكل ما جاء على هذا البناء وكل ما جاء على بناء "فَعْفَل" الأصل فيه التشديد، ثم اختزل المشدد وعوض من الجزء المشدد بصوت مماثل للفاء في "فَعْفَل" ومماثل للعين في "فَعَلْعَل" وهذان البناءان يدلان دلالة واضحة على أن التعويض في العربية لا يقتصر على أشباه الحركات والأصوات المتوسطة فحسب، وإنما هو جائز في أصوات العربية كلها.

وفي خارج هذين البناءين، وزيادة على ما ذكرنا، فإنا لو نظرنا إلى كل من دحرج وزغرد وعربد وبعثر وطرطب وشقلب، لوجدنا أنه من السهل إرجاعها إلى: درّج وغرّد وبثّر وطرّب وقلّب، وكذلك فرقع وبلطح وهذرب وقعطر، من السهل إرجاعها هي الأخرى إلى فقّع وبطّح وهذّر وقطّر، ولقد

نصّ بعض اللغويين على أن كلا من دحرج وقرضب وقعطر ودهسم وهرشف وبعثق. قد جاءت عن هذا الطريق، أي الاختزال، والتعويض(١٤٨).

وإذا ما انتقلنا إلى اللهجات الدارجة في أيامنا هذه نجدها تلجأ في تخليق الرباعي إلى هذا الطريق، أي المخالفة بالحذف والتعويض، فالفعل حركش الشين فيه عوض من اختزال الراء الطويلة في حرّك، وشرمط الورقة من شرّط وخرمش من خمّش، وخرشم من خشّم، وغطرش من غطّش وطلمس من طلّس، وخلبط من خلّط وهكذا..

وطريقة العامية في تخليق الرباعي، تلقي الضوء على طريقة الفصحى أيضاً في هذا المجال مما يجعلنا نذهب إلى القول بأن كثيراً من الرباعي قد نشأ عن هذا الطريق في الفصحى.

بقي أن نقول إن المخالفة بين الصوامت عن طريق إحلال صوت مكان آخر، ظاهرة صوتية عامة نجدها في مختلف اللغات، فمن أمثلة المخالفة بين المثلين في الكلمة في العبرية.

margarit → margalit

خولف بين الراءين بإحلال اللام مكان الراء الأخيرة ومثلها:

(١٤٩)markuris → markulis

وفي الإنجليزية نجد كلمة: marble(١٥٠) رخام وهذه الكلمة فرنسية الأصل وهي في الفرنسية: marbre فلما انتقلت إلى الإنجليزية خولف بين الراءين بإحلال لام مكان الراء الأخيرة، ومثلها كلمة: pilgrim أصلها هي الأخرى pirgrim(١٥١) فحصل فيها ما حصل في سابقتها، وفي الإسبانية كلمة: arbol وتعني شجرة أصلها لاتيني arbor(١٥٢) فحصلت مخالفة بين الراءين بإحلال لام مكان الراء الأخيرة.

ومن أمثلة المخالفة بين المتقاربين الأصل اللاتيني: himin قد تطوّر في الإنجليزية إلى heaven بإحلال الفاء مكان الميم، بينما أصبحت في الألمانية himmel عن طريق التخلص من النون وإحلال اللام مكانها(١٥٣).

٤. **المخالفة بين الصوامت بالزيادة:**

والطريقة الأخرى التي تتبعها العربية في المخالفة بين الصوامت هي إطالة حركة الصامت الأول، ليكون في طول الحركة فسحة زمنية وفاصل يخفف من ثقل تتابع المتماثلين في السياق. ومن ظواهر ذلك في العربية:

١. مد حركة همزة الاستفهام عندما تلتقي مع همزة الكلمة وذلك نحو: أأنت؟ يقال فيه آأنت، وأ إذا يقال فيه آإذا.

قال سيبويه في الكتاب: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين. ففصلوا كما قالوا اخشينانّ، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة، فهؤلاء أهل التحقيق"(١٥٤).

فمن لغة بني تميم إذاً، وهم أهل التحقيق، مَدُّ حركة همزة الاستفهام بين كل همزتين متحركتين للفصل بينهما. ولهذا قال الفرّاء في معرض شرحه للآية الكريمة: "أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض"(١٥٥). ويجوز فيه أن تجعل بين الألفين ألفاً غير مهموزة، كما يقال: آأمنتم، آإذا متنا، وكذلك فافعل بكل همزتين تحركتا، فزد بينهما مدة، وهي من لغة بني تميم"(١٥٦).

وقد روي عن ابن أبي إسحاق (١١٧هـ) أنه قرأ "أأنذرتهم"(١٥٧) حقق الهمزتين ومد حركة الأولى منهما لتكون بمنزلة الفاصل(١٥٨) بينهما وقد قرأ بذلك كل من ابن كثير ونافع وأبي عمرو أيضاً في هذه الآية وفي جميع

السياقات الصوتية المماثلة في جميع القرآن، مثل أأنت قلت للناس، وأإله مع الله، وأإنكم"(١٥٩).

وقد جاء مثل هذا في الشعر أيضاً، قال ذو الرمة.

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أمْ أمُّ سالم(١٦٠)

وقال جامع بن عمرو بن مرخية الكلابي:

حُزُقٌ إذا ما الناس أبدوا فكاهة تفكر آإيّاه يعنون أم قرداً(١٦١)

ومثله قول الآخر:

آأنت زيد الأرانب(١٦٢)

٣. وقياساً على الهمزتين المتتابعتين، فقد استخدمت هذه الطريقة بين الهمزتين اللتين يفصل بينهما صامت آخر، وذلك في حالة الضمير "أنا" إذا جاء بعده همزة مثل أنا آتيك، وأنا أول، وأنا أنبئكم، وعلى هذا نفسر قراءة نافع: أنا أحيي وأميت(١٦٣)، بإثبات الفتحة الطويلة في الضمير "anā ʼu" وهذه قراءته للضمير "أنا" كلما جاءت بعده همزة مضمومة أو مفتوحة، وليست هذه قراءة نافع وحده، بل هي قراءة نافع من السبعة وقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع من العشرة، وقد روى أبو نشيط (٢٥٨هـ) عن قالون (٢٠٥هـ) إثبات الفتحة الطويلة مع الهمزة المكسورة أيضاً(١٦٤)، وذلك كما في قوله تعالى: "إن أنا إلا نذير"(١٦٥). وقوله تعالى: وما أنا إلا نذير(١٦٦)، قال ابن الجزري: "واختلفوا في إثبات الألف من أنا وحذفها، إذا أتى بعدها

همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فقرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة "أنا أحيي، أنا أول، أنا أنبئكم، أنا آتيك"، واختلف عن قالون عند المكسورة"(١٦٧)..

وقد قرأ باقي السبعة بفتحة قصيرة في جميع السياقات سواء، جاء بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وقواعد النحو ورسومه تقضي باختزال حركة الضمير في حالة الوصل وإثباتها في حالة الوقف. ولهذا فقد حمل النحويون على قراءة نافع هذه، فضعّفوها، قال بعضهم: "وهو ضعيف جداً، وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن"(١٦٨)، وقال النحاس: "ولا يقال أنا فعلت، بإثبات الألف، إلا شاذاً في الشعر، على أن نافعاً قد أثبت الألف، فقرأ "أنا أحيي وأميت". ولا وجه له"(١٦٩). والذين لم يشتطّوا في انتقاد هذه القراءة وقفوا عند حد وصفها بأنها من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف(١٧٠).

ومهما كان الأمر، وكيف تصرفت الحال، فإن هذه القراءة سبعية متواترة، فكان ينبغي أن لا تنتقص أو تهاجم بمثل هذه القسوة، وكيف تهاجم هذه القراءة، وقد وصفت قراءة نافع بأنها سنّة؟ ويكفي أن يقرّ بذلك إمام دار الهجرة مالك بن أنس (١٧٩هـ)، وصاحبه عبد الله بن وهب(١٩٧هـ) وقبلهما قال الليث بن سعد (١٧٥هـ): "أدركت أهل المدينة وهم يقولون: قراءة نافع سنّة"(١٧١).

ولهذا فقد انبرى بعض النحويين لتخريج هذه القراءة فذهبوا من ثمّ إلى أن إثبات نافع للفتحة الطويلة في الضمير "أنا" في الوصل لغة لبعض العرب، حددهم الفرّاء بني قيس وربيعة، قال النحاس في إعراب القرآن: "في أنا "ثلاث" لغات في الوصل، أفصحها: "أنا فعلت" بحذف الألف في الإدراج، لأنها زائدة لبيان الحركة في الوقف، قال الفرّاء: وبعض بني قيس وربيعة يقولون: أنا فعلت

بإثبات الألف في الإدراج، قال الكسائي: وبعض قضاعة يقولون: آنْ فعلت مثل عانْ"(١٧٢).

وذهب ابن خالويه في تخريجه لهذه القراءة إلى أن إثبات الفتحة الطويلة في الضمير هو من قبيل المجيء بالكلمة على أصلها(١٧٣)، وكان أحرّ دفاع عن هذه القراءة من قبل أبي حيان، الذي خرّج هذه القراءة على أساس أن إثبات الفتحة الطويلة في الضمير وصلاً لغة لبني تميم. قال في البحر المحيط: "والأحسن أن تجعل قراءة نافع على لغة بني تميم"، فإذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحاً"(١٧٤).

وفي الحقيقة إن تخريج هذه القراءة على أساس أنها لغة لقوم من العرب غير صحيح البتة، ذلك أن نافعاً لو كان يبقي على الفتحة الطويلة من الضمير في الوصل بناء على لغة وقع عليها من لغات العرب لكان ينبغي عليه أن يفعل ذلك مع الضمير في جميع السياقات سواء أجاء بعده همزة أم لا، أما أن يبقي على الفتحة الطويلة في الضمير "أنا" إذا ما جاء بعده همزة مفتوحة أو مضمومة، ويختزلها في السياقات الأخرى، فلا بد أن يكون لعلة أخرى، ولا يمكن أن يفسر على أنه لغة. وإلا فكيف نفسر اختزال نافع لحركة الضمير في مثل قوله تعالى: "أنا خير منه"(١٧٥)؟ فلو كان الإبقاء على الفتحة الطويلة من الضمير لغة لكان ينبغي الإبقاء عليها في هذا السياق أيضاً، ولكن نافعاً مثله مثل باقي القراء يختزل الفتحة الطويلة من الضمير في مثل هذه الآية. قال أبو شامة الدمشقي: ولا خلاف في قصر نحو "أنا خير منه"(١٧٦).

ثم كيف نفسّر اختزاله لفتحة الضمير فيما إذا جاء بعده همزة مكسورة، قال أبو شامة الدمشقي: "وخص نافع بالإثبات ما بعده همزة مضمومة أو

مفتوحة، وفيما بعده همزة مكسورة خلاف عن قالون، والمشهور عنه الحذف" (١٧٧).

وعليه فإذا بطل أن يكون الإبقاء على فتحة الضمير في الوصل لغة عند نافع فلا يبقى أمامنا من تفسير للإبقاء عليها إلا عنى أنها مخالفة صوتية قوامها تعميق وزيادة الفواصل بين الهمزتين، ذلك أن هذه الظاهرة لم تؤثر عن نافع إلا في السياقات الصوتية التي تأتي فيها بعد الضمير "أنا" همزة مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة في بعض الروايات عنه. صحيح أن الهمزتين مفصولتان بالنون والحركة، إلا أن القارئ قياساً على الفصل بين الهمزتين المتتابعتين، قام بمد حركة نون الضمير، في الوصل وذلك لأن الهمزة من أصعب الأصوات إخراجاً فللتخفيف من ثقل تتابعهما في النطق قام القارئ بزيادة الفواصل التي تفصل بينهما.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إحساس القراء المرهف. وهذا الإحساس اللغوي المرهف الذي جعل نافعاً يطيل فتحة الضمير "أنا" في الدرج هو نفسه الذي جعل أبا النجم يفعل الشيء نفسه عندما وقع الضمير "أنا" في نفس السياق الصوتي، ومن ثم مد فتحة الضمير "أنا" في قوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري(١٧٨)

بقي أن نقول إنّ العربية قد استفادت من الحركات الطويلة كثيراً باستخدامها حواجز تفصل بها بين الأمثال التي لا بد من تتابعها في الكلمات، وعلى هذا نفسر استخدامها لها في شِملال وسِنداد وجِلباب وسِنان وعِنان وكِتان، وسُرور وسحنون وعثون وحَلكوك وحِلتيت وصِنديد ورعديد، وقرطاط وفسطاط.

وهذا يفسر لنا أيضاً إبقاء العربية على الحركة الطويلة عند النسبة إلى "فَعيل" و"فَعيلة" المضعف مثل شديد وعزيز وشحيح، وما ذلك إلا تفادياً لالتقاء الصوامت المتماثلة قال سيبويه: "وسألته عن شديدة فقال لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف"(١٧٩).

ومثل "فَعيلة" النسبة إلى "فَعولة" أيضاً ففي النسبة إليها نقول "فَعَليّ" وذلك نحو: "حلوبة وركوبة" نقول: حلبيّ وركبيّ وشنوءة: شنَئيّ إلا أنه في مثل: ودودة وصرورة وحرورة نقول: ودودي، وصروري وحروري، والقياس وَدَديّ وصَرَرِيّ قال ابن جني: "واعلم أن من قال في حلوبة حَلَبِيّ قياساً على قولك في حنفية حَنَفِيّ، فإنه لا يجيز في النسب إلى حرورة حَرَرِيّ؛ ولا في صرورة صَرَرِيّ. وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح نحو قولهم في شديد، شديدي وفي طوينة طويليّ، استثقالاً لقولهم: شَدَدِي وطَوَلِيّ"(١٨٠).

وهذا يفسّر لنا أيضاً تكسير "فَعيل" الذي تماثلت عينه ولامه نحو: شديد وشحيح وحديد، على شِداد وشِحاح وحِداد وعلى أشِدّاء وأشِحّاء وأحِدّاء. على أن قياس "فعيل" في التكسير هو "فُعَلاء" نحو كريم كرماء وظريف ظرفاء وحليف حلفاء. ولكن العربية تنكبت هذا الطريق في تكسير تلك حتى لا يلتقي المثلان فيما لو قلنا: (شُدَداء) وشُحَحاء وحُدَداء، ولهذا كسرت هذا وأمثاله على أبنية تفصل فيها الحركات الطويلة بين الأمثال، أو تضمها في صامت طويل واحد، وقد علّل سيبويه ذلك بهذا الذي قلناه قال في الكتاب: "وإنما دعاهم إلى ذلك إذا كان مما يكسر عليه "فعيل" كراهية التقاء المضاعف"(١٨١). وقال ابن منظور: "ولا يقال عُزَزاء كراهية التضعيف، وامتناع هذا مطرد في هذا النحو المضاعف"(١٨٢).

فالعربية تستخدم الحركات الطويلة بين الأمثال لتخفّف من ثقل تتابعهما فيكون طول الحركة بمنزلة الفاصل بينها، قال ابن عصفور: "وإنما زيدت هذه الحروف، ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة، أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو: شديد، ومما يدل على أنهم قد يزيدون الحرف للفصل بين المثلين قولهم في جمع قردد: قراديد في فصيح الكلام، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلان، إلا في الضرورة"(١٨٣)، وقال هنري فليش بهذا الصدد: "ويبدو أن الذي حملهم على إطالة الصوت الثاني، إنما هو رغبتهم في إخفاء التكرار في الأول، وهو غير مرغوب فيه. فقد كان العرب يشعرون أن الصوت الطويل هو خير فاصل بين الأصوات المتماثلة"(١٨٤).

بقي أن نقول إن هناك ظاهرة صوتية في العربية كنا نعتقد أنها تعد مثلاً لظاهرة المخالفة بين الأمثال بالزيادة، وتلك ظاهرة توكيد الأفعال المسندة إلى نون النسوة بنون التوكيد الثقيلة مثل: اضربنانّ واخشينانّ، واكتبنانّ، كنا نعتقد أن الفتحة الطويلة الفاصلة ما بين النونين ما هي إلا زيادة أحدثتها العربية لتفرق بين الأمثال. وهذا ما نص عليه السلف(١٨٥)، والذي عليه جمهرة الباحثين، وما كنا نعتقده ونراه، إلا أنه تبيّن لنا أخيراً أن الفتحة الطويلة الفاصلة ما بين النونات هاهنا ليست إطالة أحدثتها العربية وخلقتها في مثل هذا السياق. وإنما هي في حقيقة الأمر حركة أصلية. والفضل في وقوفنا على هذه الحقيقة لأستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب الذي كشف لنا من خلال دراسة مقارنة عن أن الأصل في إسناد الماضي إلى جمع الغائبات أن تلحق الفعل فتحة طويلة (ā) وهذا الأصل بقي كما هو في الحبشية، إذ يقال فيها مثلاً: (katalā) قتلن وعليه فالأصل في: "قتلن"(١٨٦) هو "قتلنا" أي بفتحة طويلة، يؤكد ذلك بقاء

هذا الأصل في العبرية مثل (tiḵtōlnā) وعودة هذا الأصل للظهور في العربية عند اتصال المضارع بنون التوكيد في مثل قولنا: يقتلنانّ(١٨٧).

الهوامش

١. سيبويه، ٤/٨٣.

٢. الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ٢/١٤٧.

٣. سيبويه، ١/٢٤.

٤. ابن جنّي، المنصف، ٢/٢١٨.

٥. المبرد، المقتضب، ١/١٤٩.

٦. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/١١١. وانظر أيضاً: ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/٩.

٧. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٧.

٨. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/١١١. وانظر أيضاً: ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/٩.

٩. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/١٩٧.

١٠. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١/٤٢.

١١. المبرد، المقتضب، ٢/٥٢.

١٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ١٣٦.

١٣. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٩.

١٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٥.

١٥. سورة البقرة، الآية رقم (٦).

١٦. الزمخشري، الكشاف، ١/١٥٤.

١٧. انظر ص ١٠٧.

١٨. انظر ص ٤٥٧.

١٩. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١.

٢٠. شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٥.

٢١. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/٢٠٦.

٢٢. أبو حيان، البحر المحيط، ١/٤٧.

٢٣. الأخفش، سعيد معاني القرآن، ٢/٥٢٦.

٢٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٥، ٨٦. وانظر أيضاً: برجشتراسر، التطوّر النحوي، ص ٧٦.

٢٥. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٤٢.

٢٦. ابن جنّي، الخصائص، ١/٨٩.

٢٧. الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/٤٨١.

٢٨. شرح المفصّل، ١٠/٣٢.

٢٩. سيبويه، ٤/٣٦٥.

٣٠. الفرّاء، الأيام والليالي والشهور، ص ٣١.

٣١. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٣٧٨ (مخطوط) والمحقق، ٢/٧٣٥.

٣٢. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.

٣٣. ابن السكيت، الإبدال، ص ١٣٣، هامش رقم (٢).

٣٤. الذبياني، النابغة، الديوان، ١٩٧.

٣٥. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.

٣٦. سورة القيامة، الآية رقم (٣٣).

٣٧. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٩٠.

٣٨. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.

٣٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٢٨١.

٤٠. المرجع السابق، ٢/٣٢٥.

٤١. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٢/٧٦٣. والمخطوط ورقة (٣٩١).

٤٢. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٨٩.

٤٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/١٠٤.

٤٤. المرجع السابق، ٢/٢١٦.

٤٥. سورة الشمس، الآية رقم (١٠).

٤٦. الفرّاء، معاني القرآن، ٣/٢٦٧.

٤٧. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٨٩.

٤٨. ابن جنّي، الخصائص، ٢/٥٤.

٤٩. سورة عبس، الآية رقم (٦).

٥٠. أبو حيان، البحر المحيط، ٨/٤٢٥.

٥١. سورة الليل، الآية رقم (١٤).

٥٢. الفرّاء، معاني القرآن، ١/١٧٢.

٥٣. سورة الحجر، الآية رقم (٢٦).

٥٤. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٤٥٩.

٥٥. الدماميني، تعليق الفرائد ورقة ٣٧٨ ب (مخطوط).

٥٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ١/١١٩.

٥٧. سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢).

٥٨. سورة الفرقان، الآية رقم (٥).

٥٩. النحاس، إعراب القرآن، ١/١٥٩.

٦٠. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/١٤٩.

٦١. المرجع السابق، ٢/١٠٤.

٦٢. المرجع السابق، ١/٨٩.

٦٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

٦٤. المرجع السابق، ١/٣٥٢.

٦٥. المرجع السابق، ١/٣٩٦.

٦٦. أبو تمام، ديوان الحماسة، ١/٣٢٩.

٦٧. ابن منظور، لسان العرب (ظنن).

٦٨. ابن جني، المنصف، ٢/١٧٥. وانظر كذلك: سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٢٣٧.

٦٩. سورة الأنفال، الآية رقم (٣٥).

٧٠. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.

٧١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٧٢. ابن منظور، لسان العرب (سوا).

٧٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٣٩٨/١.

٧٤. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣٣/٩.

٧٥. المرجع السابق، ١٠٢/٧.

٧٦. النحاس، إعراب القرآن، ٣٥/١- ٣٦.

٧٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

٧٨. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٤٥٤/٢.

٧٩. الشايب، فوزي، الإلحاق في اللغة العربية، ص ١٨٤.

٨٠. ابن منظور، لسان العرب (جعى).

٨١. الشايب، فوزي، الإلحاق في اللغة العربية، ص ١٨٤.

٨٢. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٣٩٦/١. وانظر أيضاً: ابن منظور، لسان العرب (كلد).

٨٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

٨٤. ابن منظور، لسان العرب (جلد).

٨٥. المرجع السابق، (علد).

٨٦. الشايب، فوزي، الإلحاق في اللغة العربية، ص ٣٠٢.

٨٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

٨٨. المرجع السابق، ص ٢١١- ٢١٢.

٨٩. ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٠/١١٩.

٩٠. المرجع السابق، وانظر أيضاً: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٢٩٦.

٩١. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٦٩، ٣٩١.

٩٢. المرجع السابق، ٢/٤٠١.

٩٣. المرجع السابق، ١/٣٩٢.

٩٤. المرجع السابق، ١/٢١٠.

٩٥. المرجع السابق، ٢/٣٩٧. وانظر أيضاً: ابن السكيت، الإبدال، ص ٧٠

٩٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/٣٣.

٩٧. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ١/٣٩٠.

٩٨. المرجع السابق، ١/٢٥٤.

٩٩. المرجع السابق، ١/٤٢.

١٠٠. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٠١. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/١٣٥.

١٠٢. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص٩٣.

١٠٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٣٨١.

١٠٤. المرجع السابق، ١/٣٧٠.

١٠٥. سورة آل عمران، الآية رقم (١١٩).

١٠٦. النحاس، إعراب القرآن، ١/١٩٤.

١٠٧. المرجع السابق، ١/١٧.

١٠٨. الفرّاء، معاني القرآن، ١/٢٣١.

١٠٩. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٤.

١١٠. Moscati, An Intro. P. ٨٤.

١١١. O'leary, Comp. Gr. P. ٨٣.

١١٢. Ibid.

١١٣. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٤.

١١٤. المرجع السابق، ص ٢٢٥.

١١٥. O'leary, Comp. Gr. P. ٨٣.

١١٦. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ١٧٦.

١١٧. إنولتيمان، بقايا اللهجات العربية، ص ١٣.

١١٨. الجوهري، الصحاح (رزز).

١١٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٩٤.

١٢٠. إنوليتمان، بقايا اللهجات العربية، ص ١٣.

١٢١. الزبيدي، لحن العامة، ص ١٣٨.

١٢٢. المرجع السابق، ص ٥٧.

١٢٣. مظهر إسماعيل، تجديد العربية، ص ٥٩.

١٢٤. جواد مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، ص ١٩.

١٢٥. O'leary, Comp. Gr. P. ٨٥.

١٢٦. Ibid, P. ٨٣.

١٢٧. Ibid, P. ٨٦.

١٢٨. Ibid, P. ٨٣.

١٢٩. Ibid.

١٣٠. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢٠٦.

١٣١. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطوّر اللغوي، ص ٣٣٦.

١٣٢. المرجع السابق، ٢٥٣.

١٣٣. المرجع السابق.

١٣٤. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠.

١٣٥. الزبيدي، لحن العامة، ص ١٢٤.

١٣٦. الفرّاء، معاني القرآن، ٣/١١٤.

١٣٧. سورة الشعراء، الآية رقم (٩٤).

١٣٨. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٣١٩.

١٣٩. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٨٢- ٤٨٣.

١٤٠. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٤١. ثعلب، مجالس ثعلب، ١/٦٤.

١٤٢. ابن جنّي، الخصائص، ٢/٥٤، وانظر أيضاً: المنصف، ٢/٢٠٠. وانظر أيضاً: سرّ صناعة الإعراب، ١/١٩٧.

١٤٣. ابن جني، سرّ صناعة الأعراب، ١/١٩٧.

١٤٤. الزبيدي، لحن العامة، ص ١٢٤.

١٤٥. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ١/٦٢.

١٤٦. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٤.

١٤٧. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة، ١١٣.

١٤٨. الكنتوري، كرامت حسين، مقدمة فقه اللسان، ص ١١١- ١٢١.

١٤٩. حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات، ص ٨٢.

١٥٠. Malmberg. Phonetics. P. ٦٢.

١٥١. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠.

١٥٢. Malmberg. Phonetics. P. ٦٢.

١٥٣. Ibid.

١٥٤. سيبويه، ٣/٥٥١.

١٥٥. سورة الملك، الآية رقم (٦).

١٥٦. الفرّاء، معاني القرآن، ٣/١٧١.

١٥٧. سورة البقرة، الآية رقم (٦).

١٥٨. النحاس، إعراب القرآن، ١/١٧.

١٥٩. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/١٨٣.

١٦٠. سيبويه، ٣/٥٥١.

١٦١. ابن منظور، لسان العرب (حزق).

١٦٢. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/٢٠٨.

١٦٣. سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٨).

١٦٤. الداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات، ص ٦٤.

١٦٥. سورة الأعراف، الآية رقم (١٨٨).

١٦٦. سورة الأحقاف، الآية رقم (٩).

١٦٧. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/٢٣٠.

١٦٨. أبو حيان، البحر المحيط، ٢/٢٨٨.

١٦٩. النحاس، إعراب القرآن، ١/١٤٩.

١٧٠. العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ١/١٠٨.

١٧١. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ٦.

١٧٢. النحاس، إعراب القرآن، ١/٤١٢.

١٧٣. ابن خالويه، الحجة، ص ٩٩.

١٧٤. أبو حيان، البحر المحيط، ٢/٢٨٨.

١٧٥. سورة الأعراف، الآية رقم (١٢)، وسورة ص الآية رقم (٧٦).

١٧٦. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ٣٦٥.

١٧٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

١٧٨. ابن جني، الخصائص، ٣/٣٣٧.

١٧٩. سيبويه، ٣/٣٣٩.

١٨٠. ابن جنّي، الخصائص ١/١١٦.

١٨١. سيبويه، ٣/٦٣٤.

١٨٢. ابن منظور، لسان العرب (عزز).

١٨٣. ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/٢٠٥.

١٨٤. فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٠٤.

١٨٥. سيبويه، ٣/٥٥١.

١٨٦. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٧٤- ٢٧٥.

١٨٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

ب. المخالفة بين الحركات

إن المماثلة بين الأصوات إذا لم تفرضها قوانين صوتية، مكروهة سواء كان ذلك في الصوامت أو في الحركات، الأمر الذي يجعل العربية تعمد إلى المخالفة بين الأمثال المتتابعة من الصوامت والحركات لتؤمن تنوعاً موسيقياً، وقدراً من الخلاف بين الأصوات، يجعل النطق سهلاً والإسماع أكثر وضوحاً، قال مالمبرج: "يمكن القول إن نزعة المماثلة تمثل قوة سلبية في حياة اللغات، ذلك أنها تقتضي تقليل الخلافات بين الأصوات كلما كان ذلك ممكناً، ومن الواضح أنه إذا تمكنت هذه النزعة من أن تعمل بحرية ستنتهي إلى تقليل الفروق بين الأصوات إلى الصفر. تلك الفروق الضرورية لأغراض المحادثة التي تقتضي خلافات صوتية"(١). ولقد تحدثنا عن أساليب العربية في المخالفة بين الصوامت، وسنتعرض فيما يأتي لصور المخالفة بين الحركات.

١. من صور المخالفة بين الحركات: المخالفة بين الفعل ومصدره. فكل ما جاء من الأفعال على "أفعل" مصدره الإفعال: نحو أكرم: إكرام، فإذا كان المصدر يأتي في معظم الأحيان على نمط الفعل نحو ضَرَب: ضَرْباً ودَحْرَج دَحْرَجة، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن نجد مصدر "أفعل" هو "إفعال" فكسر الهمزة في المصدر إن هو إلا مخالفة صوتية مع الحركة الطويلة بعدها. ومثل "أفعل" "إفعال" مصدر "فاعل" أيضاً نحو: جاهد، فنقول في مصدره مجاهدة وجِهاداً، وفي كلا المصدرين نجد أول المصدر. إما مضموماً كما في المجاهدة بوزن مفاعلة، وإما مكسوراً كما في الفِعال مثل الجهاد، وليس الضم والكسر إلا من قبيل المخالفة مع

الحركة الطويلة بعدهما؛ لأن الكسرة والضمة يجمعها أنهما حركتان منغلقتان فهما مخالفتان للفتحة المتسعة المفتوحة.

٢. وعلى أساس المخالفة بين الحركات تفسر فتح العين في كل من فعِل وفَعِل وفُعِل عند النسبة إليها، تقول: فَعَليّ وذلك مثل إبل ←إبَلي، وتقول في النسبة إلى: "فَعِل فَعَليّ" نحو: نَمِر نَمَرِيّ، وفي النسبة إلى "فُعِل" تقول "فُعَليّ" مثل "دُئِل ودُؤَلِيّ" والأصل في هذا كله هو إبِليّ ونَمِرِيّ ودُئِليّ، فتتابع هاهنا الأمثال: الكسرات والياء المشدَّدة، فخولف بين الحركات طلبا للخفة، قال ابن القطّاع (٥١٥هـ): "تنسب إلى إبِل إبَلَيّ، تفتح عينه لتوالي الكسرات"(٢). وقال الرضي: "اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور، وجب فتحه في النسب، وذلك ثلاثة أمثلة: نَمِر ودُئِل وإبِل تقول نَمَرِيّ ودُؤَلِيّ وإبَلِيّ"(٣)، ومن هذا القبيل أيضاً النسبة إلى "فِعْلة" مثل: زِنية تقول: زِنَويّ؛ والأصل: زِنْيِيّ، تتابعت الكسرات والياءات وهو أمر مستثقل فخولف بين الحركات بفتح العين، وخولف بين الياءين بإحلال الواو مكان الأولى منهما.

٣. والمخالفة بين الحركات تبرز بكل وضوح من خلال النسبة إلى بناء "فعيلة" نحو صحيفة ومدينة: تقول: صَحَفِيّ ومَدَنِيّ، والأصل صحيفي ومديني تتابعت الكسرات مع الياء المشدّدة فخولف بينها باستبدال الفتحة بالكسرة، قال الرضي: "اعلم أن سبب هذا التغيير قريب من سبب الأول(٤)، وذلك أن فَعيلاً وفُعَيلاً قريبان من البناء الثلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعيليّ وفُعَيليّ"(٥). وعليه فقد اتخذت المخالفة في النسبة إلى "فعيلة" الخطوات

الآتية فَعيلة ← فَعيليّ ← فَعاليّ ← فَعَليّ(٦). فالكسرة الطويلة حلت مكانها فتحة طويلة، ثم اختزلت الفتحة الطويلة فانتهى به الأمر إلى فَعِليّ.

ولقد بقيت هذه الفتحة الطويلة على حالها في النسبة إلى الحيرة وإلى طيئ وإلى زبنية، فقالوا فيها: حاريّ وزبانيّ وطائيّ(٧)، والأصل حيريّ وزبنيّ وطيئيّ.

٤. ومن هذا القبيل أيضاً النسبة إلى "يَفْعِل" نحو يَثْرِب، وإلى تَفْعِل نحو: تَغْلِب نقول في النسبة إليهما: يَثْرَبيّ وتَغْلَبيّ، والأصل يثرِبيّ وتغلِبيّ، فَخولف بين الحركات المتماثلة بفتح العين فيهما.

٥. ومن هذا القبيل أيضاً النسبة إلى قسيّ وثُديّ ونحوها نقول: قُسَوِيّ وثُدَوِيّ(٨)، والأصل قُسِيِّيّ وثُدِيِّيّ فتتابعت الكسرات والياءات فخولف بينهما بضم الأول وفتح الثاني، وجيء بالواو مكان الياء الأولى منهما للمخالفة بين الياءات.

٦. وعلى أساس المخالفة بين الحركات نفسر إعراب جمع المؤنث السالم بالكسر نيابة عن الفتح في حالة النصب، كما في: إن الطالبات مجتهداتٌ، فالتحريك بالكسر في حالة النصب ليس إلا مخالفة صوتية مع الفتحة الطويلة قبلها(٩).

وقد احتفظت اللغة بألفاظ ظهر فيها الإعراب الأصلي لجمع المؤنث السالم بالفتح في حالة النصب، وهذه الألفاظ هي من الركام اللغوي الذي نلاحظه في معظم الظواهر اللغوية، والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي خيرة، وقد قال: "استأصل الله عرقاتَهم". بنصب التاء -هيهات أبا خيرة، لان

جلـــــدك"(١٠). وجاء في مجالس العلماء للزجاجي: "قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة. كيف تقول حفرت إراتك؟ فقال: حفرت إراتَك: قال: فكيف تقول: استأصل الله عرقاتهم أو عرقاتِهم؟ فقال: استأصل الله عرقاتَهم. فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لان جلدك يا أبا خيرة، يقول: أخطأت، قال أبو العبّاس، وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو"(١١).

ومن هذا القبيل ما رواه الفرّاء عن أبي الجراح قوله: "ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتَهم". بنصب التاء، وقد ذكر الفرّاء أن أبا الجراح قد رجع عن قوله لغاتَهم إلى لغاتِهم بالكسر(١٢).

ومن هذا الركام اللغوي أيضاً ما أنشده الكوفيون لبعض الشعراء:

ألاّ يزجر الشيخ الغيور بناتَه

وإنشادهم كذلك لبيت أبي ذؤيب الهذلي (نحو ٢٧ هــ):

فلما جلاها بالأيام تحيّزت ثُباتاً عليها ذُلّها واكتئابها(١٣)

والمثال المشهور على هذه الظاهرة قول سلامة بن جندل:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ، ولا لذاتَ للشيب(١٤)

فمجيء الفتح في هذه المفردات دليل قوي على أن الأصل في جمع المؤنث السالم المنصوب أن يحرك بالفتح، يؤكد ذلك قول المبرد أن ذلك لغة (١٥).

٧. ومن صور المخالفة بين الحركات تحريك نون المثنى بالكسر دائماً رفعاً ونصباً وجراً. تقول: جاء الطالبانِ ورأيت الطالبينِ ومررت بالطالبينِ.

والأصل في حركة نون المثنى هو الفتح(١٦). وبسبب تتابع فتحتين؛ طويلة وقصيرة، خولف بينهما بتحويل فتحة النون إلى كسرة.

وقد ذهب السلف إلى أن الأصل في نون المثنى هو السكون، فحول زيادتي التثنية قال المبرد: "والزائدة الثانية: النون، وحركتها الكسر، وكان حقها أن تكون ساكنة، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على حقيقة ما يقع في الساكنين إذا التقيا وذلك قولك هما المسلمانِ، ورأيت المسلمينِ"(١٧). وقال ابن جني: "نون التثنية ونون الجمع والتنوين هؤلاء كلّهن سواكن"(١٨). فالسلف إذا يرون أن نون التثنية ساكنة في الأصل وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، والصحيح في هذا أن حركتها الأصلية هي الفتحة، بدليل لزوم الفتحة لها في جمع المذكر السالم في جميع الحالات الإعرابية، وبدليل وجود بعض الألفاظ التي تمثل الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة مثل شتّانَ(١٩)، فقد جاء فيها شتّانِ، أي تطوّر الفتح فيها إلى الكسر. فوجود شتّانَ وشتّانِ يقطع بأن أصل حركة نون المثنى هي الفتحة. ولكن السلف يفرقون بين شتّانَ بالفتح وشتّانِ بالكسرة فيزعمون أن شتّانَ بالفتح يفيد التثنية، ولكن ليس له مفرد من لفظه. قال أبو زيد: "شتّانَ منصوب على كل حال؛ لأنه ليس له واحد"(٢٠). أما تثنية شت فهي شتانِ بكسر النون. جاء في اللسان: "الشتّ المتفرق وتثنيته شتّانِ وجمعه أشتات"(٢١).

وفي الحقيقة إنّ التمييز بين شتّانَ وشتّانِ والتفريق بينهما من قبل السلف قائم على أسس تحكمية ومعيارية، لا تؤمن بفكرة التطوّر في المفردات والصيغ، وحقيقة الأمر أن شتّانِ متطورة عن شتّانَ وكلاهما يفيد التثنية، فشتّانَ هي الصورة الأصلية للمثنى شتّانِ.

أما بالنسبة لنون جمع المذكر السالم، فالأصل في حركتها هو الفتح، وليس السكون كما زعموا، إذ لو كان ذلك كذلك لوجب أن تحرّك نون جمع المذكر السالم بالكسر في جميع الأحوال لأن ما قبلها - في عرف السلف- ساكن لأن الحركات الطويلة -عندهم- ساكنة أبداً.

٨. ومن صور المخالفة بين الحركات، تحريك نون التوكيد الثقيلة بالكسر بعد الفتحة الطويلة وذلك في مثل لتذهبانّ، بينما تكون محركة بالفتح بعد الضمة والكسرة في مثل لتضربُنّ ولتضربِنّ.

٩. ولم يكن عبثاً جعل حركة نون جمع المذكر السالم فتحة في جميع الأحوال. ذلك أن نون جمع المذكر السالم تكون مسبوقة دائماً وأبداً إما بضمة طويلة مثل "مسلمون" وأما بكسرة طويلة مثل "رأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين".. والكسرة والضمة كلاهما حركة مغلقة، والمقابل الخلافي لهما هو الفتحة المتسعة، فتحريك نون جمع المذكر السالم من أصل الوضع بالفتحة، لعله روعي فيه تحقيق هذه المخالفة الصوتية.

ولقد ذهب السلف، كما بينا سابقاً إلى أن نون جمع المذكر السالم الأصل فيها السكون، أما تحريكها بالفتح فكانت لهم فيها اجتهادات؛ فقد ذهب الأخفش إلى أن تحريكها بالفتح كان لأجل التفريق بينها وبين نون المثنى، قال في معاني القرآن: "وإنما صارت هذه مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين، ذلك أن نون الاثنين مكسورة أبداً"(٢٢). وقد ردد مقالة الأخفش هذه بعض الباحثين المحدثين(٢٣). وقد ذهب أكثر السلف إلى أن تحريكها كان للتخلص من التقاء الساكنين، وخص الفتح بنون جمع المذكر السالم بسبب الضمة والكسرة قبلها، قال الفرّاء: "قالوا: رجلانِ فخفضوا النون من رجلان؛ لأن

قبلها ألفاً. ونصبوا النون في "المسلمونَ والمسلمينَ"؛ لأن قبلها ياءً وواواً"(٢٤). وقال المبرد: "وإنما حركت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح لأن الضم والكسر لا يصلحان فيها، وذلك لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات، ففتحت، وكسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا، ولم تكن فيها هذه العلة فتمتنع"(٢٥).

وواضح أن كلاً منهما؛ الفراء والمبرد قد اقترب من الحقيقة أكثر من الأخفش بكثير بالنسبة لنون جمع المذكر السالم، على الرغم من المآخذ التي تؤخذ على تفسير المبرد.

١٠. ومن هذا القبيل تحريك نون الأفعال الخمسة بالكسر في مثل يفعلانِ وتفعلانِ، وذلك لأجل المخالفة مع الفتحة الطويلة قبلها، بينما بقيت مفتوحة في الأمثلة الباقية هي: تفعلونَ ويفعلونَ وتفعلينَ، وذلك لأنها في الأمثلة الثلاثة الأخيرة تقع بعد ضمة طويلة وكسرة طويلة، وكلاهما مخالف للفتحة، فالمخالفة متحققة بذاتها ومن ثم بقيت على حالها.

١١. وعلى أساس المخالفة بين الحركات نفسر قراءة عبد الله بن مسعود: "من الكبر عَتِيّاً"(٢٦) بفتح العين، وكذلك "أولى بها صَلِيّاً"(٢٧) بفتح الصاد(٢٨) والأصل في هذه وسابقتها هو "عُتِيّاً، وصُلِيّاً" بضم الفاء، ولكن حصلت مماثلة بين حركة الفاء وحركة العين تحت تأثير حركة المقطع المنبور فيهما وهو "تِي" في "عُتِيّاً"، ولِي في صُلِيّاً، ومن ثم صارا عِتِيّا وصِلِيّا ومثلهما جِثِيّاً، وبِكِيّاً في قراء حمزة والكسائي(٢٩)، والمشهور في بكيا هذا الضم بُكِيّاً، فقد قرأ باقي السبعة بضم الباء في

هذه الكلمة، وضم الباء هو الأصل كما قلنا، وقد لزم أكثر القراء هذا الأصل؛ لأن الباء صوت يؤثر الضمة على ما عداها.

ونعود لقراءة ابن مسعود فنقول: "إن فتحه للفاء في كل من عَتِيًا وصَلِيًا إنما هو للمخالفة الصوتية، كي يتخلص من تتابع الكسرات والياء المشددة بعدها.

فهذه القراءة إذاً مخالفة صوتية ليس غير. وقد زعم ابن جنّي أن ابن مجاهـــد قد أنكر الفتح في هاتين الكلمتين، وأنه لا يعرف له أصلاً في العربيـــة(٣٠)، ولكننا عندما رجعنا إلى كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، لم نجد هذا الذي زعمه ابن جنّي، وإنما أغفل ابن مجاهد قراءة الفتح في هذه الكلمات. قال ابن مجاهد: "واختلفوا في قوله "عِتِيّاً" و"بُكِيّاً" و"صِلِيّاً" و"جِثِيّاً" في كسر أوائلها وضمها، فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: بضم أوائل هذه الحروف، وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها، وحفص عن عاصم: بكسر أوائل هذه الحروف كلها إلا :"بُكِيّاً" فإنه يضم أوله"(٣١).

١٢. وحرص العربية على المخالفة بين الحركات يتضح بكل جلاء من خلال الكلمات المعربة الآتية:

أ. مُصْحَف، فهذه حبشية الأصل، وهي في الحبشية مَصْحَف: maṣḥaf(٣٢).

ب. مِشْكاة: الأصل فيها مَشْكاة، فهذه الكلمة حبشية، وأصلها في الحبشية هو maškōt(٣٣) فلما دخلت إلى العربية خولف بين حركة الميم والحركة الطويلة التي تليها بكسر الميم.

جـ- مِنْبَر: أصلها مَنْبر: ذلك أنها في الحبشية manber(٣٤) بفتح الميم فخولف بين الفتحتين المتتابعتين بكسر الميم.

د. اسم العلم "إبراهيم" فالأصل فيه "أبراهام"(٣٥) بثلاث فتحات متتالية. ولقد كان هذا النطق شائعاً لدى أهل الشام قديماً تحت تأثير العبرية والسريانية، قال أبو عليّ: "وهي لغة أهل الشام قديماً، كان قائلهم إذا لفظ إبراهيم في القرآن وغيره، قال: أبراهام "بألف". وقال أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي: "دخلت بعض قرى الشام، فرأيت بعضهم يقول لبعض يا: "أبراهام، فاعتبرت ذلك، فوجدتهم ما يعرفون غيره"(٣٦).

ويروى عن قارئ أهل الشام ابن عامر أنه كان يقرأ أبراهام في جميع القرآن، قال ابن الجزري: "وروى عباس بن الوليد وغيره عن ابن عامر الألف في جميع القرآن"(٣٧).

وعندما شق هذا العلم طريقه إلى العربية، خالفت العربية بين حركاته المتماثلة بأن حولت الأولى والثالثة إلى كسرة وأبقت على الفتحة الوسطى لأجل تحقيق المخالفة الصوتية ليخف اللفظ ويسهل النطق.

هـ- شَيْطان، وكلمة شيطان دخلت إلى العربية من الآرامية وهي فيها: شاطان šāṭān(٣٨) فلما دخلت هذه الكلمة إلى العربية خولف بين الفتحتين الطويلتين فيه بتحويل الأولى منهما إلى مزدوج هابط " ay" وبذلك أصبحت شيطان.

و. سِرْداب، وكلمة سرداب فارسية مركبة من كلمتين هما: سَرْد بمعنى بارد، وآب وتعني ماء(٣٩)، فهي في الأصل إذاً "سَرْداب" بفتح السين ولكنها عندما دخلت إلى العربية خولف بين فتحة السين وفتحة الدال الطويلة بعدها بتحويل فتحة السين إلى كسرة ومن ثم صارت "سِرْداب".

ز. سِمْسار، وهي كلمة فارسية أيضاً معربة عن سَـپسار(٤٠) وهو الدّلاّل، فعندما دخلت إلى العربية خولف بين فتحة السين الأولى وفتحة السين الثانية بتحويل حركة الأولى إلى كسرة ثم استبدل صوت "الـپاء" فيها بميم وذلك لأن صوت الـ"پ" ليس من أصوات العربية، ومن ثم أصبحت الكلمة "سِمْسار".

ح. سِرْبال، كلمة فارسية الأصل مركبة من كلمتين هما "سَر" بمعنى فوق، وبال" بمعنى قامة(٤١)، فالأصل فيها إذاً هو سَرْبال، ثم خولف بين الفتحتين المتتاليتين بكسر السين.

ط. بِركار، أصلها الفارسي پـرْكار: pargar(٤٢) فلما عرب خولف بين الفتحتين بكسر الباء.

ي. الطِّربال، وتعني كل بناء عال، كلمة فارسية الأصل أصلها الفارسي هو "تَرْبالي"(٤٣) بفتح التاء فلما عُرِّب خولف بين الحركتين بكسر التاء التي أصبحت طاء بالعربية.

ك. جِريال، وتعني الخمر أو الذهب، قال الأخطل:

إذا جُرِّدت يوماً حسبت خميصة   عليها وجِريالاً يضيء دُلامصا

وهذه الكلمة فارسية الأصل، وأصلهـــا الفارسي كَريال أو كَريان (٤٤)، وتعني الخمر، فلما عربت خولف بين الفتحتين بكسر الجيم التي حلت في العربية محل الكاف الفارسية.

ل. إيارة: وتعني معجوناً مُسهلاً، فارسية الأصل، وأصلها الفارسي هو أيارة: ayāreh (٤٥) بفتح الهمزة، فلما عربت كسرت الهمزة للمخالفة مع الفتحة بعدها.

١٤. كما أننا نفسر كسر همزة "أيّان" في قـــراءة أبــي عبد الرحمن السلمي (٧٤هـــ) بأنه من قبيل المخالفة الصوتية أيضاً وإن كان السلف قد عدوا كسرها لغة لسليم، قال الفرّاء: "وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: إِيّان يبعثون بكسر ألف إيان وهي لغة لسليم، وقد سمعت بعض العرب يقول: متى إيوان ذلك؟ والكلام أوان ذاك"(٤٦). وقد قرأ بذلك المطوعي أيضاً. وقد قرأ السلمي أيضاً(٤٧): "إِيّان مرساها"(٤٨). وهذه قراءته لأيّان في جميع السياقات، فكسر الهمزة في قراءة السلمي وفي لهجة سليم مخالفة صوتية مع الفتحة الطويلة بعدها.

وهناك تطوّر آخر لحق بهذا الظروف وهو كسر نونه، من قبيل المخالفة أيضاً مع الفتحة السابقة، قال الرضي: "وكسر همزته لغة سليم، وقال الأندلسي: كسر نونها لغة"(٤٩). وهذا يعني أن الظرف أيّان قد خولف بين حركاته بطريقتين:

أ. بكسر الهمزة. ب. بكسر النون.

١٥. وعلى أساس المخالفة بين الحركات المتماثلة المتتابعة نفسر إسقاط التنوين من اسم الفاعل وإعماله في بيت أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـــ).

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرِ اللّهَ إلا قليلاً(٥٠)

واسم الفاعل إذا كان مجرداً من أل التعريف، فإنه لا يعمل إلا إذا كان منوناً، ومفيداً للحال والاستقبال، ولكن اسم الفاعل هاهنا قد عمل فيما بعده دون أن يكون منوناً كما هو واضح من البيت، مخالفاً بذلك لما تنصّ عليه القواعد النحوية. ولم يعدم السلف من وسيلة يخرجون بها إعمال اسم الفاعل هاهنا بدون التنوين، فذهبوا إلى أن إسقاط التنوين كان لأجل التقاء الساكنين. قال سيبويه: "لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال: رمي القوم، وهذا اضطرار"(٥١).

وقال الفرّاء: "فمن حذف النون ونصب، قال: النية التنوين مع الجحد، ولكنني أسقطت النون للساكن الذي لقيها وأعملت معناها"(٥٢). وقال ابن الشجري: "والذي حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين لالتقاء الساكنين، نصب اسم الله تعالى، واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة، وجر اسم الله، أنه لو أضاف لتعرف بإضافته إلى المعرفة، ولو فعل ذلك لم يوافق المعطوف، المعطوف عليه في التنكير فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وأعمل اسم الفاعل، فعطف نكرة على نكرة مجرورة بإضافة غير إليها"(٥٣).

وهذه التخريجات والتعليلات بادية الضعف والوهن ذلك أن التخلص من التقاء الساكنين في الصوامت يمكن أن يتم بتحريك الأول منهما مثل: اضربِ الرجل، وخُذِ الكتاب... فكان بإمكان الشاعر الإبقاء على التنوين وكسره، ولكن الذي حصل هاهنا لا يزيد على كونه مخالفة صوتية يراد بها الخفة، وإن كان سيبويه ينكر ذلك. فالأصل في اسم الفاعل هاهنا هو: ذاكرٍنِ اللّهَ، فتتابعت ثلاث كسرات، كسرة الكاف والراء وكسرة التنوين

dākirinillāha ولا يخفى ما في تتابع هذه الكسرات من ثقل، فما كان من الشاعر إلا أن أسقط إحداها وهي كسرة التنوين، طلباً للخفة، وهنا التقت النون (التنوين) باللام بعدها مباشرة dākirinllāha وهذا لا يجوز البتة في الكلام العرب. فلا تقع النون الساكنة قبل اللام والراء في شيء من كلامهم، وقد تقدم قول سيبويه في ذلك(٥٤)، فحذف التنوين وبذلك أصبحت الكلمة ذاكرِ اللّهَ dākirillāha.

١٦. ومن أمثلة المخالفة بين الحركات تحول "فَعَلى" إلى "فِعْلي" و"فَعْلان" إلى "فِعْلان" في مثل إحدى وإخوان وعبدان..

فأصل إحدى وهي مؤنث أَحَد هو أَحَدى ثم تطور إلى أَحْدى ثم خولف بين فتحة الهمزة والفتحة الطويلة بعدها فصار إِحْدى وبذلك يكون هذا اللفظ قد مرَّ بالخطوات الآتية: أَحَدى ← أَحْدى ← إِحْدى. قال هنري فليش (Hinri Fleisch): "إحدى تأتي من أَحَدى ← أَحْدى ← إِحْدى بوساطة المخالفة"(٥٥). ولا يبين مؤنث "أَحَـد" على هذه الصيغة إلا في العربية(٥٦).

ومثلها إخوان وعِبدان، فالأصل في إخوان هو أَخَوان ثم تطور إلى أَخْوان ثم بالمخالفة بين الحركات تطوّر إلى إِخْوان بوزن فِعْلان، وكذلك عِبْدان، الأصل فيها عَبْدان ثم بالمخالفة بين الحركات تحول من فَعْلان إلى فِعْلان فصار بالمخالفة "عِبْدان".

١٧. وعلى أساس المخالفة بين الحركات نفسر وجود المزدوجات والمثلثات اللفظية، حيث يرد اللفظ الواحد على بناءين أو على ثلاثة أبنية. فمن ذلك مجيء بعض المفردات على فَعال وفُعال مثل: خَشاش وخُشاش للرجل الماضي الشديد. وعَوار وعُوار، وغَمار وغُمار، وفَواق وفُواق،

وقد قرأ الكسائي: "مالها من فُواق"(٥٧)، بضم الفاء(٥٨). ومن هذا القبيل قَطامي وقُطامي، وأجاب الله غَوائة وغُوائة، وعن الكسائي أنه يقال: دخلت في غَمار الناس وغُمارهم، أي في جماعتهم وكذلك خَمار الناس وخُمارهم(٥٩).

ومن هذا القبيل ما جاء على فَعالة وفُعالة، وذلك نحو: رَفاعة ورُفاعة، وعليه طَلاوة وطُلاوة(٦٠).

ونحن لا نجد تفسيراً لهذه الازدواجية سوى أن الضم يمثل تطوراً صوتياً قوامه المخالفة بين الحركات المتماثلة.

ومثل هذا ما جاء من المفردات على فَعال وفِعال وقد عقد ابن السكّيت فصلاً لما جاء على هذا الباب من مفردات فذكر من ذلك: حَجاج وحِجاج، وتَمام وتِمام، ووَحام ووِحام، وجَزاز النخل وجِزاز وصَرام وصِرام وجَداد النخل وجِداد، وقَطاع وقِطاع، ومَلاك الأمر ومِلاك، والجَرام والجِرام، والدَّجاج والدِّجاج وفَكاك وفِكاك(٦١)..

وقد عقد ابن قتيبة باباً لما جاء على فَعال وفِعال، فذكر ستاً وعشرين كلمة على ذلك، مثل سَرار الشهر وسِرار، وجَهاز العروس وجِهاز وصَداق المرأة وصِداق وسَداد من عوز وسِداد، وقَوام وقِوام، والوَثاق والوِثاق(٦٢)...

وأضاف ثعلب بعض المفردات مثل الرَّقـــاع والرِّقاع وحَثاث وحِثاث(٦٣) ودَجاج ودِجاج(٦٤).

ونحن نفسر الكسر هاهنا أي مجيء "فِعال" من "فَعال" على أنه مخالفة صوتية قوامها المخالفة بين فتحتي "فَعَال" بتحويل الفتحة الأولى إلى كسرة، ومن ثم فنشأة "فِعال" هاهنا كنشأة "فُعال" في المفردات السابقة كلاهما وليد المخالفة الصوتية.

ومثل هذا ما جاء على الفَعالة والفِعالة، وقد عقد ابن السكيت باباً لذلك ذكر فيه: الجَداية والجِداية، والدَّلالة والدِّلالة، والمَهارة والمِهارة، والوَكالة والوِكالة، والجَنازة والجِنازة، والوَصَاية والوِصاية، والوَلاية والوِلاية، وحكى أبو عمرو: الوَزارة والوِزارة، ومن هذا الباب أيضاً: البَداوة والبِداوة(٦٥)، والرَّضاعة، والرِّضاعة، ولقد قرأت القراء قوله تعالى: "لمن أراد أن يتم الرَّضاعة" بفتح الراء(٦٦)، ولكن الكسائي روى الكسر فيها عن العرب(٦٧).

والكسر في فِعالة كالكسر في فِعال نخرجه على أساس كونه مخالفة صوتية وحسب، قوامها التفريق بين الحركات المتماثلة بتحويل الفتحة الأولى إلى كسرة.

وهناك ألفاظ جاءت على ثلاثة أبنية هي الفَعال والفِعال والفُعال وذلك مثل: نَخاع ونِخاع ونُخاع، وخَلالة وخِلالة وخُلالة، وقد روى بيت النابغة الجعدي (٦٥هـ).

وكيف تواصل من أصبحت خُلالته كأبي مرحب(٦٨)

روي بتثليث الخاء(٦٩)، ومثله زَجاجة وزِجاجة وزُجاجة، وقد قرأ نصر بن عاصم "الزَّجاجة بفتح الزاي(٧٠) من قوله تعالى: "المصباح في زُجاجة الزُّجاجة كأنها كوكب دُرِيّ"(٧١). وقد نصّ ابن جنّي على أن الزجاجة فيها الفتح والضم والكسر(٧٢). فالضم والكسر في رأينا مخالفة صوتية، فبعض العرب آثر الضمة للمخالفة مع الفتحة بعدها، وبعضهم آثر الكسرة.

كما أننا على أساس المخالفة بين الحركات أيضاً نفسر ما جاء من المفردات على فَعالٍ وفَعيل، فقد رأينا في الأمثلة السابقة أن المخالفة تتم باستبدال الضمة أو الكسرة بالفتحة الأولى، وسنرى فيما يأتي صورة أخرى

للمخالفة بين الحركات تتم باستبدال كسرة طويلة بالفتحة الطويلة التي تلي فتحة قصيرة في الصيغة، وذلك مثل رجل كَهام وكَهيم وشَحاح وشَحيح، وعَقام وعَقيم وبَحال وبَحيل والجَرام والجَريم(٧٣)، بمعنى النوى "وصَحاح وصَحيح" وثَقال وثَقيل"(٧٤).

فالصيغة الثانية أي "فَعيل" نرى أنها نشأت في هذه المفردات ونحوها بفعل المخالفة الصوتية وحسب.

١٨. بقي أن نقول إن المخالفة بين الحركات المتماثلة المتتابعة هي سرّ منع صرف كلمة "أشياء" في قوله تعالى: "لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لكم تسؤكم".

وقد تحدثنا عنها فيما مضى، فبعد حذف التنوين من "أشياء" بقيت أشياءِ إنْ "فخولف بين حركة الهمزتين المتتابعتين، بفتح الهمزة الأولى، ومن ثم صارت أشياءَ"، فخف بذلك تتابع الهمزتين.

الهوامش

١. Malmberg, Phonetics, P. ٦٢.
٢. ابن القطاع، الأبنية، لوحة ٦٤ ب (مخطوط).
٣. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٢/٢٠.
٤. يقصد بالأول الأبنية: فِعِل وفَعِل وفُعِل.
٥. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٢/٢٠.
٦. Moscati, An Introd. P. ٥٩.
٧. سيبويه، ٣/٣٣٥.
٨. المرجع السابق، ٣/٣٤٦.
٩. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، ص ٤٣.
١٠. ابن جنّي، الخصائص، ٣/٣٠٤.
١١. الزجّاجي، مجالس العلماء، ص ٥.
١٢. الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٩٣.
١٣. ابن جنّي، الخصائص، ٣/٣٠٤.
١٤. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٢/١٥٨.
١٥. الزجّاجي، مجالس العلماء، ص ٥.
١٦. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي، ص ٤٢.
١٧. المبرّد، المقتضب، ٢/١٥٣.

١٨. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/١٢٧.

١٩. عبد التواب رمضان، التطوّر اللغوي، ص ٤٢.

٢٠. ابن منظور، لسان العرب (شتت).

٢١. المرجع السابق.

٢٢. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١/١٣.

٢٣. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ٩٢.

٢٤. الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ١٠.

٢٥. المبرّد، المقتضب، ١/٦.

٢٦. سورة مريم، الآية رقم (٨).

٢٧. سورة مريم، الآية رقم (٧٢).

٢٨. ابن جنّي، المحتسب، ٢/٣٩.

٢٩. الداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠٦.

٣٠. ابن جنّي، المحتسب، ٢/٣٩.

٣١. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٠٧.

٣٢. براجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ٢١٧.

٣٣. المرجع السابق، ص ٢١٨.

٣٤. المرجع السابق، ص ٢١٧.

٣٥. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥٠.

٣٦. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ٣٤٤.

٣٧. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/٢٢٢.

٣٨. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٩.

٣٩. أدّي شير، الألفاظ الفارسية المعرّبة، ص ٨٩. وانظر اليسوعي، رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، ص ٢٣٣.

٤٠. المرجع السابق، (الألفاظ الفارسية المعرّبة)، ص ٩١.

٤١. اليسوعي، رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، ص ٢٣٣.

٤٢. المرجع السابق، ص ٢١٩. وانظر أيضاً: أدي شير، الألفاظ الفارسية المعرّبة، ص ٢٠.

٤٣. أدّي شير، الألفاظ الفارسية المعرّبة، ص ١١١.

٤٤. الشايب، فوزي، الإلحاق في اللغة العربية، ص ٣٥٣.

٤٥. اليسوعي، رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، ص ٢١٧.

٤٦. الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٩٩. وانظر أيضاً ابن جنّي، المحتسب، ٢/٩.

٤٧. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٨٥.

٤٨. ابن جنّي، المحتسب، ١/٢٦٨.

٤٩. الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ٣/٢٠٥.

٥٠. سيبويه، ١/١٦٩.

٥١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٥٢. الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٢٠٢.

٥٣. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٨٣.

٥٤. سيبويه، ٤/٤٥٦.

٥٥. فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٢١.

٥٦. برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ١٢٢.

٥٧. سورة ص، الآية رقم (١٥).

٥٨. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٥٢.

٥٩. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٥٥٦.

٦٠. ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق، ص ١١٢.

٦١. المرجع السابق، ص ١٠٤- ١٠٥.

٦٢. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٥٥٣- ٥٥٤.

٦٣. ثعلب، مجالس ثعلب، ٢/٤٥٥.

٦٤. المرجع السابق، ٢/٥١٠.

٦٥. ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق، ص ١١١.

٦٦. سورة البقرة، الآية رقم (٢٣٣).

٦٧. الفرّاء، معاني القرآن، ١/١٤٩.

٦٨. سيبويه، ١/٢١٥.

٦٩. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ١٠٩.

٧٠. ابن جنّي، المحتسب، ٢/١٠٩.

٧١. سورة النور، الآية رقم (٣٨).

٧٢. ابن جنّي، المحتسب، ٢/١٠٩.

٧٣. ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق، ص ١٠٧.

٧٤. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٥٥٦.

ج. المخالفة بين الصوامت والحركات

نعني بالمخالفة بين الحركات والصوامت، المخالفة بين الحركات وأشباه semivowels من خلال المزدوجات في العربية.

واقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد يكون ما يعرف في الاصطلاح بالمزدوج Diphthong(١). ويرمز للمزدوج عادة بدياغراف: Diagraph أي رمزين يمثلان صوتاً واحداً -يشير الأول منهما إلى نقطة الابتداء، بينما يحدّد الآخر اتجاه الحركة.

ووفقاً لهنري سويت H. Sweet فإن المزدوجات هي مركبات من حركة وشبه الحركة، أو انزلاقي(٢). وإذا كان العنصر الأول من المزدوج أكثر وضوحاً من العنصر الثاني فيه سمي المزدوج هابطاً falling، وإذا كان العنصر الثاني أكثر وضوحاً من العنصر الأول سمي المزدوج صاعداً rising وتحتوي اللغة العربية على هذين النوعين من المزدوجات؛ أي الهابط والصاعد.

فمن المزدوجات الهابطة اوْ: aw، ايْ: ay في مثل: حَوْض وبَيْت، على التتابع. وإذا كان اقتران الحركة بشبه الحركة يشكل مزدوجاً، فإنه من حاصل ضرب عدد الحركات "٣" في عدد أشباه الحركات "٢" سنحصل على ستة مزدوجات هابطة هي: uy, uw, iy, iw, ay, aw.

ومن بين هذه المزدوجات الهابطة الستة لم تبق العربية إلاّ على اثنين منهما وهما ay, aw، والتزمت المخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربعة الباقية. كما سنبين ذلك لاحقاً.

أما المزدوجات الصاعدة فمثل yu, wu, yi, wi, ya, wa.
وبالنسبة لهذا النوع من المزدوجات فإن العربية التزمت المخالفة بين عنصري

المزدوجات yu, wu, yi, wi وذلك فيما إذا وقعت في حشو الكلمة، وفي قطاع الأفعال على وجه الخصوص والصيغ الاسمية المشتقة منها كاسم الفاعل والمفعول.

وفي المخالفة بين عنصري المزدوج التزمت العربية التخلص من شبه الحركة؛ أي الواو والياء، إلاّ في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية، أوخشية اللبس بين الأبنية. وفيما عدا ذلك فإن المنهج العام للمخالفة بين عنصري المزدوج يكون بالتضحية بشبه الحركة دائماً.

وسلوك العربية في التضحية بشبه الحركة، يرجع إلى قانون الاقتصاد في الجهد، ذلك أن أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات، ذلك أن الحركات ما هي إلاّ نفس طليق حر. إلى جانب ذلك فإن الحركات أوضح في السمع من أشباه الحركات.

بعد هذا نأتي الآن إلى توضيح أسلوب العربية في المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات.

أ. المزدوجات الهابطة:

كما ذكرنا فإن هناك أربع مزدوجات التزمت العربية المخالفة بين عنصريها عن طريق التخلص من الصامت وتنمية الحركة فيها وهي uy, uw, iy, iw.

والاتجاه العام لتطور المزدوجين uw, iy، هو تحولها إلى كسرة طويلة، وضمة طويلة كالآتي:

iy → ī

uw → ū

والسبب في المخالفة بين عنصري المزدوج من هذين النوعين هو أن تتابع الكسرة والياء، والضمة والواو، هو من قبيل تتابع الأمثال، ومن ثم خولف بينهما؛ لأن تتابع الأمثال مكروه في العربية، ولهذا التزمت العربية المخالفة بينهما، ولم تبق عليهما البتة. وقد لاحظ السلف ذلك، ومن هنا كان قول سيبويه(١): "لا تثبت واو ساكنة وقبلها ضمة"(٣)، وقال الأخفش: "الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم"(٤)، وقال ابن جني: "وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة"(٥).

وعلى أساس المخالفة بين عنصري المزدوج "iy" و "uw" فإننا نفسر كثيراً من الظواهر الصرفية تفسيراً علمياً بعيداً عن التخمين والتأويل البعيد، فمن ذلك:

١. تحول صيغة "فَعَلْنَ" إلى "فَعِين" وذلك في الأفعال الناقصة اليائية عند إسنادها إلى نون النسوة، وذلك على النحو الآتي:

بَقِيَ + نَ ← بَقِيَنَ بتأثير البنية ← بَقِيْنَ

خَشِيَ + نَ ← خَشِيَنَ بتأثير البنية ← خَشِيْنَ

فعند اتصال نون النسوة بهذه الأفعال، تتتابع أربعة مقاطع قصيرة والعربية لا تجيز ذلك، فتختزل لها من أربعة إلى ثلاثة عن طريق إسقاط حركة لام الفعل.

ولكن إسقاط الحركة من لام الفعل ينشأ عنه تكون مزدوج مرفوض وهو "iy" وهو مزدوج لا تقبله العربية مطلقاً، لأنه من تتابع الأمثال كما قدمنا والذي يحدث هنا أن العربية تخالف بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من شبه الحركة، وتعوض عنه بمد حركة العين، ومن ثم تنتقل الأفعال من:

فَعِلْن إلى فَعِين فتصبح الأفعال:

بَقِيْنَ ← بَقِين bakiyna ← bakīna:

وخَشِيْنَ ← خَشين= hašiyna ← hašīna.

٢. وما حصل للمزدوج "iy" حصل الشيء نفسه مع المزدوج "uw" فعند إسناد الأفعال الناقصة الواوية إلى نون النسوة، مثل يعفو ويدعو فإسناد هذين الفعلين إلى نون النسوة يكون على النحو الآتي:

يعفو + ن ← يَعْفُوْنَ

يدعو + ن ← يَدْعُوْنَ

وقياساً على الماضي من هذه الأفعال فإن العربية عمدت إلى تسكين لام الفعل طرداً للباب على وتيرة واحدة، أي أنها تختزل المقاطع الثلاثة الأخيرة إلى مقطعين عن طريق إسقاط حركة اللام، ومن ثم تصبح الصيغ:

يَعْفُوُنَ ← يَعْفُوْنَ بوزن يَفْعُلْنَ

يَدْعُوُنَ ← يَدْعُوْنَ بوزن يَفْعُلْنَ

ولكن هذا الوضع ينشأ عنه مزدوج مرفوض عربياً وهو "uw" ولهذا تعمد العربية إلى المخالفة بين عنصري المزدوج طريق التضحية بشبه الحركة أي الواو، وتعوض عنها بمد حركة العين، ومن ثم تنتقل الأفعال من يَفْعُلْنَ إلى يفعون:

يَعْفُوْنَ ← يَعْفون ya'fuwna →ya'fūna

يَدْعُوْنَ ← يَدْعون yad'uwna →yad'ūna

٣. وعلى أساس المخالفة بين عنصري المزدوج "uw" نفسر تحول بناء "فُعْل" إلى "فول" وذلك في تكسير الأسماء الجوف الواوية التي على

وزن "أفعل" نحو أعور وأحور، فتكسيرها على "فُعْل" يكون "عور وحور" والأصل في تكسير هذه الأسماء هو عُوْرٌ وحُوْر بوزن فُعْل؛ لأن تكسير "أفْعَل" يكون على "فُعْل" نحو أحمر وحُمْر وأخضر وخُضْر ... ولكن تكسير "أفعل" الأجوف الواوي على "فُعْل" ينشأ عنه مزدوج مرفوض عربياً وهو "uw" وقد التزمت العربية المخالفة بين عنصريه كلما أدّت الصياغة إلى تشكيله وذلك عن طريق التخلص من شبه الحركة أي الواو، والتعويض عنها بمد حركة الفاء وبذلك تنتقل هاتان الكلمتان من:

عُوْر ← إلى عور. ʻuwr → ʻūr

حُوْر ← إلى حور. ḥuwr → ḥūr

٤. أما بالنسبة للمزدوجين "iw" و "uy" فقد عمدت العربية إلى المخالفة بين عنصري كل منهما، وحولتهما إلى حركات طويلة، وذلك؛ لأن هذين المزدوجين يشكلان تتابعاً لأصوات متناقضة، يصعب تتابعها في النطق، ومن ثم التزمت العربية التخلص منهما، قال الأخفش: "الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم"(٦). ويوضح ابن جنّي صعوبة تتابعهما فيقول: "لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح"(٧). ويرجع ذلك إلى أن هذه السياقات الصوتية تعد من الأصول المرفوضة، قال ابن جني: "ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، وتصحيح الياء الساكنة بعد الضمة"(٨).

وتطور هذين المزدوجين: "iw" و "uy" في العربية يكون بالتحول إلى حركة طويلة أبداً على النحو الآتي:

١. المزدوج اوْ: iw يتحول إلى كسرة طويلة أبداً عن طريق المخالفة بين عنصريه، بالتخلص من شبه الحركة وتنمية العنصر الحركي، أي مدّ الكسرة هكذا ī ← iw.

وخير ما يمثل ذلك بناء الأجوف الواوي للمجهول على لهجة إخلاص الكسر، مثل قال، وحاك، وناط... حيث يقال فيها ثلاثتها: قيل، وحيك، ونيط، والأصل هو: قُوِلَ ونُوِطَ وحُوِك.

ثم حصل -على رأي القدماء- إعلال بنقل حركة العين إلى الفاء وإسقاط حركة الفاء، فأصبحت الكلمات من ثم: قِوْلَ ونِوْط وحِوْك، فتشكل مزدوج هابط مرفوض تم التخلص منه آلياً بالمخالفة بين عنصريه عن طريق إسقاط شبه الحركة والتعويض بمد الحركة ومن هنا جاءت: قيل ونيط وحيك، فيكون خط سير التطور فيها على النحو الآتي: قَوَلَ ← البناء للمجهول قُوِلَ ← إعلال بنقل الحركة قِوْل ←بالمخالفة قيل

Ḳawala → Ḳuwila →Ḳiwla → Ḳīla

ومن ذلك كلمة "عيد" فهذه أصلها "عِوْد"؛ لأنها من "عاد يعود"، فحصلت مخالفة بين عنصري المزدوج الهابط بحذف شبه الحركة "الواو" والتعويض بمد الكسرة ومن هنا جاءت كلمة "عيد" هكذا: عِوْد ← بالمخالفة عيد ʿīd → ʿiwd.

ومن الأمثلة على ذلك أن نبني مِفْعالاً من المثال الواوي مثل: "وزن" و "وعد" فنقول: ميزان وأصلها مِوْزان، وميعاد وأصلها "مِوْعاد"، أو أن نأتي بالمصدر لِ "أفعل" من المثال الواوي، نحو: "أوعد" و "أوحى"، فنقول: إيعاد وإيحاء، والأصل فيهما: إِوْعاد، وإِوْحاء. وفي هذه الحالات كلها يتم التخلص من هذا المزدوج الهابط بطريقة آلية عن طريقة التخلص من شبه الحركة والتعويض بمد الحركة.

٢. المزدوج أيْ: uy. إذا كان المزدوج السابق "iw" قد تطور في اتجاه واحد فقط، فإن هذا المزدوج قد تطور في اتجاهين مختلفين: الأول: اتجاه عام، شائع كثيراً وهو تحوله بخطوة واحدة عن طريق المخالفة بين عنصريه إلى ضمة طويلة هكذا:

$$uy \rightarrow \bar{u}$$

والآخر: اتجاه نادر قليل الورود، وهو تحوله بخطوتين ثنتين؛ عملية مماثلة تعقبها مخالفة إلى كسرة طويلة هكذا:

uy بالمماثلة ← iy بالمخالفة ← ī.

وبالنسبة للاتجاه الأول فإن خير ما يمثل له باشتقاق اسم الفاعل من المثل اليائي من بناء "أفعل" نحو: أيسر وأيقن، حيث الصورة الأصلية لاسم الفاعل منهما هي: مُيْسِر muysir ومُيْقِن muyḳin فيخالف بين عنصري المزدوج: "uy" عن طريق حذف شبه الحركة أي الياء والتعويض عنها بمد الحركة، أي الضمة، ومن ثم نحصل على موسر muysir ← بالمخالفة mūsir، ومثلها "موقن mūḳin.

ويمثل له أيضاً ببناء الفعل للمجهول من كل من:

أ. الأجوف اليائي مثل "باع" على لهجة إخلاص الضم.

ب. من الفعل المزيد بالياء على وزن "فَيْعل" مثل سَيْطر وبَيْطر.

ففي النوع الأول، أي الأجوف اليائي مثل "باع" عند بنائه للمجهول يأخذ خط سير التطور الشكل الآتي: "باع" والأصل "بَيَعَ" بالبناء للمجهول تصبح "بُيِع" ثم بالإعلال بالحذف؛ أي حذف حركة العين تصبح الصيغة: بُيْعَ: buyʿa فيتشكل كما هو ظاهر المزدوج الهابط "uy" فيتم التخلص منه تلقائياً بحذف شبه الحركة والتعويض عنها بمد الحركة، وبذلك يتحول الفعل من "بُيْعَ" إلى بوع:

Buyʿa → būʿa

وبذلك يكون الفعل قد مرّ بالخطوات الآتية: "باع" الأصل: بَيَعَ ← بالبناء المجهول بُيِعَ ← بتسكين العين ← بُيْعَ ← بالمخالفة بوع

.Bayaʿa→ buyiʿa→ buyʿa → būʿa

قال رؤبة:

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريتُ(٩)

وأما النوع الثاني أي بناء ما جاء على "فَيْعَل" للمجهول نحو: سَيْطر (عليه)، فالذي يحصل هو تشكل المزدوج الهابط uy مباشرة عند البناء للمجهول هكذا: سَيْطر (عليه) ← سُيْطِر (عليه) ثم بالمخالفة بين عنصريه بالحذف لشبه الحركة والتعويض بمد الحركة، يتحول من سُيْطِر (عليه) إلى سوطر (عليه)، هكذا:

$sayṭara \rightarrow suyṭira \rightarrow sūṭira$

وعن هذا الطريق جاء قولهم: عاطت الناقة عوططا (لم تحمل) فالأصل فيها هو "عُيْططا" لأنها من "عَيَط" قال الشاعر:

مُظاهرةً نيّاً عتيقاً وعوططا فقد أحكما خلقاً لها متبايناً(١٠)

وأما الاتجاه الآخر لتطور المزدوج الهابط "uy" وهو تحوله إلى كسرة طويلة، فخير ما يمثله هو تكسير ما جاء من الصفات على "أفعل" من الأجوف اليائي مثل "أبيض وبيضاء" وأَعْيَن وعيناء، فهذا النوع من الصفات يُكَسّر على "بيض" وعين، والأصل فيهما: بُيْض وعُيْن؛ لأن أفعل فعلاء يُكَسَّر على "فُعْل" نحو: أحمر وحمراء ← حُمْر.

وكان الاتجاه الطبيعي لتطور هذا المزدوج إلى ضمة طويلة، ولكن هذا لم يحصل وإنما تطور بشكل غير متوقع إلى كسرة طويلة بخطوتين مختلفتين؛ الأولى عملية مماثلة بين الحركة وشبه الحركة بتحويل الضمة إلى كسرة لمناسبة الياء، ثم أعقب ذلك عملية مخالفة بين عنصري المزدوج الجديد عن طريق التخلص من الياء والتعويض عنها بمد الكسرة قبلها على النحو الآتي:

ʼabyaḍ بالتكسير → buyḍ بالمماثلة → biyḍ بالمخالفة → bīḍ

أَبْيض ← بالتكسير بُيْض ← بالمماثلة بِيْض ← بالمخالفة بيض.

ومثله أعين وعيناء وعين.

وقد لجأت العربية إلى تطوير المزدوج الهابط "uy" إلى كسرة طويلة ههنا وليس إلى ضمة طويلة كما كان متوقعاً لتميّز بين تكسير الأجوف الواوي مثل: أعور وعوراء، وتكسير الأجوف اليائي، نحو أبيض وبيضاء، فيكون تكسير "أعور" على "عور" وتكسير أبيض على بيض.

وأما المزدوجان الهابطان الآخران، وهما اِيْ: iy و واُوْ: uw فقد انتهى أمرها أيضاً إلى حركات طويلة على النحو الآتي:

المزدوج الأول اِيْ: iy تطور إلى كسرة طويلة أبداً.

$$iy \rightarrow \bar{\imath}$$

تماماً مثلما تطور المزدوج الآخر "iw" إلى كسرة طويلة أيضاً. ومن هذا نعرف أن المزدوج الهابط الذي يبتدئ بكسرة يكون مصيره كسرة طويلة. أياً كان عنصره الآخر.

وخير ما يمثل تطور هذا المزدوج بناء الأجوف اليائي للمجهول مثل باع على لهجة إخلاص الكسر. فالفعل "باع" الأصل فيه "بَيَعَ" بالبناء للمجهول يصبح "بُيِعَ" ثم عن طريق الإعلال بنقل حركة العين إلى الفاء وإسقاط حركة الفاء يصبح الفعل "بِيْعَ" ثم بالمخالفة بين عنصري المزدوج الهابط عن طريق حذف الياء والتعويض بمد الكسرة قبلها يصبح الفعل "بيع"، فيكون خط سير التطور على النحو الآتي:

baya'a بالبناء المجهول → buyi'a الإعلال بنقل الحركة → biy'a بالمخالفة → bī'a

ومما يمثل عليه أيضاً صياغة المصدر من الفعل المثال اليائي المزيد بالهمزة نحو "أيقن" و "أينع" فنقول: إيقان وإيناع، والأصل فيهما هو: إِيْقان، وإِيْناع، ثم يتخلص من المزدوج الهابط بالمخالفة بين عنصريه عن طريق حذف الياء والتعويض بمد الكسرة قبلها فتتحول الكلمتان من إِيْقان إلى إيقان:

'iykān → 'īkān ومن إِيْناع إلى إيناع: 'iynā' → 'īnā'.

وأما المزدوج الآخر وهو اوْ: uw فإن التطور الطبيعي له هو التحول إلى ضمة طويلة عن طريق التخلص من شبه الحركة، والتعويض عنها بمد الضمة قبلها هكذا:

uw → ū

وذلك كأن نكسّر ما جاء من الصفات على أفعل وفعلاء من الأجوف الواوي نحو: أحْور وحوراء وأعور وعوراء فنقول فيها حور وعور. والأصل: حُوْر وعُوْر بوزن فُعْل، لأن هذا هو البناء الذي يكسّر عليه "أفعل" صفة، ولكن يتشكّل ههنا المزدوج الهابط "uw" فيخالف بين عنصريه عن طريق حذف شبه الحركة، والتعويض عنها بمد الحركة قبلها، هكذا:

ḥuwr → ḥūr

ʿuwr → ʿūr

ومما يمثل عليه أيضاً بناء الأجوف الواوي للمجهول على لغة إخلاص الضم نحو قال، وحاك، وناط، حيث يقال فيها: قول، وحوك ونوط، قال الراجز:

وابتذلت غضبى وأم الرحال وقول لا أهل له ولا مال

وقال الآخر:

حوكت على نيرين إذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك

وقال الآخر:

نوط إلى صلب شديد الحلّ وعنق كالجذع متمهلّ(١١)

فلو أخذنا الفعل "قال" نموذجاً، قلنا إن بناء الفعل للمجهول على هذه الطريقة يتمّ على النحو الآتي: "قال" أصله "قَوَلَ" بالبناء للمجهول قُوِلَ ثم عن طريق الإعلال بحذف حركة العين يصبح "قُوْلَ" ثم بالمخالفة بين عنصري

المزدوج الهابط، بحذف الواو والتعويض عنها بمد الحركة قبلها يصبح الفعل "قول" بوزن "قول" هكذا:

kawala → بالبناء المجهول kuwila → بالتسكين kuwla → بالمخالفة kūla

أما تطور المزدوج "uw" إلى كسرة طويلة فهو شيء نادر جداً وناجم عن عمل القياس الذي كثيراً ما يعطّل عمل القوانين الصوتية، وخير ما يمثل على ذلك بالكلمتين: "ضيزى" من قوله تعالى "تلك إذاً قسمة ضيزى"(١٢)، و "حيرٍ" في قراءة إبراهيم النخعي (٩٦ هـ) "وحيرٍ عينٍ"(١٣) بدل "حورٌ عينٌ".

فبالنسبة للصفة "ضيزى" ذكرت المعاجم أن لها فعلين، هما: ضاز يضوز، وضاز يضيز، أي من الأجوف الواوي والأجوف اليائي. والمقصود هنا هو الأجوف الواوي، واشتقاق الصفة من هذا الفعل يكون على "فُعْلى". وعليه فإن أصل "ضيزى" هو "ضُوْزى" والدليل على ذلك قول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب صفة على فِعْلى"(١٤)، فكيف تحولت الصفة من "ضُوْزى" إلى "ضيزى"؟ والجواب أن ذلك تمّ بموجب عمليتي مخالفة على النحو الآتي:

ضُوْزى ← بالمخالفة بين الأمثال ضِوْزى ← بالمخالفة بين الأضداد ضيزى

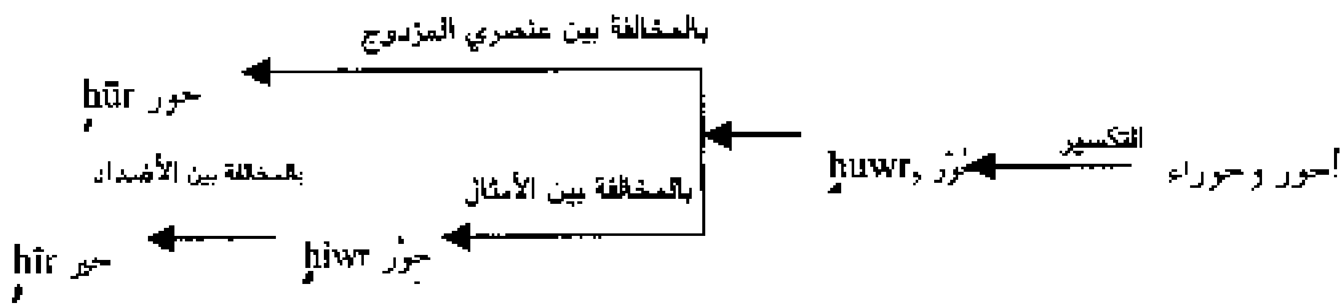
ḍuwzā (أ) بالمخالفة → ḍiwzā (ب) بالمخالفة → ḍīzā

فيكون المزدوج "uw" قد تطور على النحو الآتي:

uw → iw → ī

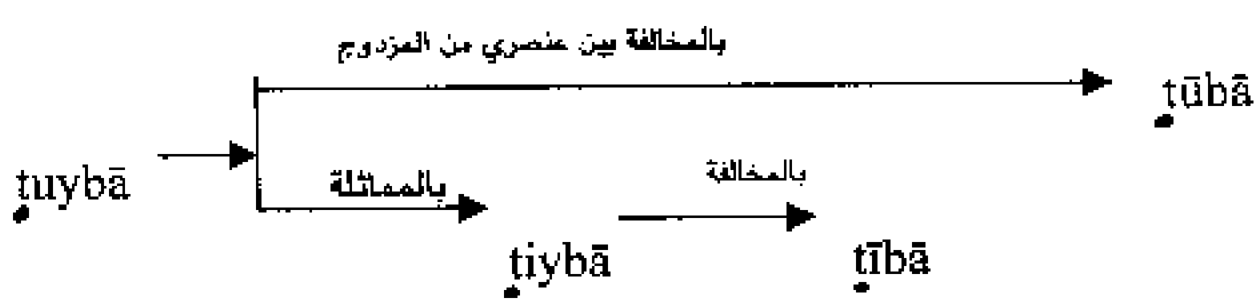
ومثل "ضيزى" تماماً قراءة إبراهيم النخعي التي ذكرناها سابقاً وهي "وحيرٍ عينٍ". "وحير" جمع حوراء، والجمع الطبيعي لها هو "حور" ومن هنا كانت القراءة المشهورة "وحورٌ عينٌ" ولكن كيف جاءت "حير" في قراءة النخعي؟ والجواب أنه نفس الطريقة التي جاءت بها "ضيزى" من "ضوز" فأصل "حير" إذاً هو حور وأصل حور هو "حُوْر" وبالمخالفة بين عنصري المزدوج عن طريق تحويل الضمة إلى كسرة تصبح "حِوْر" ثم بالمخالفة مرة أخرى بين

عنصري المزدوج الهابط "iw" عن طريق التخلص من شبه الحركة؛ أي الواو والتعويض عنها بمد الحركة تصبح "حير"، وعليه فإذا ما أردنا أن توضح خط سير تطور جمع أحور وحوراء فإننا نقدمه على الشكل الآتي:



وقد حدث هذا قياساً على "عين" بعدها، وأما "ضيزى" فحصل فيها ما حصل قياساً على "ضيزى" من الأجوف اليائي.

ومن مثل هذه التطورات التي تعارض الاتجاه الطبيعي في تطور المزدوجات ما ذكر من قراءة أحد الأعراب على أبي حاتم السجستاني في الحرم "طيبى لهم وحسن مآب"(١٥) بدل "طوبى" فهذه أصلها "طُيْبى" "ṭuybā" وقد تطورت هذه الصيغة في اتجاهين: عام مشهور هو: طوبى "ṭūbā" عن طريق التخلص من المزدوج الهابط "uy" بحذف الياء ومد الحركة تعويضاً. ولكن هناك من مال إلى المماثلة أولاً بين عنصري المزدوج ثم بالمخالفة ثانياً بينهما على النحو الآتي:



وهناك طرق أخرى تتلخص فيها العربية من هذه المزدوجات الهابطة قوامها المخالفة بين عنصري المزدوج والتعويض عن المحذوف بمد الساكن التالي لها وذلك كما في الأمثلة الآتية:

١. في بناء "اِفتعل" من المثال الواوي أو اليائي نحو وعد وييس نقول: اِتّعد واِتّبس بوزن "اِتّعل" والأصل في ذلك هو اِوْتعد واِيْتبس بوزن "اِفتعل" إلاّ أنّ بناءهما على هذا الوزن ينشأ معه مزدوج مرفوض هو "iw" في الواوي و "iy" في اليائي، فتخالف العربية بينهما عن طريق التخلص من شبه الحركة وتعوض عنها بمد التاء -تاء الافتعال- وبذلك يكون تطور افتعل من المثال الواوي واليائي قد مر بالخطوات الآتية:

اِوْتعد ← اِيتعد ← اِتّعد.

اِيْتبس ← اِتّبس

٢. ونفس الشيء يقال عن المصدر من افتعل واسم الفاعل واسم المفعول، نقول في المصدر:

اِوْتعاد ← اِيتعاد ← اِتّعاد

اِيْتباس ← اِتّباس

وفي اسم الفاعل:

مُوْتعِد ← مُتّعِد، واسم المفعول مُتّعَد.

مُيْتبِس ← مُوتبس ← مُتّبِس. واسم المفعول مُتّبَس.

هذا هو الطريق الأشهر والأكثر في الاستعمال، غير أن للحجازيين طريقة أخرى في التخلص من هذه المزدوجات، قوامها المخالفة بين

عنصري المزدوج بحذف العنصر الصامت فيه وتنمية الحركة، فيقولون في "افتعل" من الوعد ايتعد **ītaʻada** ويفتعل ياتعد **yātaʻidu**، ومن اليائي ايتبس: **ītabasa** ويفتعل منه هو ياتبس، **yātabisu**.

وكذلك يقولون في المصدر ايتعاد وايتباس، وفي اسم الفاعل واسم المفعول: موتعِد وموتعَد، وموتبِس وموتبَس. وقد نصّ ابن جنّي على أن أسلوب غير الحجازيين هو الأكثر والأقيس(١٦).

٣. وهناك طريقة أخرى تسلكها العربية للتخلص من هذه المزدوجات المرفوضة قوامها التخلص من المزدوج كله، ونمثل لذلك بـــ:

أ. فعل الأمر من الأجوف نحو: وعد، ووزن. تقول: عِدْ وزِنْ. والأصل اوْعِدْ واوْزِنْ، فاطَّرحت المزدوجات كلية، وبذلك تنتقل هذه الأفعال من بناء "افْعِل" إلى بناء "عِلْ" هكذا: اوْعد ← ايعد ← عِدْ، واوْزن ← ايزن ← زِنْ. وقد جاء في الشعر ومنه قول همام بن عبد الله السلولي: نحو (١٠٠ هـــ):

زيادتنا نعمـــان لا تنسينّها تقِ الله فينا والكتاب الذي تتلو

ب. وفي "افتعل" أيضاً قال الشاعر:

تقـــاك بكعب واحـــد وتلذّه يداك إذا ما هز بالكف يعسل(١٧)

فالأصل "اوْتقاك". ومثله "تجهنا" في قول مرداس بن حصين:

فقصـــرت له القبيلة إذ تجهنـــا وما ضاقت بشدته ذراعي(١٨)

ب. المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد:

تتبع العربية في المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد نفس الأسلوب الذي تتبعه مع المزدوجات الهابطة؛ أي أن المخالفة تتم في أغلب الأحالات عن طريق التخلص من شبه الحركة أي الواو والياء، وإبقاء العنصر الحركي للأسباب التي ذكرناها فيما مضى.

وفي العربية ستة مزدوجات صاعدة هي wu, yu, wa, ya, yi, wi. ومن بين هذه المزدوجات الستة أبقت على اثنين منهما في جميع السياقات وهما wa, ya.

أما المزدوجات الأربعة الباقية، فقد التزمت المخالفة بين عنصري كل منها، إذا ما وقعت في حشو الكلمة، وخاصة في الأفعال. ولكنها تبقي عليها إذا كانت في بداية الكلمة بشكل عام. وذلك نحو: وَحد، وِشاح، يُناضل، يُوعد، يِسار ويِعار ويِقاظ.

أما في الحشو فإنها تطورت إلى حركات طويلة، وذلك كما في الأمثلة الآتية:

١. wu→ ū.

عند إسناد الفعل الناقص الواوي إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) مثل يدعو ويغزو... نحصل على:

يدعوون yadʿuwūna، يغزوون uaġzuwūna

وهنا ينشأ مزدوج صاعد هو wu، فتتخلص منه العربية عن طريق إسقاط الواو، فتلتقي الضمات فتتشكل ضمة طويلة. وبذلك ينتقل الفعلان من يَفعُلون إلى يفعون: يدعوون ← يدعون: yadʿūna.

ويغزوون ← يغزون yaġzūna

وفي اسم المفعول من الأجوف الواوي نحو "قال" و "صان" تقول: مقوول، ومصوون بوزن مَفعول، وهنا نشأ مزدوج صاعد هو "wu" فتخلصت منه العربية عن طريق التخلص من شبه الحركة وإبقاء الحركة، وبذلك انتقلت الصيغ من مفعول إلى مفول:

مقوول makẉūl ← مقول makūl

مصوون maṣwūn ← مصون maṣūn

وقد احتفظت اللغة ببعض المفردات التي جاء فيها اسم المفعول من الأجوف الواوي على الحالة الأصلية؛ أي بالمزدوج الصاعد "wu" فمن ذلك قولهم: ثوب مصوون، ومسك مدووف. قال الراجز:

والمسك في عنبره المدووف

ومن هذا القبيل أيضاً قولهم: رجل معوود، وفرس مقوود، وقول مقوول(١٩). ويذهب الكوفيون إلى أن ذلك لغة لبعض العرب، جاء في الاقتضاب: "حكى الفرّاء عن الكسائي أن بني يربوع وبني عقيل يقولون: حَلْيٌ مصووغ بواوين، ودواء مدووف، وثوب مصوون، وفرس مقوود، وقول مقوول، ثم أردف البطليوسي قائلاً: "وأما البصريون فلم يعرفوا شيئاً من هذا"(٢٠).

فالبصريون -عموماً(٢١)- لا يجيزون إتمام مفعول من الواوي العين، ويعده الكوفيون لغة. وإذا صحّ أن إتمام مفعول من الواوي لغة بني يربوع وبني عقيل، فإن هذا يعني أن لغتهم تمثل المرحلة الأولى لصيغة مفعول من الواوي، هذه المرحلة التي قد تطورت في لغات القبائل الأخرى. وقد انتشرت الصورة المتطورة بين العرب بحيث لم يبق على تلك المرحلة الأصلية؛ أي المرحلة الأولى

إلاّ ألفاظٌ تشكل ركاماً لغوياً. وبقاء هذا الركام اللغوي يدل على بطء وتدرج التطور الصوتي، ومما يؤكد ذلك مجيء مصون إلى جانب مصوون وأكثر من ذلك فقد نص ابن جنّي على أن "مصون" أكثر وأشهر في الاستعمال، وجاء أيضاً "مدوف" في مدووف، وعد ابن جنّي الأولى منهما هي المشهورة والكثيرة الاستعمال(٢٢). وإذا كان ابن جنّي قد ذكر الحذف في هاتين الكلمتين، أي مصون ومدوف فإن ابن الشجري ذكر بأن جميع الألفاظ السابقة قد جاء فيها الحذف، أي أنها خضعت لسنة التطور الصوتي كغيرها، قال في الأمالي: "المعروف فيهن الحذف"(٢٣).

٢. wi→ī .

عند إسناد الناقص الواوي إلى ضمير المؤنثة الحركي (ياء المخاطبة)، نقول في مثل: يغزو، ويدعو: تغزين وتدعين، والأصل: تغزوين وتدعوين. وهذا الأصل يحتوي على مزدوج صاعد هو "wi" وقد تخلصت منه العربية بنفس الطريقة السابقة؛ أي بالتخلص من شبه الحركة وإبقاء الحركة، وبذلك ينتقل الفعل في هذه الحالة من تفعلين إلى تفعين:

تغزوين ← تغزين tağzuwīna → tağzīna

تدعوين ← تدعين tadʿuwīna → tadʿīna

٣. yi →ī.

عند إسناد الفعل الناقص اليائي إلى ضمير المؤنثة الحركي (ياء المخاطبة) مثل ترمي وتمشي نقول في المستوى العميق:

ترميين tarmiyīna

تمشيين tamšiyīna

وهنا تتخلص العربية من المزدوج الصاعد "yi" عن طريق التخلص من شبه الحركة وإبقاء الحركة، وبذلك ينتقل الفعلان من تفعلين إلى تفعين.

ترميين ← ترمين tarmīna

تمشيين ← تمشين tamšīna

وفي بناء "فَعِل يَفْعَل" مثل: "خشي"، و "رضي" يحصل الشيء نفسه أي ينشأ مزدوج صاعد مرفوض عربياً في الحشو، فيخالف بين عنصريه عن طريق إسقاط العنصر الصامت، وبعد ذلك يسير التطور في اتجاه مختلف هكذا:

يخشى ويرضى نقول في المؤنثة: تخشيْن، وترضيْن والأصل:

تخشيين tahšayīna، ترضيين tarḍayīna

وهنا نشأ مزدوج صاعد مرفوض عربياً هو "yi" تتابع أمثال فيخالف بين عنصريه عن طريق إسقاط الصامت فتصبح الصيغة:

tahša īna و tarḍa īna. وهنا لا تتصل الكسرة الطويلة بعين الكلمة كما عهدنا في الأبنية السابقة؛ لأن مضارع "فَعِل" يجب أن يكون مفتوح العين، ولكن لا يجوز أيضاً تتابع الحركتين، فيحصل لذلك انزلاق حركي فتتخلق الياء، فتعود الكلمتان إلى الصورة الأولى مع فرق واحد هو أن الياء زائدة هذه المرة، ثم يخالف بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من الحركة، وبذلك تبقى تخشيْن وترضَيْنَ بوزن "تَفعَيْنَ" كالآتي:

tahšayīna→ tahšaīna → tahšayīna → tahšayna

٤. yu → ū

عند إسناد الناقص اليائي إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) مثل يمشي ويرمي نقول: يمشون ويرمون والأصل في هذا هو:

يمشيون yamšiyūna، يرميون: yarmiyūna

وهنا تتخلص العربية من هذا المزدوج عن طريق التخلص من شبه الحركة وتبقى الحركة وبذلك ينتقل الفعل من يفعلون إلى يفعون:

يمشيون ← يمشون: yamšiyūna →yamšūna

يرميون ← يرمون: yarmiyūna → yarmūna

بيد أنه عند إسناد الناقص اليائي من باب فَعِل يَفْعَل إلى ضمير الجماعة الحركي يتم التخلص من شبه الحركة كما هي العادة، ولكن يحدث انزلاق بين فتحة العين وضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) فتتخلق الواو على النحو الآتي:

يخشى + ون ← يخشيون yaẖšayūna

يرضى + ون ← يرضيون yarḍayūna

ثم يخالف بين الحركة وشبه الحركة عن طريق التخلص من شبه الحركة. أي الياء، ههنا، ومن ثمّ تتابع حركتان هما: حركة الضاد والضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة، فيحصل انزلاق حركي فيهما فتنشأ الواو وبذلك يتحول الفعلان إلى يَخْشَوون ويَرْضَوون. ثم يخالف بين عنصري المزدوج الصاعد بإسقاط الحركة هذه المرة فيصبحان: يَخشَوْنَ ويرضَوْنَ بوزن: يفعَوْن.

وكان المفروض أن يصبحا يخشون yaẖšūna ويرضون yarḍūna إلا أن هذا سيؤدي إلى اللبس بين مضارع فَعِل ومضارع "فَعَلَ"، فمضارع فَعِل مفتوح العين دائماً، بينما مضارع فَعَل يكون مضموماً ومكسوراً أو مفتوحاً.

٥. yu → yi → ī.

في اسم المفعول من الأجوف اليائي مثل باع ودان نقول: مبيع ومدين، والأصل فيها هو مبيوع ومديون بوزن مفعول، فالذي حصل في كل من مبيوع

ومديون وأمثالهما هو أن حدثت مماثلة أول الأمر بين الحركة وشبه الحركة عن طريق مماثلة الحركة لشبه الحركة فتحولت yu إلى yi، فانتقلت الصيغة من مبيوع إلى مبييع، ومن مديون إلى مديين أي من:

mabyūʻ ← Mabyīʻ، ومن madyūn ← madyīn

ثم خولف بين الحركة وشبه الحركة عن طريق التخلص من شبه الحركة أي الياء، فأصبحت الكلمتان بذلك مبيع ومدين، وبذلك يكون تطور اسم المفعول من الأجوف اليائي قد مر بالخطوات الآتية:

مبيوع ← مبييع ← مبيع

وبذلك انتقلت الصيغة من "مَفعول" إلى "مفيل".

ولقد احتفظت لهجة تميم بالصيغة الأصلية لاسم المفعول من الأجوف اليائي، وقد ورد منه في الشعر قدر لا بأس به، فمن ذلك مطيوبة في قول الراجز:

وكأنها تفاحة مطيوبة

ومثلها "مغيوم" في قوم علقمة بن عبدة:

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم(٢٤)

ومثلها "مهيوم" في قول ذي الرمة:

كأني من هوى خرقاء مطرف دامي الأظل بعيد الشأومهيوم(٢٥)

وإتمام مفعول من الاجوف اليائي هو لغة تميم كما قدمنا: قال المازني "وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يتمون مفعولاً من الياء فيقولون مبيوع ومعيوب ومسيور به"(٢٦). وقال أيضاً: "أخبرني أبو زيد أن تميماً تقول ذلك. ورواه الخليل وسيبويه عن العرب"(٢٧).

ويعلل ابن جنّي إتمام بني تميم (مفعول) من الأجوف اليائي بقوله "وإنما أتموا في الياء. لأن الياء وفيها الضمة، أخف من الواو وفيها الضمة"(٢٨).

والحقيقة أن صيغة اسم المفعول من الأجوف اليائي عندهم تمثل الصورة الأولى لاسم المفعول من الأجوف اليائي، فلم يكن ناقصاً وأتموه، وإنما بقي في لغتهم على حالته الأولى، وهذا يدل على بطء التطور الصوتي وعلى تدرجه أيضاً، ومما يدل على ذلك أن التطور قد أخذ يفعل فعله في هذه الصيغ الواردة عنهم، قال ابن جني: "وقد قالوا طعام مزيت ومزيوت، ورجل مدين ومديون. وهو واسع فاش"(٢٩).

وإتمام مفعول من الأجوف اليائي هو الطابع العام للهجات الدارجة، ففيها يقال: مديون، ومبيوع، وفلانة مزيونة...

٦. ويتم أحياناً التخلص من المزدوج الصاعد بحذفه بعنصريه؛ الصامت والحركة معاً، كما حدث مع المزدوجات الهابطة في بعض الصيغ، فكل من المزدوجين الصاعدين wi, wu يحذفان في مثل: هذا غازٍ ومررت بغازٍ. والأصل فيهما غازوٌ وغازوٍ: ġāziwun, ġāziwin وبعد التخلــص من المــزدوج تبقى الصيغة غازٍ: في حالتي الرفع والجر: ġāzin.

ومثلهما المزدوجان الصاعدان yi, yu في مثل هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ والأصل قاضيٌ وقاضيٍ kāḍiyun, kāḍiyin وبعد التخلص من المزدوج تبقى الصيغة قاضٍ في حالتي الرفع والجر.

هذا بالنسبة للمزدوجات الصاعدة في الحشو.

إما إذا جاءت في بداية الكلمة، فإنها تبقى في معظم الأحوال، ولكننا نجدها تتعرض لبعض التغيرات أحياناً، فكل من المزدوج wi، و wu يتعرض في

مثل وِشاح ووِفادة ووِسادة ووِعاء إلى الهمز، فيقال فيها: إِشاح، وإِفادة، وإِسادة، وإِعاء، وقد قرأ سعيد بن جبير: "ثم استخرجها من إِعاء أخيه"(٣٠). ولقد ذهب السلف إلى أن الهمزة مبدلة من الواو المكسورة في هذه الكلمات وأمثالها(٣١).

وهذا غير صحيح؛ لأن البعد الشديد بين الواو والهمزة في المخرج وفي الصفة لا يجعل هناك مجالاً للتبادل بينهما. أما الهمز في هذه الأمثلة فلا يزيد على كونه مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد وِ: wi بإسقاط شبه الحركة وتحقيق الحركة، فتتولد الهمزة.

ومثل هذا بالنسبة للمزدوج wu في مثل وُقِّت ← أُقِّت ولقد قرأت القراء: "وإذا الرسل أُقِّتت"(٣٢). ولقد عدَّ السف همز الواو المضمومة ضماً لازماً، قياساً مطرداً، قال ابن جني: "وقد أبدلت الواو همزة بدلاً مطرداً إذا انضمت ضماً لازماً، وذلك نحو أقتت، وأجوه، وأدؤر، وأثؤب"(٣٣).

وهذا غير صحيح، والتفسير الصحيح الذي نرتضيه، هو التفسير الذي ذكرناه قبل قليل بالنسبة للمزدوج الصاعد وِ: wi فما حصل ههنا أيضاً لا يزيد على كونه مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد "وُ: wu" بحذف شبه الحركة وتحقيق الحركة فتتخلق الهمزة.

ومن ذلك أيضاً في المزدوجات الأخرى قولهم يُسروع وأُسروع، ويُسُر وأُسُر(٣٤)، قال طرفه:

أرق العين خيال لم يقر طاف والركب بصحراء أسر

وقد جاء أديه في يديه، وفي أسنانه ألل في يلل، وأشجب وأعصر وألملم في يشجب ويعصر ويلملم، وكذلك يلندد وألندد(٣٥).

وقالوا في وناة أناة، وفي وحد: أحد، وفي وجم: أجم وفي وسماء: أسماء(٣٦).

فالهمز في هذا كله، وفي سابقه ليس له من تفسير سوى أنه مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد عن طريق إسقاط شبه الحركة، وتحقيق الحركة بعد ذلك.

ج. المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات في "فعل" من الأجوف والناقص:

ومن صور المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، ما يعرف بـــ "إعلال الواو والياء" في الأجوف والناقص.

وسنعرض فيما يأتي لتطور بناء "فَعَلَ" من الأجوف عن طريق المخالفة بالتفصيل.

تمتاز أشباه الحركات أي الواو والياء بانفتاح كبير يقربها من الحركات وهذا ما جعلنا نطلق عليها في هذا البحث "أشباه الحركات" وقد أطلق عليها بعضهم "أشباه أصوات اللين"(٣٧)، وأطلق عليها آخرون اسم "أشباه الصوائت"(٣٨).

وقد غالى بعضهم فصنفهما ضمن الحركات، لا الصوامت، أمثال برجشتراسرقال في التطور النحوي للغة العربية" ... فإنا نرى نطق الواو والياء، أو بالأحرى أوضاع أعضاء النطق الخاصة بنطقهما، مطابق تلك الخاصة بنطق الضمة والكسرة مطابقة تامة، فنعدّ الواو والياء بين الحركات أو الحروف الصائتة Vowels لا بين الحروف الصامتة"(٣٩). وقال بعضهم في هذا المعنى:

"أنصاف الحروف أو الحركات هي حركات بسيطة أو مركبة تقوم بدور الحرف أحياناً، ونجد منها في العربية نوعين هما: الواو والياء"(٤٠).

وعليه، فالشبه القوى بين الواو والياء وبين الحركات يجعل تتابعها في السياق أشبه بتتابع الأمثال، وهو مكروه، ومن ثم تعمد إلى المخالفة بينهما.

ولقد عالج السلف هذه الظاهرة، أي إعلال الواو والياء: في الأجوف والناقص، وبينوا لنا أن إعلال الواو والياء فيهما يرجع إلى ما يمكن أن نسميه مخالفة صوتية بين الأمثال المتتابعة، ولنأخذ على سبيل المثال تعليل ابن جنّي لهذه الظاهرة، قال: "وإنما كان الأصل في قام قَوَم، وفي خاف خَوِف، وفي طال طَوُل، وفي باع بَيَع، وفي هاب هَيِب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو والياء، وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف. وسوغها أيضاً، انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلّة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع"(٤١). وقد ذهب ابن يعيش هو الآخر إلى أن إعلال الواو والياء في الأجوف والناقص يرجع إلى كره العربية لاجتماع الأمثال، والمتشابهات؛ "لأن حروف اللين مضارعة للحركات"(٤٢).

هذا بالنسبة لدواعي الإعلال، أي أن العلة المباشرة لذلك هي تحركها وانفتاح ما قبلها، أي كونها مكنوفة بالحركات من الأمام والخلف. الذي يترتب عليه اجتماع الأمثال، أو ما هو في حكم الأمثال.

ولكن الذي يؤخذ على السلف في تعليلهم لهذه الظاهرة الصوتية هو زعمهم، بأن الواو والياء قلبتا إلى فتحة طويلة رأساً، ومثل هذا التفسير لا يقبل به علم اللغة الحديث.

فإذا ما انتقلنا إلى اللغويين المحدثين، فإننا نجدهم قد اختلفوا حول أصل الأجوف والناقص، كما اختلفوا حول الكيفية التي تم بموجبها تطورهما، والمراحل التي مر بها حتى استقر بهما الأمر على ما هما عليه الآن.

فبالنسبة للنقطة الأولى وهي أصل الأجوف والناقص، هناك رأيان:

الأول: يقول أصحابه بأن كلاً من الأجوف والناقص ثنائي في الأصل.

والآخر: يقول إنهما في الأصل ثلاثيان.

قال الأب هنري فليش: "وكلتا النظريتين جائزة، ولكل منهما أنصار بين المبرزين من علماء نحو اللغات السامية"(٤٣).

فأصحاب الرأي الأول يعدون كلاً من قال وباع ورمى ودعا ثنائية، أما المصوت الطويل الذي يظهر في الحشو وفي الطرف فمجرد إطالة للحركة القصيرة التي للساكن الأول أو الثاني. وعليه فإن "قال" ترجع عندهم إلى قَلَ: kala، وبمد حركة القاف القصيرة تصبح قال: Kāla. وكذلك فإن باع ترجع إلى الثنائي بَعَ baʻa وبإطالة حركة الباء تصبح باع bāʻa. و"قيل" ترجع عندهم إلى الثنائي قِلَ: kila وبمدّ حركة القاف تصبح قيل: kīla، كما أن يقول ترجع إلى يَقُل: yakulu، وبمد الحركة تصبح يقول: yakūlu(٤٤)، وكذا الأمر بالنسبة للناقص أيضاً. وهذا الرأي أقرب إلى الوهم والخيال منه إلى الحقيقة والواقع، بل إن الواقع اللغوي يناقضه ويهدمه.

ولذلك كان الصحيح في هذا هو الرأي الثاني وهو الذي ينادي بأن أصل الأجوف والناقص هو الثلاثي، فقال أصلها: قَوَلَ، وباع: بَيَع ورمى: رَمَي، ودعا: دَعَوَ. وهذا الرأي هو الذي عليه السلف أيضاً.

بيد أن هناك فرقاً بين موقف السلف من هذا الأصل وموقف الباحثين المحدثين:

فالسلف ذهبوا إلى أن هذا الأصل الذي يرجع إليه كل من الأجوف والناقص أصل وهمي؛ أصل افتراضي، وليس تحته أية حقيقة، أو واقع لغوي، فهذا ابن جنّي يقول في "باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لازماناً ووقتاً: "وهذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، ولا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام: قَوَم، وفي باع: بَيَع، وفي طال: طَوُل، وفي خاف ونام وهاب: خَوِف، ونَوِم وهَيِب، وفي شدّ: شَدَد، وفي استقام: استقوم وفي يستعين: يستعْوِن، وفي يستعدّ: يستعدد. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه– قد كان مرة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قَوَم زيد، وكذلك نَوِم جعفر، وَطوُل محمد، وشَدَد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه. وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وأما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيئ الصحيح و لم يعلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"(٤٥).

فابن جنّي، والسلف عامة، لا يؤمنون بفكرة التطور اللغوي، فقد درسوا اللغة العربية، على الحالة التي كانت عليها في عهدهم، معتقدين أنها كانت ومنذ الأزل على ما هي عليه الآن. آية ذلك قول أبي علي الفارسي: "إن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة كالرقم تضعه على المرقوم والميسم يباشر به صفحة الموسوم لا يحكم لشيء منه بتقدم في الزمان"(٤٦)، فإذا ما صدموا بوجود نحو: عَوِر وحَوِر وصَيِد وغَيِد، وأَطْوَل، قال عمر بن أبي ربيعة:

صددت فأطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم

ومثله أغيلت المرأة، وأغيمت السماء واستحوذ عليهم الشيطان، واستوق الجمل... وغيرها مما يطلق عليه المحدثون "الركام اللغوي"(٤٧)، يفسره السلف على أنه شذّ عن بابه، لم يعلّ ليكون منبهة على الأصل المرفوض(٤٨). ولا ندري لم لم تكن هذه الأصول القليلة التي احتفظت بها اللغة مصححة دون إعلال دليلاً كافياً، وبرهاناً قاطعاً على أن الأصل في الأجوف والناقص المعل كان كذلك؟ ومن الغريب حقاً أن يردد بعض الباحثين المحدثين رأي السلف في هذه القضية، فينفي من ثمّ أن يكون الأجوف والناقص قد كانا في مرحلة ما من حياة العربية مصححين. قال الدكتور تمام حسان في مبحث الإبدال والإعلال "وقد يبدو للقارئ من أول وهلة أن هذا العنوان "الإبدال والإعلال" يحمل في طيه زعماً بأن العرب كانوا ينطقون شيئاً ثم أبدلوا به شيئاً آخر، أو أعلوه، وهذا الظن أبعد ما يكون عن الصواب. فالتقابل هنا ليس بين مستعمل قديم متروك، ومستعمل حديث منطوق، وإنما التقابل هو بين ما يقرره النظام ويتطلبه السياق؛ أي بين القواعد الصوتية وبين الظواهر الموقعية"(٤٩).

وهذا الحكم من السلف ومتابعيهم قائم في الحقيقة على أساس المنهج الوصفي الذي يعني بمعالجة ظواهر لغوية موجودة بالفعل في فترة زمنية محددة، والمفروض أن يكون في مكان محدد أيضاً، والنتائج التي يفرزها البحث وتنتهي إليها الدراسة القائمة على هذا المنهج يجب أن تقيد بالفترة الزمنية التي درست اللغة خلالها، والتي تمثل ههنا الفترة الأخيرة من العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام.

فالذي حصل من السلف أنهم درسوا اللغة العربية خلال هذه الفترة الزمنية، ولكن النتائج التي توصلوا إليها عمّموها على اللغة العربية في جميع

مراحلها وأطوار حياتها، وهنا يكمن الخطأ المنهجي الذي وقعوا فيه، لذلك نقول بأن أحكامهم سليمة وصادقة على اللغة العربية خلال هذه الفترة فقط؛ أي الفترة الأخيرة من العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام، أمّا تعميمها على اللغة في جميع مراحلها فحكم خاطئ، ترتب عليه نتائج خاطئة وهي إنكارهم كون الأجوف والناقص قد مرا بحالة التصحيح في يوم من الأيام.

وأكبر دليل على خطئهم وفساد حكمهم هذا الأفعال الجوف التي لا تزال مصححة في العربية والتي تمثل تلك الظاهرة المندثرة في اللغة، والتي يطلق عليها المحدثون "الركام اللغوي".

فإذا لم يكن "الركام اللغوي" كافياً، فإن الدراسة المقارنة للأجوف والناقص في العربية والحبشية تقطع الشك باليقين، وتؤكد خطأ السلف ومتابعيهم بصدد هذه القضية. وذلك أن الحبشية تشيع فيها ظاهرة التصحيح فتشمل الناقص كله وبعض الأمثلة من الأجوف، فمن الأجوف نجد فيها: sawe'a "نادى"، bayana "تحقق"، dayana ... "دان"(٥٠) و y'šay't "يبيع"، y'saw'r يحمل(٥١). و kawama "قام"(٥٢).

أما الناقص فيمثله كل من saḥawa "صحا الجو"، ṣalawa "صلّى" وكذلك: ramaya "رمى"، ra'ya "رأى" "talawa" "تلا، تبع" ومثال اللفيف المقرون: dawaya "مرض"، rawaya "روى"(٥٣). ومن المعروف أن الحبشية لغة محافظة، قال أوليري:" كثيراً ما نجد في العبرية والحبشية صيغاً في كامل نشاطها وحيويتها في الوقت الذي اختفت فيه من العربية، ولكنها تركت اثرها فيها"(٥٤) وقال ولفنسون:"وقد لاحظ المستشرقون أن الحبشية حافظت على عناصر سامية قديمة لم يبق لها أثر في جميع اللغات السامية الأخرى

وخصوصاً في الأساليب. كذلك هناك أشياء أخرى تدل على أن الجعزية حافظت على أقدم الصور السامية، في حين قد أضاعتها غيرها"(٥٥)

وعليه فالركام اللغوي في العربية، وبعض الأجوف -وجميع الناقص في الحبشية يؤكد بشكل قاطع أن الأجوف والناقص في العربية قد أتى عليهما حين من الدهر كانا فيها مصححين. ولكن السلف بدل أن يتخذوا من "الركام اللغوي" دليلاً أكيداً على حالة التصحيح، فإنهم فسروها بأنها شذت عن الباب لتكون منبهة على الأصل المرفوض(٥٦)، قال ابن الشجري: "وإنما جعلوا التصحيح في هذه الأفعال منبهة على الأصل"(٥٧).

ونحن من جانبنا نعدّ "الركام اللغوي" -مستأنسين بالحبشية- دليلاً قوياً على تلك الحالة التي كان عليها الأجوف والناقص مصححين في طفولة اللغة. أما عدم الإعلال في مثل: حَوِر وصَيِد وعَوِر وغَيِد... فإننا نفسره على أساس منع اللبس في بعضها خاصة: حور وحار وصيد وصياد، ونفسر عدم إعلال بقية المفردات على أساس البطء والتدرج في التطور الصوتي، وقد قدمنا أن من خصائص التطور الصوتي أنه يتسم بالبطء والتدرج، فلا يتم بين يوم وليلة، وبهذا فسرها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أيضاً، قال في معرض رده على السلف بشأن هذه الأفعال المصححة: "وهذا الركام اللغوي" نتخذه نحن دليلاً على أن الظاهر اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنباً إلى جنب مدة من الزمن، قد تطول وقد تقصر. وهي حين تتغلب عليها لا تقضي على كل أفرادها قضاء مبرماً، بل يتبقى منها بعض الأمثلة التي تصارع الدهر وتبقى على مر الزمن"(٥٨).

ولعل من أقوى الأدلة على بطء وتدرج التطور الصوتي هو جمع اللغة بين التصحيح والإعلال في الفعل عَوِر، فقد روي فيه "عار" أيضاً قال ابن جني:

"يقال عارت عينة تعار عورا، وعورت تعور عورا، واعورّت تعورّ اعورارا. قال الشاعر:

وربّت سائل عني حفيٍّ أعارت عينة أم لم تعارا(٥٩)

فوجود عار إلى جانب عَوِر يدل دلالة واضحة على أن القانون الصوتي قد أخذ يعمل عمله في هذه المصححة أيضاً.

أما كيف انتقل الأجوف والناقص من حالة التصحيح إلى الإعلال فإن للباحثين واللغويين المحدثين اجتهادات وآراء نوردها فيما يأتي:

١. ذهب فريق من الباحثين إلى أن الواو والياء قد سقطتا من الأجوف والناقص بسبب ضعفهما الناشئ عن وقوعهما بين حركتين، قال الأب هنري فليش: "إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين، إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء"(٦٠). وقد أكد الدكتور/ تمام حسان ضعف الصوت حين يكون بين حركتين فقال "يمكن القول إن أضعف ما يكون الحرف إنما يكون وسطاً بين حركتين"(٦١). وكرر هذا القول في موضع آخر فقال: "فالصوت أقوى ما يكون نطقاً إذا وقع مشدداً في الآخر. وهو أضعف ما يكون نطقاً إذا وقع بين حرفي علة"(٦٢).

والذي نحب أن نوضحه هو أن السلف قد سبقوا الباحثين المحدثين في تقرير هذه الحقيقة، وفوق ذلك فلعل المحدثين اقتبسوا هذه الفكرة من السلف فقد قرر ابن جنّي قديماً أن قوة الصوت في الدرج غيرها في أول الكلام أو في آخره، قال في الخصائص: "فإن المتحرك حشواً ليس

كالمتحرك أولاً، أو لا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا وامتناع جواز تخفيفها أولاً؟"(٦٣) وطبعاً الذي يريده ابن جنّي أن المتحرك حشوا ليس في قوة المتحرك أولاً.

وحسب رأي هذا الفريق من الباحثين، فإنه عند سقوط الواو والياء من الأجوف والناقص تلتقي الحركتان القصيرتان فتتشكل منها حركة طويلة هي التي نجدها في قال: قَوَل

Ḳāla ← Ḳa ala ← Ḳawala

وكذلك بالنسبة لباع، ورَمَيَ

ramaya → rama a → ramā

وكذلك بالنسبة لدعا.

أما إذا كانت الحركتان مختلفتين نحوخَوِف hawifa، وهَيِب hayiba وطَوُل ṭawula ففي هذه الحالة يسقط شبه الحركة وحركته معاً ويعوض بمد حركة الصامت السابق فتصبح خاف hāfa، وهاب: hāba، وطال ṭāla.

ومما هو جدير بالذكر أن اليونانية القديمة تشارك العربية في هذه الظاهرة فقد ذكر بلو مفيلد أن اليونانية القديمة تفقد أصواتاً مثل السين والياء والواو إذا جاءت بين الحركات(٦٤).

٢. وقد فسر بعضهم بطريقة مبهمة، وغامضة طريقة تطور الأجوف والناقص من حالة التصحيح إلى الإعلال، فأرجع ذلك إلى طبيعة النسج المقطعي الذي ينشأ عن الواو والياء، هذا النسج الذي لا ينسجم –على حد قوله– وذوق العربية، ولذا تعمد العربية إلى التعديل في الصيغة

لتفادي ما ليس من طبعها فتسقط الواو والياء وتنشأ مكانهما الفتحة الطويلة(٦٥).

٣. وهناك رأي غريب مغرق في الوهم والخيال نذكره لمجرد العلم به، يزعم فيه صاحبه أن أصل الواو والياء في الأجوف والناقص هو الهمزة، فقال مثلاً أصلها عنده هو ق ء ل ! ومضارعه ي ق ء ل. ثم يزعم بأن الهمزة قد خففت في الماضي فصار ق ء ل ← قال ي ق ء ل ← ي ق ا ل، ثم يستطرد هذا الباحث الكريم في شرح وجهة نظره فيقول، بأن نطق المضارع قاد إلى قلب الألف واواً لتوافق الضمة قبلها، وتجنب صعوبة النطق بالألف الساكنة، وأمامها القاف المضمومة، ومن ثم أصبح المضارع يقول(٦٦)! وهذا كله خطأ في خطأ، وهو في رأينا إلى الشعوذة اللغوية أقرب منه إلى التحقيق العلمي.

٤. ولكن الرأي الذي نرتضيه، ونأخذ به في بحثنا هذا، هو الرأي الذي أجمع عليه المحققون من اللغويين والباحثين المحدثين، من أن المخالفة بين الحركة وشبه الحركة في الأجوف والناقص قد مرت بأربع مراحل، بسطها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه لحن العامة والتطور اللغوي وفي كتابه بحوث ومقالات في اللغة على النحو الآتي (٦٧):

أ. مرحلة التصحيح، وهي المرحلة الأولى التي كان فيها الأجوف والناقص مصححين فقال: قَوَلَ وباع: بَيَع، ورمى: رَمَيَ، ودعا: دَعَوَ، وهذه المرحلة قد حفظتها العربية في بعض المفردات مثل: عَوِر، وحور، وهيف وغيد واستحوذ، واستنوق، وأغيلت المرأة، وأغيمت السماء، وأطول... كما أن هذه المرحلة لا تزال محفوظة

في الأثيوبية في بعض الأفعال الجوف والناقصة وقد ذكرنا ذلك فيما مضى(٦٨).

ب. والمرحلة الثانية، هي مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة، وذلك طلباً للخفة عن طريق اختزال عدد المقاطع القصيرة المتتابعة، وفي هذه المرحلة تحول قَوَل ← قَوْل، بَيَع ← بَيْع، رَمَي ← رَمَيْ ودَعَوَ ← دَعَوْ ... وتسكين الوسط للتخلص من تتابع المقاطع القصيرة كثير في العربية.

وهذه المرحلة من تطور الأجوف والناقص حفظتها لهجة هذيل على ما ذكرت كتب اللغة، قال سيبويه: "وناس من العرب يقولون بشريّ وهديّ لأن الألف خفية والياء خفية، فكأنهم تكلّموا بواحدة، فأرادوا التبيان"(٦٩).

وقد نصّ الفرّاء على أن ذلك لغة لهذيل ولبعض قيس، قال في معاني القرآن: "وهي لغة في بعض قيس وهذيل. كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة، أنشدني القاسم بن معن:

تركوا هويّ وأعنقوا لهواهم ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقال لي بعض بني سليم: آتيك بمولِيّ، فإنه أروى مني"(٧٠).

وذكر ابن جنّي هو الآخر أن من العرب من كان يقلب الضمة الطويلة في المقصور ياء ويدغمها في ياء المتكلم فيقول: عصيّ، ورحّي وبشريّ(٧١).

والصحيح أنه ليس في هذه الأمثلة وأشباهها قلب للفتحة الطويلة (الألف) البتة. وكل ما في الأمر، هو أن الأصل في عصيّ ورميّ هو: عَصَوّ وَرَحيّ، ثم تطور هذا الأصل بالتسكين، وهي المرحلة الثانية من مراحل تطور

المعتل، فحذفت الحركة من الواو والياء، فصارت الكلمتان من ثمَّ: عَصَوْ وَرَحيْ، وهذه المرحلة من تطور المنقوص والمقصور قد حفظتها لنا لهجة هذيل، وبعض القبائل الأخرى كبعض قيس وبعض سليم... ثم حدث أن اتصل ضمير المتكلم الحركي (ياء المتكلم) فصارت الكلمتان: عصوي ورحي + ي، فحصلت مخالفة بين الواو والياء في الأولى بأن أسقطت الواو وعوض عنها بمد الياء فصارت عصّي، وأدغمت الياء في الياء الثانية فصارت "رحيّ". وقد قرئ هذه اللهجة في القرآن الكريم، فقد قرأ عاصم الجحدري وعيسى بن عمر الثقفي وابن أبي اسحاق(٧٢) "فمن تبع هُديّ"(٧٣) قال أبو جعفر النحاس: "هذه لغة هذيل، يقولون: هديّ وعصيّ"(٧٤).

وهناك أمثلة كثيرة على هذه المرحلة في الشعر، فمن ذلك ما أنشده ابن جنّي مروياً عن محمد بن حبيب (٢٤٥ هـ):

إنّ لطيّ نسوة تحت الغضـــيْ
يمنعهن الله ممن قد طـــغـــيْ
بالمشرفيات وطعن بالقنـــــيْ
يا حبذا جفانك ابن قحطـــيْ
وحبـــذا قدورك المنصبــــــيْ
كأن صــــــوت غليها إذا غليْ
صـــــــوت جمال هدري فقبقبيْ(٧٥)

ومن هذا القبيل: قفيّ وصديّ في قول الآخر:

يطوّف بي عِكبٌ في معدّ ... ويطعن بالصملّة في قفيّا
فإن لم تثأرا لي من عكب ... فلا أرويتما أبداً صديّا(٧٦)

ومثله قول أبي دواد الإيادي:

فأبلوني بليتكم لعلي أصالحكم وأستدرج نويّا(٧٧)

٣. والمرحلة الثالثة، هي مرحلة انكماش الحركة المزدوجة وتحولها مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة "ō" وتحولها مع الياء إلى كسرة طويلة ممالة "ē". وهذه المرحلة هي الشائعة في اللغة الحبشية في الأجوف الثلاثي، ففيها مثلاً: ōra "عور"، و ḳōma "قام"، و šēta "باع".

هذه المرحلة حفظتها لهجة تميم وقيس وأسد، وهي القبائل البدوية، القابعة في قلب نجد، والتي تشيع عندها الإمالة، قال الرضي: "وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم"(٧٨).

وبناء على ما قدمنا نعرف أن الإمالة تمثل –في الحقيقة– مرحلة سابقة لمرحلة التفخيم، ومن ثم فعندما يقول السلف بأن الأصل هو التفخيم، وأن الإمالة طارئة عليه، مستدلين على ذلك بجواز تفخيم كل ممال، وأنه لا يجوز إمالة كل مفخم(٧٧٩). نقول بأن هذا الحكم غير صحيح، إذ التفخيم أي الفتح الخالص يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل تطور أشباه الحركات في الأبنية المعتلة.

وهذه المرحلة، أي الإمالة شائعة جداً في اللهجات العربية الدارجة ففي لهجات بلاد الشام عامة ـــ وفي اللهجة المصرية الدارجة تقول في حوض حوض: ḥōḍ، والثوب ينطق توب: tōb، والروض في مثل روض الفرج ينطق: rōḍ: والثور ينطق: tōr؛ أي كلها تنطق بضمة طويلة

ممالة.وفي المقابل ينطق البيت: bēt، والشيخ: š ē ẖ، والعيب: ʿēb وهكذا.

٤. والمرحلة الرابعة والأخيرة، هي مرحلة الفتح الخالص، أي -التفخيم، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تطور أشباه الحركات، وهذه المرحلة تمثلها لهجة قريش والحجاز عامة، والتي تعد بمثابة قمة الهرم في التطور اللغوي بالنسبة للعربية، وذلك بسبب ما توافر للهجة قريش خاصة، والحجازيين عامة من أسباب التطور ما لم يتوافر للهجات القبائل العربية الأخرى.

وواضح تماماً أن هذه النظرية تعد أصح النظريات، وأقربها إلى الحقيقة والواقع اللغوي، فهي كما رأينا تعززها الظواهر اللهجية قديماً وحديثاً.

وعلى هذا تكون خطوات تطور الأجوف والناقص من التصحيح إلى الإعلال قد تمت من خلال أربع مراحل، فكل من قال وباع ورمى ودعا وبابها قد مر بالخطوات الآتية:

قال: ḳāla

ḳāla ← ḳōla ← ḳawla ← ḳawala

باع: baʿa.

bāʿa ← bēʿa ← bayʿa ← bayaʿa

رمى: rama

ramā ← ramē ← ramay ← ramaya

دعا: daʿa

dāʻa ← daʻō ← daʻaw ← daʻawa

وكانت النتيجة أن انتقل الأجوف من بناء "فَعَلَ" إلى بناء "فال".
وانتقل المنقوص من بناء "فَعَل" إلى بناء "فعا".

وقد عُمَّ الامر -على ما يبدو- على بعض الباحثين، بالنسبة لتطور الأجوف والناقص وانتقالهما من "فَعَلَ" إلى "فال" وفعا"، فأنكر من ثمّ أن يكون أصل: قال وباع هو: قَوَلَ وَبَيَعَ. قال الدكتور إبراهيم السامرائي: "ليس لنا أن نقول إن المد في قال آت من واو متحركة، والأصل "قَوَلَ"، وكذا في باع فإنها من "بَيَع" والحقيقة أن الفرق كبير بين هذا المد والواو المتحركة والياء المتحركة في "قَوَل" و "بَيَع". وعلى هذا فلا يصـــح أن يكون أصل قال وباع قَوَل وبَيَع"(٨٠).

د. المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات في حالة الانفصال:

لقد خالفت العربية بين الحركات وبين أشباه الحركات منفصلتين، كما خالفت بينهما متصلتين، فمن ذلك المخالفة بين الضمة والواو في بناء "فُعْلى" نحو الدُّنيا والعُليا والقُصيا... وهذه الكلمات من الأسماء الواوية اللام. فالأصل فيها هو: الدنوا، والعلوا، والقصوى.

فخولف بين الضمة والواو، وهما من قبيل الأمثال، بإحلال الياء مكان الواو، وبهذا تحولت الكلمات من دُنوا ← دُنيا، عُلوا ← عُليا، وقُصوا ← قُصيا.

وقد ذهب السلف إلى أنّ العلة في إحلال الياء مكان الواو ههنا هو التمييز بين الاسم والصفة(٨١). والصحيح هو ما ذكرناه، بجرد مخالفة بين الأمثال.

وقد خولفت الياء واواً في لام "فَعْلى" الاسمي وذلك نحو: الفتوى والتقوى والبقوى. وقد ذهب ابن جني إلى أن مخالفة الياء واواً ههنا لأجل تعويض الواو من غلبة الياء عليها، قال "فان قيل: فلم قلبت العرب لام "فَعْلى" إذا كانت اسماً وكان لامها ياء واواً، حتى قالوا: العوّى والتقوى والبقوى، فالجواب: إنهم إنما فعلوا ذلك في "فَعْلى"؛ لأنهم قد قلبوا لام "الفُعْلى" إذا كانت اسماً وكانت لامها واواً ياء طلباً للخفة وذلك نحو الدنيا والعليا والقصيا، وهي من دنوت وعلوت وقصوت. فلما قلبوا الواو ياء في هذا، وفي غيره مما يطول تعداده، عوضوا الواو من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع بأن قلبوها في نحو البقوى والفتوى واواً ليكـــون ذلك ضرباً من التعويض والتكافؤ بينهما فاعرفه"(٨٢).

وتعليل ابن جنّي هذا يعني وباختصار شديد، أن إحلال الواو مكان الياء إنما هو "مجاملة" للواو و "جبر لخاطرها" ولكن هذا إذا جاز في عالم الناس فإنه لا يجوز البتة في عالم اللغات، فليس في عالم اللغة مجاملة البتة، ولا شيء من هذا القبيل.

والذي نراه في هذه الألفاظ، أن ما حصل فيها لا يزيد على كونه مخالفة صوتية بين الأمثال أو المتقاربات. فالألفاظ التي ذكرها ابن جنّي قد جاء فيها "فُعْلى" أيضاً قال ثعلب: "ويقال البقوى والبُقيا والرَّعوى والرُعيا والفُتيا والفَتوى، هذا كله إذا ضم كتب بالألف، وإذا فتح كتب بالياء"(٨٣).

فالذي يلوح لنا في هذه الألفاظ أن الأصل فيها هو "فُعْلى" أي: البُقيا والفُتيا، ثم حصلت مماثلة بين الحركة وشبه الحركة عن طريق إحلال الواو مكان الياء فصارت بُقوا وفُتوا، ثم خولف بين المثلين عن طريق استبدال الفتحة بضمة

الفاء في هذا كله ومن ثم جاءت الفتوى والبقوى، وهذا يعني أنها مرت بالخطوات الآتية:

بُقيا ← بُقوا - بَقوا، فُتيا ← فُتوا ← فَتوا

ومما يؤكد لنا ذلك، وأن الأمر لا يزيد على كونه مخالفة صوتية بين الحركات وأشباه الحركات المتماثلة مجئ قِنوان وقُنيان، والأصل فيهما هو قُنوان، وقد ذهب الفرّاء إلى أن هذه الأخيرة لغة قيس(٨٤) ثم حصلت مخالفة بين الضمة والواو في "قُنوان" وقد تمت المخالفة بطريقتين:

أ. أهل الحجاز مالوا إلى استبدال الكسرة بضمة القاف فقالوا: قِنوان.

ب. أما التميميون فقد ذهبوا إلى إسقاط الواو وعوضوا عنها بالياء ومن ثم قالوا. قُنيان. جاء في إعراب القرآن للنحاس: "قال سيبويه: ومن العرب من يقول قُنوان، قال الفرّاء: هذه لغة قيس، وأهل الحجاز يقولون قِنوان، وتميم يقولون قُنيان:(٨٥).

فليس الأمر كما وصفه ابن جنّي إذاً، وليس الأمر في ذلك هو التمييز بين الاسم والصفة كما زعموا، وإنما هي تفاعلات صوتية وحسب، وقد تنبه إلى ذلك الرضي قديماً، فاقترب كثيراً من فهم حقيقة ما يجري في هذه الصيغ وذلك حيث يقول: "والأصل في قلب ياء "فَعْلى" -بالفتح- واواً، وواو "فُعْلى" بالضم - ياء إنما كان طلب الاعتدال، لا الفرق بين الوصف والاسم، ألا ترى إلى عدم التفريق بينهما في "فَعْلى" الواوي المفتوح فاؤه، و "فُعْلى" اليائي المضموم فاؤه، لما كان الاعتدال فيهما حاصلاً؟"(٨٦) وقال الأشموني (٩٢٩ هـ): "حكى الأزهري عن الفرّاء وابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل: الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوّله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا القُصيا"(٨٧).

الهوامش

١. Bloom filed p ١٢٤

٢. Bravmann, Studies in Semitic philology. P.١٠٠.

٣. سيبويه ١٩٥/٤.

٤. الأخفش، سعيد، معاني القرآن ٤٨/١.

٥. ابن جنّي، الخصائص ٢/ ٣٥٠.

٦. الأخفش، سعيد، معاني القرآن ٤٨/١

٧. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢١/١

٨. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٣٥٢/١.

٩. رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب ص ١٧١.

١٠. ابن جنّي، المنصف، ١٢/٢.

١١. المرجع السابق ٢٥٠/١. وانظر أيضاً: المحتسب ٣٤٥/١.

١٢. سورة النجم آية ٢٢.

١٣. أبو حيان، البحر المحيط ٢٠٦/٨ (الآية ٢٢ من سورة الواقعة).

١٤. ابن خالويه، ليس في كلام العرب ص ٢٥٦.

١٥. ابن جنّي، الخصائص ٣٨٤/١ (الآية ٢٩ من سورة الرعد).

١٦. ابن جنّي، المنصف ٢٢٨/١.

١٧. ابن جنّي، الخصائص ٢٨٦/٢.

١٨. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢١٠/١.

١٩. ابن جنّي، المنصف ١/٢٨٥، وانظر أيضاً الخصائص ١/٢٦١.

٢٠. البطليوسي، الاقتضاب ٢/٣٢٨.

٢١. قلنا عموما؛ لأن من البصريين من قاس ذلك وهو المبرد وقد خطأه أبو علي الفارسي في ذلك، لأنه أجازشيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع انظر ابن جنّي، المنصف ١/٢٨٥.

٢٢. ابن جنّي، المنصف ١/٢٨٥.

٢٣. ابن الشجري، الأمالي الشجرية ٢/١٢.

٢٤. ابن جنّي، المنصف ١/٢٨٦.

٢٥. العسكري، حسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٤٦.

٢٦. ابن جنّي، المنصف ١/٢٨٣.

٢٧. المرجع السابق ١/٢٨٦.

٢٨. المرجع السابق ١/٢٨٣.

٢٩. المرجع السابق ١/٢٨٧.

٣٠. سورة يوسف آية ٧٦.

٣١. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٠٤.

٣٢. سورة المرسلات آية ١١.

٣٣. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١١١.

٣٤. المرجع السابق ١/٢٤٣.

٣٥. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٦. المرجع السابق ١/١٠٤.

٣٧. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ٤٣.

٣٨. السعران، محمود، علم اللغة ص ١٩٧.

٣٩. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٤٦.

٤٠. البكوش، الطيب، التصريف العربي، ص ٥٠.

٤١. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/٢٥.

٤٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/١٦/٨٢.

٤٣. فليش، هنري، العربية الفصحى ص ٢٠١.

٤٤. المرجع السابق، في المكان نفسه.

٤٥. ابن جنّي، الخصائص ١/٢٥٦. وانظر أيضاً المنصف ٢/١٩٠.

٤٦. ابن جنّي، الخصائص ٢/٤٠.

٤٧. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٦.

٤٨. ابن جنّي، المنصف ١/٣٣٣.

وانظر أيضاً، ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/١٣٩.

٤٩. حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٥.

٥٠. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٤ وانظر أيضاً، بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٤٤.

٥١. بشر، كمال، مفهوم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد ٢٥ ص ١٣٠.

٥٢. حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات ص ٧١.

٥٣. بشر، كمال، مفهوم الصرف، ص ١٣٠.

٥٤. O'leary. Comp. Gr.P5.

٥٥. ولفنسون، تاريخ اللغات السامية ص ٢٦٢. وانظر كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ص ١١٨.

٥٦. ابن جنّي، المنصف ١/٣٣٣.

٥٧. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/١٣٩.

٥٨. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٣٧٧.

٥٩. ابن جنّي المنصف، ٣/٤٢.

٦٠. فليش، هنري، العربية الفصحى ص ٤١.

٦١. حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٠٢.

٦٢. حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللغة ص ١٥٣.

٦٣. ابن جنّي، الخصائص ١/٥٧.

٦٤. Bloomfield. P374.

٦٥. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٨٧.

٦٦. سلوم، داوود دراسة اللهجات العربية القديمة ص ٧٣.

٦٧. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٤-٣٧٥.
وانظر أيضاً: بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٤٤-٢٥٠.

٦٨. انظر ص ٤٣٦.

٦٩. سيبويه ٣/٤١٣.

٧٠. الفرّاء: معاني القرآن ٢/٣٩.

٧١. ابن جنّي، الخصائص ١/١٧٦.

٧٢. النحاس، إعراب القرآن ١/٤٧.

٧٣. سورة البقرة آية ٣٨.

٧٤. النحاس، إعراب القرآن ١/٤٧.

٧٥. ابن جنّي، المحتسب ١/٧٧.

٧٦. ابن جنّي، الخصائص ١/١٧٧.

٧٧. المرجع السابق ١/١٧٦.

٧٨. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ٣/٤.

٧٩. ابن يعيش، شرح المفصّل ٩/٥٤.

وانظر تفصيل ذلك في: ابن الجزري، النشر في القرءات العشر ٢/٣١-٣٢.

٨٠. السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته ص ١١٠.

٨١. ابن جنّي، الخصائص ١/١٣٤ وانظر أيضاً، ابن عصفور، الممتع في التصريف ٢/٥٤٢.

٨٢. ابن جنّي، الخصائص ١/٨٧ وانظر كذلك سرّ صناعة الإعراب ١/ ٩٩-١٠٠ وانظر أيضاً المنصف ٢/١٥٧.

٨٣. ثعلب، مجالس ثعلب ٢/٥٨٦.

٨٤. النحاس، إعراب القرآن ١/٣٨٦.

٨٥. المرجع السابق، في المكان نفسه.

٨٦. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/١٧٩.

٨٧. الأشموني، شرح الأشموني (بهامش حاشية الصبان) ٤/٢٣٥.

تخفيف الهمزة:

تعد الهمزة بحسب طبيعة نطقها من أصعب الأصوات إخراجاً وذلك بسبب ما يتطلبه نطقها من جهد عضلي بسببه شد الوترين الصوتيين وانطباقهما على بعضهما بإحكام، إلى جانب الاحتقان والتوتر الناشئين عن قطع النفس فترة من الزمن إلى جانب ضغط الرئتين على الهواء، ثم الانفتاح السريع للأوتار الصوتية.

ولقد لمح السلف هذه الخاصة، وأحسوا بذلك الجهد العضلي الذي يتطلبه نطقها فوصفوها بأنها "نبرة في الصدر تخرج باجتهاد"(١).

وبسبب صعوبة نطق الهمزة مالت بعض اللهجات العربية قديماً إلى التخلّص منهـــا، وخاصة قريش، والحجاز عامة، ففي الأثر عن علي (٤٠هـــ) -كرّم الله وجهه- أنه قال: "نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا"(٢). وقد علّل ابن كمال باشا ميل الحجازيين عامة إلى التخلص من الهمزة بقوله: "لأنها حرف ثقيل إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف، لأنه يخرج من أقصى الحلق، فهو شبيه بالتهوع المستكرة لكل أحد بالطبع"(٣). وقال أبو شامة الدمشقي: "ولما كانت الهمزة حرفاً جلداً على اللسان، في النطق بها كلفة، بعيد المخرج يشبه بالسعلة، لكونه نبرة في الصدور، توصل إلى تخفيفه، فسهل النطق به، كما تسهّل الطرق الشاقة، والعقبة المتكلف صعودها"(٤).

والتخلص من الهمزة أي إسقاطها من النطق، هو ظاهرة من ظواهر قانون الاقتصاد في الجهد، فالذين مالوا إلى التخلص منها، كانت غايتهم من ذلك طلب الخفة وإيثاراً للسّهولة في النطق ليس غير.

وتخفيف الهمزة إنما يكون بوقوعها في الحشو أو في الطرف، أما إذا كانت صدراً، فإن العرب جميعاً يحققونها، الحجازيون وغيرهم في ذلك سواء. وقد بيّنا العلة في ذلك فيما مضى(٥). ونعرض فيما يأتي لطرق التخلص من الهمزة.

الهمزة قد تكون ساكنة، وقد تكون متحركة، فإن كانت ساكنة، فإنها تسقط ويعوّض عنها بمد حركة الصامت السابق لها، وذلك على النحو الآتي:

Ra'ʼs	→	rās	راس	←	رأس
fa'ʼs	→	fās	فاس	←	فأس
bi'ʼr	→	bīr	بير	←	بئر
d̲i'ʼb	→	d̲īb	ذيب	←	ذئب
bu'ʼs	→	būs	بوس	←	بؤس
lu'ʼlu'	→	lūlū	لولو	←	لؤلؤ
yu'ʼminūna	→	yūminūna	يومنون	←	يؤمنون

أما إذا كانت متحركة، فقد يكون ما قبلها ساكناً، وقد يكون متحركاً، فإذا كان ما قبلها ساكناً، تسقط الهمزة، فتتصل حركتها مباشرة بالصامت قبلها، وذلك نحو: اِسْأَل ← اِسَل ← سَل.

وأما إذا كان ما قبلها متحركاً، فقد تكون حركة ما قبلها مماثلة لحركتها وقد تكون مختلفة عنها. ونوضح فيما يأتي طريقة تخفيف الهمزة في كلتا الحالتين:

أولاً: إذا كانت حركة ما قبل الهمزة مماثلة لحركتها:

إذا كانت حركة الصامت السابق للهمزة مماثلة لحركتها، خففت الهمزة بإحدى طريقتين:

أ. تسقط الهمزة: فتلتقي الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفاها فتتشكل منهما حركة طويلة، وذلك على النحو الآتي:

سأل:	sa'ala	←	saala	←	sāla
قرأ:	ḳara'a	←	ḳaraa	←	Ḳarā
رءوس:	ru'ūs	←	ruus	←	rūs

والحركة الطويلة مهما مدت تبقى حركة طويلة.

ب. والطريقة الأخرى قوامها سقوط الهمزة أيضاً من النطق، ولكنْ لا تتصل الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفان الهمزة في النطق مباشرة، وإنما تكون هناك وقيفة تفصل بينهما في النطق(٦)، ومن ثم لا يتشكل من مجموع الحركتين القصيرتين حركة طويلة كما رأينا في الطريقة الأولى، وهذه الطريقة من تخفيف الهمزة هي ما اصطلح على تسميته بـــ"همزة بين بين" والتي يصفها السلف بأنها همزة تنطق نطقاً وسطاً بين الهمزة وبين الصوت الذي منه حركتها، أي بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة"(٧). فالسلف يتصورون أن هناك صوتاً ينطق في مثل هذه الحالة. قال أبو جعفر النحاس: "وهمزة بين بين متحركة بوزنها مخففة، كذا قال سيبويه: فأما قول من قال: هي لا ساكنة ولا متحركة(٨)، فمحال؛ لأنها إذا لم تكن ساكنة فهي

متحركة. وإذا لم تكن متحركة فهي ساكنة، فيجب على قوله أن تكون ساكنة متحركة، والدليل على أنها متحركة، قوله:

أآن رأت رجلاً أعشى أضربه ريب المنون ودهر مفند خبل

فلو قلت: أآن لكان الوزن واحداً، وهمزة بين بين كثيراً ما يغلط فيها، وهي من أصعب ما في النحو"(٩). وفي الواقع إن كل ما ذهب إليه القدماء غير صحيح، ذلك أن الاستماع إلى مجيدي القراء هذه الأيام يؤكد لنا أنه ليس ثمة همزة على الإطلاق، وقد قدمنا موقف الباحثين من هذه القضية، وتأكيدهم سقوط الهمزة من النطق الفعلي(١٠)، وكل ما حدث هاهنا أن الهمزة سقطت من النطق ثم كانت هناك وُقَيفة فاصلة بين الحركتين القصيرتين اللتين تكتنفانها، ولقد أحس السلف بالفرق بين تخفيف الهمزة حسب الطريقة الأولى وبين تخفيفها بين بين، ولكنهم لم يتمكنوا من تشخيصها والرمز إليها، وهم معذورون في ذلك، لأن نظام الكتابة العربية لا يمكننا من تصوير طريقة النطق تصويراً دقيقاً في مثل هذه الحالة، ولذا فإننا لتوضيح ذلك نستعين برموز الكتابة اللاتينية، فكل من سأل ورءوس.. تنطق حسب هذه الطريقة كالآتي:

saʼala	sa-ala
ruʼūs	ru-us

والخط القصير بين الحركتين يشير إلى الوقيفة في النطق بين الحركتين.

ثانياً: إذا كانت حركة ما قبل الهمزة مخالفة لحركتها:

في مثل هذه الحالة يحدث انزلاق حركي بين حركة الصامت السابق للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة، ومن ثم يتشكل شبه حركة، واواً أو ياء حسب تتابع الحركات، وفيما يأتي تفصيل عملية تخليق الواو والياء.

١. الواو:

أ. تتشكل الواو من تتابع الضمة والفتحة أو العكس أي أن الانتقال من الفتحة إلى الضمة يولد الواو.

وذلك نحو يودي ← yu ʾaddī.

عند إسقاط الهمزة، تتابع حركتان، هما الضمة والفتحة، ولا يجوز أن تلتقي حركتان في العربية التقاء مباشراً، ومن ثم يحصل انزلاق بين الضمة والفتحة فتنشأ الواو.

يودي yu ʾaddī ← yuaddī ← yuwaddī

ب. وتنشأ الواو أيضاً من تتابع الفتحة والضمة وذلك كما في:

يَؤُمّ ya ʾummu ← ya ummu ← yawummu

٢. تخليق الياء:

إن تتابع أية حركة مع الكسرة، سواء كانت الكسرة سابقة أو متأخرة ينشأ عنه انزلاق حركي مكوناً صوت الياء كما في الأمثلة الآتية:

أ. سُئِلَ su ʾila ← suila ← suyila

فتحول الكلمة من سُئِلَ إلى سُيِلَ، ومثلها: سَئِم ← سَيِم.

ب. الانتقال من الكسرة إلى الضمة يولد الياء:

يستهزئون yastahzi'ūna بإسقاط الهمزة يصبح الفعل yastahziūna فيحدث انزلاق حركي بين الكسرة والضمة فتنشأ الياء ومن ثم يصبح الفعل يستهزيون yastahziyūna ومثلها قارئ kāri'un بإسقاط الهمزة kāriun فيحدث الانزلاق فتنشأ الياء فيصبح الاسم قاري kāriyun ثم بالإعلال قارٍ kārin.

جـ. الانتقال من الفتحة إلى الكسرة يولد الياء:

سائل sā'ilun بإسقاط الهمزة sāilun فيحدث الانزلاق بين الفتحة والكسرة فتنشأ الياء، فيصبح الاسم سايل sāyilun ومثله رئيس ra'īs بإسقاط الهمزة rais بالانزلاق تنشأ الياء فيصبح الاسم رييس rayīs.

د. الانتقال من الكسرة إلى الفتحة يولد الياء:

مئة mi'at بإسقاط الهمزة تصبح miat فيحدث انزلاق بين الكسرة والفتحة فتنشأ الياء فتصبح الكلمة مية miyat ومثلها رئة ← رية riyat، ولئام ← ليام liyām.

وإذا كانت قريش خاصة، والحجازيون عامة قد عمدوا إلى التخلص من الهمزة حشواً وآخراً طلباً للخفة، فإن العرب اجتمعت على حذف الهمزة صدراً من فعل الأمر في كل من "أخذ وأكل"، فقالوا فيهما "خُذْ وكُلْ"، كما مال كثير من العرب إلى إسقاطها من فعل الأمر من "أمر" فقالوا "مُرْ" وذلك كله لأجل الاقتصاد في الجهد، وقد علل ابن الشجري إسقاط الهمزة من خُذْ وكُلْ فقال: "أصلهما أُأخذ وأُأكل، فثقل عليهم اجتماع همزتين، فيما يكثر استعماله فاسقطوا الثانية، فوجب بإسقاطها إسقاط الأولى، لأنها همزة وصل، وهمزة الوصل إنما تجتلب توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذين لأجله تجتلب استغني عنها"(١١).

وأما بالنسبة لفعل الأمر من "أمر" فبعض العرب عامله معاملة خُذْ وكُلْ فقال "مُرْ" وبعضهم حذف همزة الفعل وعوّض عنها بمد حركة همزة الوصل فقال اومر. قال ابن الشجري: "فأما "افْعَل" من أمر يأمر، فللعرب فيه مذهبان، منهم من نزله منزلة خُذْ وكُلْ، فقالوا: مُرْ فلاناً بكذا، ومنهم من فرّق بينه وبينهما لأنه لم يكثر استعماله كثرة استعمالهما. فلما فارقهما بكونه أقل منهما استعمالاً وكرهوا اجتماع الهمزتين أبدلوا الثانية لانضمام ما قبلها واواً فقالوا: اومر، كما فعلوا ذلك فيما قل استعماله من هذا الضرب نحو أجر الدار يأجرها وأثر الحديث يأثر فقالوا: أوجر دارك، أوثر حديثك، فإذا دخل حرف العطف عليه أجمعوا على إعادة همزته إليه، فقالوا مر زيداً وأمر عمراً"(١٢).

ومما أجمعوا على إسقاط همزته "ملك" وأصله ملأك. قال علقمة بن عبدة:

فلست لإنسي ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب(١٣)

ومما أجمعوا على إسقاط همزته أيضاً الفعل "يرى" والأصل يرأى، وإسقاط همزته في يرأى محمول على إسقاطها في أرأى وأُرئي، كما حذفوها من أرءام وأبئار فقالوا "آرام" و"آبار" فلما أسقطوها من أرأى وأُرئي عمّم القياس حذفها على جميع الصيغ طرداً للباب على وتيرة واحدة.

القلب المكاني: **Metathesis**

يعرّف القلب المكاني بأنه عملية تبادل صوتين لمواقعهما ضمن كلمة واحدة.

والقلب المكاني في مجمله ثمرة من ثمار قانون الاقتصاد في الجهد، فقد أكدّ بروكلمان أن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض ينشأ بسبب صعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي(١٤).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن ظاهرة القلب المكاني ترجع إلى الخطأ والتوهم السمعي، قال كرامت حسين: "ولعل الداعي إلى هذا التغيير هو مبادرة الحافظة إلى ذكر ما هو حديث العهد من الصوت المخزون فيها، ويكثر القلب في الألفاظ التي لا يعرفها، لأن الألفاظ التي سمعها مراراً كثيرة تحفظ الحافظة ترتيب حروفها، كما تحفظ جملتها والمعنى المراد منها"(١٥). وقال برجشتراسر: "ونجد تغييراً آخراً أصله قريب من أصل التخالف، وهو التقديم والتأخير أي أن حرفا من حروف الكلمة يقدّم وآخر يؤخر مكانه، وعلته أن ترتيب الحركات في التصورات أسهل من تغييرها الموجب للتخالف، ونحن نشاهد ذلك بالآلة الكاتبة، فإننا إذا لم نتيقظ كتبنا كل الحروف اللازمة، لكن على ترتيب غير ترتيبها"(١٦)، وقال فندريس: "والانتقال المكاني يصدر عن نفس الأصل الذي صدر عنه التشابه، إذ إنّ مرد الأمر في كليهما إلى الخطأ ونقص الالتفات"(١٧).

والقلب المكاني يرجع في الحقيقة إلى هذه الأشياء، مجتمعة أي إلى صعوبة تتابع بعض الأصوات داخل الكلمة الواحدة، وإلى أخطاء السمع أيضاً، ولكنّ الجانب الصوتي له الأثر الأكبر ههنا قال فندريس: "عندما يتزع جزآن

من نفس الكلمة يختلفان في الشدّة تحت تأثير النبر أو ببساطة كنتيجة لموقعهما الخاص- إلى تغيير أحد عناصرهما فإن الأقوى دائماً يستحق العنصر الأكثر تميزاً، وفي هذه الحالة يحصل القلب المكاني"(١٨).

ولقد اختلف السلف حول ظاهرة القلب المكاني، فبينما ذهب ابن فارس، إلى أنه ظاهرة شائعة ومطردة في اللغة العربية وأنــه سُنَّة من سنن العربية(١٩)، أنكر بعضهم وجوده، كابن درستويه (٣٤٧هـــ)، جاء في المزهر: "ذهب ابن درستويه إلى إنكار القلب، فقال في شرح الفصيح، في البطّيخ لغة أخرى طِبِّيخ بتقديم الطاء، وليس عندنا على القلب، كما يزعم اللغويون وقد بيّنا الحجة في ذلك في كتاب "إبطال القلب"(٢٠).

أما البصريون فلا يعترفون بوقوع القلب المكاني إلا في اسم الفاعل من الأجوف مثل شائك وشاكٍ، وهائر وهارٍ، جاء في المزهر: "القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح وشائك، وجرف هار وهائر، وأما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جبذ وجذب، فليس هذا بقلب عند البصريين وإنما هما لغتان"(٢١).

ولا شك في أن ما ذهب إليه ابن درستويه من إنكار وقوع القلب، مغالاة وتطرّف لا يستند إلى أية حقيقة أو واقع لغوي، وذلك أن القلب المكاني ظاهرة صوتية شائعة في اللغات عامة، وفي العربية؛ في الفصحى والعاميات أمثلة كثيرة تنكر على ابن درستويه ما ذهب إليه، وأما حصر البصريين للقلب المكاني في دائرة اسم الفاعل من الأجوف، فهو تضييق تحكمي لدائرة القلب المكاني ينكره الواقع اللغوي، فهناك عشرات الألفاظ التي وقع فيها القلب نحو جذب وجبذ ودلص ودملص، واكفهرّ واكرهفّ، وعميق ومعيق ولمط ولطم، والبلهق والبهلق، وترهسم وترهمس والأوباش والأوشاب وحبنداة وبخنداة، والشكبان

والشبكان والعوبط والعوطب وعحوز شهبرة وشرهبة، وتبرقط وتقرطب ودهش وشده، وكرسف وكرفس، ولعمري ورعملي(٢٢)، وبكل ولبك ودبر ودرب وأبرش وأربش ويتكسع ويتسكع(٢٣).

فهذه الألفاظ، وكثير غيرها يعدها البصريون لغات، وليست من القلب، والذي جعلهم يذهبون هذا المذهب هو أن الكلمات المقلوبة بعد أن تشيع في الاستعمال، وبكثر ترديدها، تأخذ مجراها الطبيعي في اللغة، ويتصرف فيها كالأصل تماماً، فيشتق منها صيغ كثيرة، وهذا هو الذي حملهم إلى الحكم بأصالة كثيرة من الفروع نحو جبذ ودلص وغيرها من المقلوبات لأن القاعدة المتبعة عندهم أن الكلمتين إذا تساوتا في التصرف فهما أصلان "فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه، ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرّفاً أصلاً لصاحبه"(٢٤).

بعد هذا نقول: إن القلب المكاني هو المسؤول عن تلك الوفرة الوفير من المزدوجات اللفظية كالتي ذكرنا قبل قليل، ومثل غضروف وغرضوف ومزراب ومرزاب، وعبنقاة وبعنقاة، والمئلكة والمألكة والبضع والبعض ومصقل ومصلق ونكف وكنف والفرع والرفع وطسم وطمس وجعف وجفع وقبط وجهه وقطب وسكب وسبك وبغشت الأرض وبشغت، مما كان له أكبر الأثر في ثراء العربية وسعتها.

وإذا كانت هذه الألفاظ التي تم فيها القلب ليس لها نظام محدد أو قانون يحكمها ويسيرها، غير صعوبة تتابع بعض الأصوات في السياق أو الخطأ والتوهم السمعي، فإن من القلب المكاني ما يأخذ صورة القانون الذي لا ينكسر ولا يتخلف. ففي العربية توجد ظاهرة للقلب المكاني، ظاهرة تاريخية، هي صيغة "افتعل" وقد آثرنا أن نشير إليها هاهنا، لأن القلب في هذه الصيغة قد

حدث أول ما حدث بسبب سياق صوتي معيّن، ثم عمم القياس بعد ذلك القلب في جميع السياقات.

فأصل صيغة "افتعل" كما نصّ على ذلك المحققون من علماء الساميات هو "اتفعل" ويرجع القلب في هذه الصيغة؛ أي تحولها من اتفعل إلى "افتعل" إلى تجاور التاء مع الأصوات الصفيرية كما في اتسند واتشدّ، وتتابع الانفجاري والصفيري مستثقل ليس في العربية وحدها، بل هو كذلك في اللغات عامة، وطلباً للخفة حدث القلب المكاني بين التاء وبين الأصوات الصفيرية، فتحوّلت بذلك الصيغ من اتسند إلى استند ومن اتشدّ إلى اشتدّ، ثم جاء القياس فعمّم هذا القلب مع جميع الأصوات طرداً للباب على وتيرة واحدة. قال برجشتراسر: "والافتعال تاؤه في العربية دائماً تالية لفاء الفعل، وكانت في الأصل سابقة لها، كما هي في الآرامية نحو: 'etkri' أي اقترأ، يعني قُرئ، لكنها كانت تؤخر بعد فاء الفعل، إذا كانت هي واحداً من حروف الصفير نحو: 'eštma' أي استمع يعني سمع وعلى هذا القياس أخرت العرب التاء في سائـــر الأفعال أيضاً"(٢٥).

وكما ذكرنا آنفاً فإن التبادل الموقعي بين الانفجاري والاحتكاكي المتتابعين ليس ظاهرة صوتية خاصة بالعربية، وإنما هو مبدأ صوتي عام يسري مفعوله على اللغات عامة. قال هنري فليش: "وهذه الظاهرة ليست خاصة بالعربية، بل هي مبدأ صوتي عام يقول: "بأن صوتاً احتباسياً (شديداً)+ صوتاً رخواً ينزعان إلى قلب مواقعهما"(٢٦).

ونلحظ هذه الظاهرة في العبرية، فعندما تتابع الانفجاري والصفيري الاحتكاكي في hitšammēr فرضت هذه الظاهرة نفسها فعمل هذا المبدأ الصوتي عمله فحدث القلب المكاني فأصبحت الكلمة hištammēr وفي

السريانية أيضاً ets ' meḵ ' تحوّلت للسبب نفسه إلى est ' meḵ ' وفي الإغريقية ttšhwy ← tšthwy(٢٧).

وظاهرة القلب المكاني في صيغة "افتعل" تؤكد أن القلب المكاني يحدث بسبب صعوبة تتابع بعض الأصوات في السياق، ويؤكد ذلك أيضاً القلب في مثل دملص ودلمص، وفي العامية ملعقة ومعلقة، فتتابع الدال والميم وهما متقاربان من حيث المخرج أدى إلى القلب المكاني في هذه الكلمة فحلّت اللام مكان الميم، وكذلك نفسر القلب في ملعقة بسبب تجاور الميم واللام وهما من الأصوات المتوسطة المتقاربة جداً، في صفاهما، فحدث تبادل موقعي بين اللام والعين كي يخف اللفظ بالفصل بين المتقاربات.

والذي يفتش في كتب التراث يجد أمثلة كثيرة على ظاهرة القلب المكاني في العربية، فمن ذلك الفحث والحفث(٢٨)، وهو عبارة عن شيء يشبه الرمانة أسفل كرش البعير، ويوم حمت ومحت(٢٩)، أو حر حمت ومحت إذا كان شديداً. وقد أفرد ابن دريد في الجمهرة باباً كبيراً لظاهرة القلب المكاني قال في بدايته: "باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات، قال أبو بكر: "وهذا القول خلاف على أهل اللغة والمعرفة"(٣٠)، فذكر في هذا الباب عدداً كبيراً من المفردات مثل جذب وجبذ وما أطيبه وما أيطبه وربض ورضب ورعملي ولعمري واضمحل وامضحل وعميق ومعيق، ولبكت الشيء وبكلته، وطريق طاسم وطامس، وناقة ضمرز وضمزر.

وذكر ابن الأنباري أن بعض العرب يقول في الدلو الدول (٣١)، وذكر الحريري أن العامة على عهده كانت تقول تغشرم ومتغشرم في تغشمر ومتغشمر(٣٢)، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك فيما مضى.

بقي أن نقول إن القلب المكاني ظاهرة صوتية شائعة في اللغات عامة. ففي نطاق الساميات نجد في الأكدية كلمة dipšu والأصل فيها هو dišpu(٣٣) ويحدث القلب المكاني في العبرية بين الأصوات المائعة كما في "Śimlā" معطف أو شملة، تطوّرت بالقلب المكاني إلى Śalmā(٣٤) وتحوّلت الكلمة السامية taʿrā بوابة إلى tarʿā في السريانية(٣٥)، وهي في العبرية šāʿār(٣٦)، وتقابلها كلمة "ثغر" في العربية، ومن أمثلة القلب في الحبشية efsentū أصبحت بالقلب المكاني esfentū بمعنى "كم" فقد حدث قلب مكاني بين الشفوي والصفيري هاهنا، وقد يحدث بين الطبقي والصفيري أيضاً ذلك كما في nasaka ومقلوبه mankas بمعنى "فك"(٣٧).

ومن أمثلة القلب المكاني أيضاً كلمة "ركبة" في العربية، فهذه أصلها "بركة" والدليل على ذلك أنها في الأكدية: burku وفي العبرية berek̲ وفي الآرامية burkā وفي الحبشية berk(٣٨) ففي جميع الساميات تقدّم الباء على الراء والكاف، وهذا يقطع بأن "ركبة" في العربية مقلوب "بركة". وكلمة "سُلّم" العربية، هي في العبرية "sullām"، بينما في الأكدية simmiltu، فاتفاق العربية والعبرية يقطع بأن هناك قلباً في الأكدية.

ومن أمثلة القلب في العربية كلمة "مع" فهي مقلوبة عن "عم" لأنها في العبرية "imʿ" وفي الآرامية ʿam(٣٩).

ومن أمثلة القلب المكاني ما ذكره أوليري أيضاً مثل "حصرم" العربية فهي في العبرية "حرصم" و"طرفش" العربية يقابلها في العبرية "رطفش" وكلمة "جزر" العربية يقابلها في العبرية "جرز" والكلمة العبرية zurmu يقابلها في الأكدية zumru، و"قتل" العربية يقابلها في المهرية letoġ و"حلم" العربية يقابلها "حمل" في العبرية(٤٠).

وفي غير نطاق الساميات فإن اسم العلم "الإسكندر" في العربية هو مقلوب الإكسندر، قال بروكلمان: "وفي العربية يحدث القلب المكاني وغيره بين صوت الصفير والواو في قووس ← قسوو ← قسي (بالمخالفة) كما يحدث

القلب بين السين والأصوات الغارية والشفوية في الكلمات الأجنبية مثل: الإكسندر ← الإسكندر"(٤١).

هذا عن القلب المكاني في الفصحى، أما العامية فهناك أمثلة كثيرة مثل ملعقة ← معلقة، مسرح ← مرسح، أرانب ← أنارب، والكلمتان الأخيرتان في اللهجة المصرية الدارجة، وحفر ← فحر، وجواز ← زواج، وتزوج ← تجوز، وأهبل في أبله، ولخبط في خلبط، وجنزبيل في زنجبيل، والزعل في العلز(٤٢).

الهوامش

١. سيبويه، ٣/٥٤٨.

٢. الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/٣٢.

٣. ابن كمال باشا، الفلاح شرح المراح، ص ٩٨.

٤. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ١٢٧.

٥. انظر ص ١٠٦.

٦. أدين بهذه المعلومة لأستاذي الدكتور رمضان عبد التواب.

٧. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ١٢٨.

٨. الذي قال بأن همزة الوصل لا هي متحركة ولا هي ساكنة هو أبو العباس ثعلب. ينظر: النحّاس، إعراب القرآن، ٤/٣٣٤.

٩. المرجع السابق، ٥/٢٩٥.

١٠. انظر ص ٣٤٤.

١١. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢/١٦.

١٢. المرجع السابق، ٢/١٧.

١٣. سيبويه، ٤/٣٨٠.

١٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨٠.

١٥. الكنتوري، كرامت حسين، مقدمة فقه اللسان، ص ١٠٣.

١٦. برجشتراسر، التطوّر النحوي، ص ٣٥.

١٧. فندريس، اللغة، ص ٩٤.

١٨. Vendryes, Some Thoughts on Sound Laws, A Reader, P. ١٠٩ .

١٩. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٣٢٩.

٢٠. السيوطي، المزهر، ١/٤٨١.

٢١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٢. الكنتوري، كرامت حسين، مقدمة فقه اللسان، ص ١٠٤- ١٠٧. وانظر جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص ٥٩، وانظر كذلك: الكرملي، أنستاس، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ص ١٧. وانظر أيضاً: الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٢ / ٦٤٨- ٦٥٠.

٢٣. ثعلب، مجالس ثعلب، ٢/٤١٧.

٢٤. ابن جنّي، الخصائص، ٢/٧٠.

٢٥. برجشتراسر، التطوّر النحوي، ص ٩٢. وانظر كذلك: عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ٢٣٥- ٢٣٦.

٢٦. فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٤٦.

٢٧. Moscati, An Introd. P. ٦٣.

٢٨. الكسائي، ما تلحن فيه العامة، ص ١١٨.

٢٩. الفرّاء، الأيام والليالي والشهور، ص ٧٦.

٣٠. ابن دريد، الجمهرة، ٣/٤٣١.

٣١. الأنباري، المذكر والمؤنث، ١/٤٤٦.

٣٢. الحريري، درة الغوّاص، ص ١١.

٣٣. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨١.

٣٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٥. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي مظاهره، ص ٥٨.

٣٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٧. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨١.

٣٨. برجشتراسر، التطوّر النحوي، ص ٣٦. وانظر أيضاً: Moscati, An Introd, P. ٦٣.

٣٩. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي مظاهرة، ص ٥٨.

٤٠. O'leary, Comp. Gr. P. ١٣٨.

٤١. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٦٤.

٤٢. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي مظاهرة، ص ٥٩.